العدد 43 – المجلد 11 – شتاء 2023
Issue 43 - Volume 11 - Winter 2023



فصلية محكّمة تُعنى بالعلوم الاجتماعية
A Quarterly Peer-reviewed Social Sciences Journal

ISSN 2305-2473

محمد فاوبار وخالد الزغاري
التحليل الإحصائي في علم الاجتماع: المقاربة الوضعية الجديدة

محمد حمشي وعبد النور بن عنتر
حراك 22 فبراير 2019 وانتفاضات الربيع العربي: حدود سردية الاستثناء الجزائري؟

عمرو عثمان
في أنثروبولوجيا الاحتباس الحراري: المناخ وحقوق الإنسان والعمران البشري العالمي

سهاد ظاهر-ناشف وعرين هواري
التجربة المعيشية للنساء الفلسطينيات من المناطق المحتلة عام 1967 المتزوجات والمقيمات داخل "الخط الأخضر"

صاحب الامتياز

المدير العام للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

The Designated Licensee

The General Director of the Arab Center for Research and Policy Studies

لوحة الغلاف "تكوين 18/7" (2018)، واللوحات في داخل العدد لعلاء شاشيط

فنان تشكيلي سوري مقيم في لندن بالمملكة المتحدة. درّس ماجستير الفن المعاصر في ماليزيا، وبكالوريوس الفنون الجميلة في جامعة دمشق بسورية. عُرضت لوحاته في سورية وماليزيا والجزائر والمملكة المتحدة. تركّز أعماله الفنية على التجارب الإنسانية وارتباطاتها بمحيطها، من خلال دمج عناصر من التاريخ والطفولة والثقافات، بقصد التعبير عن الهوية والتشرّد.

Cover Painting "Composition 7/18" (2018), and Featured Artwork by Alaa Shasheet

Syrian visual artist residing in London, UK. He obtained a BA in Fine Arts from Damascus University and an MA in Contemporary Art in Malaysia. His paintings have been exhibited in Syria, Malaysia, Algeria, and the UK. By combining elements of history, childhood, and culture to express identity and dispossession, Shasheet's work focuses on human experiences and how they relate to their surroundings.

ترسل المخطوطات وجميع المراسلات باسم رئيس التحرير على العناوين التالية:

Manuscripts and all correspondence should be sent to the Editor-in-Chief through:

شارع الطرفة – منطقة 70 – وادي البنات – ص. ب. 10277 – الدوحة – قطر

Al Tarfa Street - Zone 70 - Wadi Al Banat - P.O.Box: 10277 - Doha - Qatar

Phone: 974+ 4035 4117 - 974+ 4035 6888 :هاتف

E-mail: omran@dohainstitute.org



فصليــة محـكّمة تُعنـى بالعلــوم الاجتماعيــة
A Quarterly Peer-reviewed Social Sciences Journal

العدد 43 – المجلد 11 – شتاء 2023
Issue 43 – Volume 11 – Winter 2023

الإنسان مدنيٌّ بالطبع، أي لا بُدَّ له من الاجتماع
الذي هوَ المدنيَّةُ في اصطلاحهم وهُوَ معنى العُمْران.

ابن خلدون







حَقِيقَةُ التَّارِيخِ أَنَّهُ خَبَرٌ عَن الاجْتِمَاعِ الإِنْسَانيِّ الَّذِي هُوَ عُمْرَانُ العَالَمِ، وَمَا يَعْرِضُ لِطَبِيعَةِ ذَلِكَ العُمْرَانِ مِن الأَحْوَالِ مِثْلِ التَّوحُّشِ وَالتَّأَنُّسِ وَالعَصَبِيَّاتِ وَأَصْنَافِ التَّغَلُّبَاتِ لِلْبَشَرِ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ، وَمَا يَنْشَأُ عَنْ ذَلِكَ مِن المُلْكِ وَالدُّوَلِ وَمَرَاتِبِهَا، وَمَا يَنْتَحِلُهُ البَشَرُ بِأَعْمَالِهِمْ وَمَسَاعِيهِمْ مِن الكَسْبِ وَالْمَعَاشِ والْعُلُومِ وَالصَّنَائِعِ، وَسَائِرِ مَا يَحْدُثُ فِي ذَلِكَ الْعُمْرَانِ بِطَبِيعَتِهِ مِن الأَحْوَالِ....

وَكَأَنَّ هَذَا عِلْمٌ مُسْتَقِلٌّ بِنَفْسِهِ. فَإِنَّهُ ذُو مَوْضُوعٍ وهوَ العُمْرَانُ الْبَشَرِيُّ وَالاجْتِمَاعُ الإِنْسَانِيُّ؛ وَذُو مَسَائِلَ، وهيَ بَيَانُ مَا يُلْحِقُهُ مِن الْعَوَارِضِ وَالْأَحْوَالِ لِذَاتِهِ وَاحِدَةً بَعْدَ أُخْرَى. وَهَذَا شَأْنُ كُلِّ عِلْمٍ مِن الْعُلُومِ وَضْعِيًّا كَانَ أَوْ عَقْلِيًّا....

الاجْتِمَاعُ الإِنْسَانِيُّ ضَرُورِيٌّ. وَيُعَبِّرُ الْحُكَمَاءُ عَنْ هَذَا بِقَوْلِهِمْ: "الإِنْسَانُ مَدَنِيٌّ بِالطَّبْعِ"، أَيْ لَا بُدَّ لَهُ مِن الاجْتِمَاعِ الَّذِي هُوَ المَدَنِيَّةُ فِي اصْطِلَاحِهِمْ وهوَ مَعْنَى الْعُمْرَانِ....

ثُمَّ إِنَّ هَذَا الاجْتِمَاعَ إِذَا حَصَلَ لِلْبَشَرِ كَمَا قَرَّرْنَاهُ وَتَمَّ عُمْرَانُ العَالَمِ بِهِمْ، فلَا بُدَّ مِنْ وَازِعٍ يَدْفَعُ بَعْضَهُمْ عَنْ بَعْضٍ؛ لِمَا فِي طِبَاعِهِمْ الْحَيَوَانِيَّةِ مِن الْعُدْوَانِ وَالظُّلْمِ... فَيَكُونُ ذَلِكَ الْوَازِعُ وَاحِدًا مِنْهُمْ يَكُونُ لَهُ عَلَيْهِم الْغَلَبَةُ وَالسُّلْطَانُ وَالْيَدُ الْقَاهِرَةُ؛ حتَّى لَا يَصِلَ أَحَدٌ إِلَى غَيْرِهِ بِعُدْوَانٍ؛ وَهَذَا هُوَ مَعْنَى الْمُلْكِ....

وَتَزِيدُ الْفَلَاسِفَةُ عَلَى هَذَا الْبُرْهَانِ... أَنَّهُ لَا بُدَّ لِلْبَشَرِ مِن الْحُكْمِ الْوَازِعِ... بِشَرْعٍ مَفْرُوضٍ مِنْ عِنْدِ اللهِ يَأْتِي بِهِ وَاحِدٌ مِن الْبَشَرِ؛ وَأَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مُتَمَيِّزًا عَنْهُمْ بِمَا يُودِعُ اللهُ فِيهِ مِنْ خَوَاصِّ هِدَايَتِهِ لِيَقَعَ التَّسْلِيمُ لَهُ وَالقبُولُ مِنْهُ، حَتَّى يَتِمَّ الْحُكْمُ فِيهِمْ وَعَلَيْهِمْ مِنْ غَيْرِ إِنْكَارٍ وَلَا تَزْيِيفٍ. وَهَذِهِ الْقَضِيَّةُ لِلْحُكَمَاءِ غَيْرُ بُرْهَانِيَّةٍ كَمَا تَرَاهُ؛ إِذ الْوُجُودُ وَحَيَاةُ الْبَشَرِ قَدْ تَتِمُّ مِنْ دُونِ ذَلِكَ بِمَا يَفْرِضُهُ الْحَاكِمُ لِنَفْسِهِ، أَوْ بِالْعَصَبِيَّةِ الَّتِي يَقْتَدِرُ بِهَا عَلَى قَهْرِهِمْ وَحَمْلِهِمْ عَلَى جَادَّتِهِ.

ابن خلدون، **المقدّمة**

Contents المحتويات



دراسات
Articles



تكوين 19/2، 122x122سم، أكريليك ورمل ومواد متعددة على قماش (2019).
Composition 2/19, 122x122 cm, acrylic, sand, and mixed media on canvas (2019).



التسلم Received 2022-11-16 | التعديل Revised 2023-2-10 | القبول Accepted 2023-2-17 | المعرّف الرقمي DOI https://doi.org/10.31430/WPAG5679

محمد فاوبار* وخالد الزغاري** |
Mohamed Faoubar & Khalid Zaghari

التحليل الإحصائي في علم الاجتماع: المقاربة الوضعية الجديدة

Statistical Analysis in Sociology: The New Positivist Approach

ملخص: اعتمد علم الاجتماع منذ تأسيسه على استخدام الأساليب الإحصائية لمعالجة البيانات وتحليلها، وقد طرأت على هذه الأساليب تطوّرات كبيرة بسبب الثورة الإحصائية الحاصلة في مجال تحليل البيانات في القرن العشرين؛ إذ كان لأعمال علماء الإحصاء الإنكليز، أمثال فرانسيس غالتون وكارل بيرسون ورونالد آيلمر فيشر، الأثر الكبير في تيار الوضعية الجديدة في علم الاجتماع، حيث أصبح التحليل الكمي للمعطيات يفرض نفسه بقوة، خاصة في الحقبة بين عامَي 1920 و1960. بعد هذه الحقبة، جرى تطوير أساليب إحصائية جديدة لدراسة العلاقات والتأثيرات المشتركة والمتشابكة من خلال نماذج بنائية يجري افتراضها بناءً على الأبحاث النظرية والميدانية الرصينة في إطار علم الاجتماع الرياضي بفضل الإسهامات المنهجية التي أفاضت بها دراسات هربرت سيمون وبول لازارسفيلد وجيمس صامويل كولمان ودودلي دانكان، وآخرين.

كلمات مفتاحية: الأساليب الإحصائية، تحليل البيانات، العلاقات الارتباطية والتأثيرية، النماذج البنائية.

Abstract: Since its establishment, sociology has relied on statistical tests to process and analyze data, and these tests underwent great developments due to the statistical revolution in the field of data analysis in the twentieth century. The works of English statisticians such as Francis Galton, Karl Pearson, and Ronald Fisher had a significant impact on the trend of neo–positivism in sociology by which quantitative data analysis came to the fore, especially from 1920 to 1960. Thereafter, new statistical tests were developed to study relationships via structural models proposed based on theoretical and applied research, notably the contributions of Herbert Simon, Paul Lazarsfeld, Samuel Coleman, Dudley Duncan, and others to mathematical sociology.

Keywords: Statistical Tests, Data Analysis, Correlations and Effects, Structural Models.

* أستاذ علم الاجتماع في كلية الآداب والعلوم الإنسانية (سايس)، فاس، المغرب (المؤلف المسؤول).

Professor of Sociology, Faculty of Arts and Social Sciences (Sais); Fes, Morocco (Corresponding Author).

Email: faoubarmohamed@yahoo.fr

** حاصل على الدكتوراه في علم الاجتماع من كلية الآداب والعلوم الإنسانية (سايس)، فاس، المغرب.

PhD in Sociology, Faculty of Arts and Social Sciences (Sais); Fes, Morocco.

Email: khalidzaghari@gmail.com

تمهيد

يستهدف الخطاب الإبستيمولوجي في العلوم الاجتماعية، وعلى نحو خاص علم الاجتماع، دراسة الشروط التي يحظى وفقها هذا العلم بخصائص العلمية والنسقية والنفاذ المعرفي، وأن يطوّر باستمرار الآليات المعرفية التي تؤهّله لاكتساب تلك المواصفات بما يتلاءم وخصوصيات هذا العلم المعرفية والاجتماعية والإنسانية.

يكتسب كل حقل معرفي شرعيته العلمية عند اقتدار الباحثين فيه على تقديم نماذج تحليلية دالّة وكاشفة لموضوعاتهم البحثية، سواء عند فحص البنى المعلن منها والمضمر، أو بموجب رصد دقيق لرهانات الفاعلين وسلوكهم، وحين تُضبط، كذلك، العلاقات بين هؤلاء الفاعلين وهذه البنى من مؤسسات وهياكل وتنضيدات اجتماعية وثقافية في إطار مقتضيات الزمان والمكان. ولعل الوعي الإبستيمولوجي في ميدان علم الاجتماع بما يتيحه من نقاشات معرفية حول الحدود النظرية والالتباسات المفاهيمية، وخصائص الموضعة المتوخّاة، أي إمكانات الملاحظة والوصف والمفهمة والنمذجة، لا يتأتى إلّا عند الإقرار بفضيلة التعدد المنهجي خارج منطق الدحض لكارل بوبر، جريًا على توصيف جون كلود باسرون[1]، مع مراعاة التقيّد ببعض القواعد والتقنيات المنهجية المطابقة لموضوعها، وبالمراقبة الفعالة للّغة السوسيولوجية التي يكتب بها الباحث، بما يسمح بإجراء المقارنات التي تتطلّبها التصنيفات السوسيولوجية.

بناءً عليه، تختص هذه الدراسة برصد التطور المنهجي الحاصل في المعالجة الإحصائية للبيانات في علم الاجتماع المعاصر؛ وتبيّن مساهمات علماء الاجتماع الأميركيين، وفي الخصوص، بالارتكاز على بعض الأساليب الإحصائية المعتمدة لتحليل البيانات، وتقوم الدراسة على إشكالية رئيسة مفادها إبراز قيمة التحليل الإحصائي للبيانات في إطار المنهج الكمي وعلاقته بجودة المعطيات وصدقيتها والنتائج المتوصل إليها في أفق تحليل أدق للظواهر الاجتماعية وكشف المنطق الخفيّ لاشتغالها، ومن ثمّ، صوغ تركيبها الحجاجي والإثباتي، لكون فاعلية المنهج التحليلي لا تنحصر في توظيف العمل التقني (إدخال المعطيات وإخراج النتائج)، وتدبير كمي محض للمعطيات في علم الاجتماع، دونما رصد أبعادها الدالّة، إنما تتجلّى أساسًا عبر الخطوات المنهجية المعتمدة في عملية تجميع البيانات ومعالجتها وتحليلها، والتي تبلورت مع أعمال روّاد الوضعية الجديدة، واستمرت بعد ذلك في الكتابات المتعلقة بتحليل النماذج والبنى الكامنة Latent Structures، خاصة من خلال أعمال بول لازارسفيلد Paul Lazarsfeld وجيمس صامويل كولمان Samuel Coleman James دودلي دانكان أوتيس Dudley Duncan Otis؛ وذلك برصد أهم الإسهامات التي كشف عنها المنهج الإحصائي لتحليل المعطيات في إطار تنامي الاتجاه الوضعي الجديد في علم الاجتماع، ابتداءً من الربع الثاني من القرن العشرين. فما طبيعة التأثيرات التي أحدثتها الدراسات الإحصائية في الأعمال التي قدّمها روّاد هذا الاتجاه؟ وما التطوّرات التي شهدتها المقاربة الكمية بداية من النصف الثاني من القرن

(1) Jean Claude Passeron, *Le raisonnement sociologique* (Paris: Editions Albin Michel, 2006), p. 94.

العشرين، في خصوص طبيعة المعالجات والتحليلات الإحصائية للبيانات، استنادًا إلى إسهامات علم الاجتماع الرياضي؟ وما العلاقات التي تربط تصميم أدوات جمع البيانات بالأساليب الإحصائية المنوعة لتحليلها وتأثير ذلك في جودة النتائج المتوصل إليها؟ والأهم هو رصد طبيعة الافتراضات التي تشترطها هذه الأساليب في البيانات من أجل استعمالها في التحليل الإحصائي وآليات تقديم النماذج البنائية لمطابقتها مع البيانات الميدانية وتوصيف كيفية الانتقال من العلاقات الارتباطية إلى العلاقات التأثيرية، ومنها إلى النماذج البنائية المفسّرة لمسار الظاهرة المدروسة.

أولًا: التحليل الإحصائي في علم الاجتماع: خلفية تاريخية

من المفيد التذكير بالاتجاه الوضعي لأوغست كونت الذي دعا إلى تطبيق منهج الملاحظة في علم الاجتماع، واقترن ذلك بتصنيف علم الاجتماع في قمة تراتب العلوم في إطار تصوّره الميتافيزيقي لوحدة العلوم ووحدة الفكر، وسعي دوركهايم وآخرين في إطار الوضعية الكلاسيكية لتطوير قواعد المنهج في علم الاجتماع، لكن من دون تجاوز إطار الإحصاء الوصفي. غير أن انبناء المعارف العلمية وتزايد استخدام الإحصاء في علم الاجتماع، نتيجة ترابط العلوم وتداخل مناهجها وتوالي نشر مصنّفات منهجية وتطبيقية بفضل الطفرة الرقمية، ساهم ذلك كله، على نحو فعّال في تطوّر الإنجازات المعرفية للوضعية الجديدة وتسارعها في اتجاه القياس والتكميم وتوظيف الابتكارات التقنية لأجل ذلك. وفي هذا الإطار، نذكر إعلان وليام أغبورن، أحد ممثّلي تيار الوضعية الجديدة في علم الاجتماع، في خطابه الرئاسي أمام الجمعية الأميركية لعلم الاجتماع في عام 1929، بقوله إن "جميع علماء الاجتماع سيصبحون إحصائيين، ولن يقتصر الإحصاء على الإحصائيين، بل سيصبح عالميًا وسيذوب في باقي الحقول الاجتماعية الأخرى، وليس في علم الاجتماع وعلم الاقتصاد فحسب، وسيظهر ذلك في المقالات المنشورة في مختلف المجالات ضمن العلوم الاجتماعية"[2]. ويبدو من خلال هذا الخطاب الذي يتنبأ فيه أغبورن بمستقبل الإحصاء في علاقته بعلم الاجتماع؛ تطور أداء المقاربة الكمية في علم الاجتماع، التي ستحقّق تطورًا كبيرًا نتيجة اعتمادها المنهج الرياضي والإحصائي في معالجة البيانات وتحليلها.

شدّد نيكولاس تيماشيف على أن تيار الوضعية الجديدة[3] نشأ نتيجة تزايد الاهتمام العلمي في أميركا بإخضاع علم الاجتماع لمقتضيات البرهان الرياضي بفعل الاختصاص المعرفي للعديد من علماء الاجتماع في ميدان علم الرياضيات، ومنهم هورنيل هارت Hornell Hart وجورج زيف George Kingsley Zipf،

(2) William Ogburn, "The Folk–ways of a Scientific Sociology," *The scientific Monthly*, vol. 30, no. 4 (April 1930), p. 303.

(3) لقد ظهر هذا التيار أول الأمر مع الكتابات الأخيرة لعالم الاجتماع الأميركي فرانكلين غيدينجز Franklin Giddings، وقد شهد انتشارًا كبيرًا مع بداية الربع الثاني من القرن العشرين، بفضل إسهامات مجموعة من الباحثين الذين اكتشفوا أهمية المقاربتين الرياضية والإحصائية في علم الاجتماع، ومن ثم بروز مصطلح "الوضعية الجديدة" إلى جانب مصطلح "علم الاجتماع الرياضي"، وسنحاول في الفقرة المقبلة تقديم لمحة مختصرة عن بعض هذه الإسهامات، للاطلاع على أهم الأعمال والإسهامات التي قدّمها هؤلاء الباحثون الذين ينتمون إلى مدرسة الوضعية الجديدة في علم الاجتماع. ينظر الفصل الخامس عشر من كتاب:
Nicholas Timasheff, *Sociological Theory: Its Nature and Growth* (New York: Random House, 1967), pp. 193–211.

وهو ما انعكس على رؤية هوية علم الاجتماع في إطار منحى وضعي، وقد برز هذا التوجه كذلك مع جورج لاندبيرغ George Lundberg من خلال نزوعه البراغماتي والكمي، وتأكيده المفهوم الإجرائي لتجاوز التعريفات القبلية[4] في أفق إيجاد لغة علمية للتداول مع العلوم الأخرى. علاوة على ذلك، برز التوجّه المعتدل لأغبورن داخل هذا التيار (في جامعة شيكاغو) في عمله الشهير عن "التغير الاجتماعي"، ويعتبره تيماشيف صاحب الفضل في استبدال مصطلح "التطور الاجتماعي" ذي الخلفية التطورية بمصطلح "التغير الاجتماعي"[5] المتضمن أبعادًا ثقافية مادية وغير مادية، واهتمامه الرئيس بقضايا الخلق والابتكار الاجتماعي والتكنولوجي، وقد كان هذا الكتاب بمنزلة أرضية فكرية، أثار نقاشات بصدد أطروحات كانت متداولة حول التغير الاجتماعي، وقد سبق بذلك كتاب ميرتون عن العلم والتكنولوجيا في إنكلترا خلال القرن السابع عشر[6].

اهتم كولمان بدوره بمشروع الارتقاء بعلم الاجتماع من اللغة الخطابية إلى لغة العلم والقياس، معترفًا بفضل بول لازارسفيلد عليه (مؤسس الاتجاه الإمبريقي في علم الاجتماع، بما في ذلك تطويره طريقة المسح الاجتماعي وبحث قضايا الطلب المؤسساتي، ومنها التصويت الانتخابي ودور وسائل الإعلام في المجتمع)، داعيًا إلى إرساء النظرية السوسيولوجية على أساس نموذج دقيق لدراسة العلاقات الاجتماعية، ومن ثم، العمل على ربط التصنيفات بالمفاهيم العامة، ومن ذلك ما يتعلق بالتفاعل والصداقة وعلاقات السلطة والسلوك الملاحظ، وغيرها[7].

في الظرف الراهن، يتطوّر الأداء الرياضي والإحصائي في علم الاجتماع، مستفيدًا من الطفرة الرقمية والتحوّلات المعرفية في كل مرحلة من مراحل الانعطاف العلمي، وذلك مع تبلور النماذج المحوسبة مع نورمان هومون Norman P. Hummon وتوماس فرارو Thomas J. Fararo، واقترن ذلك بدراسة عمل التنظيمات والشبكات الاجتماعية مع باتريك دوريان Patrick Doreian[8]، ومن ثم، تطور استعمال النماذج الرياضية، فهذه النماذج لم تعد تدرس بطريقة تحليلية، لكن بطريقة رقمية، لكونها أضحت معقدة، نقصد بذلك اعتبار البرامج الحاسوبية مدخلًا جديدًا في حقل السوسيولوجيا الرياضية[9].

ساهمت الكتابات المنهجية لأنصار الوضعية الجديدة في علم الاجتماع، في التقعيد النظري للمقاربة الرياضية والإحصائية في علم الاجتماع، ويرجع السبب في الاستناد إلى هذه الإسهامات مع بداية ظهور هذا التيار، وليس قبل ذلك، إلى التطور الذي عرفته الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات، مقارنة بالفترة السابقة، كما سنرى لاحقًا، ونتيجة لذلك، عرفت الأبحاث السوسيولوجية التي راهنت

(4) Ibid., p. 197.

(5) Ibid., p. 207.

(6) Robert King Merton, *The Sociology of Science*, Norman Storer (ed.) (Chicago: The University of Chicago Press,1973), p. 16.

(7) James Coleman, *Introduction to Mathematical Sociology* (London: Free Press,1964), p. 105.

(8) Christofer Edling, "Mathematics in Sociology," *Annual Review of Sociology*, vol. 28 (August 2002), pp.198–200.

(9) Ibid., p. 202.

على التحليل الإحصائي للبيانات تزايدًا كبيرًا بفضل الباحثين الذين ساروا على نهج هذه المدرسة، والذين يُدرجون في إطار ما عُرف بعلم الاجتماع الرياضي، حيث انصرف الاهتمام نحو النماذج البنائية Structural Models في الأبحاث السوسيولوجية وتوصيفها وتصميم الأدوات وتأثيرها في طبيعة البيانات المجمعة، وعلاقة ذلك بطبيعة الأساليب الإحصائية المعتمدة في التحليل، ومنه النتائج المتوقّع الحصول عليها.

ثانيًا: الإحصاءات وتحديات المعرفة الوضعية

سعى علم الاجتماع منذ بداياته الأولى، باعتباره علمًا يصبو إلى العلمية والنسقية، للانفتاح على المنطق الرياضي والإحصائي لتحليل المعطيات الميدانية من أجل بناء معرفة علمية رصينة في إطار تفسيره الظواهر الاجتماعية، يظهر ذلك من خلال تعلّق إميل دوركهايم البالغ بمسألة المنهج المتّبع لتفسير هذه الظواهر.

انتقد دوركهايم في كتابه **قواعد المنهج في علم الاجتماع**، الأعمال التي قام بها العلماء الذين سبقوه، والذين ساهموا في بلورة النظرية السوسيولوجية، خاصة دراسة هربرت سبنسر **مدخل إلى العلوم الاجتماعية**، حيث غاب الاهتمام بتحديد مواصفات المنهج المستخدم لدراسة الظواهر الاجتماعية[10]، وتتجلّى أهم القواعد المنهجية عند دوركهايم في "ملاحظة الظواهر الاجتماعية باعتبارها أشياء"[11]؛ بإرساء قاعدة الفصل بين ذات الباحث وموضوع دراسته، بوصفها شرطًا إبستيمولوجيًا أساسيًا لبناء المعرفة السوسيولوجية. ويدل هذا التوصيف الذي اعتمده دوركهايم، على أن الظاهرة الاجتماعية كونها ظاهرة مرئية، ملاحظة ومقيسة تتولّد عبر البيانات المجمّعة التي يمكن التحقق منها إمبريقيًا لتفسير الظاهرة المدروسة.

وحاول دوركهايم، في دراسته عن الانتحار، استخدام الأساليب الإحصائية في إطار نموذج سببي، لتحديد العوامل المفسرة للظاهرة، والتنبؤ بمكمن الميل الجمعي لفعل الانتحار، من خلال تحليل المعطيات الإحصائية المتعلقة بمعدلات الانتحار[12]، حيث رصد أهمية الربط بين المتغيرات التي تفسّر نموذج الانتحار، بعلاقات سببية؛ أي من الأسباب إلى النتائج (يتعلق الأمر بربط الانتحار بتراجع التلاحم الاجتماعي)، بمعنى أن هذا الربط السببي هو ما يتيح التنبؤ بالعوامل المفسرة للظاهرة الانتحارية؛ إذ يقول في هذا الخصوص إن "معرفة طبيعة الأسباب، تؤدي إلى استنباط طبيعة النتائج"[13]، ومنه يمكن استخراج الخصائص الكامنة من تلك المرئية في التحليل السوسيولوجي للمعطيات الإحصائية.

(10) Émile Durkheim, *Les Règles de la méthode sociologique* (Paris: Les Presses universitaires de France, 1967, Édition numérique réalisée le 2 novembre 2018 à Chicoutimi, Québec), p. 33.

(11) Ibid., p. 46.

(12) Émile Durkheim, *Le Suicide, Étude de Sociologie* (Paris: Félix Alcan, 1897), p. 143.

(13) Ibid., p. 142.

لاقت طبيعة هذه الأعمال التي استهدف من خلالها دوركهايم اعتماد المنطق الرياضي والإحصائي لدراسة الواقعة الاجتماعية، قبولًا كبيرًا من مجموعة من الباحثين الذين ينضوون في إطار الوضعية الجديدة[14]، والذين أقرّوا بضرورة المعالجة الإحصائية للوقائع الاجتماعية، خاصة مع الأعمال التي قام بها جورج لانديبرغ ووليام أغبورن وستيوارت تشابين وآخرون في النصف الأول من القرن العشرين، ثم من جهة أخرى، نشير إلى الإسهامات التي تُدرج في إطار علم الاجتماع الرياضي، ومن أهمها أعمال هربرت سيمون وبول لازارسفيلد وكولمان وتوماس فرارو ودودلي دانكان في النصف الثاني من القرن العشرين.

تظهر فاعلية المنطق الرياضي والإحصائي بوضوح في مقالة هربرت سيمون بشأن استخدام الرياضيات في العلوم الاجتماعية، حيث شدّد على عدم جدوى تحمّل الباحثين مسؤولية الدفاع عن فائدة استخدام الرياضيات في العلوم الاجتماعية، لكون المنظور الإحصائي الحديث يُعدّ أداة رئيسة للتنبؤ في العلوم الاجتماعية[15]، ويمكن النظر إلى هذا التوجه على أنه يأذن باستلهام الثورة التي أحدثها الإحصاء في علوم القرن العشرين، خاصة في ما يتعلق "بمجال التحليل الإحصائي للبيانات العلمية"[16]، مع الأعمال التي قدّمتها ثلةٌ من علماء الرياضيات والإحصاء، أمثال فرانسيس غالتون وكارل بيرسون Karl Pearson ورونالد أيلمر فيشر ووليام سيلي غوسيت، وآخرين.

أثارت عالمة الإحصاء البريطانية ستيلا كانليف Stella Cunliffe[17] في خصوص عملية تحليل البيانات، فكرةً مهمةً، تتعلق بمبدأ المرونة الذي يجب على الإحصائيين أن يعتمدوه، وتقصد بذلك، تفاعل علماء الإحصاء مع باقي الحقول العلمية الأخرى، طبيعية كانت أم اجتماعية. وتَعتبر أن الإحصائي بصفته خبيرًا في النمذجة الرياضية، قادر على المساهمة في تطوير نماذج عملياتية بحثية وتوظيفها في عملية اتخاذ القرارات[18]. وقد ربطت في هذا الخصوص بين التصميمات الدقيقة للأدوات، والنتائج المتوقع الحصول عليها؛ حيث اعتبرت أنه لا بد من صوغ الأسئلة التي تحتاج إلى إجابات، من خلال الاعتماد على الأساليب المتاحة للباحث[19]. ويظهر ذلك في أثناء فحصها وتحليلها البيانات المتعلقة بالسجون

(14) Timasheff, pp. 193–211.

(15) Herbert Simon, "The Uses of Mathematics in the Social Sciences," *Mathematics and Computers in Simulation*, vol. 20, no. 3 (1978), p. 159.

(16) David Salsburg, *The Lady Tasting Tea: How Statistics Revolutionized Science in The Twentieth Century* (New York: W. H. Freeman and Company, 2001), p. XI.

(17) تعتبر ستيلا كانليف أول سيدة بريطانية حصلت على لقب رئيسة الجمعية الملكية للإحصاء Royal Statistical Society؛ إذ اشتغلت في قسم الإحصاء لتخمير "البيرة" (الجعة) التابع لشركة "غينيس" الذي أنشأه عالم الإحصاء الشهير وليام سيلي غوسيت الذي كان ينشر نتائج تحليلاته للبيانات الإحصائية، تحت اسم مستعار "طالب" Student. بعد ذلك اتّجهت نحو تحليل البيانات المتعلقة بالسجناء وعلاقتها بالعودة إلى السلوك الإجرامي في وحدة الأبحاث التابعة لوزارة الداخلية البريطانية في عام 1970. وتوجد المعطيات المتعلقة بها عالمة إحصاء في كتاب **ذواقة الشاي** لديفيد سالزبورغ؛ حيث خصص لذلك فصلًا كاملًا بعنوان "Advice from the Lady in Black" "نصيحة من السيدة ذات الرداء الأسود". للمزيد، ينظر الفصل 25 من كتاب:
Salsburg, pp. 257–266.

(18) Ibid., p. 261.

(19) Ibid., p. 265.

والسجناء التابعة لوحدة الأبحاث في المكتب البريطاني، المتمثلة في توصيف بعض النماذج التي قامت في إثرها بقياس علاقة الارتباط، وعلاقة التأثير بين طبيعة المدة التي يقضيها السجناء والعودة إلى السلوك الإجرامي[20].

تكمن المشكلة في تصميم التجربة[21]، هكذا عبّر ديفيد سالزبورغ في كتابه **ذواقة الشاي**، حيث وصف لنا موقف إحدى السيدات التي أفادت بأن مذاق خلط الشاي بالحليب، يختلف عن مذاق خلط الحليب بالشاي، متطرّقًا في الوقت نفسه إلى بعض الأعمال التي قدّمها رونالد فيشر في خصوص نظريته بشأن تصميم التجارب، استنادًا إلى تجربة ذوّاقة الشاي[22]، وتأثير ذلك في طبيعة البيانات المجمعة، ومنه طبيعة النتائج التي يمكن تحقيقها؛ حيث إن نوعية الأدوات المستعملة تحدّد طبيعة البيانات، وهذه الأخيرة تحدّد نوعية الأساليب الإحصائية التي يجب اعتمادها في عملية التحليل، ومنه الوقوف عند النتائج التي يمكن استخراجها، ما يدل على وجود علاقات ارتباطية دالّة بين التصميم والبيانات والأساليب الإحصائية والنتائج المتوقع الحصول عليها، هكذا يشتغل منطق التحليل الإحصائي للبيانات العلمية الذي أحدث - كما سبقت الإشارة مع سالزبورغ - ثورة في علوم القرن العشرين.

تبدو فاعلية المنهج الرياضي والإحصائي في تحليل البيانات العلمية، جليَّة من خلال هذه الأعمال، وتتجلّى فائدة هذا المنهج في بحث مختلف الحقول العلمية ودراستها، بما في ذلك علم الاجتماع. ولقد تدعّمت عملية توظيف هذا المنهج عند أنصار الوضعية الجديدة في علم الاجتماع بصورة واضحة بظهور أعمال فرانسيس غالتون وتلميذه كارل بيرسون[23]، التي أصبحت بمنزلة المرجع الأساسي لتيار الوضعية الجديدة في علم الاجتماع[24].

يستطيع المنطق الرياضي والإحصائي من منظور أنصار الوضعية الجديدة في علم الاجتماع، أن يقيس بصورة كمّية الظواهر الاجتماعية المعقدة، من خلال تجلية علاقاتها في صيغ رياضية، للتنبؤ بالظاهرة المدروسة والتحكم فيها، على حد تعبير ستيوارت دود[25]. ثم أتى بعده السوسيولوجي الأميركي هربرت سيمون في كتابه **نماذج الإنسان** الذي يوصي فيه بخصوبة استخدام الرياضيات التطبيقية

(20) Ibid., p. 263.

(21) Ibid., p. 3.

(22) يقدم فيشر في الفصل الثاني من كتابه **تصميم التجارب** *The Design Of Experiments* بعض النماذج التي تفسر طرائق تصميم التجارب، مستلهمًا تجربة **ذواقة الشاي**. كان يودّ اختبار طبيعة الفروق في المذاق التي أصرّت زوجة أحد علماء الرياضيات على وجودها، بعد أن قُدّمت لها على نحو عشوائي ثمانية فناجين مختلطة، أربعة بالشاي والحليب، والأربعة الأخرى الحليب مع الشاي، لتحديد قدرة السيدة على تصنيف هذه الفناجين الثمانية مجموعتين. للمزيد من التفاصيل، في:

Ronald Fisher, *The Design of Experiments* (New York: Hafner Press, 1971), pp. 11– 26.

(23) Francis Galton, *English Men of Science: Their Nature and Nurture* (London: Macmillan, 1874); Francis Galton, *Genius Hereditary: An Inquiry into Its Laws and Consequences* (New York: Barnes & Noble, 2012); Karl Pearson, *The Grammar of Science* (London: Adam and Charles Black, 1911).

(24) Timasheff, p. 139.

(25) Stuart Dodd, "The Application and Mechanical Calculation of Correlation Coefficients," *Journal of Franklin Institute*, vol. 201, no. 3 (March 1926), p. 337.

أداةً للاكتشاف والتحليل في العلوم الاجتماعية[26]. ويبقى هورنل هارت من ضمن الباحثين الذين قدّموا إسهامات نظرية كبرى من داخل هذه المدرسة، حيث يؤكد نجاعة المنهج الإحصائي لدراسة المشكلات الاجتماعية، ويُعدّ هذا المنهج في نظره الطريقة الوحيدة للتحليل الكمي للظواهر التي تتعقد فيها العوامل السببية[27].

سار على هذا النهج أيضًا جورج لانديبرغ الذي يُعدّ من أهم علماء الاجتماع داخل هذا التيار الوضعي، حينما أقرّ بحصول تحوّل كبير على مستوى مناقشة المناهج الكمية في علم الاجتماع في الفترة 1920–1960[28]. ويبدو واضحًا من قوله إن المقاربة الكمية في علم الاجتماع في هذه الفترة لم تعد في حاجة إلى تقديم تبريرات متواصلة للمنظورات المناوئة لها، أو تلك التي تتطلب براهينَ وحججًا تدعم علمية المقاييس المعتمدة في البحث السوسيولوجي، مؤكدًا ذلك بقوله: "لدينا الآن فائض من المقالات والكتب في خصوص هذا الموضوع [...]، ولدينا مؤلفات نقدية كثيرة تتعلق بتقنيات بناء هذه المقاييس وتصميمها وتحليل البيانات، والمنطق الكامن وراء بناء هذه المقاييس"[29]. وهذا ما يفسر، بحسب نيكولاس تيماشيف، هيمنة الوضعية الجديدة على علم الاجتماع الأميركي، نظرًا إلى المقالات الكثيرة التي نُشرت في مجلات علم الاجتماع في هذه الحقبة[30].

يدل التوظيف المتزايد للأساليب الإحصائية لمعالجة البيانات وتحليلها على أن هذا المجال قد حقق تراكمًا في المعرفة السوسيولوجية التي تقوم على المنهج الرياضي والإحصائي لتفسير الظواهر الاجتماعية والتنبؤ بالمسارات التي تسلكها[31]. إلا أن هذا الإسهام لم يجنّب أنصار هذا التيار النقد؛ وقد أفاد عالم الاجتماع الأميركي دونالد هورثون بأن من أكثر الانتقادات التي تعرّض لها أنصار هذا المنهج تلك التي وجّهها بيتريم سوروكين، في كتابه **بدع ونقائص في علم الاجتماع المعاصر**. ويعتبر

(26) Herbert Simon, *Models of Man: Social and Rational* (New York: John Wiley & Sons, 1957), p. 1.

(27) Hornell Hart, "What is a Social Problem?" *American Journal of Sociology*, vol. 29, no. 3 (November 1923), p. 350.

(28) George Lundberg, "Quantitative Methods in Sociology: 1920–1960," *Social Forces*, vol. 39, no. 1 (1960–1961), p. 19.

(29) Ibid., p. 19.

(30) Timasheff, p. 201.

(31) شكّلت أعمال سيمون النظرية، وأعمال لازارسفيلد وكولمان ودانكان، قيمة كبرى في التقعيد الإبستيمولوجي لعملية بناء النماذج السببية في علم الاجتماع التي تهتم بتفسير العوامل ومقدار تأثيرها والتنبؤ بالمسارات التي تسلكها الظاهرة المبحوثة في إطار ما يعرف الآن بمنهجية النمذجة بالمعادلة البنائية. وسنحاول التطرق في الفقرة الأخيرة من هذه الدراسة إلى مسألة استخدام هذه المنهجية في الأبحاث السوسيولوجية، ونقترح بعضًا من هذه الإسهامات المنهجية التي قدّمها هؤلاء الباحثون في إطار المقاربة الرياضية والإحصائية في علم الاجتماع:

Simon, *Models of Man*; Simon, "The Uses of Mathematics in the Social Sciences," pp. 159–166; Paul Lazarsfeld, "Recent Developments in Latent Structure Analysis," *Sociometry*, vol. 18, no. 4 (1955), pp. 391–403; Paul F. Lazarsfeld, "Regression Analysis with Dichotomous Attributes," *Social Science Research*, vol. 1, no. 1 (1972), pp. 25–34; Coleman; Dudley Duncan, "Path Analysis: Sociological Example," *The American Journal of Sociology*, vol. 72, no. 1 (July 1966), pp. 1–16; Otis D. Duncan, *Introduction to Structural Equation Models* (New York: Academic Press, 1975).

هورثون أن سوروكين لم يكتف بمعارضته استخدام المناهج الإحصائية في علم الاجتماع، ولم يوجّه نداءً إلى علماء الاجتماع يبيّن فيه الأسباب، بل إنه، على حد تعبير هورثون، مارس هجومًا قويًا، سلك فيه أسلوبًا ديماغوجيًا هو أقرب إلى الدعاية منه إلى العلم ضد السوسيولوجيين الذين يدافعون عن فاعلية هذه المناهج[32]. ويتجلّى هذا الهجوم بوضوح في توظيف سوروكين بعض الألفاظ التي يصف من خلالها أنصار المقاربة الكمية في علم الاجتماع بالمهووسين بالكمّ والاختبارات Testomania، وبأنهم عبيد للأعداد والقياسات الكمية Cult of Numerology، ويعانون اضطرابات استخدام الكمّ Quantophrenia، وغير ذلك[33].

بناءً على ذلك، نهتم في هذا الإطار بتسليط الضوء على فاعلية المنهج الكمي لتحليل المعطيات في علم الاجتماع، باعتماد العيّنات المتوسطة والكبيرة، وبتوظيف الإمكانات المعرفية والتقنية المتجددة التي أصبح يتيحها للباحثين، علمًا أن فائدة المنهج الكيفي بأشكاله المختلفة تبقى ضرورية وخصبة، من منظور اعتبار هذا المنهج رديفًا وسندًا للمنهج الكمي في أفق امتلاك معرفة علمية أعمق بظواهر البحث.

من الواضح أن التطور المؤسساتي لعلم الاجتماع راهنًا سيساعد في تطوير النقاش المعرفي والمنهجي، ويتجلّى ذلك في تنظيم المختبرات وإنشاء الفرق البحثية والمراهنة على تكوين معايير الجماعة العلمية، وبلورة مشاريع بحثية مموّلة أحيانًا، واعتماد مناهج بحثية ميدانية وعيّنات كبيرة الحجم. ومن خلال هذه الأبحاث، يفضّل مراعاة استخدام المناهج المناسبة والتحقق من درجة فاعليتها على مستويَي التحليل والنتائج، وعلى الباحثين أن يضعوا في الحسبان العلاقة الارتباطية بين الجوانب النظرية والمنهجية، والبيانات المنوّعة التي يجري تجميعها بوسائل مختلفة ومصمَّمة، وتفسير الظاهرة المدروسة والتنبؤ بالمسارات التي تسلكها.

يوجد اليوم كمٌّ هائلٌ من البيانات الكمية التي يوفّرها العديد من الأبحاث والتقارير الإحصائية، غالبًا ما يجري عرضها على نحوٍ وصفي من خلال جداول أو رسومات بيانية، أو على شكل قاعدة بيانات خام، بيانات تهم على سبيل المثال حقل التربية والتعليم وميادين الجريمة والسجون والانتحار والصحة والهشاشة والفقر والتنظيمات والشغل والبطالة والسكن والطلاق والإجهاض وقضايا الانتخابات والأحزاب السياسية والإنترنت والتواصل الاجتماعي والشبكات الاجتماعية Social Networks، والمعتقدات الدينية، والهجرة، وغير ذلك، يتاح للباحثين في علم الاجتماع استعمالها علميًا من خلال إعادة تحليل هذه البيانات الخام، لتحديد طبيعة المتغيرات المؤثرة في الظاهرة، مثلاً في حقل

(32) Donald Horton, "Fads and Foibles in Modern Sociology and Related Sciences. By Pitrim Sorokin," *The American Journal of Sociology*, vol. 62, no. 3 (November 1956), p. 338.

(33) لقد أطلق بيتريم سوروكين مجموعة من الأوصاف المعبّرة عن انتقاده اللاذع في خصوص استخدام المنهج الرياضي والإحصائي في علم الاجتماع، ولقد جرى اقتباس العبارات السابقة من الفصلين الرابع والسابع من كتابه **بدع ونقائص في علم الاجتماع المعاصر**، للمزيد، ينظر:

Pitrim A. Sorokin, *Fads and Foibles in Modern Sociology and Related Sciences* (Chicago: Gateway, 1965).

سوسيولوجيا التربية، يمكن الباحثين الاشتغال على قاعدة المعطيات التي توفّرها الدراسة الدولية لمكتسبات التلامذة في الرياضيات والعلوم، المعروفة اختصارًا باسم TIMSS وتحليلها للوقوف عند حجم التفاوتات في حصيلة المكتسبات الدراسية لدى التلامذة، ومنه تحديد أهم العوامل المفسرة لهذه التفاوتات. وفي سوسيولوجيا الجريمة، يتعيّن أيضًا تحليل المعطيات الإحصائية الجنائية المتعلقة بأنواع الجرائم والجنح، والسلوك الإجرامي، أو المعطيات المتعلقة بحالة عودة الجانحين إلى السجن؛ للتنبؤ بالمسارات التي يسلكونها.

لا يفيد تحليل البيانات ومعالجتها الاعتماد على الأساليب الإحصائية المنوعة في إطار المنهج الكمي على نحو آلي، بل تكمن الفائدة المُثلى في التوظيف الفعال من الباحثين لهذا المنهج وأساليبه الدالّة عليه؛ أي في قدرتهم المنهجية للتعامل مع نوعية البيانات المجمّعة في إطار علاقتها بالأساليب الإحصائية. فالباحث يجب عليه أن يكون على خبرة ودراية بكيفية توظيف هذه البيانات وآليات توصيف النماذج النظرية المقترحة والقابلة للاختبار الإمبريقي، وآلية استنباط المؤشرات التي يمكن رصدها وقياسها وصوغ أبعادها التي تشكلها وتصميم أدوات جمع البيانات وطبيعة البيانات التي يتعيّن تجميعها وتحديد مصادر هذه البيانات والأساليب الإحصائية الملائمة لتحليلها والشروط الإحصائية الواجب توافرها في البيانات لاعتماد هذا الأسلوب أو ذاك، وهذا ما يرفع من صدقية النتائج التي يتم التوصل إليها لتفسير الظاهرة المبحوثة.

ثالثًا: أهم الأساليب الإحصائية الحالية والمعتمدة في دراسات علم الاجتماع

سبقت الإشارة إلى أن استخدام الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات في علم الاجتماع يستلزم أن يكون الباحث على دراية كافية بمجموعة من الشروط والخطوات المنهجية التي تسبق عملية تحليل البيانات، استنادًا إلى هذه الأساليب. ومن أهم هذه الخطوات طبيعة تصميم الأدوات المعتمدة من أجل تجميع البيانات لقياس المتغيّرات التي تشكّل النماذج الموصَّفة، انطلاقًا من الأدبيات السابقة. وسبقت الإحالة كذلك إلى أن على الباحثين في علم الاجتماع إعداد بياناتهم، إما من خلال بعض الأبحاث والتقارير الإحصائية التي توفّر معطيات كمية خامًا، وإما من خلال استبيانات ومقاييس واختبارات جاهزة، أو تصمَّم لهذا الغرض.

سنحاول، في هذا الإطار، تسليط الضوء على معالجة البيانات المجمّعة في علاقتها بالأساليب الإحصائية من خلال التركيز على بعض الأساليب الإحصائية، من دون التطرّق إلى التطبيقات العملية لطريقة إجرائها[34]؛ لكون هذه العملية الوصفية ترمي إلى تكوين رؤية استباقية واضحة، تكشف أمام الباحثين كيفية اختيار الأساليب المناسبة لتحليل البيانات في الأبحاث السوسيولوجية؛ فالغاية لا تتعلّق

(34) لا يمكن التقليل من تفسير منطق اشتغال الأساليب الإحصائية وشرح خطواتها واقتراح نماذج تطبيقية وإدخال البيانات والخروج بالنتائج. وفي هذا الإطار، سنحلل كيفية التعامل مع البيانات المجمّعة في علم الاجتماع، بدءًا بعملية الوصف الإحصائي، ومرورًا ببعض الأساليب الإحصائية المستخدمة لتحديد العلاقات الارتباطية والتأثيرية، وانتهاءً بتحديد النماذج السببية المفسرة لها.

بتعددية هذه الأساليب، بل تخص كيفية استثمارها سوسيولوجيًا، والهدف من استخدامها، والخصوبة التحليلية التي ستقدّمها لتحليل مقتضيات إشكالية البحث وتفسيرها وعلاقتها بطبيعة الفرضيات البحثية التي ينطلق منها الباحث، سواء أكانت جزئية (متغير أو متغيرات مستقلّة مع متغير تابع واحد)، أم كلّية[35] (دراسة مجموع الفرضيات في نموذج بنائي واحد دفعة واحدة) أم كلتيهما، والافتراضات الإحصائية المشترطة في البيانات، حتى يُستخدَم هذا الأسلوب الإحصائي أو ذاك، والفائدة التي ستقدمها أساليب الإحصاءات الوصفية لتوصيف البيانات، ثم معرفة شروط استخدام الأساليب الإحصائية الملائمة لقياس الفروق أو التباينات، أو علاقات الارتباط، أو التأثيرات، وشروط استبدال الأساليب التي تقيس النماذج البنائية المفسّرة للعوامل.

غرضنا من تقديم هذه القضايا تعيين وظائفها قبل الإقدام على اختيار أساليب إحصائية بعينها عوض أخرى. وتُعدّ مسألة تصميم الأدوات المعتمدة لجمع البيانات على قدر كبير من الأهمية؛ لكونها تُعطي تنوّعًا في طبيعة البيانات نتيجة تنوّع الأسئلة أو المقاييس أو الاختبارات، فقد يتكوّن الاستبيان من متغيرات اسمية لتصنيف الأفراد إلى فئات على نحو غير ترتيبي، كالنوع والمستوى التعليمي والتخصص الدراسي والحالة الاجتماعية والمهنة، وغير ذلك. وقد تأخذ شكلًا ترتيبيًا، مثل تقييم التلامذة لأدائهم الدراسي (مرتفع، متوسط، منخفض)، أو قياس آرائهم في خصوص الطرائق التدريسية للأساتذة (مقياس ثلاثي أو أكثر، بحسب الصياغة المعتمدة للعبارات/ المؤشرات الدالّة على الطرائق التدريسية)، أو يتضمن أسئلة ستفضي إلى إجابات كمية، مثل أعمار المستجيبين بالسنوات أو الدخل أو النتائج المدرسية، وغير ذلك. وتتجلّى فاعلية التصميم ودقته - كما سبقت الإشارة - في المعرفة المسبقة للباحثين بطبيعة البيانات التي سيتحصلون عليها، استنادًا إلى معرفتهم بطبيعة الأساليب الإحصائية التي سيعتمدون عليها.

قبل تحليل البيانات المدخلة إلى البرنامج الإحصائي، لا بد من التمييز بين طبيعة المقاييس وحدودها؛ بمعنى طبيعة المتغيرات التي يحتويها المقياس الاسمي Nominal Scale ومستوى الانتقال من المقياس الاسمي إلى المقياس الترتيبي Ordinal Scale والمتغيرات التي يشملها، ثم حدوث الانتقال إلى المقاييس التي تضم داخلها المتغيرات كلها التي تأخذ شكل أرقام متصلة Continuous Variables؛ فإذا أخذنا على سبيل المثال متغيرات الوزن أو الطول أو الدخل أو السنّ، أو متغيرات تعبّر عن درجة مكتسبات التلامذة المدرسية، وغيرها، فإن البيانات الأصلية لهذه المتغيرات هي بيانات كمّية، ومنه تصبح هذه المتغيرات كمّية، وليس هناك ما يمنع من تحويلها إلى متغيرات فئوية Categorical Variables اسمية أو فئوية ترتيبية؛ بمعنى آخر، هناك سلاسة في المراوحة بين المقاييس، من مقياس كمي بمتغيراته الكمّية المتصلة، إلى مقياس ترتيبي بمتغيراته الفئوية، فالقيم العددية الدالّة مثلًا على متغير المكتسبات المدرسية التي حققها التلامذة، يجوز تجميعها إحصائيًا، ويمكن أن يحصل العكس؛ أي في استطاعة الباحثين أن يعتمدوا مقاييس ترتيبية جاهزة، أو يصمموا بأنفسهم مقاييس تخص قياس

(35) نقصد بها دراسة مجموعة من المتغيرات المستقلة ومجموعة من المتغيرات التابعة والوسيطة ضمن نموذج بنائي سببي دفعة واحدة، وسنفصل هذه الفكرة أكثر في أثناء حديثنا عن منهجية النمذجة بالمعادلة البنائية.

الظاهرة المدروسة، بناءً على أبحاث ونظريات، ومنه تجميع البنود/ المؤشرات التي تشكّل عاملاً بعينه من خلال إنشاء متغير تجميعي كمّي[36].

إضافةً إلى قيم التكرارات والنسب المئوية لوصف متغيّرات البحث، من حيث كيفية توزيع البيانات الشخصية لأفراد العينة، أو بعض المتغيرات الأخرى التي تتضمنها أدوات جمع البيانات، تبقى قيمة كل من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، بوصفها أهم مقاييس النزعة المركزية بالنسبة إلى الأول، ومقاييس التشتت بالنسبة إلى الثاني، ضرورية للوقوف على الشكل التوزيعي لقيمة المتوسط الحسابي بدلالة قيمة الانحراف المعياري، بمعنى كيفية تأثير قيمة الانحراف المعياري إذا اقتربت من الصفر، أو إذا ارتفعت عنه، في تمركز القيم حول المتوسط الحسابي أو ابتعادها وتشتتها عنه. فإذا جرى الاعتماد مثلاً على مقياس يتشكل من مجموعة من العبارات التي تدل على بعد أو عامل معيّن طبقًا لمقياس ليكرت Likert الثلاثي أو أكثر، فإن أول ما يقوم به الباحث قبل القيام بأساليب إحصائية لقياس العلاقات الارتباطية أو التأثيرية، هو استخدام أساليب الإحصاء الوصفي من خلال حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المتعلقة بكل عبارة على حدة، ثم حساب المتوسط الكلي لعدد الإجابات المتعلقة بالعبارات كلها الدالّة على بُعد ما، حتى تتمّ معرفة تمركز استجابات المستجيبين، ومنه وصف الاتجاه العام الذي يحدد تموقع تصوّراتهم (المستجيبين) أو آرائهم أو مواقفهم؛ يعني تحديد التموقعات في الحدود المنخفضة أو المتوسطة أو المرتفعة، إذا كانت طبيعة المقياس ثلاثية مثلاً.

تستوجب عملية تحليل البيانات لاختبار الفرضيات البحثية، بوساطة الأساليب الإحصائية المعلمية[37] في أول الأمر، التحقق من توافر بعض الشروط الإحصائية في هذه البيانات، أهمها شرط اعتدالية البيانات؛ حيث يبقى التحقق حول ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، أم لا، على قدر كبير من الأهمية، وأن تَحققه من عدمه، يقرر إلى حد بعيد إمكان إجراء الاختبارات المعلمية. وبهذا، يُعتبر التوزيع الطبيعي مدخلاً أساسيًا لوصف الشكل الذي تتّخذه البيانات وتحديده. فالبيانات التي تتوزّع توزيعًا طبيعيًا أو غوسيًا (نسبة إلى عالم الرياضيات والفلك الألماني كارل فريدريك غوس)، يعبّر عنها

(36) يمكن تعيينها بـ"التجميع الإحصائي"، لكونها تضم مجموعة من المتغيرات عن طريق حساب مؤشراتها، ثم القيام بعملية القسمة على المجموع الكلي لهذه المؤشرات المجمّعة، فنحصل بذلك على المتوسط الحسابي لكل مؤشر من هذه المؤشرات، تحت إطار متغير واحد يحتويها (أي متغير واحد متصل من جهة، ومفيّئ من جهة أخرى)، ويستطيع الباحث أن يختبره بأكثر من اختبار؛ أي متغيرٌ واحد ونتائج شتّى، ونعتقد أن برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية، يقدم مرونة كبيرة في ما يتعلق بعمليتَي التجميع والتفييئ، شرط أن يعرف الباحث ماذا يجمّع؟ وماذا يفيّئ؟ وكيف يجمّع؟ وكيف يفيّئ؟ ولماذا يجمّع؟ ولماذا يفيّئ؟ أي أن يعرف بعد العمليتَين نوعية الأساليب الإحصائية المناسبة لمعالجة ما جرى تجميعه أو تفييئه، حينما تتكوّن هذه الصورة الواضحة في خصوص طبيعة البيانات المجمّعة في ذهن الباحث، عندئذ يستطيع أن يقوم بإحصاءات وصفية، وكذا إحصاءات استدلالية منوعة، تجيب عن أسئلة البحث وفرضياته.

(37) الأساليب الإحصائية المعلمية أو البارامترية هي أساليب تعتمد على معادلات رياضية قابلة للتمثيل البياني، وتعتبر هذه النوعية من الأساليب شديدة الحساسية تجاه حجم العينة، حيث إن كبر حجم العيّنة يُعدّ شرطًا ضروريًا لاعتماد هذه النوعية من الأساليب، مثل اختبار (ت) بمختلف أنواعه، واختبار التباين الأحادي والثنائي، ونماذج الانحدار الخطية، سواء البسيطة أم المتعددة، وضدّها الأساليب الإحصائية اللامعلمية أو اللابارامترية، وتستعمل حينما تنتفي الشروط الموضوعة لإجراء الأساليب الإحصائية المعلمية، وتسمى اختبارات التوزيع الحر، لعدم اشتراطها أن تكون البيانات موزّعة توزيعًا طبيعيًا.

بمنحنى يأخذ شكلاً جَرسيًا، وتتمركز غالبية قيمه حول المتوسط الحسابي (μ)، وبهذا يكون دوره بارزًا على نحو خاص في إجراء مجموعة من التحليلات الإحصائية، مثل تحليل الارتباط وتحليل الانحدار وتحليل التباين وتحليل التباين المشترك[38].

يتعيّن دراسة طبيعة العلاقة التأثيرية بين متغيّر واحد أو مجموعة من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع (المتنبأ به) بوساطة نموذج تحليل الانحدار الخطي، سواء البسيط أم المتعدد. ويمكِّن هذا الأسلوب من استكشاف المتغيرات المؤثرة من تلك التي لا تؤثر، ومنه التنبؤ بقيمة المتغير التابع بدلالة المتغيرات المستقلة، خاصة مع تحليل الانحدار المتعدد، لكن ذلك لا يتم إلّا من خلال التأكد مما إذا كانت البيانات الدالّة على المتغير التابع تتوزّع على نحو طبيعي، إضافةً إلى التحقق من شرط كمية البيانات الدالّة على هذا المتغير؛ أي أتتشكل هذه البيانات من أرقام متّصلة، أم هي على شاكلة متغيّر فئوي (يتكوّن من فئات)؟ والتحقق كذلك من بعض الافتراضات الإحصائية الأخرى التي تشترطها هذه النوعية من الأساليب الإحصائية.

يشترك كل من نموذج تحليل الانحدار وأسلوب تحليل الارتباط في الشروط الإحصائية التي جرى التعرض لها، لكن يبقى نموذج تحليل الانحدار بمنزلة خطوة متقدمة، مقارنة بأسلوب تحليل الارتباط؛ ويتّضح ذلك من خلال عامل التنبؤ الذي يتميّز به؛ إذ يدل على أن المتغير المستقل (X) هو سبب أو متنبِّئٌ بالمتغير التابع أو المتنبأ به (Y)[39]، في حين يكتفي تحليل الارتباط بدراسة الفرضيات التي تحاول الإجابة عن علاقات الارتباط بين المتغيرات المعتمدة من خلال استخدام اختبار كاي تربيع Chi–square test، ويرمز إليه بالرمز x^2، ويسمى أحيانًا بهذا الاسم نسبة إلى كارل بيرسون، ويستخدم لقياس مدى استقلالية متغيرين فئويين، حيث إنه كلما زادت قيمة كاي تربيع، زادت احتمالية ارتباط المتغيرين الفئويين بعضهما ببعض[40]، أو مع معامل الارتباط بيرسون Pearson Correlation Coefficient، ويرمز إليه بالرمز (r)؛ إذ ينحصر بين −1 و +1، حيث تدل المعاملات القريبة من (0) على علاقة ضعيفة، في حين تحيل المعاملات القريبة من (1) أو (−1) على علاقة ارتباط قوية[41]، وترمز الإشارة السالبة في هذه العلاقة، إلى أنه كلما زادت درجات المتغير الأول، ينتج من ذلك انخفاض في المتغير الثاني، بينما تمثل الإشارة الموجبة زيادة الدرجات في المتغير الأول بزيادتها في المتغير الثاني[42].

يتعيّن الإقرار بأن معرفة وجود علاقة ارتباط بين متغيرين أو أكثر لا يكفي للحسم في طبيعة المتغيرات المؤثرة من تلك التي لا تؤثر في الظاهرة، ولا يصح أن نسقط العلاقة الارتباطية على العلاقة التأثيرية،

(38) Yadolah Dodge, *Statistique, Dictionnaire encyclopédique* (Paris: Springer, 2007), p. 310.

(39) Robert L. Miller et al., *SPSS for Social Scientists* (London: Palgrave Macmillan, 2002), p. 165.

(40) Cramer Duncan & Dennis Howitt, *The Sage Dictionary of Statistics: A Practical Resource for Students in The Social Sciences* (London: SAGE Publications, 2004), p. 22.

(41) Brian C. Cronk, *How to Use SPSS: A Step– By– Step Guide to Analysis and Interpretation* (Glendale: Pyrczak Publishing, 2006), p. 42.

(42) Duncan & Howitt, p. 38.

فإذا جرى إنشاء متغير تجميعي، يتكوّن من خمسة متغيرات فرعية تدل عليه مثلاً، وكانت النتائج تشير إلى أن هناك علاقة ارتباط قوية بين هذا المتغير التجميعي والمتغير التابع، فهذا لا يعني الحكم بأن هذا المتغير المستقل في صيغته التجميعية يؤثر في المتغير التابع؛ فقد يكون ذلك، مثلاً، بسبب متغيرين فرعيين أو ثلاثة أو أربعة، وليس كلها؛ إذ إن الأساليب الإحصائية المتعلقة بتحليل علاقات الارتباط لا تتيح إمكان تحديد طبيعة المتغيّر الفرعي من داخل هذا المتغيّر التجميعي، باعتباره مساهمًا أو مؤثرًا، ولا تتيحها الأساليب الإحصائية المتعلقة بالفروق والتباينات، بل إنها من مميزات أسلوب تحليل الانحدار المتعدد وخصائصه أولاً، ثم أسلوب تحليل المسار من داخل منهجية النمذجة بالمعادلة البنائية ثانيًا، كما سنوضح في الفقرة التالية.

نستخلص ممّا سبق حصر عدد المتغيرات الفرعية المؤثرة من تلك التي لا تؤثر، وكذا مقدار تأثيرها، كل واحدة على حدة، وعلى نحو مستقل بينها، من أجل التنبؤ بمن يساهم أكثر، وما يؤثر أكثر في المتغير المتنبَّأ به، مثل درجة تأثير المستوى التعليمي للأب، والمستوى التعليمي للأم، ومستوى الدخل عند الأسرة، ومهنة الآباء، وغيرها، باعتبارها متغيرات مستقلة، في الأداء المدرسي عند التلامذة بوصفه متغيرًا متنبأً به، وهو ما يتيحه أسلوب تحليل الانحدار المتعدد، وينظر إلى هذا التمرين الإحصائي بمنزلة إجراء أوّلي استكشافي قد يساعد الباحثين في عملية انتقاء المتغيرات المستقلة المؤثرة التي يمكن الاعتماد عليها في تفسير النماذج البنائية بوساطة أساليبها الإحصائية المعتمدة بوصفها خطوة متقدمة عن نموذج تحليل الانحدار.

رابعًا: اعتماد النماذج البنائية في البحث السوسيولوجي

يسمح العمل بوساطة المنهج الإحصائي لدراسة الظواهر الاجتماعية باعتماد نماذج نظرية تؤسّس على أبحاث نظرية وميدانية سابقة؛ حيث يبقى الهدف من ذلك، هو التحقق من مدى مطابقتها وتوافقها مع البيانات الميدانية، ثم معالجة طبيعة العوامل المؤثرة في مسار الظاهرة المدروسة والمفسّرة لها. وتُعدّ عملية توصيف هذه النماذج التي يجري اقتراحها من أصعب المراحل المتعلقة ببناء النماذج التفسيرية؛ حيث يكون الباحث في هذه المرحلة ملزمًا بمراجعة الأدبيات السابقة لاستخراج المفاهيم والأبعاد والمؤشرات التي تشكّل النموذج النظري المفترض.

بناءً عليه، يتعيّن توصيف الأساليب الإحصائية المتعلقة بتحليل الارتباط وتحليل الانحدار بوصفهما من آليات الانتقال من مرحلة دراسة العلاقات الارتباطية إلى مرحلة استكشاف المتغيّرات المؤثرة. وقد رأى هربرت سيمون ونيكولاس ريشير أنّ هذا الانتقال يدل على المرور من العلاقة الارتباطية إلى العلاقة السببية، وأن هذه الأخيرة لا ترمز إلى علاقة بين قيم المتغيرات، لكنها علاقة دالّة لمتغير (السبب) على متغير (الأثر)[43]؛ أي كلما زادت X زادت Y، ومنه تقدير قيم المتغير المتنبَّأ به Y بدلالة قيمة المتغير المستقل X. وهذا ما حاول تأكيده كولمان في عمله **مقدمة نحو**

(43) Herbert Simon & Nicholas Rescher, "Cause and Counterfactual," *Philosophy of Science*, vol. 33, no. 4 (December 1966), p. 324.

علم الاجتماع الرياضي من خلال عرض الدراسة التي قام بها دوركهايم عن **الانتحار**، والتي حاول من خلالها معالجة البيانات المتعلقة بمعدلات الانتحار لتحديد أسبابه الاجتماعية، حيث لم يهتم دوركهايم بتحديد العلاقات الارتباطية أكثر من اهتمامه بتحديد المتغيرات المؤثرة في معدلات الانتحار[44]. لكن كولمان في عمله هذا، يؤكد أنه على الرغم من أهمية تحديد المتغيرات المؤثرة في معدل الانتحار، فإن ذلك ليس كافيًا من أجل تطوير نظرية مثمرة؛ إذ يقول في هذا الخصوص، "إن هذه النقطة المهمة تدل على أن هناك مزيدًا من العمل، يعني أن تحديد موقع المتغيرات المهمة (يقصد المؤثرة)، لا يُعدّ سوى بداية الطريق"[45].

ما يراهن عليه كولمان بقوله "بداية الطريق" هو الذهاب إلى أبعد من عملية تحديد العوامل المؤثرة، إنها منطلق نحو بناء وتوصيف النماذج التي يفترضها الباحثون لتفسير السلوك الاجتماعي المعقد، وبهذا تصير الرياضيات لغة تتّسم بالدقة، وأداة مفيدة، بل فعّالة، في حال اختيار الطريقة المناسبة لتوظيف هذه الأداة على نحو يفيد البحث السوسيولوجي[46]، حيث تسمح البرامج الإحصائية المتقدمة الآن بدراسة هذه النماذج البنائية، لكن مع الأخذ في الحسبان - كما سبقت الإشارة - مبدأ الافتراضات الإحصائية التي تشترطها الأساليب الإحصائية لمعالجة هذه النماذج وتحليلها. من هنا، تظهر أهمية التحديد الدقيق للمفاهيم التي يمكن معالجتها بوصفها نظمًا رقمية، ما يسهّل عملية رصدها وقياسها. ويتجلّى ذلك في تحديد الأسس المفاهيمية لتحليل البنية الكامنة Latent Structure في البحث السوسيولوجي، بحسب تعبير بول لازارسفيلد، حيث المؤشرات الواضحة والمرئية هي الموضوع الرئيس لتحليل البنية الكامنة[47]، أو التعامل مع النماذج البنائية باعتبارها متغيرات مقيسة وملاحَظة من خلال تجميع المؤشرات الدالّة على الأبعاد الكامنة[48]، وإدراجها بصورة مباشرة في النموذج المراد تحليله؛ من أجل تحديد العلاقات التأثيرية والتأثّرية المباشرة وغير المباشرة بينها كلها.

في خصوص توصيف النماذج البنائية، يستدل دودلي دانكان أوتيس بأهمية تحديد المعلمات Parameters بين مختلف العوامل الممكنة التي تشكّل النموذج البنائي. ويضيف أن ما يحتاج إليه الباحث لتحقيق ذلك، هو الاستناد إلى بعض النظريات لاستخراج المتغيرات المناسبة[49]. ويفهم من ذلك أن الغاية من توصيف هذه المتغيرات في نماذج بنائية هي التأكد من مطابقة،

(44) Coleman, p. 4.

(45) Ibid., p. 7.

(46) Ibid., pp. 2–4.

(47) Lazarsfeld, "Latent Structure Analysis," p. 392.

(48) المقصود هنا المتغيرات، أو الأبعاد، أو العوامل غير المرئية التي يجري قياسها من خلال مجموعة من المؤشرات الدالّة عليها، مثل المؤشرات التي تعبّر عن الوضعية الاجتماعية والاقتصادية للمستجيبين، ثم من جهة أخرى المتغيرات الملاحظة والمقيسة في الأصل، أي التي تتخذ شكلًا كمّيًا متصلًا، مثل أعمار المستجيبين أو الدخل الفردي وغير ذلك، أو بوساطة اختفاء المؤشرات الدالّة على الوضعية الاجتماعية والاقتصادية والتربوية للمستجيبين من خلال تجميع متوسطات هذه المؤشرات، فينقلب المتغير غير المرئي المصحوب بالمؤشرات إلى متغير مرئي لا يحتاج إلى مؤشرات.

(49) Duncan, *Structural Equation Models*, p. 152.

أو عدم مطابقة، النماذج النظرية المفترضة مع البيانات المجمعة[50]، ومنه اختبار منطوقات الأبحاث النظرية والميدانية في ضوء هذه النماذج المفترضة. يتعلق الأمر بتفسير قيمة تحديد المعلمات التي تحدّث عنها دانكان؛ حيث إن الأبحاث النظرية والميدانية القوية هي التي توجّه الباحثين في خصوص المتغيرات التي يمكن ربطها بعلاقة تأثيرية، ولهذا يدعو دانكان إلى عدم اختيار الطريق السهلة المتمثلة في إجراء الإحصاءات وتحليل البيانات، من دون الاستناد إلى النموذج النظري القوي[51].

يصنف ريكس كلاين المتغيرات في منهجية النمذجة بالمعادلة البنائية[52]، قسمين رئيسين، هما: المتغيرات غير المرئية/ الكامنة، والمتغيرات المرئية/ الملاحظة. ويرى أن الأساليب الإحصائية المدرجة في إطار هذه المنهجية، قادرة على تحليل هذه المتغيرات دفعةً واحدة، عكس بعض الأساليب الإحصائية الأخرى، مثل "تحليل التباين" ونموذج "الانحدار المتعدد"[53]. ويُعدّ أسلوب تحليل المسار Path Analysis، بحسب الباحثَيْن في منهجية النمذجة بالمعادلة البنائية راندل شوماخر وريتشارد لوماكس، امتدادًا وتطويرًا لأسلوب تحليل الانحدار المتعدد؛ حيث يبقى من أجدى الأساليب الإحصائية لدراسة العلاقات والتأثيرات المشتركة والمتشابكة، المباشرة وغير المباشرة[54] دفعة واحدة، وهذا ما يفسّر أهمية استخدام هذا الأسلوب في إطار النماذج البنائية، الذي أصبح، بحسب لازارسفيلد، يحظى بجاذبية عالية عند علماء الاجتماع، نظرًا إلى سهولة تمثيل متغيرات هذه النماذج بيانيًا[55].

يُستفاد من أسلوب تحليل الانحدار المتعدد قابلية تحديد حجم التأثيرات التي يُحدثها كل متغير من المتغيرات المستقلة في المتغير التابع، ومنه الوقوف عند حجم التقديرات التي يساهم بها كل متغير على حدة في تفسير التباين الحاصل في المتغير التابع (المتنبَّأ به). وهذا معناه أنه ليس في مقدور الباحثين أن يتعاملوا مع أكثر من متغير متنبَّأ به واحد، وسيجري الركون إلى إعادة هذا الاختبار، مراتٍ

(50) يجري هذا التأكد من خلال مجموعة من المؤشرات الإحصائية التي يطلق عليها مؤشرات جودة المطابقة Goodness-of-Fit Index، اختصارًا GFI، تحدد هذه المؤشرات المجال الذي من خلاله يجري تقييم مدى جودة مطابقة النماذج المقترحة مع البيانات المجمعة من عيّنة البحث، وذلك بهدف إعطاء تقديرات للنماذج المفترضة. للاطّلاع على بعض مؤشرات جودة المطابقة الأكثر شيوعًا، ينظر:

Randall Schumacker & Richard Lomax, *A Beginner's Guide to Structural Equation Modeling* (New York: Routledge; Taylor & Francis Group, 2010), pp. 73–123; Rex B. Kline, *Principles and Practice of Structural Equation Modeling* (New York: The Guilford Press, 2011), pp. 193–212.

(51) Duncan, *Structural Equation Models*, p. 154.

(52) لقد استُخدمت منهجية النمذجة بالمعادلة البنائية Structural Equation Modeling، أول مرة، مع عالم الوراثة الأميركي سيوول رايت Sewall Wright في عام 1918، حيث كان له الفضل في تطوير نموذج تحليل المسار لتحليل نظرية الجينات في البيولوجيا، وقد شهدت هذه المنهجية في الستينيات والسبعينيات نهضة كبرى في علم الاجتماع بفضل الأعمال القيمة لعالم الاجتماع الأميركي دانكان التي سبقت الإشارة إليها.

(53) Kline, *Structural Equation Modeling*, pp. 8–9.

(54) Schumacker & Lomax, p. 143.

(55) Lazarsfeld, "Regression Analysis," p. 25.

متعددةً إذا ثبت أن المتغيرات المستقلة التي وضعت في نموذج الانحدار تؤثر في عوامل متعددة. لكن، يمكن الاعتماد على تحليل الانحدار المتعدد مدخلاً استكشافيًا[56]؛ لتَبيُّن طبيعة المتغيرات المؤثرة والمتأثرة التي يمكن الاعتماد عليها في بناء نموذج مفترض من خلال أسلوب تحليل المسار. ذلك كله من أجل اختبار التأثيرات المباشرة وغير المباشرة التي تُحدثها المتغيرات المستقلة والمتغيرات الوسيطية في المتغيرات التابعة، كما جرت الإشارة إلى ذلك سلفًا.

سبق التعرض أيضًا للحدود التي تقوم بها الفرضيات التي تدرس علاقات الارتباط أو العلاقات التأثيرية، حيث أوضحنا اختلاف العلاقة الارتباطية عن العلاقة التأثيرية، وأوضحنا أن الإجابة عن الفرضيات الارتباطية أو التأثيرية على نحو مباشر غير كافية لتفسير هذه العلاقات، على اعتبار أن الظاهرة الاجتماعية تتميز بالتعقيد والتشابك في العلاقات. من هنا إذًا تظهر أهمية وقيمة دراسة العلاقات الارتباطية والتأثيرية بين المتغيرات في إطار نموذج بنائي، ميزته أنه يدرس العلاقات المباشرة وغير المباشرة بين المتغيرات كلها التي تشكّل هذا النموذج.

خامسًا: حدود المقاربة الوضعية والإحصائية في علم الاجتماع

من المهم الإشارة هنا إلى أن المقاربة الوضعية في علم الاجتماع تعرّضت، عمومًا، إلى نقد كبير، خلال تطور الحقل المعرفي السوسيولوجي، وذلك على ثلاثة مستويات: مستوى التمثل المعرفي للظاهرة الاجتماعية الذي يجعل منها شيئًا خارجيًا مستقلاً عن الأفراد (تيار التفاعل الرمزي)؛ ومستوى فرضية تفسير الاجتماعي بالاجتماعي، من دون اعتبار لقيمة الفعل الفردي (تيار الفردانية المنهجية)؛ ومستوى القيمة المنهجية للمعرفة الشائعة للظواهر الاجتماعية ولفكرة الحياد الأكسيولوجي (التيار التأويلي)[57]. ومع ذلك، بقي استخدام الإحصاءات مرافقًا للعلوم الاجتماعية مهما اختلفت تياراتها. غير أنه في الحالات كلها، بقي استخدامها يمثّل أداة ذات حدّين في التفسير السوسيولوجي للظواهر الاجتماعية؛ فالاتجاه الوضعي الذي دأب منذ نشأته على استخدام الرياضيات والإحصاء قد عرف تطوراتٍ إبستيمولوجيةً استحثّت الباحثين على وضع حدود معرفية

(56) يكشف تحليل الانحدار للباحثين طبيعة المتغير/ المتغيرات المستقلة التي تؤثر في المتغير التابع، عكس ذلك، تحليل المسار الذي وإن كان يشترك مع تحليل الانحدار في مفهوم التأثيرات، فإنّه يتّجه نحو هدف آخر مغاير للأول، مع تحليل المسار يكون الهدف هو التحقق من النموذج النظري المعتمد، وهذا النموذج النظري يفترض أن هناك علاقات متشابكة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات الوسيطية والمتغيرات التابعة، وبين المتغيرات التابعة بعضها مع بعض، حيث ثمة من يؤثر بصورة مباشرة، وهناك من يؤثر على نحو غير مباشر، وهناك من يُفترَض، بناءً على النموذج النظري المستند إليه، أنه يؤثر في المتغير أو المتغيرات المتنبَّأ بها بدلالة متغير وسيطي وهكذا. المزيد من التفاصيل، في: Schumacker & Lomax, p. 2.

(57) يمكن الإشارة هنا إلى دراسات:

Erving Goffman, *Asylums: Essays on the Social Situation of Mental Patients and Other Inmates* (New York: Doubleday, 1961); James Samuel Coleman & Thomas J. Farraro, *Rational Choice Theory: Advocacy and Critique*, Key Issues in Sociological Theory (Thousand Oaks: SAGE Publications,1992); Clifford Geertz, *The Interpretation of Cultures* (New York: Basic Books, 1973); Pierre Bourdieu, Jean–Claude Chamboredon & Jean–Claude Passeron, *Le métier de sociologue* (Paris: EHESS, 2021); Bruno Latour, *Enquête sur les modes d'existence, une anthropologie des modernes* (Paris: La découverte, 2012).

ليس للمقاربة الوضعية فحسب، بل لاستخدام الإحصاءات في حد ذاتها، وذلك انطلاقًا من ثلاث زوايا نظر على الأقل:

1. الزاوية الأولى تتعلق بالكيفية التي تبنى بها المدونة الإحصائية الصادرة عن مؤسسات الضبط والإدارة والاستشراف التابعة للدولة، أو تلك التابعة لمنظمات مدنية مختلفة مهمتها متابعة قضايا محددة، وأحيانًا الدفاع عنها. هنا تكون هذه المدوّنة الإحصائية نتاج عمليات تقسيم وتصنيف وتركيب سابقة، قام بها فاعلون وفق رؤية اجتماعية وثقافية وأيديولوجية محددة، ومن ثمّ، أصبح من الضروري أن يعي الباحث حدود ما يستخلصه من نتائج تُظهرها الترابطات المتعالقة بين المتغيرات وتفرزها التحليلات الكمية[58].

2. الزاوية الثانية تتعلق بعلاقة الباحث بموضوع بحثه من منظور علم الاجتماع الانعكاسي، كما حدده بيار بورديو. في هذا المستوى يمكن أن تتقاطع التصنيفات الإحصائية وكيفية تأويلها بتاريخ معايشة الباحث للظاهرة في حد ذاتها، ولموقعه الخاص داخل الصراعات التي تشملها. وللاعتبارات المعيارية بمفهوم ماكس فيبر، فإن اختيار الباحث لزاوية المشاهدة وكيفية بناء التقاطعات بين المتغيرات المختارة، موضوع التحليل والفهم، يمكن أن يكون لها تأثير كبير في نتائج البحث الذي يقدّم تحت شعار الموضوعية العلمية[59].

3. الزاوية الثالثة، وهي ربما الأشد إثارة من منظور القضايا المعرفية التي يطرحها استخدام الإحصاءات، تتلخص في مفهوم "التكميم" في حد ذاته؛ فالتكميم لا يكون إلّا بالحساب، والحساب يقوم على عدّ وحدات منعزل بعضها عن بعض وذات خاصية "شيئية"، وبذلك تغادر مكوّنات الظاهرة تركيبتها الأصلية لتدخل في تركيبة إحصائية جديدة ذات وجود يكاد يكون ميتافيزيقيًا، ما يخلق مسافة بين دينامية الواقع ودينامية الأرقام.

خاتمة

في إطار السيرورة الإبستيمولوجية التي رافقت طرائق استخدام الأساليب الإحصائية لمعالجة البيانات وتحليلها، حاولنا توصيف فاعلية المنهج الرياضي والإحصائي عند دراسة الظواهر الاجتماعية في علم الاجتماع على وجه التحديد، وذلك من خلال عرض بعض الإسهامات النظرية والمنهجية في هذا المجال لبعض الباحثين الذين يصنّفون ضمن تيار الوضعية الجديدة في علم الاجتماع، والذين عملوا من خلالها على تدعيم حججهم في خصوص ضرورة اعتماد المقاربة الرياضية والإحصائية في علم الاجتماع، وهي المقاربة التي انتشرت منذ عشرينيات القرن الماضي.

(58) Maryse Marpast, "Les apports réciproques des méthodes quantitatives et qualitatives: Le cas particulier des enquêtes sur les personnes sans domicile," Institut National d'étude démographique, Collection: Documents de travail, no. 79 (1999), p. 16, accessed on 16/2/2023, at: https://bit.ly/3kiwfh4

(59) بيار بورديو، "الموضعة المشارِكة ... أو: في موضعة الشروط الاجتماعية للموضعة"، ترجمة الحبيب الدرويش، **عمران**، مج 9، العدد 34 (خريف 2020)، ص 139–154.

تجلّى امتداد التوجّه الوضعي في أعمال بيرسون وفيشر حول التحليل الإحصائي للبيانات العلمية الذي أحدث ثورة في علوم القرن العشرين، إضافة إلى الكتابات المنهجية التي رسّخت عملية تحديد النماذج البنائية، والتي تستند إلى مراجعة النظريات والأبحاث السابقة لاستخراج الأبعاد والمؤشرات المشكّلة لهذه النماذج من أجل مطابقتها مع البيانات المجمّعة والمستخلصة من مساءلة عيّنة البحث، ثم تحديد الارتباطات والتأثيرات المباشرة وغير المباشرة Direct and Indirect Effects بين المتغيرات كلها المدرجة في إطار هذه النماذج البنائية لتفسير الظواهر الاجتماعية المعقدة.

نستخلص، من خلال مسار هذه الأعمال النظرية والمنهجية، أنّ الاعتماد على الأساليب الإحصائية في عملية المعالجة والتحليل الإحصائيَين للبيانات في علم الاجتماع لا يتوقف عند الحدود التقنية المتمثلة في "المدخلات والمخرجات"، بل ثمة رؤية إبستيمولوجية تسند العلاقة القوية القائمة بين شكل تصميم الأداة والبيانات وطبيعة الأساليب الإحصائية والنتائج المتوقع الحصول عليها، حيث إن طريقة التصميم تحدد طبيعة البيانات المجمعة، وهذه الأخيرة تحكمها شروط وافتراضات إحصائية، لا بد من التحقق منها، ومنه اعتماد الأساليب الإحصائية الملائمة للبيانات المقترنة بالشروط، إضافة إلى عملية تفريغ النتائج وفرزها عن طريق انتقاء القيم المناسبة للإجابة عن أهداف البحث من تلك التي سيجري استبعادها. هذه، إذًا، خطوات منهجية وظائفها متمفصلة ومترابطة، تشتغل عناصرها كلها لمصلحة النتائج التي يمكن استخراجها.

هذه المزايا كلها التي يختص بها المنهج الكمي في صيغته الجديدة تتيح للباحث مواجهة الإكراهات التي تفرضها الخصائص المعقدة للظاهرة الاجتماعية، خاصة ما يتعلق منها بمسألة التغير، أي خاصيتها الدينامية والمتغيرة؛ الشيء الذي يقتضي العمل بالدراسات الطولية لرصد الظاهرة في الزمان، مع ضرورة الاعتراف بالتعدد المنهجي في علم الاجتماع، وفق ما تقتضيه طبيعة الظاهرة وخصائصها وسياقها وتموضعها في الإطار التاريخي والاجتماعي.

المراجع References

العربية

بورديو، بيار. "الموضعة المشارِكة.. أو: في موضعة الشروط الاجتماعية للموضعة". ترجمة الحبيب الدرويش. **عمران**. مج 9، العدد 34 (خريف 2020).

الأجنبية

Bourdieu, Pierre, Jean–Claude Chamboredon & Jean–Claude Passeron. *Le métier de sociologue*. Paris: EHESS, 2021.

Coleman, James. *Introduction to Mathematical Sociology*. London: Free Press,1964.

Coleman, James & Thomas J. Farraro. *Rational Choice Theory: Advocacy and Critique*. Key Issues in Sociological Theory. Thousand Oaks: SAGE Publications, 1992.

Cronk, Brian C. *How to Use SPSS: A Step– By– Step Guide to Analysis and Interpretation*. Glendale: Pyrczak Publishing, 2006.

Dodd, Stuart. "The Application and Mechanical Calculation of Correlation Coefficients." *Journal of Franklin Institute*. vol. 201, no. 3 (March 1926).

Dodge, Yadolah. *Statistique, Dictionnaire encyclopédique*. Paris: Springer, 2007.

Duncan, Cramer & Dennis Howitt. *The Sage Dictionary of Statistics: A Practical Resource for Students in The Social Sciences*. London: SAGE Publications, 2004.

Duncan, Dudley. "Path Analysis: Sociological Example." *The American Journal of Sociology*. vol. 72, no. 1 (July 1966).

________. *Introduction to Structural Equation Models*. New York: Academic Press, 1975.

Durkheim, Émile. *Le Suicide, Étude de Sociologie*. Paris: Félix Alcan, 1897.

________. *Les Règles de la méthode sociologique*. Paris: les Presses universitaires de France, 1967. Édition numérique réalisée le 2 novembre 2018 à Chicoutimi, Québec.

Edling, Christofer. "Mathematics in Sociology." *Annual Review of Sociology*. vol. 28 (August 2002).

Fisher, Ronald. *The Design of Experiments*. New York: Hafner Press, 1971.

Galton, Francis. *English Men of Science: Their Nature and Nurture*. London: Macmillan, 1874.

_______. *Genius Hereditary: An Inquiry into Its Laws and Consequences*. New York: Barnes & Noble, 2012.

Geertz, Clifford. *The Interpretation of Cultures*. New York: Basic Books, 1973.

Goffman, Erving. *Asylums: Essays on the Social Situation of Mental Patients and Other Inmates*. New York: Doubleday, 1961.

Hart, Hornell. "What is a Social Problem?." *American Journal of Sociology*. vol. 29, no. 3 (November 1923).

Horton, Donald. "Fads and Foibles in Modern Sociology and Related Sciences. By Pitrim Sorokin." *The American Journal of Sociology*. vol. 62, no. 3 (November 1956).

Kline, Rex B. *Principles and Practice of Structural Equation Modeling*. New York: The Guilford Press, 2011.

Latour, Bruno. *Enquête sur les modes d'existence, une anthropologie des modernes*. Paris: La découverte, 2012.

Lazarsfeld, Paul. "Recent Developments in Latent Structure Analysis." *Sociometry*. vol. 18, no. 4 (1955).

________. "Regression Analysis with Dichotomous Attributes." *Social Science Research*. vol. 1, no. 1 (1972).

Lundberg, George. "Quantitative Methods in Sociology: 1920–1960." *Social Forces*. vol. 39, no. 1 (1960–1961).

Marpast, Maryse. "Les apports réciproques des méthodes quantitatives et qualitatives: Le cas particulier des enquêtes sur les personnes sans domicile." Institut National d'étude démographique. Collection: Documents de travail, no. 79 (1999). at: https://bit.ly/3kiwfh4

Merton, Robert King. *The Sociology of Science*. Norman Storer (ed.). Chicago: The University of Chicago Press, 1973.

Miller, Robert L. et al. *SPSS for Social Scientists*. London: Palgrave Macmillan, 2002.

Ogburn, William. "The Folk–ways of a Scientific Sociology." *The scientific Monthly*. vol. 30, no. 4 (April 1930).

Passeron, Jean Claude. *Le raisonnement sociologique*. Paris: Editions Albin Michel, 2006.

Pearson, Karl. *The Grammar of Science*. London: Adam and Charles Black, 1911.

Salsburg, David. *The Lady Tasting Tea: How Statistics Revolutionized Science in The Twentieth Century*. New York: W. H. Freeman and Company, 2001.

Schumacker, Randall & Richard Lomax. *A Beginner's Guide to Structural Equation Modeling*. New York: Routledge; Taylor & Francis Group, 2010.

Simon, Herbert. *Models of Man: Social and Rational*. New York: John Wiley & Sons, 1957.

________. "The Uses of Mathematics in the Social Sciences." *Mathematics and Computers in Simulation*. vol. 20, no. 3 (1978).

Simon, Herbert & Nicholas Rescher. "Cause and Counterfactual." *Philosophy of Science*. vol. 33, no. 4 (December 1966).

Sorokin, Pitrim A. *Fads and Foibles in Modern Sociology and Related Sciences*. Chicago: Gateway, 1965.

Timasheff, Nicholas. *Sociological Theory: Its Nature and Growth*. New York: Random House, 1967.

صدر حديثًا



ميغيل كابريرا

مفهوم المجتمع في العلوم الاجتماعية

قراءة جينيالوجية

ترجمة: حسن احجيج

يتضمن قراءة مفصّلة لكيفية تشكُّل المفهوم الحديث للمجتمع بوصفه كيانًا موضوعيًا ابتداء من عشرينيات القرن التاسع عشر. فلقد فسّر علماء الاجتماع ذاتيات البشر وسلوكياتهم على أنها نتائج للمجتمع. مع ذلك، يُظهر البحث التاريخي أن المفهوم الحديث للمجتمع ليس أكثر من وسيلة ذات صبغة تاريخية عَرَضِيّة لتصور العالم البشري وإضفاء معنى عليه.

يقسّم المؤلف منظّري الاجتماع إلى فئتين: الأولى التي ظهرت في عشرينيات القرن التاسع عشر ويمثلها أوغست كونت، والثانية التي نشأت في أربعينيات القرن نفسه ويمثلها ماركس وإنغلز. ثم يعرض خصائص هذا المنظور النظري والإبستيمولوجي الجديد، محاولًا في الوقت ذاته إبراز علاقة هذا المنظور بالتحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المرتبطة بالنظام الليبرالي، وكيف ساهم شعور هؤلاء المنظّرين بالإحباط مما اعتبروه فشل التوقعات السياسية لهذا النظام في تقويض مسلّماته النظرية والإبستيمولوجية ذات الطابع الفرداني، ولا سيّما مسلَّمتَيْ الفرد والطبيعة البشرية، ليقدّموا من ثم بديلًا نظريًا يرتكز أساسًا على مفهوم جديد للمجتمع باعتباره كيانًا موضوعيًا مستقلًا عن إرادة الأفراد ورغباتهم وأفكارهم.



التسلم Received 2022-10-1 | التعديل Revised 2023-1-20 | القبول Accepted 2023-1-24 | المعرّف الرقمي DOI https://doi.org/10.31430/WZUB6312

عمرو عثمان | Amr Osman*

في أنثروبولوجيا الاحتباس الحراري: المناخ وحقوق الإنسان والعمران البشري العالمي

The Anthropology of Global Warming: The Climate, Human Rights, and Global Human Coexistence

ملخص: تنطلق هذه الدراسة من طرح قدمته مواطنة كندية تنتمي إلى أحد الشعوب الأصلانية في كندا، مفاده أن الاحتباس الحراري الذي تتسبب فيه النشاطات الاقتصادية الحديثة كان له أثر مدمر على بيئة قومها الطبيعية ومن ثمّ منظومتها الثقافية؛ وهو ما يجعل لشعبها، في رأيها، حقًا في المطالبة بتنظيم كل ما شأنه أن يؤدي إلى مزيد من التغيّر المناخي. يعدّ هذا الربط بين قضية تغيّر المناخ وحقوق الإنسان جديدًا من نوعه، ويثير مجموعة من القضايا التي لا تتعلق بأبعاد سياسية واقتصادية وحتى ثقافية فحسب، بل قضايا أعمّ تتعلق بطبيعة حقوق الإنسان، بل بأسس العمران البشري العالمي نفسه وإمكاناته. تناقش هذه الدراسة بعض تلك القضايا بغية إثراء الكتابات العربية الخاصة بحقوق الإنسان من جهة، واقتراح بعض الأفكار التي قد تساهم في التعامل مع بعض الأبعاد الإشكالية في خطاب حقوق الإنسان المعاصر وتطبيقاته.

كلمات مفتاحية: الاحتباس الحراري، خطاب حقوق الإنسان، العمران البشري العالمي، حقوق الإنسان الجماعية، الثقافة.

Abstract: This paper begins from an argument put forward by a Canadian citizen belonging to one of the country's indigenous peoples. She argues that global warming, caused by modern economic activities, has had a devastating impact on the natural habitat and consequently the cultural heritage of indigenous peoples. In her view, this establishes a right for her people to demand the regulation of all activities that may intensify global warming. This novel connection between climate change and human rights raises a number of issues not only with political, economic, and even cultural dimensions, but also broader questions related to human rights as well as the very foundations and prospects of human coexistence across the world. In addition to discussing some of these issues to enrich the Arabic scholarship on human rights, this paper puts forward ideas that contribute to the discussion of some problematic aspects of contemporary human rights discourse and its applications.

Keywords: Global Warming, Human Rights Discourse, Global Human Coexistence, Group Human Rights, Culture.

* أستاذ التاريخ بقسم العلوم الإنسانية في جامعة قطر.

Professor of History, Department of Humanities, Qatar University.

Email: aosman@qu.edu.qa

مقدمة: سيلا وات-كلوتييه و"الحق في البرد"

في عام 2015، نشرت مواطنة كندية وناشطة بيئية تنتمي إلى المواطنين الأصلانيين في قارة أميركا الشمالية كتابًا عنونته **الحق في البرد: قصة امرأة تدافع عن ثقافتها وعن القطب الشمالي وعن الكرة الأرضية بأكملها**[1]. يقدم كتاب سيلا وات-كلوتييه[2] الماتع نقدًا مباشرًا وغير مباشر لكثير من الأفكار والمؤسسات والسياسات المرتبطة بالحداثة بوجه عام، بل والعلاقات الاجتماعية والقيم الثقافية المرتبطة بها، وذلك من خلال استعراض سيرتها الشخصية منذ وُلدت في عام 1953 في شمال مقاطعة كيبيك الكندية إلى وقت صدور الكتاب. بيد أن ما يهمنا هنا هو طرح وات-كلوتييه القائم على فكرة أن ارتفاع درجة حرارة الأرض الناتج من الاحتباس الحراري - الناتج بدوره من نشاطات الإنسان الاقتصادية التي تنتج كميات ضخمة من أول وثاني أكسيد الكربون وغيرها من "غازات الصوبة الخضراء" Greenhouse Gases - تهدد الثقافة التي نشأت هي فيها. فثقافة الإنْوِيت Inuit[3] التي تنتمي إليها المؤلِّفة عاشت منذ آلاف السنين على أطراف القطب الشمالي وتأقلمت مع برودة الطقس، بل خلقت ثقافة تستند إلى هذه البرودة. تغيّر كل شيء في حياة المؤلفة والمنتمين إلى حضارتها مع الكولونيالية الغربية؛ إذ بدأت المؤسسات المرتبطة بالدولة، بما في ذلك المدارس ونظام التعليم الإجباري الحديث، والشركات الحديثة، لا سيما شركات الوقود الأحفوري والتعدين وغيرها، والأفكار الجديدة المرتبطة بالحداثة، في غزو ثقافتها تدريجيًا وقسريًا. فقد قضت المدارس وحدها على قدر كبير من ثقافة شعب الإنويت ولغته الخاصة، وفقدت أجياله الجديدة الكثير من المهارات التي مكّنت أجدادهم من التمتّع بالعيش في طقس قد يراه الآخرون شديد القسوة، وبأسلوب سمح بالحفاظ على التوازن البيئي الطبيعي[4]. وتذكر وات-كلوتييه بحسرة كيف قتل رجال الشرطة الكنديون السكارى بدم بارد مجموعة من الكلاب التي استخدمها قومها في الانتقال في بيئتهم الجليدية، وهو الأمر الذي زاده سوءًا ضعف طبقة الثلج التي تغطي الأرض، على نحو لم يعد يسمح بالتنقل الآمن عليها للحصول على الغذاء كما كان الحال في الماضي. وتتحسر المؤلفة أيضًا على تلك الشركات التي ترى في ذوبان الجليد فرصة لاكتشاف الثروات المدفونة تحته، غير مكترثة بحقيقة أن ذوبان جليد القطبَين الشمالي والجنوبي يهدد العمران البشري على كوكب الأرض بأكمله، لا في القطبَين فحسب. وقد أدت كل هذه الأمور إلى إصابة أفراد قومها وغيرهم من شعوب القطب الشمالي بأمراض عضوية ونفسية لم تكن معهودة لديهم.

(1) Sheila Watt–Cloutier, *The Right to be Cold: One Woman's Story of Protecting her Culture, the Arctic, and the Whole Planet* (Minneapolis, MN: Minnesota University Press, 2015).

(2) والاسم ينطق في لغة المؤلفة سيلا، لا شيلا.

(3) لا يقتصر وجود قبائل شعب الإنويت على كندا، بل يمتد ليشمل ألاسكا (الولايات المتحدة الأميركية) وجرينلاند (جزيرة ذات حكم ذاتي تحت سيادة الدنمارك) وروسيا.

Joanna Harrington, "Climate Change, Human Rights, and the Right to Be Cold," *Fordham Environmental Law Review*, vol. 18, no. 3 (2007), p. 517.

(4) عن الممارسات التي تعرض لها أطفال السكان الأصليين في كندا، والتي ترقى إلى حد الإبادة الثقافية، ينظر اعتذار بابا الفاتيكان مؤخرًا لهم، في: "بكاء في كندا.. الحقول مملوءة بعظام الأطفال"، **الجزيرة نت**، 2022/9/5، شوهد في 2023/2/1، في: https://bit.ly/3Dx1hs9

يرجع ضعف طبقة الجليد المشار إليه إلى ارتفاع درجة حرارة الأرض والتلوث بصفة عامة، وهو الأمر الذي يظهر أثره في القطبَين على نحوٍ يزيد كثيرًا، ولأسباب علمية معينة، عمّا يحدث في بقية مناطق العالم. وبعد أن عاش شعب الإنويت في بيئة نظيفة إلى درجة كبيرة على مدار آلاف السنين، تحولت بيئتهم فجأة إلى موطن للملوثات العضوية الثابتة Permanent Organic Pollutants التي جعلت ألبان الأمهات المرضعات في بيئتها من بين الأكثر تلوّثًا على كوكب الأرض، وذلك بعد إصابة الأسماك - الأساسية في نظام التغذية لدى قومها بعدد من تلك الملوثات القاتلة. أما ارتفاع درجات الحرارة - وهي ظاهرة تزيد حدتها وأثرها في المنطقة القطبية الشمالية، تمامًا كما تتراكم فيها الملوثات أكثر من مناطق العالم الأخرى - فقد أدّى إلى ظواهر طبيعية غير مشهودة في تاريخ الإنويت، كالعواصف والحرائق وانقسام الجبال الثلجية وذوبانها السريع والانهيارات الجليدية[5]. وقد تسبّب ضعف طبقة الجليد في صعوبة بناء البيوت الجليدية التقليدية في المنطقة Igloo، والتي وفّرت نظامًا فعّالًا لعزل الحرارة، فضلًا عن الحماية من هجمات الدببة المفترسة. وقد أدّت هذه الأمور وغيرها إلى خلل واضح في النظام البيئي؛ إذ أصبح العثور على الغذاء المناسب أكثر صعوبة بالنسبة إلى الحيوانات التي تعيش في المنطقة، والتي تغذّى عليها شعب الإنويت وغيره من سكان المنطقة الأصلانيين.

تهدّد كل هذه الأمور، كما هو واضح، بقاء ثقافة بعض شعوب العالم التي تفترض وجود الجليد، بل تهدد الحياة على الكرة الأرضية بأكملها، كما تؤكّد مؤلفة كتاب **الحق في البرد**. هنا، تحذّر وات-كلوتييه من أن هذه التطوّرات لا تقضي على الشقّ المادي من ثقافة قومها فحسب، بل الشقّ القيمي - أو "الحكمة" بتعبير المؤلفة - أيضًا المرتبط بالتعايش السلمي بين هذه الشعوب والبيئة الطبيعية التي تعيش فيها[6]. وللدفاع عن فكرتها، توظّف وات-كلوتييه الفكرة القائلة بأن الحفاظ على البيئة يُعدّ أمرًا ضروريًّا للتمتع بحقوق الإنسان التقليدية، أي الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية[7]، غير أنها تزيد عليها الحقوق الثقافية أيضًا. تشدّد المؤلفة هنا على أن استدعاء فكرة حقوق الإنسان في مناقشة قضايا المناخ يحوّل القضية، من مجرد قضية اقتصادية أو علمية إلى كونها قضية أخلاقية إنسانية في المقام الأول[8]. ويظهر هذا البعد الأخلاقي أوضح ما يظهر في العلاقة بين المناخ وثقافات الشعوب،

(5) تُكتب هذه الكلمات في وقت (صيف عام 2022) تعاني فيه أوروبا وأجزاء أخرى من العالم موجات من الحرّ الذي تسبب في جفاف غير مشهود من قبل، كاد أن يؤدي إلى اختفاء أنهار وبحيرات كاملة.

(6) تستعرض المؤلفة أغلب هذه الأفكار في مقدمة كتابها **الحق في البرد**، ص xvii–xxvi. يشرح أحد الباحثين أن شعب الإنويت ينظرون إلى العالم الطبيعي، ببشره وكائناته الأخرى، على أنه مُقدّس. ينظر:

Natalia Loukacheva, "Indigenous Inuit Law, 'Western' Law and Northern Issues," *Arctic Review on Law and Politics*, vol. 3, no. 2 (2012), pp. 203, 208.

(7) Watt–Cloutier, p. xxii.

(8) Ibid., pp. xxii, 302, and passim.

يُذكر أن أول من نبّه إلى قضية تغيّر المناخ هم خبراء الأرصاد، وهو ما قصر تناول القضية في بدايات ظهورها على العلوم الطبيعية في المقام الأول.

Marc Limon, "Human Rights and Climate Change: Constructing a Case for Political Action," *Harvard Environmental Law Review*, vol. 33, no. 2 (2009), p. 459.

لا سيما حين تكون هذه الشعوب هي الأقل مسؤولية في ما يتعلق بارتفاع درجة حرارة الأرض، والأكثر تأثّرًا في الوقت ذاته بالنتائج المدمرة لذلك التغيّر المناخي.

أثار كتاب وات-كلوتييه، فضلاً عن نشاطها في مجال الحفاظ على البيئة وعلى حقوق شعوب القطب الشمالي - وهي الأمور التي أهّلتها للترشّح لجائزة نوبل للسلام في عام 2007[9] - مناقشات كثيرة تناولت أبعادًا مختلفة من الحق الذي نادت به، إلا أنها اختلفت في تقويمها للفكرة. عمومًا، رحّب كثير من الباحثين المهتمين بالمناخ بفكرة توظيف خطاب حقوق الإنسان في الدفاع عن البيئة، لا سيما من خلال القنوات القضائية، ذلك أنها تضيف بعدًا آخر للحاجة إلى الحفاظ على البيئة، أي البعد الحقوقي وما يرتبط به من مبادئ المسؤولية والمحاسبية والعدالة[10]. يساهم هذا التوجّه في نظر مؤيديه في توحيد جهود الناشطين في مجال البيئة والحركات الاجتماعية الأخرى والمدافعين عن حقوق الجماعات المهمّشة أو التي تعاني قدرًا من التمييز (ومنها السكان الأصلانيون في بعض الدول). بيد أن البعض الآخر من المهتمين بقضايا الحقوق حذّروا من فكرة استخدام القانون للدفاع عن تلك الحقوق. أشار البعض في هذا السياق إلى إشكالية العلاقة بين قضية المناخ وحقوق الإنسان بعامة، وحقيقة كون الحق في البرد وما يشبهه حقًا جماعيًا لا فرديًا، فضلاً عن كونه حقًا مرتبطًا بجماعة معينة لا حقًا عالميًا، وحقيقة تعارضه مع حقوق أخرى، علاوة على خطورة تعريضه فكرة حقوق الإنسان لخطر الابتذال. ولا يعكس هذا الأمر، في نظر بعض نقاده، إلا موقفًا نخبويًا لمن يملكون العلم والمال لمقاضاة دول وشركات كبرى، ولا يساهم في دعم المواطنين العاديين[11]. وقد نوّه البعض إلى أن القانون عمومًا يهدف إلى الحفاظ على استقرار الأوضاع الموجودة، لا تغييرها؛ وهو ما يعني أن محاولة توظيف القانون، المحافظ بطبيعته، لتغيير أوضاع معيّنة يُعد في ذاته أمرًا تزيد فيه احتمالات الفشل على فرص النجاح[12]. تتخذ هذه الدراسة حق الإنسان في البرد مدخلاً لمناقشة هذه النقاط الإشكالية في خطاب حقوق الإنسان، بوصفها قضية مركزية من قضايا العمران البشري المعاصر.

(9) وقد فاز بالجائزة في ذلك العام نائب الرئيس الأميركي ألبرت أرنولد آل غور الابن Al Gore Jr, Albert Arnold، أيضًا لجهوده في تعزيز الوعي بخطورة تغيّر المناخ وضرورة اتخاذ إجراءات للحدّ منه ومعالجة آثاره.

(10) يوضح أحد أفراد الإنويت، مدافعًا عن فكرة الربط بين حقوق الإنسان وتغيّر المناخ، أن هيمنة فكرة السيادة على الطبيعة السائدة في الغرب تجعل من السهل على الدول الغربية التملّص من أي مسؤولية عن الدمار البيئي الحالي. وهكذا، يصعّب ربط قضايا البيئة بفكرة حقوق الإنسان من هذه القدرة على التملّص من المسؤولية.

Sébastien Jodoin, Arielle Corobow & Shannon Snow, "Realizing the Right to Be Cold? Framing Processes and Outcomes Associated with the Inuit Petition on Human Rights and Global Warming," *Law & Society Review*, vol. 54, no. 1 (2020), p. 187.

عن النظرة الغربية إلى الطبيعة، ينظر على سبيل المثال: وائل حلاق، **الدولة المستحيلة: الإسلام والسياسة ومأزق الحداثة الأخلاقي**، ترجمة عمرو عثمان (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص 149 وما بعدها.

(11) ينظر، على سبيل المثال: Jodoin, Corobow & Snow, pp. 169, 185.

نناقش في سياق لاحق أسباب صعوبة نجاح ذلك التوجّه.

(12) Ibid., p. 176.

إذًا، يرتبط "حق الإنسان في البرد" الذي تنادي به وات-كلوتييه بوضوح بقضية أشمل تتصل بالعلاقة بين المناخ وحقوق الإنسان، إلا أنه يركز بصفة خاصة على حق الجماعات المختلفة في المحافظة على إرثها الثقافي في العالم المعاصر؛ وهو ما يؤثر بصفة واضحة في فرص العمران البشري الذي يُفترض أن يقوم على استيعاب كل من يعيشون على الأرض. غير أن الطرح يظل إشكاليًا بدرجة كبيرة، في ضوء خطاب حقوق الإنسان الحديث، بل في ضوء الأفكار المهيمنة على عالم اليوم، سياسيًّا واقتصاديًّا وثقافيًّا. نتناول في ما يأتي بعض الإشكالات التي يُثيرها طرح وات-كلوتييه في خطاب حقوق الإنسان المعاصر ومدى قدرته على خدمة ذلك العمران البشري العالمي. نركّز تحديدًا على العلاقة بين قضية المناخ وحقوق الإنسان بصفة عامة؛ ذلك أنها تثير عددًا من الأسئلة، منها: هل نحتاج إلى إعادة النظر في خطاب حقوق الإنسان في شكله الحالي؟ أخطاب الحقوق خطاب أخلاقي في ذاته، أم أن حقيقة أن كل حق يولّد حقًا مقابلاً له يخلق دائرة مفرغة من الحقوق التي تتحول تدريجيًا، وحتمًا، إلى أن تصبح حقوقًا أنانية، فردية كانت أم جماعية؟ وهل للجماعات حقوق؟ وماذا لو تعارضت حقوق أقلية في مجتمع ما مع حقوق الأغلبية، لا داخل دولة بعينها، بل على المستوى العالمي؟ وهل هناك حدود يجب أن يتوقف عندها توظيف فكرة حقوق الإنسان للحفاظ على قيمتيْها الرمزية والعملية؟ تعتمد الورقة على مجموعة متنوعة من الأدبيات الفلسفية والاجتماعية والقانونية وتشتبك معها، بغية سبر بعض الإشكاليات التي تثيرها قضية العلاقة بين المناخ وحقوق الإنسان، فضلاً عن طرح بعض الأفكار التي قد تساعد في حل تلك الإشكاليات من خلال نقد خطاب حقوق الإنسان المعاصر نفسه.

نبدأ إذا بالحديث عن العلاقة بين المناخ وحقوق الإنسان بصفة عامة، ثم ننتقل إلى مناقشة مشروعية الحقوق الجماعية في مقابل الحقوق الفردية، ثم أخيرًا قيمة سيادة الدول في مقابل المجتمع الدولي، والحق في التنمية مقابل الحق في الاستدامة البيئية. وتتناول خاتمة الورقة نقدًا لخطاب حقوق الإنسان المعاصر، فضلاً عن تقديم فكرة تسعى للتخفيف من أوجه القصور في هذا الخطاب.

أولًا: المناخ وحقوق الإنسان وحقّ تقرير المصير

إن فكرة العلاقة بين المناخ وحقوق الإنسان ليست جديدة في ذاتها، إلا أن طبيعة تلك الحقوق وسبل حمايتها وإزالة الضرر الناتج من انتهاكها وتعويضه تختلف اختلافًا بيّنًا عن الحقوق الأخرى "التقليدية". تدخل الحقوق المرتبطة بالمناخ ضمن ما يطلق عليه الجيل الثالث من حقوق الإنسان، أي الحقوق المتعلقة أساسًا بالبيئة والتنمية وما يرتبط بهما من استغلال للموارد الطبيعية[13]. ونظرًا إلى طبيعة البيئة المتجاوزة لحدود الدول السياسية، تحتاج حقوق الجيل الثالث إلى تضامن شعوب العالم ودوله لتحقيقها بصفة أكبر مما تحتاجه حقوق الجيليْن الأول والثاني المرتبطة بالحقوق المدنية والسياسية

(13) على الرغم من التعارف على هذا التقسيم "ثلاثي الأجيال" لحقوق الإنسان، يتفق المؤلف مع الرأي الناقد له، وذلك استنادًا إلى أن تداخل حقوق الإنسان يجعل الفصل بينها في تصنيفات متمايزة صعبًا جدًّا، وهو الأمر الذي نوّه إليه أحد محكّمي هذه الورقة مشكورًا.

والاقتصادية والاجتماعية، والتي تؤدي كل دولة، بسياساتها ومؤسساتها، الدور الأكبر في تحديدها ووضع آليات حمايتها والمعاقبة على انتهاكها، وذلك بوصفها صاحبة السيادة الكاملة على إقليمها(14).

ذكرنا في ما سبق أن طرح وات-كلوتييه أضاف في نظر مؤيديه بعدًا آخر إلى العلاقة بين قضايا المناخ وحقوق الإنسان. وقد عدَّ البعض هذه الفكرة على قدر كبير من الإبداع؛ ذلك أنها لا تساهم في صوغ مشكلة نُظر إليها دائمًا على أنها مشكلة بيئية من منظار حقوقي فحسب، بل تضيف بعدًا آخر إلى هذا المنظار الحقوقي، أي الحق في الحفاظ على الثقافة(15). لقد قام الطرح الأساسي الخاص بأهمية الحفاظ على البيئة – وهو الأمر الذي يتطلب السيطرة على التغيّر المناخي، أو بالأحرى إيقافه إن أمكن – على فكرة أن الإنسان لا يستطيع الاستفادة من حقوقه الأساسية والتمتّع بها، إلا إذا ظل حيًا متمتعًا بصحة جيّدة. وفق هذا الطرح، لا يستطع الإنسان التمتع بأغلب الحقوق التي نصّت عليها معاهدات حقوق الإنسان الأساسية – مثل "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية" International Covenant on Civil and Political Rights(16)، و"العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية" International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights(17) – إذا كان يعاني أمراضًا مزمنة ومهلكة كتلك التي يسببها التلوث البيئي الذي تسببت فيه النشاطات البشرية الحديثة، ولا يمكنه التمتّع بأي منها إذا فقد حياته بسبب ذلك التلوث(18). ومع اتفاق وات-كلوتييه مع هذه الفكرة، فإنها تضيف بعدًا آخر، ألا وهو أن الإنسان لا يستطيع أن يحافظ على ثقافته الموروثة ونمط حياته المُختار، حين يتغيّر المناخ بالقدر الذي يغيّر من البيئة الطبيعية. والواقع أن هذا الحق في الحفاظ على الثقافة يتجذّر أيضًا في العهدَين الدوليَّين المشار إليهما.

(14) عن "أجيال" حقوق الإنسان الثلاثة، ينظر على سبيل المثال: هشام بشير، "حقوق الإنسان: المفهوم والتطور التاريخي والفئات"، **المجلة المصرية للقانون الدولي**، مج 72 (2016)، ص 453-454.

(15) Hari M. Osofsky, "The Inuit Petition as a Bridge? Beyond Dialectics of Climate Change and Indigenous Peoples' Rights," *American Indian Law Review*, vol. 31, no. 2 (2006/2007), p. 676.

(16) الأمم المتحدة، "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"، **صكوك حقوق الإنسان**، شوهد في 2023/2/2، في: https://bit.ly/3jm64FK

(17) الأمم المتحدة، "العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، **صكوك حقوق الإنسان**، شوهد في 2023/2/2، في: https://bit.ly/3XYv6K4

(18) ينظر على سبيل المثال: "اتفاقية آروس الخاصة بالوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة في صنع القرار وتحقيق العدالة في شؤون البيئة" لعام 1972؛ إذ تنصّ على أن الحفاظ على البيئة أمر أساسي لسلامة الإنسان وقدرته على التمتع بحقوق الإنسان الأساسية.

Alan Boyle, "Human Rights or Environmental Rights? A Reassessment," *Fordham Environmental Law Review*, vol. 18, no. 3 (2007), p. 477;

لنصّ الاتفاقية، ينظر:

"Convention on Access to Information, Public Participation in Decision–Making and Access to Justice in Environmental Matters," Aarhus, Denmark, 25/6/1998, accessed on 2/2/2023, at: https://bit.ly/3YpR2hA

وبهذا المنطق، عدّ البعض سلامة البيئة نوعًا من الحقوق الاقتصادية أو الاجتماعية، وهو الأمر الذي يوجب السعي نحو التوفيق بين سلامة البيئة وغيرها من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، تمامًا كما يحدث مع الأمور الأخرى التي تؤثر في تفعيل حقوق الإنسان.
ينظر على سبيل المثال: Boyle, pp. 471–472.

ينصّ "العهد الدولي الخاص المتعلقين بالحقوق المدنية والسياسية"، على سبيل المثال، في فقرته رقم 27 على حق الأقليات في التمتّع بثقافتها؛ ويتناول "العهد الدولي الخاص بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الحقوق الثقافية" في فقرته رقم 15، ومع أن الفقرة تركّز تحديدًا على فكرة حق المشاركة الثقافية وتنمية الثقافة، غير أنه يمكن تأويلها بسهولة لدعم الحق في الحفاظ على الثقافة، لا سيّما حين تكون هذه الثقافة خاصة بجماعات ضعيفة أو مهمّشة.

ومع ذلك، تقلّ محاولات الربط بين النصوص الخاصة بالحقوق الثقافية وقضية تغير المناخ تحديدًا. فقد عُدّت قضية المناخ عادة قضية علمية، يقوم عليها المختصون في العلوم الطبيعية، لا سيّما علم الأرصاد والفيزياء. وحين يتعلق الأمر بآثار التغيّر المناخي، اقتصر التركيز دائمًا على تكلفته الاقتصادية على ميزانيات الدول التي يرهقها صعوبة توفير الموارد المائية والغذاء، فضلاً عن توفير إمكانات الحفاظ على صحة السكان. بيد أنه علاوة على ذلك، قد لا يكون من قبيل المبالغة القول إنه في عالم اليوم وما يتسّم به من مادية مفرطة، لا يُعدّ الحفاظ على الحقوق الثقافية الشاغلَ الأول لكثير من الحكومات وربما الشعوب؛ إذ ينصبّ التركيز إما على الحقوق المدنية والسياسية، أو على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. ومع أن هذه الحقوق نفسها قد تُؤوَّل تأويلات متعددة ومختلفة، تزيد حدة الاختلاف حين يتعلق الأمر بالثقافة، ذلك أن المنتمين إلى أي ثقافة قد يختلفون فيما بينهم في تحديد أصولها وفروعها، والثابت فيها والمتغيّر، كما هو معروف. ويزيد الأمر إرباكًا أن العهدَين المذكورَين ينصّان على حق الشعوب في التنمية، هو الحق الذي يتعارض في كثير من الأحيان مع الحق في الحفاظ على الثقافة وما يرتبط بها من ظروف مادية واجتماعية معيّنة. نناقش هذه الإشكالية بأكثر تفصيلاً في سياق لاحق.

على أي حال، يتضمّن طرح وات-كلوتييه أن تغيّر المناخ يُجبر بعض البشر على التخلي عن ثقافاتهم أولاً، بل ربما الفشل في التأقلم مع ظروف مادية جديدة لا يستطيعون التعامل معها وفق إرثهم المعرفي، تمامًا كما هو الحال مع شعب الإنويت وغيره من شعوب القطب الشمالي. يؤدي كل هذا إلى نتيجة مفادها أننا إذا أردنا للعمران البشري العالمي ألا يكون إقصائيًا، وجب الحفاظ على المناخ والبيئة الحيوية للإنسان بما لا يضمن الحفاظ على حياة الإنسان وصحته فحسب، بل الحفاظ أيضًا على ثقافات الجماعات بما يضمن قدرتها على البقاء، فضلاً عن حقّها في الحفاظ على ثقافتها الخاصة بما تتضمنه من قيم ومبادئ. وقد ربط البعض بين هذا الأمر ومبدأ "الحق في تقرير المصير"، وهو المبدأ الذي ارتبط تاريخيًا بتقرير المصير السياسي، إلا أنه قد يتّسع ليشمل تقرير المصير الثقافي أيضًا. وقد يجدر بالذكر هنا أن تهديد تغيّر المناخ لمبدأ حق تقرير المصير لا يقتصر على حرمان بعض الشعوب من ثقافتها فحسب، بل قد يهدد وجود الشعوب والدول نفسه. ينطبق هذا الأمر على الدول التي تتكون حصريًا من جزر وسط المحيطات، كجزر مارشال Marshall Islands والمالديف the Maldives وتوفالو Tuvalu وفانواتو Vanuatu. فالاحتباس الحراري وارتفاع درجة حرارة الأرض يزيد من ارتفاع مستوى سطح البحر، وذلك من خلال تمدد الماء بسبب ارتفاع درجة حرارته، أو بسبب ذوبان الجليد في القطبَين الشمالي والجنوبي. وقد حذّرت بعض هذه الدول من أن ارتفاع منسوب

الماء في البحار والمحيطات مترًا واحدًا فقط يهدد باختفاء جزر كاملة من تلك الدول، وربما اختفاء الدول بأكملها بما لها من سيادة، وهو ما عنى أن يتحوّل سكانها إلى لاجئين "بيئيين" لا دولة لهم[19]. وهكذا، تفقد الشعوب بعدًا معيّنًا من حقّ تقرير المصير إذا حُرمت من حقّ تقرير نمط معاشها، وهو الأمر الذي قد يتسبب فيه تغيّر المناخ، بل قد يصل الأمر إلى أن تفقد تلك الشعوب دولَها تمامًا، بحيث يضيع حقُّها في تقرير مصيرها بأي معنى كان.

ثانيًا: الحقوق الجماعية في مقابل الحقوق الفردية

يثير طرح وات-كلوتييه بعدًا آخر من أبعاد توظيف خطاب حقوق الإنسان في سياق قضية التغيّر المناخي. إن فكرة حقوق الإنسان كما تطوّرت في القرن العشرين تنصبّ أساسًا على حقوق الأفراد، حتى وإن كانوا أعضاء في مجموعات معيّنة[20]. أما الحقّ الذي تعبر عنه وات-كلوتييه، فهو حقّ جماعي، يعبّر عن شخصية اعتبارية - أي شعب الإنويت - لا تتجسّد في أفراد معيّنين. وقد أثارت قضية حقوق الجماعات قدرًا كبيرًا من الجدل بين المختصّين في حقوق الإنسان؛ إذ عدّ بعضهم الفكرة مُبرّرة من جهة القواعد التي يقوم عليها خطاب حقوق الإنسان، أو عدّها مُكمّلة للحقوق الفردية الأكثر تحديدًا والأسهل إثباتًا في حال الانتهاك. غير أن آخرين عدّوها إما غير ضرورية في ضوء فاعلية الحقوق الفردية، أو نوّهوا إلى صعوبة تحقّق جدواها وفاعليتها، وهو الرأي الذي قد تثبته دعوى شعب الإنويت سالفة الذكر والخاصّة بتغيّر المناخ[21].

يذكر أحد المختصّين في حقوق الإنسان، جاك دونللي، سبعة أسئلة يرى أنها تُضعف من فكرة حقوق الإنسان الجماعية. يتعلّق السؤال الأول بقضية تحديد الجماعات التي يمكن الاعتراف بحقوق معيّنة لها. يصرّ دونللي على أن المدافعين عن حقوق الإنسان سيختلفون على الأغلب في تحديد تلك الجماعات، بحيث يقرّ بعضهم بحقوق لجماعات معيّنة، وينفيها عن جماعات أخرى. يتعلّق السؤال الثاني بتحديد الحقوق التي يمكن أن يُعترف بها لجماعة ما بوصفها حقوقًا إنسانية. فالجماعات المختلفة لها مطالب مختلفة، ولو ترك لكلٍّ منها تحويل مطلب ما إلى حق إنساني يجب الدفاع عنه

---

(19) Limon, pp. 455–456.

عن "اللجوء البيئي" والجدل المثال حوله، ينظر على سبيل المثال: زكية بلهول، "لاجئ المناخ: نحو تعريف موحد له"، **دراسات وأبحاث**، مج 12، العدد 3 (2020)، ص 161–170؛ سوزي محمد رشاد عبد العزيز، "لاجئو المناخ في إفريقيا: عدم العدالة البيئية وتعقيدات الاعتراف الدولي"، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، مج 13، العدد 1 (2022)، ص 1–34.

(20) صحيح أن بعض العهود الدولية الخاصة بحقوق الإنسان تناولت حقوقًا جماعية، غير أن التفعيل القانوني لها يتطلب عادة قيام أفراد محددين بالبدء في الإجراءات القانونية المتاحة، وإثبات تضررهم فرديًا من ممارسات معيّنة. يعني هذا أنه حتى الحقوق الجماعية لا تتفعّل من جهة القانون غالبًا، إلا إذا تحولت إلى حقوق فردية؛ وهو الأمر الذي يمثل إشكالية واضحة في حماية كثير من حقوق الإنسان والدفاع عنها.

(21) ينظر على سبيل المثال:

Jack Donnelly, *Universal Human Rights in Theory and Practice* (Ithaca: Cornel University Press, 2014), pp. 45–49.

يوضّح دونللي أن الحقّ الجماعي الوحيد المعترف به في قانون حقوق الإنسان الدولي هو حقّ تقرير المصير، وقد سبق الحديث عنه.

وفرضه ومعاقبة من ينتهكه (كما يحدث مع حقوق الإنسان الفردية)، يصعب تصوّر استمرار العمران البشري على أي نحوٍ معقول. ويتعلّق السؤال الثالث بهوية من يمارس الحقوق الجماعية. فمن، تحديدًا، سيتحدث باسم جماعة معيّنة، لا سيّما حين تكون تلك الجماعة كبيرة الحجم وغير متجانسة أو مشتتة؟ يتعلّق السؤال الرابع بكيفية التعامل مع تعارض الحقوق، وهو أمر معتاد في قضايا حقوق الإنسان. ويتعلّق السؤال الخامس بالحاجة إلى حقوق إنسان جماعية في وجود الحقوق الفردية. أما السؤال السادس، فعن مبرر الاعتقاد في زيادة فرص نجاح حقوق الإنسان الجماعية في الوقت الذي تعاني فيه الحقوق الفردية انتكاسات يومية. وأخيرًا، يتعلّق السؤال السابع بإذا ما كان الدفاع عن حقوق الجماعات من منظور حقوقي هو الأفضل لها، أم أن الدفاع عنها من منطلق مختلف قد يكون أكبر جدوى وفاعلية[22].

في حالة الإنويت، تعدّ وات-كلوتييه شعبها جماعة محددة لها أصل واحد وتراث مشترك ولغة مشتركة وثقافة مشتركة، وهو الأمر الذي يجعل من البديهي - في نظرها - الاعتداد به جماعة متميّزة يجوز أن تكون لها حقوق خاصة. والواقع أن حقوق الشعوب الأصلانية تكتَسب بالفعل، وعلى نحوٍ متزايد، مكانة خاصة في خطاب حقوق الإنسان المعاصر، غير أن الإشكالية الواضحة في حالة الحقّ منطلق هذه الدراسة هو أن ممارسته تقتضي تقييد ما يعدّه الآخرون حقًا لهم أيضًا، كما سنفصّل لاحقًا في معرض الحديث عن الحق في التنمية. أما في ما يخص هوية ممثلي حقوق الجماعات، فيثير طرح وات-كلوتييه إشكالية كبيرة. من المعروف أن فكرة كون حقوق الإنسان تعبّر عن إرادة القوي وتسعى لتمكينه من الإبقاء على الوضع القائم تعدّ أحد أوجه النقد المعروفة لخطاب حقوق الإنسان[23]. قد يدفع هذا الأمر بعض المتشككين إلى هذا التساؤل: هل تنتمي مؤلفة الكتاب والمدافعة عن الحق في البرد وما يرتبط به من نظام ثقافي اجتماعي، بل حتى نظام اقتصادي، إلى الطبقة المهيمنة داخل جماعتها هي؟ المقصود هنا هو أن حرص وات-كلوتييه على الإبقاء على تلك المنظومة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية الموروثة ورفضها للتغيير قد لا يعبّران إلا عن محاولة للحفاظ على وضع متميّز لها داخل تلك المنظومة، وضع يقوم كغيره على نوع من الاستغلال، بحيث تفقد المؤلفة ومن معها هذا الوضع إذا ما تغيّرت ظروف تلك الثقافة المادية، بل ربما تكون هي نفسها ضحية الاستغلال في النظام الجديد. يتطلب التحقّق من هذا الأمر بطبيعة الحال دراسة تلك المنظومة بجوانبها الثقافية والمادية؛ وهو أمر يتجاوز إطار هذه الدراسة، إلا أنه طرح يُتصور وقوعه، إن لم يكن في حالة الإنويت تحديدًا، ففي حالات أخرى كثيرة ترتبط بحقوق الجماعات.

وبكل تأكيد، يتناقض الحق الذي تنادي به المؤلفة مع حقوق الشعوب الأخرى التي قد تقرّ التنمية في شكلها الحديث طريقًا لها. بل ربما تعارض هذا الحق بما يتضمنه، مع استمرار قيم وعلاقات اجتماعية معيّنة، مع حقوق قد ينادي بها أفراد داخل الجماعة نفسها. فماذا لو وُجدت شريحة اجتماعية

(22) Ibid., pp 49–51.

(23) لمناقشة لهذا الأمر، ينظر على سبيل المثال: برهان غليون، "السياسة وحقوق الإنسان"، **عيون المقالات**، العددان 14-15 (1990)، ص 68-69.

داخل الجماعة، كالنساء مثلًا، ترفض أوضاعًا معيّنة وتطلب تغييرها بما قد يتضمنه ذلك من تغيير لبعض ثوابت المنظومة القيمية والثقافية؟ ألا يمكن مبدأ الحقوق الفردية أن يكون أكثر فاعلية هنا؛ بمعنى أن الأشخاص الطبيعيين، لا الاعتباريين، هم الذين يتقدمون بدعاوى تستند إلى حقوق معيّنة أدى انتهاكها إلى ضرر قابل للتقدير والتعويض؟ وربما زدنا الأمر إشكالية إذا طرحنا هذا السؤال: ماذا لو اختلف أفراد جماعة – ولتكن أقلية كشعب الإنويت – إن كانوا يفضلون الحياة الحديثة بما يتضمّنه ذلك من طمس لهويتهم الثقافية التاريخية، أم الاستمرار وفق تقاليد معاشهم الموروثة؟ فالأقلية نفسها قد يكون بها أقلية وأغلبية، أو أنها قد تنقسم على نفسها انقسامًا يقترب فيه طرفا الخلاف من التساوي عدديًّا. ومع وجاهة هذه الأفكار، إلا أنه قد يردّ عليها بأنها لا تمنع بالضرورة شرعية النظر إلى أفراد جماعة ما بوصفهم أفرادًا مستقلين، وهو وضعهم القانوني الفعلي، حتى حين يكونون جزءًا من دعوى جماعية. فحتى إذا لم يتفق أفراد جماعة ما على أمر معيّن، فلا يجب أن يمنع هذا الأمر بعض أعضاء الجماعة من المطالبة بأمور معيّنة أو احتجاج على غيرها بوصفهم أفرادًا داخل تلك الجماعة بعينها.

ثالثًا: سيادة الدولة في مقابل المجتمع الدولي والحقّ في التنمية في مقابل الحقّ في الاستدامة البيئية

يعدّ تناقض طرح وات-كلوتييه مع مبدأ سيادة الدول أحد أهم الإشكالات التي أثارها هذا الطرح[24]. فثمّة شقّين لقضية ارتباط قضايا البيئة بمبدأ سيادة الدول. الشقّ الأول داخلي، ويخصّ علاقة الدول بالجماعات التي تعيش فيها. أما الشقّ الثاني فخارجي، ويخصّ علاقة كل دولة بالدول الأخرى في النظام الدولي. ويثير كلا الشقّين إشكالات خاصة به، وإن كان الرباط بينهما هو السؤال: ماذا لو تعارض الحقّ في التنمية الذي قد تتبنّاه دولة ما مع الحقّ في الحفاظ على البيئة التقليدية الذي قد تتبناه جماعة معيّنة داخل الدولة أو تتبنّاه دول أخرى؟ نركّز على الحق في التنمية هنا؛ لأنه الحقّ الأبرز الذي استخدم في الردّ على من يرفضون التنمية في شكلها الحديث، إما لأنها تهدد المنظومة الثقافية والمادية لجماعة ما كما في حالة الإنويت، أو اعتقادًا أن الحقّ في التنمية يجب أن يأتي ثانيًا بعد الحقّ في الحفاظ على البيئة، وهو الحق الذي ما برحت التنمية تنتهكه على مدار القرنَين الماضيَين خاصّةً. وقد عُدّ الحق في بيئة نظيفة – وهي ربما مرادفة للبيئة الطبيعية التي لم تتأثر بالنشاطات البشرية "التنموية" تأثرًا مباشرًا أو غير مباشر من خلال تغيّر المناخ – بالفعل حقًّا من الحقوق الجماعية يسمح للجماعات، لا الأفراد، بتحديد أسلوب الحفاظ على مواردها الطبيعية واستغلالها[25]. بيد أن تفعيل هذا الحق بوصفه حقًّا قانونيًا يصلح لأن يكون موضوعًا لدعاوى قضائية يظل أمرًا معقّدًا على أقل تقدير.

تتمثّل الإشكالية الخاصة بعلاقة الدولة بالجماعات التي تعيش فيها في هذا السؤال: هل يجوز لجماعات عاشت في إقليم معيّن لآلاف السنين، بحيث أصبح موطنها الطبيعي، أن تدّعي، في مقابل الدولة التي تسيطر على الإقليم والتي يُعد سكانه ضمن مواطنيها، حقًّا في تقرير أسلوب استخدام الموارد الطبيعية في

(24) Limon, p. 473.

(25) Boyle, p. 472.

إقليمها بما لا يهدد سلامة الإقليم أو نمط العيش فيه؟ ثمّة قضية مشهورة في نيجيريا تخصّ هذا السؤال. انتفض بعض سكان إقليم نيجيري أوغونيلاند Ogoniland في بداية تسعينيات القرن العشرين ضد خطط شركة محلية مرتبطة بشركة "شِل" Shell للبترول لاستخراج النفط من الإقليم. اشتكى سكان الإقليم من تسريب النفط في دلتا نهر النيجر، وهو الأمر الذي كانت له آثار مدمرة في حياة السكان وممتلكاتهم ونمط عيشهم. وعلى إثر ذلك، نظّم قادة السكان مظاهرات سلمية ضد نشاط الشركة ونظام الحكم العسكري الحاكم في نيجيريا وقتها، والذي أعطى تصريحًا للشركة بالبدء في التنقيب. فما كان من النظام العسكري الغاشم إلا أن اعتقل بعض هؤلاء الرجال وحكم عليهم بالإعدام في محاكم عسكرية وُصفت بالهزلية. وعلى الرغم من الإدانات الدولية الشديدة للحكم والدعوة إلى إعادة المحاكمات والامتناع عن تنفيذ الأحكام الجائرة، قام النظام العسكري، كما هو متوقع، بتنفيذ الحكم بإعدام الرجال شنقًا[26].

تعبر قضية شعب أوغوني تعبيرًا ممتازًا عن الإشكالية سالفة الذكر. فالتنقيب عن البترول يهدف إلى توفير الموارد المالية المطلوبة لتنمية الدولة بصفة عامة، إلا أنها جاءت على حساب جماعة معيّنة في تلك الدولة. فهل كان لسكان إقليم أوغوني حق في طلب وقف التنقيب في موطنهم التاريخي، سواء كان الدافع هو الحفاظ على مصالحهم المادية أو الحفاظ على بيئتهم نظيفة (أي في صورتها الطبيعية)؟ وقد نزيد هذا السؤال لجعل القضية أكثر إشكالية، بل أقرب إلى حالة الإنويت: ماذا لو كانت الدولة التي تسببت في دمار الموطن الأصلاني لشعب أوغوني ليست نيجيريا التي ينتمي إليها ذلك الشعب، بل دولة أخرى مجاورة؟ هل كان لشعب أوغوني المناداة بحق لهم يحدّ من تصرفات دولة غير دولتهم، كما حاول شعب الإنويت أن يفعل مع الولايات المتحدة الأميركية كما سنرى؟ تعددت الإجابات عن هذا السؤال السابق بطبيعة الحال. على سبيل المثال، يدافع كثير من دعاة حقوق الإنسان عن حقّ الجماعات والشعوب في الحفاظ على بيئتهم الطبيعية خالية من التلوث الناتج من أي نشاط اقتصادي، بما في ذلك التنقيب عن النفط وغيره من ثروات طبيعية. علاوة على ذلك، تنصّ بعض مواثيق حقوق الإنسان الإقليمية على حق الشعوب في بيئة نظيفة، وعلى ضرورة أخذ الأضرار التي تصيب جماعات معيّنة من السكان في الاعتبار في خطط التطوير[27]. بيد أن هذا الرأي يظل في المجمل أمرًا نظريًّا يصعب تفعيله قانونيًّا، لا لأمور قانونية معيّنة نذكرها في ما يأتي فحسب، بل أساسًا بسبب تعارضه الظاهر مع المبدأ الأهم الذي يقوم عليه نظام الدول الحديثة، أي مبدأ سيادة الدول داخل إقليمها، وهو ما نتناوله في ما يأتي.

يقوم طرح وات-كلوتييه على فكرة مفادها أن النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة أو أوروبا أو الصين أو اليابان - أو كندا التي تنتمي إليها جماعتها الآن سياسيًا - يخالف حقًا إنسانيًّا من حقوق شعبها، أي الحق

(26) للمزيد عن القضية، ينظر:

"155/96: Social and Economic Rights Action Center (SERAC) and Center for Economic and Social Rights (CESR)/ Nigeria," accessed on 1/2/2023, at: https://bit.ly/3XSJG64; "Factsheet: The Case Against Shell," Center for Constitutional Rights, 24/3/2009, accessed on 1/2/2023, at: https://bit.ly/3Hnwu24

(27) عن بعض تلك المواثيق، ينظر:

Dayo Adeniyi Ogunyemi, "The Right to be Cold: Examining the Indigenous Peoples' Rights and Climate Change," ML Thesis, University of Calgary, Calgary, 2019, pp. 16–18.

في الحفاظ على بيئته المادية كما هي بما يرتبط بها من منظومة ثقافية متكاملة. يعني هذا الأمر أن لشعبها حقًّا قانونيًّا، فضلاً عن حق أخلاقي، في منع تلك الدول من الاستمرار في نشاطاتها الاقتصادية التي تزيد من الاحتباس الحراري وتدمّر البيئة الحيوية، ومن ثمّ الثقافية، للإنسان. وانسجامًا مع هذا الموقف، قام ممثلو شعب الإنويت بالفعل، في عام 2005، بمقاضاة الولايات المتحدة بوصفها أكبر مصدر لـ "غازات الصوبة الخضراء" المتسببة الرئيسة في الاحتباس الحراري، ومن ثمّ دمار بيئة الإنويت الطبيعية والثقافية، وذلك أمام لجنة الدول الأميركية لحقوق الإنسان Inter–American Commission on Human Rights التابعة لمنظمة الدول الأميركية Organization of American States، واستنادًا إلى الإعلان الأميركي لحقوق الإنسان وواجباته American Declaration of the Rights and Duties of Man[28]. عُدّت هذه الدعوى القضائية – والتي أدت فيها وات-كلوتييه دورًا محوريًا – الأولى من نوعها التي يُوظّف فيها القانون للدفاع عن حقوق مرتبطة بتغيّر المناخ. ومع رفض اللجنة المذكورة للدعوى، اكتسب الدعوى قيمة رمزية كبيرة بوصفها بداية توجّه جديد في التعامل المبدع مع قضايا المناخ من زاوية حقوق الإنسان[29]، فضلاً عن ترسيخها للعلاقة بين قضية تغيّر المناخ وحقوق الإنسان، على نحوٍ نجح في جعلها من الأفكار المستقرة في كثير من الإعلانات الدولية ذات الصلة التي صدرت في السنواتٍ الأخيرة[30].

بيد أن هذا الأمر، كما هو ظاهر، ينتقص بصفة واضحة من مبدأ سيادة الدولة Sovereignty كما هو مفهوم الآن. إن القانون الدولي في شكله الحالي لا يستطيع إجبار الدول على الالتزام بسياسات معيّنة في ما يخص قضايا المناخ والبيئة والتنمية، ولا يفرض على الدول أي عقوبات إلا في حالات محدودة جدًّا وتحت شروط قد يصعب تحقّقها، وذلك في حالة حدوث ضرر مباشر على دولة ما بسبب نشاط اقتصادي قامت به دولة أخرى مجاورة غالبًا. بيد أن الضرر الناتج، بصفة غير مباشرة من نشاطات اقتصادية أو حتى عسكرية تقوم بها دولة ما، لا يعترف به القانون الدولي الحالي ضررًا يدخل في نطاق عمله وسلطته. يرجع ذلك إلى عدة أسباب، منها صعوبة إثبات العلاقة السببية المباشرة بين الضرر الواقع والأسباب المُدّعاة من جهة[31]، علاوة على صعوبة إرغام الدول على دفع تعويضات ترتبط بنشاطات اقتصادية خاصة بها لدولة أخرى، فضلاً عن جماعة معيّنة في دولة أخرى. وقد نزيد على

(28) ادّعى ممثلو الإنويت في دعواهم أمام اللجنة الأميركية بشأن حقوق الإنسان أن سياسات الولايات المتحدة – لا سيما مع رفضها التصديق على "بروتوكول كيوتو للمناخ لسنة 1997" ورفضها الالتزام بخفض انبعاث غازات الصوبة الخضراء لديها، بل وتضليلها الرأي العام العالمي من خلال التقليل من خطر الاحتباس الحراري – كانت لها آثار مدمّرة على حقوق شعب الإنويت في الحياة والمِلكية (أو الثروة) والصحّة والأمان ومصدر الرزق وقدسية المنزل والمنافع الثقافية والتنمية والتنقّل. ينظر:

Harrington, p. 517.

عن لائحة اللجنة الأميركية، التابعة لمنظمة الدول الأميركية Organization of American States، ينظر: "لائحة اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان 1992"، **مكتبة حقوق الإنسان**، جامعة منيسوتا، شوهد في 2023/2/1، في: https://bit.ly/40hPSGi؛ ولنصّ "بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ"، ينظر: الأمم المتحدة، "بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ"، 2005، شوهد في 2023/2/1، في: https://bit.ly/3JOAsUj

(29) لمناقشة شاملة للدعوى والإشكاليات التي أثارتها في ما يخص العلاقة بين القانون وقضايا المناخ، ينظر على سبيل المثال:

Jodoin, Corobow & Snow.

(30) لنماذج من هذه الإعلانات والبيانات، ينظر: Ibid., p. 186.

(31) Limon, p. 457;

ذلك أن "الحقّ في التنمية" – والذي يقوم على الحق في استغلال الموارد الطبيعية المتاحة للدول – يعدّ أيضًا من حقوق الدول والشعوب المعترف بها، ويرتبط بسيادة الدول وحق الشعوب في تقرير المصير، وذلك وفق "إعلان الحقّ في التنمية" الصادر عن الأمم المتحدة في عام 1986[32].

ويصعب، بطبيعة الحال، تصوّر اعتراف الدول – وهي التي تشرّع القانون الدولي بمعاهداتها وممارساتها – بحقّ جماعات تسكن خارج أراضيها في توجيه سياستها التنموية تحت دعوى تأثيرها في بيئتها الطبيعية، فضلًا عن ثقافتها. فالواقع هو أن أغلب دول العالم – لا سيّما الرائدة منها والأكثر مسؤولية عن التغيّر المناخي والبيئي – رفضت حتى الطرح القائل بوجوب تقيّدها بأمور معيّنة حفاظًا على حق الإنسان في الحياة نفسها. وقد يكون انسحاب الولايات المتحدة من اتفاقية باريس للمناخ[33] في عهد الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب – رجل الأعمال المُنْكر للتغيّر المناخي والمتنكّر لكثير من تصوّرات حقوق الإنسان الحديثة[34] – خيرَ مثال على قدرة الدول على التملّص من أي التزام تجاه قضايا المناخ والبيئة تحت دعوى سيادة الدولة، فضلًا عن الحقّ في التنمية المُعترف به عالميًّا. وقد رفض مكتب المفوّض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في عام 2009 اعتبار تغيّر المناخ انتهاكًا لحقوق الإنسان، وإن أقرّ بالعلاقة بين تغيّر المناخ وحقوق الإنسان، فضلًا عن مسؤولية الدول تجاه من يتأثرون بصفة خاصة بتغيّر المناخ، حتى لو كانوا يعيشون خارج أراضيها[35].

يثير هذا الأمر أيضًا إشكاليتَين، الأولى سبق الإشارة إليها وتتعلق بطبيعة حقوق الإنسان: أهي فردية حصرًا أم يجوز أن تكون جماعية؟ في العقود القليلة الماضية، أيّدت بعض المحاكم الغربية أحيانًا حق الفرد في

(32) يتحدث الإعلان عن حق الشعوب في التنمية، ويربط هذا الأمر في ديباجته بسيادة الشعوب وحقّها في تقرير مصيرها. بيد أن الشعوب في العالم المعاصر لا تمارس هذه الحقوق إلا من خلال الدولة. لم يتسبّب هذا النصّ بكل تأكيد في الإشكالية التي نطرحها هنا والخاصة باختلاف جماعات داخل دولة ما مع نموذج التنمية الذي تتبناه الدولة أو الدول الأخرى، إلا أن النصّ في صورته الحالية لا يساهم في حل الإشكال. فالنصّ في شكله الحالي قد تستخدمه حكومة الولايات المتحدة (وهو الأمر الذي تمارسه فعلًا)، وقد تستخدمه جماعات معنية، كشعب أوغوني، لمحاولة منع نشاطات تنموية معينة. عن "إعلان الحق في التنمية"، ينظر:

United Nations, General Assembly Resolution 41/128, "Declaration on the Right to Development," *Human Rights Instruments*, 4/12/1986, accessed on 1/2/2023, at: https://bit.ly/3JwnwSA

(33) لاستعراض لأهم بنود الاتفاقية وما سبقها من اتفاقات وبروتوكولات دولية تخصّ المناخ، ينظر على سبيل المثال: إسماعيل بن حفاف، "دور القانون الدولي في حماية المناخ"، **دراسات وأبحاث**، مج 12، العدد 3 (تموز/ يوليو 2020)، ص 280–293.

(34) ولطرح قوي – وإن لم يكن موثّقا بالقدر المطلوب – يدعم موقف ترامب الرافض للربط بين تغيّر المناخ والنشطات البشرية، ينظر: معين حدّاد، "التغير المناخي والنزاعات الجيوبولوتيكية"، **شؤون الأوسط**، العدد 161 (2019)، ص 125–134؛ يذكر حدّاد – والذي يصف ترامب بأنه "أشهر المشككين المناخيين في العالم" – رفض آلاف من العلماء والمتخصصين لزعم أن التغيّر المناخي الحالي ناتج أساسًا من النشطات البشرية. يدعم حدّاد هذا الرأي، زاعمًا أن الأمر كله لا يتعدّى كونه محاولة من دول الشمال الصناعية الغنية لوقف نمو دول الجنوب الصاعدة، والتي بدأت في غزو أسواق دول الشمال بسلعها الرخيصة، وذلك بهدف "إبقاء الأمور على ما هي عليه من موازين للقوى". ينظر: المرجع نفسه ص 130–132؛ وللرأي الآخر والسائد في عالم اليوم عن تسبب النشاطات البشرية في التغيّر المناخي، ينظر على سبيل المثال: محمد صديق محمد حسن، "تغيّر المناخ والاحتباس الحراري: الأسباب، الآثار، الحلول"، **مجلة التربية**، العدد 172 (2010)، ص 36–47.

(35) John H. Knox, "Linking Human Rights and Climate Change at the United Nations," *Harvard Environmental Law Review*, vol. 33, no. 2 (1999), p. 484.

وقد عدّت هذه الصيغة حلًّا وسطًا يسعى لتجنّب تحميل الدول الكبرى مسؤولية قانونية قد تجعلها عرضة لإجراءات قضائية وتعويضات، أملًا في كسب دعم تلك الدول لملف تغيّر المناخ وما يحتاج إليه من إجراءات.

مقابل حق المجتمع في التقدم الاقتصادي، غير أنها غلّبت في أحيان أخرى حق المجتمع على حق الفرد. فعلى سبيل المثال، قضت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان European Court of Human Rights في قضية شهيرة لصالح مواطنة إسبانية اشتكت من أن أحد المشروعات الخاصة بمعالجة الفضلات سبّب قدرًا من التلوث الذي اقتنعت المحكمة بأنه يهدد صحة المشتكية ويمنعها من التمتّع ببيئتها وبالحفاظ على حياتها الشخصية والأسرية. في المقابل، قضت المحكمة نفسها لصالح الحكومة البريطانية في قضية أخرى أقامها أحد المواطنين البريطانيين القاطنين بالقرب من مطار هيثرو البريطاني، والذي اشتكى من الضوضاء التي تُحدثها الطائرات. هنا، قررت المحكمة أن الحقّ في التنمية يغلب على حق الفرد في حمايته من الضوضاء[36]. بيد أنه كما يتضّح هنا، أيّدت المحاكم حقوقًا فردية، لا حقوقًا جماعية، وذلك انسجامًا مع ما ذُكر سابقًا عن تعلق حقوق الإنسان الحالية بالأفراد، لا الجماعات.

أما الإشكالية الأخرى فتتمثل في: هل يجوز لأي جماعة الدفاع عمّا تعده حقًّا لها بعيدًا عن الدولة التي تنتمي إليها؟ اعتقدت وات-كلوتييه ورفاقها اعتقادًا واضحًا أن لهم حقًّا قانونيًا في مقاضاة الولايات المتحدة على الرغم من أن أكثرهم مواطنون كنديون[37]. بيد أن نظام الدول الحالي لا يسمح، مرة أخرى، إلا للدول برفع دعاوى على دول أخرى، بحيث لا يمكن الأقليات الدفاع عن حقوق معيّنة أو رفع دعاوى في بعض المنظمات الإقليمية أو الدولية إلا من خلال الدولة التي ينتمون إليها[38]. وكما هو واضح، يضع هذا الأمر تلك الجماعات في مأزق كبير؛ ذلك أن ما تعدّه حقًّا طبيعيًّا لها، في الحفاظ على بيئتها المادية ومنظومتها الثقافية، يصطدم بحسابات السياسة التي قد تمنع دول من تبنّي الدفاع عن حقوق بعض جماعاتها في مقابل دول أخرى ترتبط معها بمصالح وثيقة، تمامًا كما هو الحال بين كندا والولايات المتحدة. ويصطدم ذلك الأمر أيضًا بهيمنة نموذج معيّن من التنمية يقوم على تصوّر مختلف للطبيعة و"التقدّم"، وهو تصوّر تتفق عليه كندا والولايات المتحدة بعامة، وإن اختلفتا في التفاصيل. وتختلف هنا أيضًا أوليات الحكومات، بل ربما الشعوب، عن أوليات الجماعات المختلفة التي قد تكون أقلية عرقية أو لغوية أو ثقافية، وهو الأمر الذي قد يعزّز تهميش هذه الجماعات بالقدر الذي لا يفقدها الشعور بالانتماء السياسي والوطني فحسب، بل أيضًا بالانتماء إلى العمران البشري العالمي عمومًا.

رابعًا: الخصوصيات الثقافية وشرعية خطاب حقوق الإنسان المعاصر

يعبّر طرح وات-كلوتييه عن مجموعة من الإشكالات المرتبطة بخطاب حقوق الإنسان. أولًا، مع أن المؤلفة اتخذت من قضية ثقافتها منطلقًا لنقد النشاطات التي تساهم في رفع درجة حرارة الأرض، فإن اهتمامها الأول يظل ثقافة قومها، وهو الأمر الذي ينعكس بوضوح في عنوان الكتاب نفسه، ولا تخفيه

(36) عن القضيّتين، ينظر: Harrington, p. 528–529.

(37) انضمّ بعض الإنويت في ألاسكا في الولايات المتحدة إلى الدعوى، غير أن إنويت كندا ظلّوا محركها الأساسي.

(38) ينطبق هذا الأمر، على سبيل المثال: اتفاقية الإطار الخاصة بالتغيّر المناخي Framework Convention on Climate Change، والتي يعقد في إطارها مؤتمر سنوي عن المناخ يطلق عليه "مؤتمر الأعضاء" Conference of the Parties, COP لمتابعة التقدم الذي أحرزته الدول فيما يخص التزاماتها وفق الاتفاقية. عن الاتفاقية، ينظر على سبيل المثال: Ogunyemi, p. 48.

المؤلفة[39]. بعبارة أخرى، ما زال الحقّ الذي تدافع عنه المؤلفة محدودًا مكانيًّا وثقافيًّا ولا يُمكن وصفه بالعالمية أو العمومية Universality، وهو بعد مهم من أبعاد خطاب حقوق الإنسان المعاصر كما هو معروف. إن الإشكالية التي يواجهها خطاب حقوق الإنسان هنا هي كيفية التعامل مع الخصوصيات الثقافية، في الوقت الذي يسعى فيه لصوغ حقوق إنسان تنطبق على الجميع ويتفق عليها الجميع. وهنا، يجوز أن نطرح هذا السؤال: أخطاب حقوق الإنسان عمومي Universal حقّا كما يروج له، أم أنه خطاب مرتبط بتطورات تاريخية معيّنة ويقوم على منطلقات قيمية محددة، وتتّسم من ثمّ بالإقصاء حتمًا؟[40]

إن فكرة أن خطاب حقوق الإنسان الحديث يرتبط بثقافة معيّنة "حديثة" ذات تحيّزات معرفية وقيمية أمرٌ معروف[41]، وهو يتعلّق بكل تأكيد بشرعية هذا الخطاب نفسها. وفي حالة شعب الإنويت تحديدًا، يربط بعض أفراد الشعب بين فكرة حقوق الإنسان وذلك العالم الغربي الاستعماري الذي تسبّب في كل الأذى المادي والنفسي الذي تعرّض له الشعب منذ ظهور الأوروبيين في أميركا الشمالية. فحقوق الإنسان، في عبارة أحد أفراد ذلك الشعب، ليست فكرة نابعة من ثقافة الإنويت، وإنّما قررها عالم خارجي وثقافة استعمارية وفرضاها على شعب الإنويت الذي يُطلب منه الآن استخدام هذا الخطاب الدخيل نفسه في الدفاع عن ثقافته. فمشكلة الإنويت مع خطاب حقوق الإنسان تتجاوز قضية اعتبار بعض الأمور حقوقًا، لتشمل قضية مقبولية الخطاب نفسه. وقد نزيد على ذلك الأمر توجّس الإنويت وغيرهم من الشعوب من فكرة الحقوق بصفة عامة؛ إذ أنها تُستخدم أيضًا في محاولة تجريم صيد بعض الحيوانات – كالفُقْمة Seal، وهي مصدر مهم للغذاء بالنسبة إلى شعب الإنويت – بوصف هذا الصيد انتهاكًا لحقوق الحيوان. ولا يقتصر الأمر على التوجّس من فكرة الحقوق، بل يمتدّ ليشمل حتى فكرة استخدام القانون في الدفاع عن تلك الحقوق؛ ذلك أن مجرد فكرة التقاضي عُدت من منظور الإنويت نوعًا من الخصومة أو العداء الذي لا ينسجم مع طبيعة ثقافتهم التقليدية التي امتلكت آليات مختلفة لحل النزاعات تقوم على فلسفة مختلفة تمام الاختلاف عن منطق القانون الحديث[42]. وربما يزيد من صعوبة قبول شعب الإنويت لخطاب حقوق الإنسان الحديث وآلياته احتمال عدم اقتناع بعض أفراده أو ربما أكثرهم بالعلاقة بين التغيّر المناخي وقضايا المجتمع ومشكلاته[43]؛ وهو أمر مفهوم بطبيعة الحال نظرًا إلى صعوبة التحقُّق من طبيعة تلك العلاقة السببية بالنسبة إلى الإنسان العادي كما سبق بيانه.

---

(39) Watt–Cloutier, p. xxiii.

(40) لمناقشة قضية "عمومية حقوق الإنسان في عالم من الخصوصيات"، ينظر، على سبيل المثال: Donnelly, pp. 106–120.

(41) يعدّ كتاب دونللي *Universal Human Rights* خير دليل على ذلك. فهو وإن كان يجادل بأن حقوق الإنسان تتمتع بإجماع عالمي، فإنه يرفض رفضًا تامًّا فكرة إرجاع أصولها إلى أي حضارات أو ثقافات قبل الحضارة الغربية الحديثة.

(42) أدى مفهوم "العيب" لدى الإنويت، كما كان الحال مع حضارات أخرى قبل العصر الحديث، دورًا يشبه دور القانون في الدول الحديثة، وكان الهدف من حل المنازعات لدى الإنويت، تمامًا كما كان الحال في ثقافات أخرى قبل حديثة، هو استعادة السلام والوئام بين أفراد المجتمع، لا تحقيق العدل من خلال العقاب كما هو الحال في النظم القانونية الحديثة. وهكذا، كان هدف أي عقوبات استخدمها الإنويت، كما يشرح أحد الباحثين، هو مساعدة المعتدي، لا عقابه. Loukacheva, pp. 203–204, 208.

(43) Jodoin, Corobow & Snow, pp. 188–190, 193.

وقد نختم هذه النقطة بمفارقة عجيبة؛ تزعم وات-كلوتييه في كتابها أن شعب الإنويت طوّر علاقة خاصة بالبيئة الطبيعية التي يعيش فيها. فمع أنه يسخّر البيئة الطبيعية لخدمة معاشه، فإنه يفعل ذلك في الوقت الذي يسعى فيه للحفاظ على ديمومتها. وعلى الرغم من الزعم بأن نظرة الإنويت إلى الطبيعة تختلف جذريًّا عن النظرة الغربية المادية الحديثة، فقد عدّ بعض المدافعين عن البيئة تلك النظرة تجسيدًا آخر لإشكالية النظرة إلى الطبيعة المتمركزة حول الإنسان Anthropocentric والتي تُعدّ الطبيعة خادمة للإنسان، لا صاحبة حق خاص بها. فوات-كلوتييه لا تدافع عن البيئة من أجل البيئة، بل تدافع عنها من أجل الحفاظ على ظروف مادية معيّنة تستند إليها ثقافة ما في بقائها. وقد ظهرت في العقود الأخيرة أفكار تدعو إلى الاعتراف بحقوق خاصة بالطبيعة بصرف النظر عن ارتباطها بمصالح الإنسان، وهي النظرة التي توصف بأنها متمركزة حول الطبيعة Ecocentric[44]. وتتمثّل حقوق البيئة ببساطة في الحفاظ على النظام الطبيعي وحمايته من التدهور، والحرص على الحفاظ على بيئة نظيفة وصحية ومستدامة[45].

خاتمة: نقد خطاب حقوق الإنسان المعاصر

كُتب الجزء الأكبر من هذه الدراسة في صيف عام 2022، أي في وقت عانت فيه أوروبا وأجزاء أخرى من العالم موجات من الحرّ تسبب في جفاف غير مشهود من قبل، كاد أن يؤدي إلى اختفاء أنهار وبحيرات كاملة. يؤكد هذا الأمر أن مسعى وات-كلوتييه لا يخصّها وقومها وحدهم. فتغيّر المناخ أصبح يهدد الآن تلك الأجزاء "الرائدة" من العالم الحديث، والتي كانت مسؤولة بصفة مباشرة عن التلوّث والاحتباس الحراري وما نتج منهما من ارتفاع درجة حرارة كوكب الأرض. صدقت وات-كلوتييه إذًا حين ادّعت أن دعوتها تخصّ الحفاظ على الكرة الأرضية بأكملها، حتى وإن حرّكتها أساسًا دوافع قومية وثقافية ضيّقة إلى حدّ ما.

ومع ذلك، يظلّ ما يميّز طرح وات-كلوتييه هو ربطه بين قضية تغيّر المناخ وقدرة شعب معيّن على الاحتفاظ بثقافته بوجه خاص؛ ذلك أن آثار التغيّر المناخي الأخرى لا تقتصر على القطب الشمالي أو شعب الإنويت[46]. وهنا، يرى بعض دعاة حقوق الإنسان أن ظهور مثل هذا النوع من الحقوق كالذي

(44) وصل الأمر بمن يرون للبيئة حقًّا خاصًا إلى اعتبار مظاهر الطبيعة البشرية، من جبال وأنهار وغيرها، ذات شخصية قانونية اعتبارية يمكنها مقاضاة من يعتدون على حقوقها، وذلك من خلال ممثليها البشريين بطبيعة الحال. أطلق على هذا الأمر "فقه الأرض" Earth Jurisprudence وقد تبنّت بعض الدول هذا الرأي، بل أثبتته في دساتيرها. تشمل هذه الدول بعض دول أميركا اللاتينية - كالإكوادور وكولومبيا وبوليفيا - فضلًا عن نيوزلندا وأستراليا وكندا. ينظر على سبيل المثال:

United Nations, "Rights of Nature Law and Policy," *Harmony with Nature*, accessed on 1/2/2023, at: https://bit.ly/2urkcB5

هنا، تصبح هذه النظرة المتمركزة حول الطبيعة المقابل للنظرة المتمركزة حول الإنسان.

(45) ينظر، على سبيل المثال: Ogunyemi, p. 14.

(46) لم يفلح مؤلف هذه الدراسة في العثور على كتابات عربية تتناول أثر التغيّر المناخي في الحقوق الثقافية تحديدًا، باستثناء إشارات عابرة إلى القضية. ينظر على سبيل المثال: حنان كمال أبو سكين، "تغيّر المناخ والأمن الإنساني: الطريق إلى العدالة المناخية"، **آفاق سياسية**، العدد 55 (أيار/ مايو 2020)، ص 30. أما المقالات العربية التي تتناول الآثار الأخرى لتغيّر المناخ في حقوق الإنسان - كالحق في الحياة والصحة والغذاء والماء والبيئة النظيفة - فكثيرة. ينظر على سبيل المثال: محمد عبيدي، "آثار تغير المناخ على الأمن البشري وحقوق الإنسان"، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، العدد 26 (2016)، ص 194-205.

تنادي به كلوتييه يُضعف من فكرة حقوق الإنسان؛ فهو يصيبها بالتضخّم، وهو الأمر الذي يؤدي إلى ابتذال الفكرة، ومن ثم إضعاف قيمتها الأخلاقية بل القانونية[47]. تعكس هذه النقطة الأخيرة خلافًا بين تيارَين من تيارات خطاب حقوق الإنسان. يصرّ التيار الأول على ضرورة قصر فكرة حقوق الإنسان على الأمور الحيوية المهمة لحياته. أما التيار الثاني، فيدعو إلى استمرار توسيع نطاق حقوق الإنسان ليشمل كل ما يؤثر سلبيًّا في حياته. وإذا استخدمنا المصطلحات الأكثر ألفة لنا، قد نقول إن الفريق الأول يصرّ على قصر حقوق الإنسان على الضروريات التي لا تقوم الحياة إلا بها، بينما يوسّع الفريق الثاني من مفهوم حقوق الإنسان ليشمل الحاجيات التي لا تمنع الحياة نفسها، غير أنها تقرنها بمشقة كبيرة تُضعف من قدرة المرء على التمتع بها.

وسواء قبلنا بهذا الرأي أو ذلك، يواجه طرح وات-كلوتييه إشكالية صعبة ملازمة لحقوق الإنسان كلها تقريبًا، أي حقيقة أن كل حقّ يأتي لا بد على حساب حقّ أو حقوق أخرى، بحيث لا يمكن ممارسته إلا بحرمان شخص آخر أو مجموعة أشخاص من ممارسة حقوق لهم؛ وهو ما يدفع المحاكم وغيرها من هيئات فضّ المنازعات، على سبيل المثال، إلى المفاضلة دائمًا بين الحقوق، بحيث يُغلَّب حقٌّ معيّن على آخر استنادًا إلى حيثيات مختلفة. وفي الحالة التي نتناولها هنا، يتعارض حقّ شعب الإنويت المزعوم في الحفاظ على بيئته الطبيعية وما يرتبط بها من منظومة ثقافية بوضوح مع حقّ آخر معترف به تمارسه الدول والشعوب، أي الحقّ في التنمية وما يرتبط به من حقّ استغلال الموارد الطبيعية، كالوقود الأحفوري الذي تسبب الإفراط في استخدامه في الاحتباس الحراري المسؤول عن تغيّر المناخ على النحو الكارثي الذي نشهده الآن. وإذا فشلت حتى الآن الدول الأكثر تأثّرًا بالتغيّر المناخي، أو الأقل قدرة على التخفيف من آثاره، في مجرد إقناع الدول الأكبر مسؤولية عنه بالالتزام بالحدّ من انبعاث الغازات، يصعب تصوّر نجاح دعوة وات-كلوتييه، وهو الأمر الذي قد يدعم الرأي القائل إن محاولة توظيف خطاب حقوق الإنسان في أمر محكوم عليه بالفشل يؤدي بالفعل إلى ابتذاله. وقد نقول إن الربط بين قضية تغيّر المناخ - وهي المُتّفق على أنها قضية عالمية عابرة للحدود - وحقوق الإنسان يتطلب ضرورةً إعادة النظر في نظام حقوق الإنسان الحالي في مجمله؛ وهو الأمر الذي سيعني حتمًا إعادة تعريف مفهوم السيادة المتفق عليه في عالم اليوم، فضلاً عن إعادة النظر في الأسس التي يقوم عليها العمران البشري العالمي وقدرته على استيعاب كل من يشتركون في الحياة على هذا الكوكب.

والآن، يجدر بنا أن نسأل أنفسنا سؤالاً مهمًا: كيف نستفيد من مناقشة الإشكاليات التي أثارها طرح سيلا وات-كلوتييه. نقدم هنا مجموعة من الأفكار، قد يكون أولها هو ضرورة الوعي بما لخطاب حقوق الإنسان وما عليه. فخطاب حقوق الإنسان لا يمكن فصله عن القيم المهيمنة على عالم اليوم وعلى موازين القوة السياسية والثقافية، غير أنه ليس من الحتمي أن يُعدّ أو يظل خطابًا ماكرًا يسعى لترسيخ هيمنة جماعات ودول ومصالح معيّنة على العالم. ربما كانت القيمة الكبرى لطرح وات-كلوتييه هو هذه الفكرة تحديدًا، أي تأكيد ضرورة المراجعة الدورية للأسس التي يقوم عليها خطاب حقوق الإنسان بغية جعله

(47) كما يوضح لاكروا، أُنتقدت فكرة حقوق الإنسان بما لها من نزعة فردانية "تؤدي إلى تكاثر المطالب المتعلقة بالحقوق على نحو لا يعرف حدًّا". منير الكشو، "قراءة في كتاب: محاكمة حقوق الإنسان، جنيالوجيا الريبية الديمقراطية"، **تبين**، مج 7، العدد 26 (تشرين الثاني/ نوفمبر 2018)، ص 143-148.

أقدر على استيعاب الاختلافات بين شعوب الأرض وجماعاتها، لا من خلال تنميط تلك الحقوق، بل ربما من خلال ترشيد استخدامها بالقدر الذي يسمح بالحفاظ على مصالح الجماعات المختلفة. ثمّة ضرورة واضحة لاتفاق دول العالم وشعوبه على مبادئ وأولويات معينة. فلا يجوز، بكل تأكيد، أن يكون لممارسة حق ما ضحايا، حتى لو كان ممارِس الحق أغلبية وضحاياه أقلية. ولكن هل يمكن حلّ إشكالية تضارُب الحقوق في ظل خطاب حقوق الإنسان الحالي؟ وإذا لم يكن الأمر كذلك، فما الحلّ؟

يصعب بكل تأكيد تصوّر حل إشكالية تضارب الحقوق من داخل خطاب حقوق الإنسان بشكله الحالي؛ ذلك أن هذه الإشكالية تتجذّر فيه، ويندر أن نجد حقًا لا يقابله حق آخر، وهو الأمر الذي يُلزمنا دائمًا بتغليب حق على آخر. وهنا، تؤدي موازين القوة داخل كل دولة، وبين دول العالم، دورًا لا يجوز إنكاره في عملية التغليب. ويبدو أن وات-كلوتييه نسيت أو تناست هذا الأمر، حين حاولت توظيف خطاب حقوق الإنسان للدفاع عن أمر قد يكون بالنسبة إليها بالبداهة نفسها التي تُصوّر بها حقوق الإنسان في الخطاب المعاصر. ربما كان من الأجدر بوات-كلوتييه أن توظّف مفهومًا آخر للدفاع عن قضية شعبها، أي مفهوم "الضرر". يعدّ مفهوم الضرر جزءًا من خطاب حقوق الإنسان الحالي بكل تأكيد، إلا أن الموازنة التي تتم دائمًا تتناول الحقوق المتعارضة، لا الضرر الذي يتسبب فيه ممارسة حقّ معيّن، أو منع كيان مادي طبيعي أو اعتباري من ممارسة حقّ معيّن. فاستخدام الوقود الأحفوري، على سبيل المثال، لا يقتصر على دعم ضروريات الحياة، بل يتجاوز ذلك كثيرًا ليشمل أمورًا تعدّ من قبيل الترف المادي وتدخل بوضوح في ما قد يوصف بالكماليات. فهل يجوز غضّ الطرف عن الدمّار البيئي الذي يتسبب فيه استخدام الوقود الأحفوري من أجل أمور كمالية؟ وهل يجوز تغليب الضرر الذي قد يسببه تقييد استخدام ذلك الوقود لغير ضروريات الحياة، مثلاً، على الضرر الذي يقع على كثير من شعوب العالم بسبب الإسراف في استخدامه؟ هذه أسئلة مفتوحة، غير أن مناقشتها تعدّ أمرًا أساسيًّا للمبادئ التي يجب أن يستند إليها العمران البشري العالمي، إذا أردنا له أن يستوعب كل من ينتمون إليه. بعبارة أخرى، قد يكمن الحل في المفاضلة بين الضرر الناتج من الإقرار بحق ما لفرد أو جماعة معيّنة، في مقابل الضرر الذي قد يقع على الآخرين باعتماد ذلك الحق، عوضًا عن موازنة الحقوق المتعارضة[48]. فالأصل يجب أن يكون منع الضرر أو التخفيف منه، لا ممارسة الحقّ.

ومن أوجه قصور خطاب حقوق الإنسان هو أنه يتعلّق أساسًا بمسؤوليات الدول تجاه مواطنيها، لا مواطني الدول الأخرى، وهو الأمر الذي يضع قضية أثر التغيّر المناخي في حقوق الإنسان في مأزق. فحقوق الإنسان قضية رأسية تتناول العلاقة بين الدولة ومواطنيها. أمّا قضية المناخ العابرة للحدود

(48) هذا منظور بديل، وهو يقوم في الثقافة الإسلامية على مبدأ معروف في الفقه الإسلامي يُعبّر عنه بصيغ مختلفة، منها "درء المفسدة" أو "إزالة الضرر" أو "الضرر يزال". لدراسة شاملة عن مفهوم الضرر وتطبيقاته في الفقه الإسلامي، يُنظر: أحمد موافي، **الضرر في الفقه الإسلامي** (الخُبر: دار ابن عفان للنشر والتوزيع، 1997). لمزيد عن تطبيقات هذا المفهوم في سياق بعض قضايا حقوق الإنسان، ينظر، على سبيل المثال:

Amr Osman, "Abortion Laws in Muslim Countries: Modern Reconfiguration of Pre–Modern Logic," *Muslim World Journal of Human Rights*, vol. 19, no. 1 (2022), pp. 19-52; Amr Osman, "The Right to be Forgotten: An Islamic Perspective," *Human Rights Review*, vol. 24, no. 1 (2022), pp. 53-73.

السياسية والجغرافية، فتعدّ قضية أفقية تتعلق بالعلاقة بين دول العالم[49]. وقد نزيد على هذا الأمر أن نظام حقوق الإنسان الحالي يقوم أساسًا على تعويض المتضرّر بعد وقوع الضرر عليه، وهو أمر يزيد من مأزق قضية تغيّر المناخ وأثرها في الثقافة؛ ذلك أن إزالة الضرر الذي يتسبب فيه تغيّر المناخ لا يجري إلّا عبر عقود من الزمن، كما أن الثقافة نفسها ليست من الأمور التي قد تتغلب بسهولة أو بالسرعة الكافية على ما يلحق بها من ضعف أو غزو من ثقافة أخرى. وفي البلاد العربية تحديدًا، تبدو ثقافة المواءمة بين الآثار الإيجابية والسلبية للتنمية في البيئة، المادية والثقافية، وبالأخصّ في جماعات معيّنة، غائبةً. وتسيطر بصفة كلية فكرة أولوية التنمية على حقوق الجماعات التي قد تتأثر سلبيًا بها[50]. ربما كان أحد الدروس التي نتعلمها من دفاع وات-كلوتييه عن ثقافة قومها هو إعادة النظر في هذا الموقف المبدئي من إشكالية التعارض المحتمل بين التنمية وحقوق الأقليات العرقية والثقافية، أو حتى الجماعات التي تعتمد في معاشها على أوضاع بيئية أو نشاطات اقتصادية معيّنة.

ليس الهدف من هذه الأفكار تقويض فكرة حقوق الإنسان، وإنما الاشتباك النقدي معها بغية تحديد أوجه قصورها وترشيد استخدامها. إن التزايد المستمر في توظيف خطاب حقوق الإنسان الحالي، مع أوجه قصوره سالفة الذكر، يدلّ في ظاهره على هيمنة خطاب حقوق الإنسان، بيد أنه في جوهره يُؤذن بانهيار خطاب حقوق الإنسان على نحوٍ تدريجي قد يؤدي إلى سقوطه تمامًا.

المراجع References

العربية

ابن حفاف، إسماعيل. "دور القانون الدولي في حماية المناخ". **دراسات وأبحاث**. مج 12، العدد 3 (2020).

أبو سكين، حنان كمال. "تغير المناخ والأمن الإنساني: الطريق إلى العدالة المناخية". **آفاق سياسية**. العدد 55 (أيار/ مايو 2020).

بشير، هشام. "حقوق الإنسان: المفهوم والتطور التاريخي والفئات". **المجلة المصرية للقانون الدولي**. مج 72 (2016).

بلهول، زكية. "لاجئ المناخ: نحو تعريف موحد له". **دراسات وأبحاث**. مج 12، العدد 3 (2020).

حداد، معين. "التغير المناخي والنزاعات الجيوبولوتيكية". **شؤون الأوسط**. العدد 161 (2019).

حسن، محمد صديق محمد. "تغير المناخ والاحتباس الحراري: الأسباب، الآثار، الحلول". **مجلة التربية**. العدد 172 (2010).

حلاق، وائل. **الدولة المستحيلة: الإسلام والسياسة ومأزق الحداثة الأخلاقي**. ترجمة عمرو عثمان. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

(49) Siobhán McInerney–Lankford, "Climate Change and Human Rights: An Introduction to Legal Issues," *Harvard Environmental Law Review*, vol. 33, no. 2 (2009), p. 434.

(50) ينطبق الأمر نفسه على أغلب البلدان "النامية"، إذ لا تكترث النخب الحاكمة كثيرًا بالتكلفة البشرية للمشاريع التنموية، كما رأينا في حالة نيجيريا. لمزيد من الحالات في أفريقيا، ينظر على سبيل المثال: أيمن السيد شبانة، "حقوق الإنسان والتنمية المستدامة في إفريقيا"، **مجلة الديمقراطية**، مج 21، العدد 81 (2021)، ص 75.

شبانة، أيمن السيد. "حقوق الإنسان والتنمية المستدامة في إفريقيا". **مجلة الديمقراطية**. المجلد 21، العدد 81 (2021).

عبد العزيز، سوزي محمد رشاد. "لاجئو المناخ في إفريقيا: عدم العدالة البيئية وتعقيدات الاعتراف الدولي". **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**. المجلد 13، العدد 1 (2022).

غليون، برهان. "السياسة وحقوق الإنسان". **عيون المقالات**. العددان 14–15 (1990).

لاكروا، جاستين وآخرون. "محاكمة حقوق الإنسان: جنيالوجيا الريبية الديمقراطية". **تبين للدراسات الفكرية والثقافية**. مج 7، العدد 27 (2018).

محمد، عبيدي. "آثار تغير المناخ على الأمن البشري وحقوق الإنسان". **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**. العدد 26 (2016).

موافي، أحمد. **الضرر في الفقه الإسلامي**. الخبر: دار ابن عفان للنشر والتوزيع، 1997.

الأجنبية

Boyle, Alan. "Human Rights or Environmental Rights? A Reassessment." *Fordham Environmental Law Review*. vol. 18, no. 3 (2007).

Donnelly, Jack. *Universal Human Rights in Theory and Practice*. Ithaca: Cornell University Press, 2013.

Harrington, Joanna. "Climate Change, Human Rights, and the Right to Be Cold." *Fordham Environmental Law Review*. vol. 18, no. 3 (2007).

Jodoin, Sébastien, Arielle Corobow & Snow Shannon. "Realizing the Right to Be Cold? Framing Processes and Outcomes Associated with the Inuit Petition on Human Rights and Global Warming." *Law & Society Review*. vol. 54, no. 1 (2020).

Knox, John H. "Linking Human Rights and Climate Change at the United Nations." *Harvard Environmental Law Review*. vol. 33, no. 2 (2009).

Limon, Marc. "Human Rights and Climate Change: Constructing a Case for Political Action." *Harvard Environmental Law Review*. vol. 33, no. 2 (2009).

Loukacheva, Natalia. "Indigenous Inuit Law, 'Western' Law and Northern Issues." *Arctic Review on Law and Politics*. vol. 3, no. 2 (2012).

McInerney–Lankford, Siobhán. "Climate Change and Human Rights: An Introduction to Legal Issues." *Harvard Environmental Law Review*. vol. 33, no. 2 (2009).

Ogunyemi, Dayo Adeniyi. "The Right to Be Cold: Examining the Indigenous Peoples' Rights and Climate Change." Unpublished ML Thesis, University of Calgary, 2019.

Osofsky, Hari M. "The Inuit Petition as a Bridge? Beyond Dialectics of Climate Change and Indigenous Peoples' Rights." *American Indian Law Review*. vol. 31, no. 2 (2006/ 2007).

Osman, Amr. "Abortion Laws in Muslim Countries: Modern Reconfiguration of Pre-Modern Logic." *Muslim World Journal of Human Rights*. vol. 19. no. 1 (2022).

________. "The Right to be Forgotten: An Islamic Perspective." *Human Rights Review*. vol. 24. no. 1 (2022).

Watt–Cloutier, Sheila. *The Right to be Cold: One Woman's Story of Protecting her Culture, the Arctic, and the Whole Planet*. Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 2015.



التسلم Received 2022–11–26 | التعديل Revised 2023–2–7 | القبول Accepted 2023–2–12 | المعرّف الرقمي DOI https://doi.org/10.31430/ZVXS2021

محمد حمشي* وعبد النور بن عنتر** |
Mohammed Hemchi & Abdennour Benantar

حراك 22 فبراير 2019 وانتفاضات الربيع العربي: حدود سردية الاستثناء الجزائري؟

22 February 2019 *Hirak* and Arab Spring Uprisings: The Limits of the Algerian Exception Narrative?

ملخص: تتدبر هذه الدراسة حراك 22 فبراير 2019 في الجزائر من منظور عابر لثلاثة اختصاصات، هي: سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية، والسياسة المقارنة، والعلاقات الدولية، وتقارنه بالموجة الأولى لانتفاضات الربيع العربي (2011)، موظّفةً سردية "الاستثناء الجزائري" أداةً تحليليةً للمقارنة. وتسعى إلى فحص الحجج التي تعزز هذه السردية في خطوة أولى، ثم تفكيكها ومناقشة حدودها في خطوة ثانية؛ ما يسمح بفهم الخصوصية المحلية التي تميّز حراك 22 فبراير من غيره من الانتفاضات العربية، وإعادة وضعه في سياقه الإقليمي، بوصفه جزءًا من ظاهرة اجتماعية إقليمية لها ديناميات، وفي النتيجة آثار عابرة للأوطان.

كلمات مفتاحية: حراك 22 فبراير 2019، الحركات الاحتجاجية، انتفاضات الربيع العربي، الجزائر، الاستثناء الجزائري.

Abstract: This study examines the 22 February 2019 Hirak in Algeria using a trans–disciplinary perspective spanning the sociology of social movements, comparative politics, and international relations. It compares it to the first wave of Arab Spring uprisings (2011), using the "Algerian exception" narrative as an analytical tool for comparison. The paper begins by examining the narrative's arguments, then debates its limitations. This approach allows for an understanding of the Hirak's local particularity that distinguishes it from other Arab uprisings and permits it to be recontextualized as part of a regional social phenomenon, with transnational dynamics and, thus, repercussions.

Keywords: 22 February Hirak, Protest Movements, Arab Spring Uprisings, Algeria, the Algerian Exception.

* باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وأستاذ مساعد في معهد الدوحة للدراسات العليا (المؤلف المسؤول).
Researcher, Arab Center for Research and Policy Studies; and Assistant Professor, Doha Institute for Graduate Studies (Corresponding Author).
Email: mohammed.hemchi@dohainstitute.edu.qa

** أستاذ، جامعة باريس 8، فرنسا.
Professor, University of Paris 8, France.
Email: abenantar@univ–paris8.fr

مقدمة: حالة الجزائر بوصفها استثناءين لا استثناءً واحدًا؟

في البدء، كانت انتفاضة 17 كانون الأول/ ديسمبر 2010 في تونس في إثر إضرام محمد البوعزيزي النار في نفسه. وبعد أقل من عشرين يومًا من الاحتجاجات الشعبية التي أخذت في الانتشار من مدينة تونسية إلى أخرى، وبعد الإعلان عن وفاة البوعزيزي بيوم واحد، شهدت مدن جزائرية عديدة بين يومي 5 و7 كانون الثاني/ يناير 2011 احتجاجات عنيفةً سُميت "انتفاضة الزيت والسكّر". لقد حدث ذلك مبكرًا، إذ استغرق وصول عدوى الانتفاضة التونسية إلى بلدان عربية أخرى أسابيع، بل أيامًا (مصر في 25 كانون الثاني/ يناير، واليمن في 27 كانون الثاني/ يناير، والبحرين في 14 شباط/ فبراير، وليبيا في 15 شباط/ فبراير، وسورية في 17 شباط/ فبراير، والمغرب في 20 شباط/ فبراير، من عام 2011). لكن انتفاضة الجزائر حينها لم تتطور إلى ثورة شعبية، ولم تكن لها آثار جذرية، على غرار بلدان عربية أخرى[1].

ثمة روايات عديدة عن انتفاضة الجزائر. قيل إن ارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية الرئيسة (السكر والزيوت النباتية أساسًا)، بنسبة تجاوزت 40 في المئة، دفع الناس إلى الخروج إلى الشارع للاحتجاج. ومن تفصيلات هذه الرواية أن الاحتجاجات بدأت سلميةً، غير أن "مخربين" جرفوها بعيدًا، فتحولت إلى أعمال شغب ومواجهات عنيفة مع قوى الأمن. وقيل إن الباعة المتجولين في بعض أحياء العاصمة أشعلوا شرارة الانتفاضة، احتجاجًا على عزم الحكومة القضاء على الأسواق الموازية، ثم أجّجها استياءُ الناس من انهيار القدرة الشرائية وارتفاع أسعار المواد الغذائية الرئيسة، فتحولت إلى اشتباكات دامية بين المحتجين وشرطة مكافحة الشغب، سقط فيها قتلى من المحتجين وجرحى من هؤلاء وأولئك. وقيل إن الشبان المنتفضين، باعةً متجولين وأفرادًا غاضبين، حَدَتهم الرغبة في محاكاة الانتفاضة التونسية، إدراكًا منهم أن أوضاعهم لم تكن مختلفةً عن أوضاع الشباب في تونس. وقيل إن الأوليغارشية النافذة استغلت الاستياء الشعبي وانتفاضة تونس في الجوار الشرقي، فحرّكت الشارع للضغط على الحكومة، ودفعِها نحو التراجع عن تفعيل قانونٍ يلزم كبار المتعاملين الماليين والتجاريين باستعمال الصكوك والتحويلات المالية من أجل القضاء على الاقتصاد الموازي.

لا نركّز في هذه الدراسة على انتفاضة 5 كانون الثاني/ يناير 2011، لكننا نعتقد أنها مدخل جيّد للمقارنة بين حراك 22 فبراير 2019 وثورات الربيع العربي التي في سياقها نشبت تلك الانتفاضة. ويستمد منطق هذا المدخل حجته من ثلاثة ادعاءات رئيسة: الادعاء الأول مفاده أن الاحتجاجات التي شهدتها مدن جزائرية في أثناء انتفاضة 5 كانون الثاني/ يناير لم تكن محلية خالصة، إذ كان لبداية مد الربيع العربي في تونس أثرٌ فيها. أما الادعاء الثاني فحواه أن خُبوَّ شرارة تلك الاحتجاجات، في ظرف أيام قلائل، حدث بفعل ديناميات محلية أكثر منها إقليمية، ولذلك ظلت الجزائر منيعة على عدوى الربيع العربي سنوات أخرى لاحقة (2011–2019). وأما الادعاء الثالث فيقول إن مساحة التمايز بين أثر المحلي والخارجي تزدادُ ضآلة كلما ابتعدنا عن انتفاضة 5 كانون الثاني/ يناير 2011 واقتربنا من حراك 22 فبراير 2019.

(1) مقارنةً بما بات يعرف ببلدان الربيع العربي، التي شهدت ثورات شعبية كانت لها آثار جذرية، لم تختلف المغرب عن الجزائر، أما البحرين فقد شهدت ثورة شعبية (إذا أخذنا في الحسبان معيار الانتشار والأمد) لكن من دون أثر جذري.

إن هذا اللاتمايز بين أثر المحلي والخارجي في حراك 22 فبراير هو ما يسوغ أهمية البحث في وجوه شبَهه واختلافه عن انتفاضات الربيع العربي؛ إذ كيف يمكن فهم بقاء الجزائر في منأى عن تلك الانتفاضات طوال ثماني سنوات، على الرغم من أنها شهدت احتجاجاتٍ عنيفةً أبكر من بلدان الربيع العربي نفسها(2)؛ احتجاجاتٌ سرعان ما (أ)خمدت، تمامًا مثلما حدث مع احتجاجات وادي ميزاب بين عامي 2013 و2015، واحتجاجات الجنوب المناهضة لاستخراج الغاز الصخري في عام 2015؟ ألِأنها لم تتخذ بُعدًا وطنيًا وظلت محدودة الانتشار؟ أم لأن مطالبها ظلت محدودة من حيث القضايا التي انصبّت عليها؟ أم لأنها انزلقت نحو أعمال شغب وعنف وتخريب فمنحت السلطة القائمة مبررًا لقمعها وإخمادها بالقوة الخشنة؟ أم لأنها لم تتطور إلى حركة اجتماعية؟ أم لأن فاعلين سياسيين (من المعارضة أساسًا) لم يبرُزوا ويتصدوا لتسييسها وتحويلها إلى قوةٍ للضغط على السلطة القائمة؟ أم لأن الجميع، مجتمعًا وسلطةً، تعلّم من تجربة "العشرية السوداء"، في تسعينيات القرن العشرين، ألَّا "يُلدغ من جحر مرتين"؟ أم أن السياق الإقليمي، المفعم بمخاوف أوروبا من تعاظم الاضطراب الأمني في جوارها الجنوبي، لم يكن مُسهِّلًا لانتقال عدوى الربيع العربي من تونس غربًا؟ أم لأن كل ذلك قد ضافر بعضُه بعضًا؟

ليست هذه أسئلةً للإجابة عنها في هذه الدراسة، لكننا نسوقها من أجل الحجاج بأن دراسة حراك 22 فبراير 2019، في علاقته بسجل الانتفاضات والاحتجاجات التي سبقته محليًا من ناحية، وعلاقته بانتفاضات الربيع العربي إقليميًا من ناحية أخرى، إنما تقتضي مقاربة عابرة للتخصصات. وإذا عدنا إلى الروايات عن أسباب نشوب انتفاضة 5 كانون الثاني/ يناير 2011، التي أوجزناها في البداية، لَلاحظنا أنها تستقي من خلفيات متعددة، وكذلك الأمر بالنسبة إلى أسباب خبوّها. وجميعها يرتبط إما بالسياق المحلي، أو الإقليمي الذي ينتج ويعيد إنتاج فعل الاحتجاج بوصفه حركة اجتماعية ممتدة/ قابلة للامتداد عبر الزمان والمكان.

بمناسبة الذكرى الأولى لانتفاضة 5 كانون الثاني/ يناير، جالت مراسلة **دويتشه فيله** في حي باب الواد الشعبي، في الجزائر العاصمة، حيث اشتعلت شرارة الاحتجاجات، وحيث تعجّ الشوارع بالباعة المتجولين، ونقلت شهادات بعض الشبان هناك، نقتبس منها إحداها هاهنا: "عندما كنا نشاهد ما يحدث في تونس وقصة محمد البوعزيزي، رأينا أنفسنا كلنا البوعزيزي. [لقد] أثرت حادثة حرقه نفسه كثيرًا، خاصةً أننا نعاني نفس الظروف التي كان يعيشها". ثم أشار الشاب المتحدث إلى "أن احتجاج الشارع التونسي تزامن مع حديث عن عزم السلطات في الجزائر على القضاء على التجارة غير الشرعية (الباعة المتجولون من دون ترخيص قانوني)، وقال 'أنا شخصيًا لو يلمس أحدهم طاولتي، سأحرق هذا البلد ولا أحرق نفسي فقط [...] لقد انفجرت انتفاضتنا إثرها لأن الأمر يخص مصدر رزقنا'". ثم أشار إلى أن من سماهم "البلطجية" هم من "استغلوا الفرصة للسرقة

(2) أبرزها تلك التي حدثت في منطقة القبائل (1981)، وفي قسنطينة وسطيف شرق البلاد (1986)، وفي الجزائر العاصمة ومدن أخرى (1988)، وفي منطقة القبائل (2001)، وفي منطقة الأوراس (2004). ينظر: عبد النور بن عنتر، "الحراك الجزائري: سرديات وسرديات مضادة"، **سياسات عربية**، مج 10، العدد 55 (آذار/ مارس 2022)، ص 9.

والاعتداء لتنتشر إشاعة أن مصدر الاحتجاج هو ارتفاع أسعار الزيت والسكر في الوقت الذي كان الأمر أكبر من ذلك"[3].

بدت هذه الشهادة كأنها شهادة على أن حركة احتجاجية عابرة للحدود كانت في طور التشكل حينها[4]، ولا يمكن الحديث عنها إلا على هذا النحو؛ فتدني الأوضاع المعيشية وتدهور قدرة المواطن الشرائية والشعور بالإحباط وتراكم المظالم كان ماثلاً قبل 5 كانون الثاني/ يناير 2011، وظل ماثلاً بعده، وتلك عوامل محلية تضافرت مع عامل العدوى الإقليمية، فأنتجت انتفاضة لم تكن أقل عنفًا من أحداث الانتفاضة التونسية. لكن التعبئة لتصعيد الفعل الاحتجاجي وتنظيمه وإطالة أمده أخفقت ولم تصمد سوى أيام قلائل، وهنا كانت الغلبة للعوامل المحلية (عنف الدولة، وسياسة شراء السلم الاجتماعي، والذاكرة الجمعية، وغيرها)، مع أثر خارجي بارز، لكنه أقل أهمية (موقف القوى الدولية المحافظ على الوضع القائم).

لقد شكّلت الجزائر حينها استثناءً مثيرًا للانتباه، إذا أخذنا في الحسبان التراكم الذي ميّز سجل الاحتجاجات في البلاد. ولم تتمكن السلطة من تجنّب هزات الربيع العربي واهتزازاته فحسب، بل إن عواصف شتاء 2011 انقشعت عنها وهي أقوى مما كانت عليه، حيث باتت الجزائر رمزًا للاستقرار السياسي والأمني في المنطقة، وصارت القوى الدولية ترى فيها فاعلاً إقليميًا لا يُستغنى عنه، لا سيما في مكافحة الإرهاب. ولاحقًا، بات واضحًا أنه كلما بعدت المسافة الفاصلة عن اندلاع الربيع العربي، وتفاقمت تداعياته (انتشار الحروب الأهلية في ليبيا واليمن وسورية، وتحول الأخيرة إلى بؤرة للإرهاب العابر للحدود)، تَعزَّز وضع السلطة القائم في الجزائر[5].

لا مبالغة إذا قلنا إن السلطة في الجزائر تلقّت هذه التطورات بشكل من أشكال الغرور. لقد كانت تزداد قناعة بأن الجزائر باتت حصنًا منيعًا ضد الاضطرابات التي اجتاحت المنطقة (والتي حملتها رياح خريف 2016 وزرعتها في ريف الحسيمة في المغرب). وهكذا، سار سلوك النظام الحاكم على نهج يناقض تمامًا ديناميات الربيع العربي (أو على الأقل مسوغاته في المقام الأول)، إذ تبنّى نموذج "التغيير من أجل اللاتغيير"، ومَنْهَجَ الفساد بأشكاله، وعزّز سياسة شراء السلم الاجتماعي على حساب التنمية، واستمر في تغذية مشاعر الحرمان والسخط الجمعية. ثم إنه، وهو الأهم من كل ذلك، اتجه نحو إشاعة الشعور الجمعي بالإذلال والمهانة.

في ربيع 2013، أصيب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بسكتة دماغية نُقل في إثرها إلى فرنسا للعلاج، وعاد منها مُقعدًا عاجزًا عن الحركة والكلام، بل عن الظهور إلا لمامًا على كرسي متحرك. ومع ذلك،

(3) ينظر: رتيبة بوعدمة، "عام بعد احتجاجات الجزائر.. شبان الأحياء الفقيرة يبحثون عن الخلاص"، **دويتشه فيله**، 2012/1/4، شوهد في 2023/3/14، في: https://bit.ly/3Dn1j4U

(4) كان أحد الشعارات التي رفعت في اليمن، "علي عبد الله صالح، تونِسنا لا تصومِلنا"، إذ إن لتونس والصومال دلالاتهما في وعي المحتجين، سياسيًا واقتصاديًا.

(5) Louisa Dris–Aït Hamadouche, "Le soulèvement populaire algérien à l'aune du printemps arabe," *Pouvoirs*, vol. 1, no. 176 (2021), p. 17.

(تـ)رشح لعهدة رابعة في عام 2014 وفاز بها. وتوقّع الجزائريون مغادرته الحكم مع نهاية عهدته الرابعة، إلا أن الحملة لصالح ما عرف حينها "خيار الاستمرارية" وشت بغير ذلك، بل تخللتها أقوال وأفعال، رسمية حتى، لم تكن لدى الجزائريين طريقة أخرى لتلقّيها سوى بوصفها مهينةً[6] لشعب بذل الدماء والأشلاء للخلاص من مهانة الاستعمار إلى كرامة الاستقلال. فبدأ سؤال "كيف لبلد بحجمٍ الجزائر أن يقوده رجل مُقعد عاجز عن الكلام؟" في تغذية شعور شعبي مرير بالإذلال، وبات الناس يشعرون أن الجزائر غدت أيَّ شيء سوى أن تكون "جزائر العزة والكرامة" التي وعد بها بوتفليقة حين وصل إلى الحكم في عام 1999. وفي حين كان هذا الشعور الجمعي يتغذى على إهانات رجال السلطة ومُواليها، كان غرور هؤلاء، المتولد من وهم "الاستثناء الجزائري" من عدوى الربيع العربي، "يمدهم في طغيانهم يعمهون"، إلى الحد الذي أُعلِن معه عن ترشـ(يـ)ـح بوتفليقة لعهدة خامسة في 10 شباط/ فبراير 2019؛ ليكون ذلك بمنزلة القادح لحراك 22 فبراير، الذي بدأ باحتجاجات محدودة ضد عهدته الخامسة في مدينتَي بجاية وخنشلة شرق الجزائر، تحولت إلى انتفاضة شعبية عارمة.

وهكذا، ساد نقاش ردحًا من الزمن بشأن ماهية هذا الحراك؛ أهو حركة احتجاجية/ اجتماعية محلية المنشأ؟ أم "ربيع عربي" متأخر؟ أم "ربيع جزائري" ممتد على مدى الأعوام الثلاثين التي تلت احتجاجات 5 تشرين الأول/ أكتوبر 1988، التي أنهت حقبة حكم الحزب الواحد (1962–1989)، أو ربما على مدى أطول من ذلك؟ هذا ما تشتبك معه هذه الدراسة، في محاولة لتبيّن وجوه الشبه والاختلاف بين حراك 22 فبراير وانتفاضات الربيع العربي. وكما نلاحظ من هذه المقدمة، لا يمكن البناء على خلفية

(6) على سبيل المثال لا الحصر، توعّد أحد القادة الحزبيين البارزين، ممن طالب بوتفليقة بالترشح، قائلاً: "انتصرنا، وما زلنا ننتصر. سننتصر في انتخابات 2019، وفي انتخابات 2024، وفي انتخابات 2029، وفي انتخابات 2034". وتمنّى آخر للحالمين بالتغيير أحلامًا سعيدة، ونومًا هنيئًا. وقال آخر: "إننا مع رئيس الجمهورية حيًّا وميتًا، إننا معه قلبًا وربًّا" (أي قلبا وقالبًا، لكن الأولى في اللهجة المحلية أقوى وأبلغ). ينظر التقرير الذي بثته قناة **البلاد** الجزائرية: "حراك 22 فيفري: القصة الكاملة"، يوتيوب، 2020/2/23، شوهد في 2023/3/14، في: https://bit.ly/3VgUUQE

وقال أحدهم: "مرشحنا بوتفليقة، واللعنة على آباء من لا يحبوننا"؟ ينظر مثلاً: "عمار بن يونس: حنا مرشحنا بوتفليقة وينعل بو لي ما يحبناش!!"، يوتيوب، 2014/3/3، شوهد في 2023/3/14، في: https://bit.ly/3CuDOWS

وقال آخر: "حتى لو انتخبَنا خمسةٌ في المئة وعارضَنا خمسٌ وتسعون في المئة، فسيكون الرئيس [أي بوتفليقة] شرعيًا"؟ ينظر مثلاً: "مواقف 'بلقاسم ساحلي' بخصوص العهدة الخامسة لبوتفليقة قبل الحراك وبعد الحراك!؟"، يوتيوب، 2019/10/31، شوهد في 2023/3/14، في: https://bit.ly/3VmTFja

لا يتسع المقام للاستفاضة في ذلك، ولا جدوى منه، وثمة حجاج يقول إن الانتفاضة كانت انتفاضةً من أجل الكرامة الشعبية، أكثر مما كانت ضد ترشح بوتفليقة لعهدة خامسة، وهو الرئيس العاجز الذي لم يخاطب الأمة سبع سنين كاملة، ويصوّت على مقعد متحرك (حدث ذلك في انتخابات 2014 الرئاسية)، ينظر: "بوتفليقة يقترع على كرسي متحرك ويصافح الحاضرين... دون تصريحات"، **سي إن إن بالعربية**، 2014/4/17، شوهد في 2023/3/14، في: https://cnn.it/3erXUJp

ويُكرَّم إطارٌ خشبي يضمّ صورته، بدلًا منه (خلال اجتماع لرؤساء البلديات، في مطلع عام 2018، "وضع المجتمعون صورة عملاقة للرئيس بوتفليقة على خشبة المسرح، ووضعوا وشاحًا بالعلم الجزائري لتكريمها". وتكرر الأمر مع منظمة المحامين الجزائريين التي فعلت الشيء نفسه أثناء احتفال باليوم الوطني للمحامي. وفي 5 تموز/ يوليو 2018، وأثناء الاحتفالات بعيد الاستقلال، حُملت صورة بوتفليقة في إطار خشبيٍ ضخم "متقدمة الموكب الاستعراضي لتشكيلات أمنية وعسكرية، لتسير تحت حراسة مشددة قبالة المنصة الرسمية للاحتفالات التي ضمّت كبار الشخصيات والمسؤولين الحكوميين بالبلاد". ينظر: عبد القادر بن مسعود، "تحضر الصورة ويغيب الأصل.. كيف تسبب المناسبات الوطنية الجزائرية الحرج لبوتفليقة؟" **ساسة بوست**، 2018/7/9، شوهد في 2023/3/14، في: https://bit.ly/3SVJ399

معرفية واحدة في هذا الاشتباك. إننا أمام حركة احتجاجية (أو اجتماعية إذا جاز لنا تخطّي الجدل المفهومي بشأنهما)، يتقاطع فيها الاجتماعي مع السياسي والاقتصادي، ويتداخل المحلي مع الإقليمي والدولي. وبناء عليه، نركّز على ما يمكن جلبه إلى طاولة هذا النقاش من تأملات من ثلاثة اختصاصات أساسية: سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية، والسياسة المقارنة، والعلاقات الدولية.

من هذا المنظور، تسعى هذه الدراسة إلى معالجة الإشكالية التالية: إذا كانت الانتفاضات الشعبية العربية تتشارك عمومًا الهدف الاستراتيجي ذاته؛ أي إطاحة الأنظمة القائمة واستبدالها بأنظمة ديمقراطية تستجيب للتطلعات الشعبية نحو الحرية والكرامة والعدالة والتنمية، فإنها تتشابه/ تتماثل في عوامل وتتمايز في أخرى. تتركز وجوه التمايز أساسًا في السياق المحلي لكل انتفاضة، من حيث أسبابها وطرائقها الاحتجاجية وخبرتها ومآلاتها. ثم، إذا كان من الصعب التقليل من أهمية السياق الإقليمي، فإنه من الصعب أيضًا التقليل من مركزية السياق المحلي لكل بلد، وهو ما يظل المحدد الرئيس لطرائق الاحتجاج ومآلاتها. لذلك، فإن الإجابة عن سؤال التشابه/ التماثل والتمايز ينبغي أن تلقي الضوء أيضًا على وجوه التآثر (أي التأثير والتأثر في الوقت نفسه) بين مآلات الانتفاضات وطرائق الاحتجاج فيها.

تبدو هذه الإشكالية طموحة ومتطلبة، وهي كذلك، بيد أننا سنركز في هذه الدراسة على مقارنة حراك 22 فبراير في الجزائر بانتفاضات الربيع العربي. ونستعمل ما نسميها "سردية الاستثناء الجزائري" أداةً تحليلية للمقارنة، إذ سنبيّن وجوه تمايزها من خلال فحص حججها، في حين نبيّن وجوه تشابهها/ تماثلها مع انتفاضات الربيع العربي من خلال الوقوف على حدودها. وكما سيتبين لاحقًا، لا تخلو سردية "الاستثناء الجزائري" من مفارقة، فهي تقول: إذا كانت الجزائر قد شكلت استثناءً ولم تشهد انتفاضةً على غرار انتفاضات الربيع العربي في عام 2011، فإنها حتى وهي تشهد حراكًا متأخرًا في عام 2019، ما زالت تشكّل استثناءً ما دام مختلفًا عن غيره من الانتفاضات العربية، بموجتَيها.

بعد تقديم هذه السردية في المبحث الأول من الدراسة، ننحو في المبحث الثاني اتجاهًا جدليًا للمقارنة نفحص من خلاله الحجج التي تعزّز تلك السردية، ثم نعود بعدها، في المبحث الثالث، إلى تفكيكها ومناقشة حدودها، وإعادة وضع حراك 22 فبراير في سياقه الإقليمي بعد أن نتبيَّن خصوصيته المحلية. ونأمل أن يوفر ذلك أساسًا يمكن البناء عليه في توسيع وتعميق فهمنا لسؤال تشابه/ تماثل وتمايز الحالة الجزائرية ضمن حراك الربيع العربي الأوسع، الذي شهدته المنطقة طوال العشرة أعوام ونيف الماضية.

أولًا: تسمية الحراك حراكًا بوصفه صورة ذاتية عن الاستثناء الجزائري

بتقويم بسيط لتسلسل الاحتجاجات العربية خلال الفترة 2010-2020، وبصرف النظر عن انتفاضتَي العراق ولبنان، في 1 و17 تشرين الأول/ أكتوبر 2019، على التوالي، يمكننا فهم المقولة الشائعة القائلة إن الجزائر كانت أبطأ البلدان العربية وصولاً إلى "لحظة الربيع العربي". فقد قُمعت فيها احتجاجات 5 كانون الثاني/ يناير 2011، أو أنها لم تكن قد نضجت كي تتحول إلى انتفاضة على منوال الموجة

الأولى من انتفاضات عام 2011، في حين تأخر وصول موجة عام 2019 الثانية أسابيع بعد أن بدأت من السودان في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2018.

لكن الجزائريين يحتفظون في مخيالهم الجمعي بصورة مختلفة عن الذات Self–image، فحواها أن البلاد عاشت "لحظة ربيعها العربي" الخاصة بها قبل انتفاضة تونس بأكثر من عشرين سنة. وسواء أتعلّق الأمر بطبيعة الانتفاضة (العفوية والوطنية؛ أي غير المحدودة جغرافيًا) أو شعاراتها ومطالبها (تغيير النظام القائم والانتقال إلى الديمقراطية وتكريس التعددية السياسية)، فإن الجزائر شهدت ما شهدته بقية البلدان العربية في وقت أبكر بكثير. وقد شعر الجزائريون، عشية حراك 22 فبراير 2019، أنهم سبق واختبَروا آمال الربيع العربي وآلامه، بل إن ما حققوه من آمالٍ في خريف 1988 وما تكبّدوه من آلامٍ إبان "العشرية السوداء" في تسعينيات القرن العشرين، يفوق ما حققته وتكبدته بلدان الربيع العربي في عام 2011. فقد تمكنت الجزائر حينها من طيّ صفحة نظام الحكم الأحادي وتحقيق آمال الانتقال إلى نظام تعددي، على الرغم من خيباته الكثيرة، كما أنها تكبدت آلام الاضطرابات الأمنية، التي لا يتردد البعض في اعتبارها حربًا أهلية، وما تخللها من مَآسٍ ومِحنٍ وتضحيات. لن يفيدنا استعراض جدل الأرقام هاهنا، ونكتفي بالقول إن الحصيلة كانت مئات الآلاف من القتلى والمعطوبين والمختطفين، ومزاجًا شعبيًا قاتمًا يستبد به الإرهاب والترهيب.

مع بداية الحراك، تحولت هذه المحنة في مخيال الجزائريين إلى منحة، وساد بينهم وعيٌ بأن ما حدث مع أفول القرن العشرين ينبغي ألا يتكرر مع بزوغ القرن الحادي والعشرين. وبمرور الأسابيع، واتساع حجم المسيرات وتمسّكها بسلميتها، ومع إحجام قوات الأمن، في المقابل، عن استخدام العنف، تحوّل هذا الوعي إلى مصدر للاعتزاز بالنفس. ومن هنا، تشكلت سردية "الاستثناء الجزائري". وكانت أبرز مكوناتها رفض تسمية الحركة الاحتجاجية ثورةً، على غرار ثورات الربيع العربي عام 2011؛ فسُميت حراكًا، وأَطلق المحتجون بعضُهم على بعض تسميةَ "حراكيين" بدلًا من "ثوار"، وناهضوا أيّ ربط، أكان صريحًا أم ضمنيًا، بين حراك الجزائر وثورات الربيع العربي[7].

لا شك في أن الخوف وإشاعته بين الناس يعدان أداة أساسية تلجأ إليها السلطة، بغضّ النظر عن السياق والبلد. وقد بينت أدبيات وفيرة كيف يجري توظيف الخوف لأغراض سياسية، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بالإرهاب[8]. ولا شك أيضًا في أن خطاب السلطة في الجزائر عشية حراك 22 فبراير لم يشذّ عن القاعدة (وإن كانت نسبية)، إذ تبنّت خطاب أمننة "الربيع العربي"[9] ووظّفته بكثافة. وبُني هذا

(7) تضاف إلى ذلك دلالتان أساسيتان: الأولى عامة، فحواها أن الثورة غالبًا ما ترتبط بالتمرد على الوضع القائم، بل بالعمل المسلح أيضًا، والثانية خاصة بالسياق الجزائري، إذ بدا ضروريًا أن يجري تمييز حراك 22 فبراير، مهما كان ثوريًا، من ثورة التحرير المسلحة التي افتكت الاستقلال عن الاحتلال الفرنسي بين عامي 1954 و1962. عن نقد مفهوم الثورة في سياق الربيع العربي، ينظر:
Yadh Ben Achour, *Tunisie: Une révolution en pays d'islam* (Tunis: Cérès éditions, 2017).

(8) ينظر: بن عنتر، ص 10، هامش 14، 15.

(9) المقصود بأمننة الربيع العربي Securitization بناؤه خطابيًا بوصفه تهديدًا وجوديًا وشيكًا لا لبقاء الدولة واستقرارها فحسب، بل لأمن المجتمع المادي ورفاهيته المادية وتماسكه الاجتماعي أيضًا.

الخطاب على استراتيجية كبح التعبئة الاجتماعية للحراك عبر إشاعة الخوف من مخاطر ثلاثة: العودة إلى "العشرية السوداء" ومآسيها إذا تحولت المظاهرات إلى مواجهات عنيفة مع قوى الأمن (أو إذا لجأت الدولة إلى إنزال قوات الجيش إلى الشوارع، مثلما حدث عام 1992)، وتسلل جماعات إرهابية إلى صفوف المتظاهرين واستغلال المسيرات والتجمعات لارتكاب عمليات تفجيرية، وتحوّل الاحتجاجات إلى "ربيع عربي" في نسخته المجهضة، لا سيما في سورية وليبيا واليمن[10].

قد يكون نأيُ الحراك بنفسه عن الربيع العربي، اسمًا ومسمى، "دلالةً على موقف دفاعي"، إذ واجه المحتجون استراتيجية السلطة القائمة على التخويف المزدوج، من "الربيع العربي" و"العشرية السوداء"[11]، باستراتيجية مزدوجة تقوم، من ناحية، على الإصرار على التعبئة السلمية استبعادًا لاحتمال حدوث أيّ انزلاق نحو العنف، وقطعًا للطريق أمام أيّ محاولة لإضفاء الشرعية على قمع المسيرات عبر العنف. ومن ناحية أخرى، تقوم على تمييز حراك الجزائر من "ثورات الربيع العربي"، بموجتيه الأولى والثانية[12]، وخاصة أن حراك السودان الذي سبقه كان قد شهد هو الآخر أعمال شغب واشتباكات عنيفة بين المحتجين وقوى الأمن.

اللافت للانتباه في حالة الجزائر هو أن المتظاهرين، مثلهم مثل النخب الحاكمة والمعارِضة، كانوا ينهلون من المخيال الأمني نفسه، ومن الثقافة السياسية الوطنية نفسِها التي صقلتها ثورة عام 1954 ضد الاحتلال الفرنسي. لقد تبنّى الحراك خطابًا وطنيًا لا تختلف نبرته ومفرداته عن خطاب السلطة، ردًّا على مسألتين أساسيتين في صراعه معها حول الديناميات الخطابية لإضفاء الشرعية ونزعها: رفض التدخل في الشؤون الداخلية للدولة من ناحية، والخارج بوصفه تهديدًا من ناحية أخرى. وإنه لجدير بالذكر هنا أن للسردية الرسمية عن الخارج بوصفه تهديدًا (المبني اجتماعيًّا عبر الخطاب)، تبعاتٍ جمةً، لأن المتّهَم بالتواطؤ مع الخارج في النتيجة يُتهم بالمساس بالأمن الوطني ويُرمى بخيانة الوطن. وهذه السردية هي أيضًا ما يسمح ببناء خطاب حول تعاضد "عدو الخارج" و"عدو الداخل"[13].

ومن ثم، يهدف نأيُ الحراك بنفسه عن ثورات الربيع العربي أساسًا إلى تفنيد مقارنة السلطة بينه وبين تجارب سورية وليبيا واليمن لرفع "فزّاعة" الحرب الأهلية[14] وحتمية انهيار الدولة. لقد رفض الحراك

(10) بن عنتر، ص 10. بعد ستة أيام فقط من بداية الحراك، وفي كلمة له أمام البرلمان، ذكَّر أحمد أويحيى، الوزير الأول آنذاك، بإضراب عام 1991 الذي قادته الجبهة الإسلامية للإنقاذ حينها، وبالربيع العربي في سورية، مشككًا في سلمية الحراك، قائلًا: "المسيرات في سورية بدأت بالورود وانتهت بالدماء". ينظر: "أويحيى يحذّر: مسيرات سوريا بدأت بالورد وانتهت بالدم"، **الشروق أونلاين**، 2019/2/28، شوهد في 2023/3/14، في: https://bit.ly/3Cw5g6l

(11) تسمى في الخطاب "المأساة الوطنية"، وقد استخدمت هذه التسمية في النصوص القانونية الخاصة بالمصالحة الوطنية. ينظر على سبيل المثال: الجمهورية الجزائرية للديمقراطية الشعبية، "أمر رقم 06–01 مؤرخ في 28 محرم عام 1427 الموافق 27 فبراير سنة 2006، يتضمن تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية"، **الجريدة الرسمية**، السنة 43، العدد 11، 2006/2/28.

(12) بن عنتر، ص 10–11.

(13) المرجع نفسه، ص 11.

(14) Farida Souiah, "Rhétorique de l'ingérence et lutte pour la légitimité," *Mouvement*, vol. 2, no. 102 (2020), p. 36.

منطق هذا التشبيه، وعمل على تحرير وعي ناشطيه من بطش هاجس "العشرية السوداء"[15]. وإذا لم يكن ثمة بُدٌّ من التشبيه، فلا بأس أن يكون في حالة مصر، لكن وفق منطق مغاير تمامًا، مفاده أن حراك الجزائر يجب ألّا يقود إلى حكم عسكري[16]، وهذا ما عبَّر عنه شعار "دولة مدنية ماشي عسكرية" (أي "دولة مدنية، لا عسكرية").

لم تكن تسمية الاحتجاجات بالحراك ابتكارًا جزائريًا غير مسبوق، فهو مأخوذ من البيئة الإقليمية العربية، ويمكن اعتباره استعارةً عن الحراك الجنوبي في اليمن عام 2009، أين استُخدم اللفظ أول مرة بهذا المعنى، ومن جوار الجزائر الأقرب أيضًا؛ من حراك الريف في المغرب عام 2016[17]. والواقع أن الخطاب الرسمي تبنّى التسمية نفسَها، بل أضاف إليها لاحقًا نعت "المبارك". ولم يكن ذلك، في نظرنا، استرضاءً للحراك فحسب، خاصة مع تمسّكه بسلميته، أو تطبيعًا لسياسة "مرافقة الحراك" التي اتّبعتها المؤسسة العسكرية لاحقًا، بل كان أيضًا رسالة طمأنة للخارج مفادها أن النظام الحاكم ممسك بزمام الأمور، وأن الجزائر، المعوَّل عليها في تأمين الاستقرار الإقليمي في منطقة المغرب العربي–الساحل، لن يصيبها ما أصاب بلدان الربيع العربي الأخرى، ما دامت هذه الاحتجاجات تمثّل "مجرد حراك"، لا "ثورة" تهدد توازنات القوة الإقليمية إذا ما أتت على استقرار الجزائر داخليًا. وحتى على المستوى الأكاديمي، لم يشهد مصطلح الحراك أيّ نقد أو مراجعة[18]. واستعُمل المصطلح على نطاق واسع بوصفه تعبيرًا عن حركة احتجاجية تولّف بين عدة حركات احتجاجية كانت محدودة في الأصل.

مع كل ذلك، فإن استعارة التسمية من حالات إقليمية أخرى لم تكن لتشوش على صورة حراك الجزائر عن ذاته، بوصفه استثناءً، وبوصفه صناعةً جزائريةً خالصة؛ فنعتَ نفسه بالحراك "السلمي"، و"الحضاري"، و"المبارك" (وكذلك نعتته السلطة نفسها التي استهدفها الاحتجاج)، و"الواعي"، و"المُلهِم"، و"المبهر"، و"التاريخي". ولكل نعتٍ من هذه نعتٌ مغايرٌ مقابلٌ يتحدد من خلاله المعنى الذي يكَرس صورة الحراك عن نفسه بوصفه استثناءً متمايزًا من حالات عربية أخرى؛ فالحراك السلمي يقابله العنيف الدموي (اشتباكات وقتلى وجرحى)، والحضاري يقابله الهمجي (أعمال شغب وتدمير للممتلكات وتخريب للشارع بوصفه فضاءً عامًّا)، والمبارك خلاف القابل للشيطنة، والواعي غيرُ الطائش الذي تعوزه الفطنة لما يحاك ضده على أيدي مناوئيه في الداخل والخارج، والملهم والمبهر

(15) تدل الشعارات التي رفعها المتظاهرون على ثقل صدمة أزمة التسعينيات وإرادتهم تجنّب أيّ عنف: "الجزائر ليست سورية"، "الجيش والشعب إخوة"، "الشرطة والشعب أخوة"، "العشرية السوداء انتهت وسنبني عشرية بيضاء"، وغيرها. ينظر:

Faouzia Zeraoulia, "The Memory of the Civil War in Algeria: Lessons from the Past with Reference to the Algerian Hirak," *Contemporary Review of the Middle East*, vol. 7, no. 1 (2020), p. 43.

(16) بن عنتر، ص 11.

(17) على الرغم من هذا التشارك في التوصيف (الحراك)، فإن السياقات الوطنية أنتجت مفرداتها الخاصة، مُثريةً الحقل المعجمي للانتفاضات العربية، حيث ضمنت مفردات عربية قديمة دلالات جديدة، تشير إلى المعنى ذاته، وهي: أزلام النظام (تونس وليبيا)، والفلول (مصر)، والشبيحة (سورية)، والعصابة (الجزائر)، فضلاً عن عبارتين متداولتين في مختلف الدول المعنية: بقايا النظام، ورموز النظام السابق. ينظر: المرجع نفسه، ص 10.

(18) وتحتفظ جل الأدبيات الصادرة باللغتين الفرنسية والإنكليزية بالتسمية نفسها، مع حرف استهلال كبير ورقنها بخط مائل *Hirak*.

يقابلهما العادي الذي يمرّ عليه مؤرخ الاحتجاجات العالمية مرور الكرام، والتاريخي خلاف الحدث العارض الذي لا يترك خلفه أثرًا يُعتدّ به في الآماد الطويلة Longue durée.

والواقع أن نعت السلمي كان لازمة لكل النعوت الأخرى. فلم تكن العين لتخطئ مشاهد العائلات الفتية، أزواجًا، شُبانًا وشابات، وأطفالًا ورُضَّعًا في عربات مدفوعة بالأيدي، ومشاهد النساء في زحام المسيرات من دون مضايقة، صبايا وعجائز، محجبات وغير محجبات وملتحفات "الحايك" التقليدي. وكذلك مشاهد الورود التي يهديها المتظاهرون إلى رجال الشرطة، ويبادلونهم العناق، ومشاهد التضامن الاجتماعي بين قادمين من خلفيات متنوعة، سياسية وأيديولوجية ومذهبية وثقافية ولغوية وديموغرافية وحضرية. لقد دبت الحياة في الشارع مجالًا للاحتجاج. وبدلًا من أن يتحول إلى رمز للفوضى والصدام بين هؤلاء وأولئك، تحوّل إلى ما يشبه محلًّا للاحتفاء باستعادة الفضاء العام وحيازته من جديد، ممزوجًا بالاستياء والرغبة الجامحة في التغيير والانعتاق، وتحوّل أيضًا إلى بوتقة تستوعب الصراعات السياسية والاجتماعية والثقافية التي طالما أجّجتها السلطة القائمة ووظّفتها أداةً للبقاء. ولم تكن العين لتخطئ أيضًا مشاهد الناس يلتقون قادمين من كل حَدَب وصوب، يتبادلون أطراف الجدال، ويقتسمون الماء والطعام، ويفترقون بعد أن ينبري في كل مرة متطوعون لتنظيف المكان من خلفهم.

وحتى حين بدأت بوادر الانقسام في صفوف الحراك تلوح في الأفق، خاصة حول الخيار الدستوري الذي فرضته المؤسسة العسكرية، حافظ الشارع على مظاهر سلمية الحراك، ولم يتطور الجدال المحتدم بين أنصار الخيار الدستوري ومناوئيه إلى اشتباكات عنيفة، لا بين المتظاهرين أنفسهم، ولا بين المتظاهرين وقوى الأمن. وحين بدأت أرقام المصابين بفيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) في الارتفاع، بُعيد الذكرى السنوية الأولى للحراك، تحولت أماكن عامة إلى فضاءات لتوعية الناس بمخاطر الوباء على الصحة العامة، ووُزعت الأقنعة والمعقمات، إلى أن تصاعدت الأصوات، من داخل الحراك نفسه، داعيةً إلى تعليق تلقائي للمسيرات إلى حين[19]. وهكذا، تشكّلت صورة الحراك عن ذاته بوصفه استثناءً جزائريًا لا نظير له في جواره الإقليمي. ولم يتردد البعض في الذهاب إلى حد الدعوة إلى ترشيحه لنيل جائزة نوبل للسلام[20].

---

(19) هذا السرد مستوحى من معاينة مباشرة لمسيرات الحراك، سواء في الجزائر، أين ظل أحدنا حاضرًا من بداية الحراك في شباط/ فبراير إلى أوائل تشرين الأول/ أكتوبر 2019، أو في المهجر، أين ظل الآخر موجودًا طوال فترة المسيرات التي نظمتها الجالية الجزائرية في فرنسا. ويمكن العودة أيضًا إلى آلاف المواد، السمعية البصرية والمكتوبة، والتقارير الإعلامية على الإنترنت التي توثق كل ذلك.

(20) ينظر: ناصر جابي، "لماذا لا يتم ترشيح الحراك الشعبي في الجزائر إلى جائزة نوبل للسلام؟"، **القدس العربي**، 2021/3/28، شوهد في 2023/3/14، في: https://bit.ly/3Enm56b. وفي نيسان/ أبريل 2019، قال الرئيس التونسي الأسبق، المنصف المرزوقي، الذي كان أول رئيس تونسي بعد الثورة: إن "الثورة الجزائرية من أنجح ثورات الربيع العربي"، فهي "بلا دماء"، وإن "منسوب الوعي مرتفع لدى الجزائريين". ينظر: "المرزوقي: الثورة الجزائرية من أنجح ثورات الربيع العربي"، **وكالة الأناضول**، 2019/4/9، شوهد في 2023/3/14، في: https://bit.ly/3EjaDbz. وبُعيد استقالة بوتفليقة، نقل والد ناصر الزفزافي، أبرز ناشطي حراك الريف في المغرب، رسالة من سجنه حيث كان معتقلًا، قال فيها: "أحييك أيها الشعب الجزائري العظيم على تحقيقك لأولى مطالبك بإسقاطك العهدة الخامسة [...] كيف لا! وأنت بلحمتك صنعت الأمجاد في الماضي، وها أنت اليوم تصنعها من جديد، وأعطيت كما إخوانك وأخواتك في الريف دروسًا للعالم بأسره في النضال السلمي الحضاري". ينظر: "الزفزافي يحيّي الجزائريين: أنحني لكم إجلالًا أيها الأحرار!"، **أصوات مغاربية**، 2019/4/5، شوهد في 2023/3/14، في: https://bit.ly/3EwzJEd. للمزيد، ينظر: "حراك الجزائريين يُبهر أحرار العالم"، **البلاد**، 2019/4/5، شوهد في 2023/3/14، في: https://bit.ly/3WRa3ZS. ولا شك في أن مثل هذه الإشادات رسّخت أكثر فأكثر سردية الاستثناء الجزائري.

قدّمنا في هذا المبحث سردية الاستثناء الجزائري، وكيف حُبكت عبر صورة ذاتية شكّلها حراك 22 فبراير عن نفسه. وعلى الرغم من أن هذه السردية ناهضت تسمية الاحتجاجات "ربيعًا عربيًا" أو حتى "ثورة شعبية"، على غرار بقية ثورات الربيع العربي، فإنها في نهاية المطاف استقرت عند نسخة مغايرة من الربيع العربي؛ ربيع عربي على الطريقة الجزائرية Arab Spring à *l'Algérienne*. وننتقل الآن إلى فحص حدود هذه السردية، عبر النظر في أوجه التشابه/ التماثل والتمايز بين حراك 22 فبراير وانتفاضات الربيع العربي في موجتها الأولى.

ثانيًا: حجج سردية الاستثناء الجزائري

نتناول في هذا المبحث وجوه التمايز الرئيسة بين حراك 22 فبراير وانتفاضات الربيع العربي؛ وهي جملة من الحجج التي يمكن سوقها لفهم المنطق الذي تقوم عليه سردية الاستثناء الجزائري. وتشمل وجوه التمايز العناصر التالية: البعد الوطني وتجاوز الانقسامات والولاءات والانتماءات المتعددة الأبعاد، والسلمية، ومواجهةُ السلطةِ اللينةُ للاحتجاجات، وحراك المهجر، وإجماع السلطة والحراك على رفض التدخل الخارجي، والتَوافق الاستراتيجي بين الداخل والخارج على أن الاستقرار المحلي لازمةٌ للاستقرار الإقليمي. وكما أشرنا في المقدمة، تتطلب مناقشة هذه الحجج خلفيات معرفية متعددة: سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية، والسياسة المقارنة، والعلاقات الدولية. ويسري ذلك أيضًا على النقاش في المبحث الثالث لاحقًا.

1. حراك وطنيّ يتجاوز الانقسامات

تميّز حراك 22 فبراير ببعده الوطني، الذي تجاوز الولاءات والانتماءات والانقسامات ذات الأبعاد المتعددة، بخلاف جل الاحتجاجات العربية عمومًا؛ إذ لم تتمكن انتفاضات البحرين وليبيا وسورية واليمن، على سبيل المثال، من تجاوز الانقسامات الأيديولوجية والطائفية والانتماءات التقليدية. ففي البحرين، لم تساند الأقلية السنية الانتفاضة، لأن حاملها الاجتماعي كان شيعيًّا، وتمكّن الخطاب المعادي للنفوذ الإيراني من تعبئة تحالف عربي – سني دفع نحو قمع الانتفاضة الشعبية[21]، ثم نحو التدخل العسكري الخليجي لنجدة النظام الحاكم في البحرين. وقد أدى حضورُ هذه الانتماءات والولاءات البارزُ إلى طغيان سياسة الكيل بمكيالين في التعامل مع انتفاضات الربيع العربي؛ فجاء التدخل من الخارج في ليبيا حمايةً للشعب من النظام، والتدخل من الخارج في البحرين حمايةً للنظام من الشعب[22]. أما الانقسام السياسي بين القوى الإسلامية والقوى المناوئة لها فقاد إلى إجهاض الانتفاضة المصرية، مؤديًا في نهاية المطاف إلى استعادة النظام التسلطي قوته، بعد انقلاب 3 تموز/ يوليو 2013 أكثر من أيّ وقت مضى. أما في ليبيا وسورية واليمن، فقد أدت ديناميات الانقسامات الداخلية (الطائفية والقبلية والمناطقية)، متضافرةً مع دينامية التدخلات الخارجية، إلى إجهاض

(21) Hamadouche, pp. 21–22.

(22) Abdennour Benantar, "Arab Democratic Uprisings: Domestic, Regional and Global Implications," *New Global Studies*, vol. 5. no. 1 (2011), pp. 1–7.

الانتفاضات الشعبية وحوّلتها إلى حروب أهلية دامية. وتُستثنى من ذلك الانتفاضة التونسية التي تتشارك مع حراك الجزائر ميزة تجاوز الانقسامات.

سَلِم حراك الجزائر من هذه الانقسامات المتعددة، على الرغم من محاولات السلطة تغذية بعض التوترات في صفوفه، مثل سعيها لدقّ إسفين بين الناطقين بالأمازيغية والناطقين بالعربية، إذ قرر قائد أركان الجيش، أحمد قايد صالح، في 19 حزيران/ يونيو 2019، منع رفع الراية الأمازيغية من دون أن يستند إلى أساس قانوني، وكذلك الدعم، على مستوى الخطاب الرسمي، الذي خصّت به تيارًا، برز لاحقًا في صفوف الحراك، يتسمى بالباديسية-النوفمبرية، حاول بثّ خطاب كراهية تجاه منطقة القبائل التي تضم جزءًا من الناطقين بالأمازيغية، إضافة إلى إصرارها على التعامل قضائيًا مع ناشطي الحراك. أثارت هذه المحاولات التي لم تخلُ من سلطوية (نسبة إلى السلطة) توترات ومخاوفَ في صفوف الحراك، لا سيما بسبب سلسلة الاعتقالات والإدانات القضائية، إلا أنه تمكّنَ من المحافظة على وحدته وتجانسه[23]، ومن ثم تماسكه.

لقد نجح الحراك في التوفيق سلميًا بين تعدديته السياسية والأيديولوجية ووحدة صفوفه وأهدافه. ولا بد من أن تركيبته الاجتماعية ساهمت في الحد من مفعول التباينات الأيديولوجية داخله؛ فحضورُ الشباب القويُّ ممن لم يشهدوا الصراعات الأيديولوجية والسياسية إبان العقود السابقة ساهم في تعزيز مطواعية الحراك، وكان وراء شعارات مثل "لن تخيفوننا بالعشرية [السوداء]"[24]. في مقابل ذلك، تسبب الاستقطاب الأيديولوجي في تقويض قدرة (بقية) الانتفاضات العربية على مواجهة السلطة. وحتى حين حدث التغيير، ساهم هذا الاستقطاب في إجهاض العملية الانتقالية، كما هي الحال في تونس بعد إعلان الرئيس قيس سعيّد حالة الاستثناء في 25 تموز/ يوليو 2021، أو ساهم في القضاء عليها تمامًا كما حدث في مصر، أو أفضى إلى حرب أهلية كما هي الحال في ليبيا (وإن كان عامل التدخل الخارجي قد شوّه الفعل الاحتجاجي فيها باكرًا)[25].

لم تكن قدرة حراك الجزائر على تجاوز الانقسامات السياسية والأيديولوجية استثناءً إقليميًا فحسب، بل كانت استثناءً محليًا أيضًا إذا ميَّزناه، بوصفه حركة احتجاجية عفوية، من كتلة المجتمع المدني والأحزاب السياسية المنظَّمة. لقد فاجأ نشوب الحراك هذه التنظيمات، واضطرت في نهاية المطاف إلى ركوب أمواجه بدلًا من تأطيره، أو بالأحرى بعد أن أخفقت في تأطيره.

لكن ذلك يعود في جزء منه إلى تباينٍ بين حالة الجزائر وحالات عربية أخرى؛ فعلى سبيل المثال، تفتقر الجزائر، بخلاف حالتي تونس ومصرٍ، إلى فواعل وسيطة، إذ ما من مقابلٍ في الجزائر للاتحاد العام التونسي للشغل، وشتَّان بين الحركة المصرية من أجل التغيير "كفاية" أو جماعة الإخوان المسلمين في

(23) Hamadouche, pp. 22–23.

(24) Ibid., p. 23.

(25) ينظر: أحمد قاسم حسين ومحمد حمشي، "القصعة وأَكَلَتُها: التدخلات الخارجية في ليبيا بعد الربيع العربي"، في: أحمد قاسم حسين (محرر)، **ليبيا: تحديات الانتقال الديمقراطي وأزمة بناء الدولة** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022).

مصر وحركة "بركات" أو حركة مجتمع السلم (إخوانية التوجه) في الجزائر، لا سيما من حيث القدرة على التسييس والتعبئة – ونقصد بالتسييس هنا القدرة على تأطير المطالب الاجتماعية وتحويلها إلى مطالب سياسية – وهو جوهر الدور الذي تؤديه الفواعل الوسيطة. لقد بقيت الطبقة السياسية حبيسة خياراتها الأيديولوجية التي رفضتها تركيبة الحراك وشعاراته، إذ تجمّع التقدميون في تكتل "قوى البديل الديمقراطي" وتبنّوا خريطة طريق، في حين شكّل المحافظون ائتلافًا أفصح هو الآخر عن خريطة طريق مغايرة للخروج من الأزمة. وقد انهار هذا الائتلاف بمجرد الإعلان عن تنظيم انتخابات رئاسية، وانقسمت أطرافه بين مشارك ومقاطع، في حين استمر التكتل في المواجهة مع السلطة من دون أن ينجح في توسيع صفوفه وتعزيزها. ولم ينجح القطبان في الاجتماع مع ناشطين بارزين في الحراك إلا مرة واحدة، في 24 آب/ أغسطس 2019، للاتفاق حينها على أرضية سياسية مشتركة، وكان ذلك قبل أن يعلن رئيس أركان الجيش عن قرار المضي في تنظيم انتخابات رئاسية، مثيرًا مرةً أخرى انقسام الطبقة السياسية، على الرغم من أن السياق الاجتماعي والسياسي، بفضل الحراك، كان حينها مواتيًا لها كي تؤدي الدور المتوقع منها ويمنحها ورقة ضغط هائلة في مواجهة السلطة[26].

2. حراك سلميّ

تُعدّ السلمية[27] ميزةً أساسية من ميزات حراك 22 فبراير[28]؛ فخلال الموجة الأولى للربيع العربي، سرعان ما تخلل العنفُ الانتفاضاتِ الشعبيةَ، وكان متبادلًا بين المتظاهرين وقوى الأمن. وحتى الانتفاضة التونسية عرفت نوعًا من العنف، وإنْ كان محدودًا، وفضلًا عن أن شرارتها كانت عنيفة؛ أي إضرام البوعزيزي النار في نفسه، فقد وقع خلالها ما بين 300 إلى 500 ضحية. وفي سورية، بدأت الانتفاضة سلمية، لكن سرعان ما غمرها العنف، لتبلغ حصيلتُه، بين آذار/ مارس 2011 وكانون الثاني/ يناير 2012، أكثر من 5000 ضحية. أما في ليبيا، فقد تحوّلت الانتفاضة بسرعة إلى حرب أهلية أدت إلى 10–15 ألف قتيل بين شباط/ فبراير وتشرين الأول/ أكتوبر 2011. وأوقعت الانتفاضة المصرية 900 ضحية في عامها الأول. في حين تسببت الانتفاضة اليمنية في وقوع أكثر من 350 ضحية في عامها الأول أيضًا. أما في البحرين، فكانت حصيلة الانتفاضة 55 ضحية في بلد يبلغ تعداد سكانه حوالى نصف مليون نسمة. أما حراك الجزائر، فلم يسجّل سوى وفاة شاب واحد متأثرًا بجروح من جرّاء إصابته بطلق رصاص مطاطي[29].

لم يختلف الأمر مع انتفاضات الموجة الثانية، إذ سجلت الانتفاضة السودانية، مثلًا، 40 قتيلًا خلال الشهر الأول من عمرها فحسب[30]. وشهدت انتفاضة 17 تشرين (تشرين الأول/ أكتوبر 2019) في لبنان

---

(26) Hamadouche, p. 24–25.

(27) كان شعار "سلمية سلمية" أبرز شعارات الحراك التي ظلت مرفوعة في مسيراته منذ أسابيعه الأولى.

(28) عن سلمية الحراك من منظور المتظاهرين، ينظر:

Fatma Oussedik, "Penser pour demain, penser la silmiya (Le Pacifisme) en Algérie: Vue des Marches," *Maghreb–Machrek*, *vol. 3,* no. 245 (2021), pp. 57–74.

(29) Hamadouche, p. 20.

(30) "السودان: ضباط الأمن يلاحقون المحتجين المصابين داخل مستشفى"، منظمة العفو الدولية، 2019/1/10، شوهد في 2023/3/14، في: https://bit.ly/2RqyQ8Y. وتشير التقارير المتواترة إلى سقوط عشرات آخرين من القتلى في الاحتجاجات التي لا تزال مستمرة، وإن على نحو محدود جغرافيا ومتقطع زمنيا، إلى غاية كتابة هذه الدراسة.

سقوط قتيلين، في أقل من شهر على بدايتها[31]، فضلًا عن أعمال شغب وتخريب واسعة، وصدامات عنيفة بين المتظاهرين وقوى الأمن. ومثلما هي حال انتفاضة تشرين (1 تشرين الأول/ أكتوبر 2019) في العراق، التي كانت حصيلتها أسوأ، نظرًا إلى مئات القتلى وآلاف الجرحى الذين سقطوا في أثناء المواجهات مع قوى الأمن قبل أن تكمل الأشهر الثلاثة الأولى من عمرها[32]، فإنه يصعب الفصل بين الاجتماعي والطائفي في مثل هذه الانتفاضات.

كيف يمكن تفسير تميّز حراك 22 فبراير بسلميته من بقية انتفاضات الربيع العربي؟ لا شك في أن لتراكم الخبرة، المحلية خاصة، والتعلم، الإقليمي خاصة، أثرًا في الفعل الاحتجاجي في الجزائر. إنها خبرة مزدوجة تستقي من سجل الاحتجاجات المحلية، السابقة على الحراك، فضلًا عن احتجاجات الربيع العربي الإقليمية. محليًا، اتسمت الحركات الاحتجاجات السابقة في عمومها بالعنف، لكنها ساهمت في نهاية المطاف في إعادة إنتاج الوضع القائم؛ ذلك أن الشرعية الأمنية للنظام الجزائري تتغذى أيضًا من وجود العنف. لذلك، يبدو أن المحتجين كانوا واعين باستراتيجية تفويت الفرصة على السلطة، كي لا تستغل عنف الاحتجاج في إضفاء الشرعية على العنف المضاد، لقمع المسيرات من ناحية، وتأجيل مطالبها من ناحية أخرى. أما إقليميًا، فقد أدى التطور العنيف للانتفاضات العربية، باستثناء الحالة التونسية (وإن على نحو محدود كما بيّنّا سابقًا)، إلى جعل المحتجّين أشد حذرًا[33]، بل نفورًا، من العنف؛ خوفًا من أيّ انزلاق أمني خشية أن تسوء الأمور وتنتهي إلى نهايات مماثلة لما آلت إليه في الجوار الإقليمي.

فضلًا عن ذلك، تميّز حراك 22 فبراير بكونه انتفاضة شاملة ضمّت في صفوفها كل قطاعات المجتمع. وسمحت طبيعةُ الحراك العابرةُ للأجيال بنقل خبرة الاحتجاجات السابقة إلى جيل الشباب من خلال المجموعات التي كانت تتشكل بعد نهاية كل مظاهرة للنقاش[34]. وتميّز الحراك أيضًا، مثلما أشرنا في المبحث السابق، بحضور قوي للنساء، أفرادًا وضمن عائلات خرجت كاملة للمشاركة في المسيرات. وبناء عليه، فقد حدَّ الحضور الكثيف لمتظاهرين من فئات لم تعتد عليها الشوارع، مثل الأطفال[35] والشيوخ و(النساء) العجائز من إمكانية لجوء قوى الأمن إلى القمع، كما حدَّ أيضًا من نزعة الشباب للرد على استفزازاتها[36].

---

(31) "لبنان: المتظاهرون يشيعون مواطنًا قتل في الاحتجاجات المتواصلة ضد الطبقة الحاكمة"، **فرانس 24**، 2019/11/14، شوهد في 2023/3/14، في: https://bit.ly/3sGOOft

(32) "إحصائية أمنية: حصيلة احتجاجات العراق أكثر من 400 قتيل و19 ألف جريح"، **الجزيرة نت**، 2019/12/4، شوهد في 2023/3/14، في: https://bit.ly/3FuxT7F

(33) Hamadouche, p. 21.

(34) Ibid.

(35) في شتاء 2022، تناقلت تقارير إعلامية خبر إقدام مجموعة من الأطفال على السير إلى مقر رئاسة إحدى بلديات ولاية تبسة، شرق الجزائر، للمطالبة بتغيير حارس أحد الملاعب الجوارية، بدعوى إساءته معاملاتهم وحرمانهم من ارتياده للعب. ينظر: "تبسة: بعد غلق الملعب الجواري ومنعهم من اللعب، أطفال يحتجون بطريقة سلمية"، يوتيوب، 2022/11/4، شوهد في 2023/3/14، في: https://bit.ly/3UAOD1M

(36) Hamadouche, p. 21.

3. مواجهة لينة للحراك: أولوية الدستوري – القضائي على الأمني

تميّز حراك 22 فبراير من كل الانتفاضات العربية الأخرى (بموجتَيها) بعدم لجوء السلطة إلى قمع الاحتجاجات بأدوات خشنة. ويمكن المحاجّة بأن سلمية الحراك في حدّ ذاتها كانت عاملاً أساسيًا في دفع السلطة إلى الإحجام عن استعمال القمع في مواجهة المتظاهرين، مع قدرتها على ذلك. وحسبنا أن امتناع السلطة عن اللجوء إلى القمع يعود إلى أربعة عوامل أساسية: أولها، سلمية الحراك التي حيّدت أيّ جنوح للسلطة نحو استخدام العنف. وثانيها، الانقسامات بين أجنحة السلطة بشأن الطريقة الأنسب للتعامل مع الحراك، لا سيما بعد أن اتضح لبعضها أن طريقتها في التعامل مع الحراك تمنحها فرصة تاريخية، وربما شرعية، للتخلص من منافسيها. وثالثها، تخوّف السلطة من أن يتسبب لجوؤها إلى العنف في وقوع عدد كبير من الضحايا، خاصة مع تصاعد أعداد المشاركين في المسيرات والمظاهرات، ما سيعيد عجلة الاضطرابات الأمنية التي شهدتها تسعينيات القرن العشرين إلى الدوران، والواضح أنها لم تعد مستعدة لتحمّل المسؤولية السياسية والأمنية، لا محليًا ولا دوليًا، عن أيّ انزلاق أمني. ورابعها، وجود نوع من التناغم الضمني بين غايات القوى الخارجية ووسائل السلطة الجزائرية، حيث تدعم الأولى خريطة طريق الأخيرة في مقابل إحجامها عن استخدام العنف ضد المتظاهرين.

يرجّح، أيضًا، أن التغطية الإعلامية المكثّفة، التي يخضع لها الحدث في زمننا المعاصر، سواء من الإعلام التقليدي أو الجديد، ساهمت في كبح جماح القمع الذي يمكن أن تمارسه السلطة في وجه متظاهرين يرفعون شعار "سلمية، سلمية"، بخلاف ما شهدته احتجاجات ثمانينيات القرن العشرين. ويمكن إضافة عامل آخر يتمثل في تعلّم السلطة، محليًا وإقليميًا، توظيف أدوات أخرى بديلة لتشتيت الحراك وتجريده من زخمه، يمكن وصفها بالقمع اللين، غير المرئي، الذي وإن أثار ردّة فعل إعلامية، محلية و/ أو دولية، فهي أقل ضجيجًا مما يثيره استعمال العنف الخشن وما يترتب عليه من سقوط ضحايا وتحوّل الاحتجاجات إلى أعمال شغب، يتخللها عنف متبادل بين المتظاهرين وقوى الأمن. وقد تمثّلت تلك الأدوات أساسًا في إعادة تشكيل مطالب الحراك خطابيًا، لتتحول من مطالب سياسية بالتغيير الجذري إلى مطالب دستورية بإصلاح الوضع القائم ومن ثم المحافظة عليه. أما الأداة الأخرى فهي تسييس القضاء المتزايد، عبر حملة مستمرة من الاعتقالات والإدانات التي لم تستهدف رموز الفساد في نظام بوتفليقة فحسب، بل شملت أيضًا رموز الحراك وناشطيه.

4. حراك في المهجر أيضًا

تميّز حراك 22 فبراير في الجزائر من بقية الانتفاضات العربية بانخراط الجالية الجزائرية في المهجر، لا سيما في فرنسا، في مسيرات ووقفات احتجاجية موازية لتلك التي شهدها الداخل. ووفقًا لديديي لوساوت، تميّز حراك الجزائر من كل الحركات الاحتجاجية في العالم العربي عامَي 2011 و2019 بالانخراط المبكر والمنتظم للجزائريين المقيمين خارج البلاد، لا سيما في فرنسا أين تعيش أكبر جالية جزائرية في العالم. للتعبئة الاحتجاجية في المهجر قواسم مشتركة مع التعبئة في الوطن الأم. وعلى الرغم من أن ما يمكن تسميته حراك المهجر كان امتدادًا لحراك الداخل، فإنه تطور في سياق مغاير.

فبحكم جغرافيته، عبّر حراك المهجر عن التفافه حول ناشطي حراك الداخل وتضامنه معهم ومؤازرة لهم. أما شعاراته ومطالبه، فقد وُجهت إلى السلطة القائمة في الجزائر، وإلى السلطة الفرنسية (في حالة الحراك في فرنسا)، وحتى إلى الهيئات الدولية والمنظمات الحقوقية غير الحكومية.

كان حراك المهجر سبّاقًا في التعبئة، وسابقًا على تاريخ 22 شباط/ فبراير 2019 في الداخل. فأول تجمع شعبي للجزائريين في فرنسا ضد عهدة بوتفليقة الخامسة كان في 17 شباط/ فبراير 2019، في ساحة الجمهورية في باريس. ومنذ ذلك التاريخ، ظلت تلك الساحة تشهد بانتظام مظاهرات وتجمعات منتظمة، يشارك فيها عشرات الآلاف من الأشخاص كل يوم أحد (يوم الإجازة الأسبوعية الرسميّ في فرنسا)، مطالِبين بالتغيير في الجزائر، ورافعين الشعاراتِ نفسَها التي رفعها حراك الداخل، فضلاً عن تجمعات احتجاجية في مدن فرنسية أخرى، وإن كانت أقل حجمًا وانتظامًا من حراك باريس، الذي تفرّد بحجمه، من حيث عدد المشاركين، وانتظامه (أيام الأحد).

لقد احتفت التجمعات الأسبوعية للمحتجين الجزائريين وبعض المسيرات التي نظّموها في باريس بالأحداث المفصلية في تاريخ الجزائر (أحداث 8 مايو 1945، والفاتح من تشرين الثاني/ نوفمبر 1954، وعيد الاستقلال في عام 1962، والخريف الأمازيغي في عام 1980، وأحداث تشرين الأول/ أكتوبر 1988، والخريف الأسود في عام 2001)[37]. وبالتحاق المهاجرين الجزائريين عن بعد بالحركة الاحتجاجية في وطنهم الأم، فإنهم كانوا يشاركون في إعادة إنتاج رموز يضعونها في "أداءات طقوسية" للتهديد بالتسلطية القائمة في الجزائر. لقد كانوا يتملّكون خطاب الحرب التحريرية، معيبين على السلطة العبث به وتوظيفه، حاملين شعارات من قبيل "البلد بلدنا ونحن من يقرر"، و"دولة مدنية لا عسكرية"، و"سئمنا من هذه السلطة". وفي هذا السياق، يحمل المحتجون الجزائريون في المهجر "وطنية عن بعد"[38].

5. إجماع في الداخل على رفض التدخل الخارجي

كان التدخل الخارجي ملازمًا لانتفاضات الربيع العربي، خاصة في موجتها الأولى، إذ تعرّضت جلّ بلدانها (باستثناء تونس إلى حدٍّ ما) للتدخل السياسي الذي مارسته "القوى المضادة للثورات"، التي نجحت في مسعاها في مصر باستعادة النظام التسلطي عبر إطاحة أول رئيس منتخب ديمقراطيًا في البلد. لكن التدخلات الخارجية الأسوأ تمثّلت في التدخل العسكري الذي ساهم في تمزيق أوصال كل من ليبيا وسورية واليمن. وفي الحالتين (التدخل السياسي والعسكري)، أدت دول عربية دورًا أساسيًا، سواء في التدخلات السياسية أو العسكرية، لكن ليس دائمًا للغرض نفسه. ففي البحرين، كان التدخل الخارجي لحماية النظام القائم وإنقاذه من المطالب الشعبية، أما في ليبيا فكان ضد النظام انتصارًا للمطالب الشعبية، وكذلك كان الأمر في سورية واليمن أيضًا. لقد تحولت قوى عربية عُرفت باعتدالها

(37) ينظر: ديديي لوساوت، "القيام بالحراك في باريس: مشاهد ثورة ضد النظام الجزائري"، ترجمة لحسن زغدار، **سياسات عربية**، مج 10، العدد 55 (آذار/ مارس 2022).

(38) المرجع نفسه.

في النظام الإقليمي العربي إلى مصدر لراديكالية إقليمية من نوع آخر، وطفت على السطح جدلية "الثروة" والثورة" مع استقواء الأولى علَى الثانية وإجهاضها في النهاية[39]. وفي مقابل ذلك، شكّلت حالة الجزائر استثناءً، وظلّت في منأى عن التدخل الخارجي.

ثمة إجماع تقليدي في الجزائر على مبدأ رفض التدخل الخارجي، بصرف النظر عن طبيعته أو درجته. وقد تأكّد ذلك بردّات الفعل المنددة، على مستوى الحكومة والمعارضة والحراك، بقرار البرلمان الأوروبي بشأن الوضع في الجزائر، الصادر أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر 2019. لكن، ثمة مسألة ينبغي التوقف عندها هاهنا. فالإجماع التقليدي لم يعنِ يومًا أن التدخل الخارجي لم يوظَّف سياسيًا، عبر اتهامات متبادلة بين تلك الأطراف. فقد نددت السلطة بمجرد بدء الاحتجاجات بوجود تدخّل خارجي، محذّرةً من تلاعب "أيادٍ خارجية" بمتظاهرين "مغرَّر بهم" وتؤامرها على البلاد، واستمرت في استعمال هذا الخطاب طوال فترة الحراك[40]. بيد أن السلطة القائمة حينها هي التي خرقت قاعدة رفض التدخل الخارجي؛ سعيًا منها لتمرير أجندتها. ففي بداية الحراك، أرسلت رئاسة الجمهورية وزير الخارجية حينها، رمطان لعمامرة، إلى عواصم دول كبرى لإقناعها بجدوى خريطة طريق السلطة ودعمها (أي بقاء بوتفليقة في السلطة خارج الإطار الدستوري)، ما أثار حينها سخط الحراك منها بسبب لجوئها إلى الخارج، لا سيما الولايات المتحدة الأميركية وروسيا وفرنسا، طلبًا لدعم خريطة طريق الرئاسة[41].

كان تفهُّم القوى الغربية، إضافةً إلى روسيا، لموقف السلطة القائمة في الجزائر على حساب مطالب الحراك دلالةً على استمرار الرهان على الاستقرار التسلطي بديلًا دائمًا من الاستقرار الديمقراطي. وقد تعزز هذا الرهان مع تداعيات أحداث الربيع العربي واستفحال الأزمات الأمنية في جوار الجزائر الإقليمي (في منطقة الساحل أساسًا)، لا سيما تداعياتها على تدفقات اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين نحو ضفة المتوسط الشمالية. لقد ضحّت تلك القوى بالاستقرار التسلطي في انتفاضات عام 2011، في تونس وليبيا وسورية، ومؤقتًا في مصر، لكنها سرعان ما استعادته مع الردّة الانتقالية في مصر، المدعومة عربيًا وغربيًا مع انقلاب تموز/ يوليو 2013، ثم كرّسته موقفًا من الاحتجاجات المطالِبة بالانتقال الديمقراطي عبر انحيازها الواضح إلى السلطة القائمة على حساب الحراك

(39) Abdennour Benantar, "Recompositions interarabes dans le contexte des révoltes populaires: Un conservatisme vecteur de radicalisation régionale," in: Abdennour Benantar (dir.), *Le Maghreb et la crise entre les monarchies du Golfe: Une neutralité positive* (Paris: L'Harmattan, 2021), pp. 21–32.

(40) بعد ثلاثة أيام من اندلاع الحراك الشعبي في 22 شباط/ فبراير 2019، وصف قائد أركان الجيش، في خطاب له في 26 من الشهر نفسه، المتظاهرين بأنهم "مدفوعون نحو المجهول من خلال نداءات مشبوهة، ظاهرها التغنّي بالديمقراطية، وباطنها جرّ هؤلاء المغرر بهم إلى مسالك غير آمنة، بل غير مأمونة العواقب، مسالك لا تؤدي لخدمة مصلحة الجزائر، ولا تحقيق مستقبلها المزدهر". وقد حُذِف هذا المقطع من الخطاب من مواقع عدد من القنوات الإعلامية الجزائرية، لكنه لا يزال منشورًا بالصوت والصورة على بعض الصفحات على موقع يوتيوب، كما أنه مدونٌ نصًا في الكثير من التغطيات على المواقع الإخبارية. ينظر: "الإعلام الجزائري يسحب تصريح قائد الجيش الذي يصف المتظاهرين بالمُغرر بهم"، **عربي بوست**، 2019/2/27، شوهد في 2023/3/14، في: https://bit.ly/3pRlYIl

(41) عبد النور بن عنتر، "العامل الخارجي والانسداد السياسي في الجزائر"، **تقارير**، مركز الجزيرة للدراسات، 2019/3/21، شوهد في 2023/3/14، في: https://bit.ly/3U4ImKr

الشعبي في الجزائر، على الرغم من أن هذا الأخير كان قد عبّر منذ بدايته عن رفضه المطلق لأيّ تدخل سياسي خارجي في شؤون الجزائر الداخلية، سواء أكان تعزيزًا للسلطة القائمة أم تأييدًا لمطالب الحراك[42].

يمكن إدراج جملة من الأسباب التي تفسر تفرّد حالة الجزائر فيما يتعلق بالتدخل الخارجي في زمن الحراك الشعبي. أولاً، إن طبيعة الاحتجاجات السلمية وطريقة تعامل السلطة معها القائمة على استبعاد العنف، فضلاً عن التقليد السائد المناوئ للتدخل الخارجي، شكّل كل ذلك حصنًا منيعًا في وجه التدخل. ثانيًا، كما سبق ذكره، يجعل السياق الإقليمي استقرار الجزائر وتعزيز قدرتها على مقاومة القوى الجاذبة نحو الاضطرابات، السياسية محليًا والجيوسياسية إقليميًا، مصلحةً أمنية قصوى بالنسبة إلى القوى الغربية. ثالثًا، لا بد من أن المتدخلين أنفسهم قد تعلّموا من تجارب الربيع العربي عام 2011، إذ باتوا يدركون أن التدخل قد (أو غالبًا ما) يؤدي إلى خلق بؤر توتر ناشئة، أو توسيع أخرى كانت موجودة قبل التدخل، وظّفوها لكنها تؤرّق مضاجعهم؛ لذلك، صار المتدخلون أشد حذرًا وترددًا. رابعًا، ثمة حسابات تربط مصير بلد بمصير بلد آخر؛ فالقوى الغربية التي "خذلت" الشعبين التونسي والمصري حاولت التكفير عن ذنوبها بتدخلها في ليبيا وسورية. لكن وضع سورية أضحى أشد تعقّدًا، لأن الصين وروسيا اتخذتا موقفًا مغايرًا حيال سورية مقارنة بموقفهما إزاء ليبيا حين فضلتا عدم عرقلة قرار مجلس الأمن الذي اتخذته قوى غربية ودول عربية ذريعةً لإسقاط نظام معمر القذافي في ربيع 2011؛ فحولت بعدها ليبيا إلى خراب. خامسًا، بحكم سياسة الجزائر الخارجية "المتزنة"، فقد نأت بنفسها عن الانخراط في صراعات تجعلها عرضةً لتصفية حسابات دولية/ إقليمية جيوسياسية كما حدث مع ليبيا تحت حكم القذافي.

6. توافق استراتيجيّ بين الداخل والخارج على أن الاستقرار المحلي لازمة للاستقرار الإقليمي

تَعُد القوى الكبرى الجزائرَ عاملَ استقرارٍ Stabilizer إقليميًا، لا سيما في سياق الاضطرابات التي يشهدها فضاء المغرب العربي-الساحل. فهي تعترف لها بدور إقليمي وفقًا لمصالحها الخاصة التي لا تلتقي بالضرورة مع مصالح الجزائر، لكن لا تختلف معها حتمًا. ومن ثمة، فليس من مصلحة الفاعلين الخارجيين زعزعة استقرار الجزائر، على عكس ما تقول به السردية الرسمية. ومن جانبها، لا تقدّم الجزائر نفسها بوصفها عاملَ استقرار فحسب، بل مزوِّدًا بالأمن إقليميًا أيضًا، وهي كذلكَ بحق، إذ تُعدّ أكثر دول المنطقة ذودًا عن الأمن الإقليمي بالاعتماد على إمكاناتها الخاصة. لكن، للصراعات وجوه أخرى، فعن أيّ استقرار نتحدث؟ ذلك أن استقرار الجزائر الذي ينسجم مع مصالح القوى الخارجية ليس بالضرورة في صالح شعبها. وتلك ربما هي العبرة المستخلصة من حراك 22 فبراير[43].

(42) المرجع نفسه؛ عبد النور بن عنتر، "سياسة الجزائر الأمنية: تحولات ومعضلات في سياق القلاقل إقليميًا والحراك داخليًا"، **سياسات عربية**، مج 10، العدد 55 (آذار/ مارس 2022)، ص 35، 38.

(43) بن عنتر، "العامل الخارجي والانسداد السياسي في الجزائر".

ثمة توافق استراتيجي بين القوى الكبرى والسلطة القائمة في الجزائر فحواه أن استقرار الأخيرة ضروريٌ لاستقرار المنطقة برمّتها. ولا نقول شططًا إذا حاججنا بأن هذا التوافق الاستراتيجي بات عائقًا أمام التغيير في الجزائر. وعلى الرغم من خطاب السلطة الجزائرية بشأن "الأيادي الأجنبية" المتربصة بأمن البلد واستقراره، فإن القوى الكبرى لا مصلحة لها في زعزعة الاستقرار السائد في الجزائر، وهذا ما يفسّر صمتها وإحجامها عن استخدام خطاب الحريات وحقوق الإنسان والديمقراطية الذي لا تتردد في توظيفه ضد الأنظمة الحاكمة في بلدان أخرى. إنها تثبت المرة تلو الأخرى أن المستلزمات الأمنية إذا تعارضت مع الاعتبارات المعيارية، كانت الغلبة دائمًا للأولى[44].

بناءً على ذلك، يمكن القول إن انعدام الاستقرار الإقليمي، المترتب على أزمتَي ليبيا ومالي، يساهم في تعزيز التسلطية في الجزائر. بيد أن التضحية بالمصالح البعيدة المدى في سبيل مصالح آنية وقريبة المدى مغامرةٌ أمنية بكل المقاييس، ومن شأن أحداث الربيع العربي أن تؤكد ذلك. وثمة، على ما يبدو، خلط بين الاستقرار ووهم الاستقرار. فالسلطة الجزائرية والقوى الخارجية تتغافل عن حقيقية أساسية مفادها أن الاستقرار المستدام يقتضي بالضرورة إجماعًا وطنيًا حول طبيعة النظام وضرورة دولة القانون؛ فالاستقرار التسلطي عابر وزائل بزوال الآليات القمعية التي تفرضه، فهو يحمل دائمًا بذور فنائه في جوفه، وهذا ما تدلّ عليه سلسلة الاحتجاجات التي شهدتها البلاد خلال العقود الأخيرة، لا سيما احتجاجات حراك 22 فبراير، الذي بيّن أن الاستقرار، الذي هو موضوع سردية داخلية وأخرى خارجية، كان مجرد وهم. وهذا ما يعود بنا إلى نقطة البداية: كيف بدولة غير مستقرة داخليًا أن تكون عاملَ استقرارٍ إقليميًا؟

يترتب على هذه المقاربة لاستقرار الجزائر العديدُ من المخاطر، أبرزها وضعُ النظام، والدولة في النتيجة، في حالة أكثر انكشافًا أمام الضغوط الخارجية، لأن النظام سيجنح للإقبال على تنازلات من أجل كسب الشرعية الدولية، فضلًا عن التأثير في دور الجزائر بوصفها مزوِّدًا للأمن في المنطقة، لأنها ستجبر على التركيز على الداخل، كما حدث إبان فترة الحراك. ونلاحظ هنا الفرق بين الاستقرار بوصفه وسيلةً (البعد الظرفي أو التوظيفي) والاستقرار بوصفه غاية (البعد البنيوي). وبناء عليه، فإن توظيف الأزمات في البلدان المجاورة هاجسًا أمنيًا، أو لنِقُل فزاعةً أمنيةً، لمواجهة الاحتجاجات من أجل الإبقاء على الوضع التسلطي القائم، استراتيجيةٌ غالبًا ما يكون مآلها الفشل؛ فالحكمة تعلّمنا فضائل استلهام نجاحات الآخرين لا الاحتكام إلى إخفاقاتهم لتبرير منع التغيير. ثم إن الديمقراطية تظلّ الوسيلة الأقل مخاطرة باستقرار الدول. ومن البديهي أن يكون رهان السلطة داخليًا، والقوى الخارجية إقليميًا، على الاستقرار التسلطي مآله الفشل[45].

(44) Abdennour Benantar, "Implications du printemps arabe sur la sécurité en Méditerranée," *Cahiers de la Méditerranée*, no. 89 (2014), pp. 87–98; Abdennour Benantar, "NATO, Maghreb and Europe," *Mediterranean Politics*, vol. 11, no. 2 (2006), pp. 167–188.

(45) بن عنتر، "العامل الخارجي والانسداد السياسي في الجزائر".

ثالثًا: حدود سردية الاستثناء الجزائري

نعود الآن إلى فحص وجوه التشابه/ التماثل بين حراك 22 فبراير وانتفاضات الربيع العربي. وأثناء ذلك، نحاول بيان حدود سردية الاستثناء الجزائري. لكن إبراز حدود السردية وتفكيكها لا يعنيان تقويضها والمحاجّة بأن حراك 22 فبراير كان ظاهرة إقليمية خالصة، أو مجرد حالة أخرى من حالات العدوى التي بدأت من تونس في أواخر عام 2010، وتفشّت شرقًا وغربًا عبر المنطقة العربية، لتصل في آخر موجاتها إلى العراق ولبنان أواخر عام 2019. إن ما نروم بيانه لا يتعدى وضع ظاهرة محلية بامتياز، مثلما بيّنّاه في المبحث السابق، في سياق إقليمي أوسع، مثلما نحاول بيانه في هذا المبحث.

1. من أجل الكرامة والاعتراف

صار لدينا زخم من المقاربات النظرية للحركة الاحتجاجية، مثل الحرمان النسبي، وتعبئة الموارد، والاختيار العقلاني، وبنية الفرص السياسية[46]، والصراع من أجل الاعتراف[47]، ولا يتسع المقام للتوسع في فحصها جميعًا. ويمكن أن يبني أيّ باحث مقاربة انتقائية، أو حتى توليفية، تدمج فرضيات ومتغيرات متعددة من بين بعض تلك المقاربات أو جميعها. لكننا نود التركيز هنا على نظرية الاعتراف، ونحاجّ بأنها الأكثر ملاءمةً لتفسير جميع الحركات الاحتجاجية التي عرفتها المنطقة العربية خلال عقد الربيع العربي، وعلى نحو خاص حراك 22 فبراير في الجزائر.

تعيد نظرية الاعتراف النظر في فكرة العدل، ليس بوصفه مفهومًا نفعيًا يقتصر على البعد التوزيعي فحسب، بل بوصفه مفهومًا رمزيًا وأخلاقيًا أيضًا، يمتد ليشمل الاعتراف[48]؛ اعتراف "الآخر" بوجود "الذات" وهويتها واختلافها وحقوقها، المادية والرمزية على حد السواء. ولا نركز على العلاقة بين الاعتراف والتشكّل المحتمل لثنائية "الأنا والآخر"، كما هي الحال مع الأقلية في مقابل الأكثرية على سبيل المثال. لكننا نلقي الضوء على الصراع من أجل الاعتراف بما هو اعترافٌ بالحقوق والمطالب، ليس بوصفه صراعًا من أجل انتزاع تلك الحقوق والمطالب فحسب، بل بوصفه ضرورةً ملحّةً لمقاومة الشعور بالإذلال الناجم عن طول الحرمان من الاعتراف في حد ذاته.

يعبّر مفهوم الصراع من أجل الاعتراف عن "مختلف أشكال النضال التي يخوضها الأفراد والجماعات، منذ نهاية الحرب العالمية، باسم حركات التحرر الوطني وما تبعها من حركات اجتماعية كحركة الزنوج والنساء، ثم حركة الأقليات بعد انتهاء الحرب الباردة، وبخاصة الأقليات العرقية القومية والجنسية

(46) للاطلاع على مراجعة موسّعة ومعمقة لهذه النظريات، ينظر:

Erik Neveu, *Sociologie des mouvements sociaux* (Paris: La Découverte, 1996).

وينظر باللغة العربية أيضًا: دوناتيلا ديلا بورتا وماريو دياني، **الحركات الاجتماعية: مقدمة**، ترجمة نيرة محمد صبري (وندسور، المملكة المتحدة: مؤسسة هنداوي، 2019).

(47) ينظر: أكسل هونيث، **الصراع من أجل الاعتراف**، ترجمة جورج كتورة (بيروت: المكتبة الشرقية، 2015)؛ الزواوي بغورة، **الاعتراف: من أجل مفهوم جديد للعدل: دراسة في الفلسفة الاجتماعية** (بيروت: دار الطليعة، 2012).

(48) بغورة، ص 14.

والثقافية، وما يعرفه العالم العربي من نضال من أجل وضع حد للاستبداد"[49]. لماذا العودة إلى ظاهرة الأقليات عند تمثُّل مفهوم الاعتراف؟ لأنها تجسّدُ خير تجسيد ما وصَفَه جيل دولوز Gille Deleuze بالأقلية بوصفها وضعيةً لا صلة لها بالعدد؛ فهي "لا تعني دومًا قلةً في العدد، وهذا ما تؤكده حالة النساء أو السود. فالأقلية يمكن أن تكون أكبر من الأغلبية من حيث العدد، وبالتالي فإن الأقلية تعني بالفعل وضعية، ولكن ليس وضعية من هو قليل العدد، وإنما هي وضعية من فُرضت عليه وضعية القاصر [...] الذي لا يستطيع أن يقود نفسه من دون وصي. وبهذا المعنى، فإن الأقلية هي القاصر الذي ترفض الأغلبية أن يكون مستقلاً ومسؤولاً عن نفسه"[50]. وهكذا، ترتبط هذه الوضعية بالوعي بالظلم وبتجربة المهانة والإنكار[51]. فإذا افترضنا أن الإنكار يعبّر عن عدم الاعتراف بوجود الذات وتقديرها، بوصفها وضعيةً كما فهمها دولوز، فإن المهانة والإذلال يتعلقان أكثر بالإمعان والتمادي في الإنكار. وحين يبلغ هذا التمادي ذُروةً ما، في لحظة ما، يتّقد قادحٌ ما ليؤجّج ديناميات المقاومة والصراع من أجل الاعتراف، لا بشرعية المَطَالب والحقوق فحسب، بل بوجود المُطالِب وكرامته وتقديره، لذاته ومن الآخر، أيضًا.

ليست الشعوب أقلياتٍ في مقابل النخب الحاكمة، بنواها الصلبة وتوابعها، لكنها حين يتراكم لديها الحرمان والإنكار، بأشكاله المادية والرمزية، تصير عرضةً لأن تتحول إلى حالة من الوعي بأنها تعيش وضعية القاصر الذي يُنكِر عليها من يحكمها حقَّها في قيادة نفسها بنفسها، من دون وصي. وحين يكتمل تشكُّل هذه الحالة، تتحرك الشعوب، بوصفها جماعات، نحو النضال من أجل الاعتراف. وكلما تراكم الإنكار، تحوّل النضال إلى صراع متفاوت الحدة من أجل الاعتراف واستعادة الكرامة. وغالبًا ما يتّقد هذا الصراع في أفضية غير تقليدية، كالشوارع والساحات والميادين، تعبيرًا عن النزعة لافتكاك الاعتراف بحق الشعوب في معارضة السلطة القائمة خارج القنوات التي تهيمن عليها النخب الحاكمة، من برلمانات وأحزاب ومجتمع مدني وغيرها.

لقد عبّرت كل الانتفاضات العربية، بصرف النظر عن سيروراتها ومآلاتها، عن توق متجذّر إلى استعادة الكرامة ورفض الإذعان الاجتماعي الذي ذوَّتَتْه الشعوب العربية طوال عقود، وإنْ كانت قد بدأت في الانعتاق منه مع الإضرابات الاجتماعية التي شهدتها بلدان عربية عديدة في ثمانينيات القرن الماضي وتسعينياته[52]. وهنا، تماثَل حراك 22 فبراير مع الانتفاضات العربية، بموجتيها (2011 و2019)، مرورًا بحراك الريف المغربي عام 2016، ولم يكن استثناءً منها. ومهما اختلفت محددات السياق المحلي الذي انبثقت فيه الاحتجاجات، فإن المحرك ظل دائمًا نفسه: تراكم الشعور بالظلم (أو "الحُقْرة" كما يُسمى باللهجة الجزائرية المحلية، وفي المغربية "الحگرة")، بكل ما تحمله الكلمة من معانٍ:

(49) المرجع نفسه.

(50) نقلًا عن المرجع نفسه.

(51) المرجع نفسه، ص 14-15.

(52) عبد النور بن عنتر، "إشكالية الاستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي"، **المستقبل العربي**، السنة 24، العدد 273 (تشرين الثاني/ نوفمبر 2001)، ص 23.

الحرمان من الحقوق الأساسية، وقمع الحريات، والاعتقال والتعذيب، بل حتى التصفية الجسدية. والواقع أن الشعور بالظلم، بما هو حرمان من الحق بغير وجه حق، لم يكن حاضرًا وحده، بل غذّاه أيضًا شعور جمعي بالإذلال. لقد كان الظلم نارًا تتقد في نفوس الناس، فصُبَّ عليها زيتٌ من الإذلال، ولم يكن إذلالًا فرديًا، بل جماعيًا تكبّده الناس بوصفهم جماعات، لا بوصفهم أفرادًا فحسب. وبناء عليه، فقد عبَّر حراك 22 فبراير، شأنه شأن الانتفاضات العربية الأخرى، عن وعيٍ شعبي بالقدرة على التصرف لاسترجاع الكرامة المسلوبة والخروج من أتون الظلم والإذلال.

لا يتسع المقام هنا لاستعراض مظاهر هذا الإذلال في كل حالة على حدة، فالأدبيات والتقارير الإعلامية تفيض بها، وإنما يكفي التذكير بما يكون الناس قد شعروا به في أيّ مكان من المنطقة العربية حيال الشاب التونسي، محمد البوعزيزي، وهو يُضرم النار في جسده الهزيل بعد جدال مع شرطية (وللجنس دلالته في المجتمعات المحافظة) انتهى بصفعها له ومصادرة عربته التي يقتات منها، وهي تصرخ في وجهه "ديغاج!" (Dégage أي "اغرب من هنا!")[53]، وما يكون الناس قد شعروا به حيال الشاب المغربي، محسن فكري، وشاحنة طحن النفايات تسحق عظامه وتفرم لحمه، ورجل الشرطة الذي أمر بتشغيل الآلة يصيح "اطحنْ مُّو!" (أي "اطحن أمه!" وهي مسبة في اللهجات الدارجة في المجتمعات المغاربية)، وما يكون الناس قد شعروا به حيال أطفال درعا السورية الذين اقتيدوا معتقلين إلى مراكز الشرطة (ويقال إنهم تعرّضوا للتعذيب)، لأنهم كتبوا عباراتٍ تشبه ما تناقلته حينها وسائل الإعلام، التقليدية والجديدة، من شعارات الربيع العربي على جدران مدرستهم (أو ربما لم يكونوا هم من كتبوها).

قد تكون تلك الروايات غير دقيقة، وربما أعيد حبكها لتأجيج الغضب الشعبي وحتى تسييسه، لكننا نحاجّ بأن العبرة في التحليل ليست باستقصاء الكيفية التي جرت بها تلك الأحداث وغيرُها، بل بالكيفية التي أُشيعت بها لتزيد إلى حنق الناس إذلالًا على إذلال. وأنَّى لنا أن نفهم كيف تعددت التعبيرات في شعارات المنتفضين، من مكان إلى آخر، في حين ظل المعبَّر عنه واحدًا[54]: "ما يقتل طلق رصاص، يقتل سكوت الزول" (السودان)، و"عيش، حرية، كرامة إنسانية" (مصر)، و"الشعب السوري ما بينذل" و"الشعب السوري ما بينهان" (سورية)، و"بن علي يا جبان، الشعب التونسي لا يُهان" (تونس)، و"لا رئيس بالوكالة، الجزائر فيها رجالة" (الجزائر)، فضلًا عما جاء في "بيان الكرامة" من إدانةٍ لطقوس الركوع للملك وتقبيل يده (المغرب).

ذكرنا آنفًا أن السلطة في الجزائر تلقّت مَنَعة البلاد من موجة الانتفاضات الأولى بشيء من الغرور، فسار سلوكها على نهجٍ معاكس تمامًا، إذ حافظت على الوضع القائم، وأشاعت الفساد، وعزّزت سياسة شراء

(53) تحول فعل الأمر (باللغة الفرنسية) هذا إلى شعار لمطالبة النظام القائم بالرحيل في تونس والجزائر، وله مرادفاته المتنوعة في كل انتفاضة عربية أخرى.

(54) عن الشعارات في سياق الانتفاضات العربية، ينظر: نادر سراج، **مصر الثورة وشعارات شبابها: دراسة لسانية في عفوية التعبير** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)؛ نادر سراج، **الخطاب الاحتجاجي: دراسة تحليلية في شعارات الحراك المدني** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017)؛ نادر سراج، **صرخة الغضب: دراسة بلاغية في خطابات الانتفاضة اللبنانية** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022).

السلم الاجتماعي على حساب التنمية، فاستمرت بذلك في تغذية مشاعر الحرمان والغضب الجمعية، ثم اتجهت نحو بذر الشعور الجمعي بالإذلال. وامتدت سيرورة اختمار هذا الشعور من حملة إعادة انتخاب بوتفليقة لعهدة رابعة عام 2014، التي تخللتها أقوال وأفعال لم تكن لدى الجزائريين طريقة أخرى لتلقّيها سوى بوصفها مهينةً، وصولاً إلى الإعلان عن ترشـ(يـ)ـح الرئيس العاجز لقيادة "بلد بحجم الجزائر" لعهدة خامسة في عام 2019؛ ليكون ذلك بمنزلة القادح لحراك 22 فبراير الذي بدأ باحتجاجات ضد العهدة الخامسة، تحوّلت إلى انتفاضة شعبية عارمة من أجل التغيير.

2. ضد تأبيد الرئاسة وتوريثها

غالبًا ما يكون تحديد السببية في الظاهرة الاجتماعية مسألة معقدة، لأن مدخلات صغيرةً قد تُفضي إلى نتائج ضخمة وبعيدًا عن مكان وقوعها، لكنها لا تفعل ذلك على الدوام؛ ولا سيما أن مسألة التآثر بين الأسباب ونتائجها (أو بين النتائج وأسبابها) في الواقع الاجتماعي تجعل النتائج قابلة للتحول في مخاض التآثر إلى "أسباب لأسبابها"، خاصةً أن الأسباب الاجتماعية ليست معطاة مسبقًا ولا هي ثابتة، بل في حركية مستمرة[55]. وبناء عليه، من غير الممكن الجزم بأفضلية الحوادث العارضة والمنعزلة في تفسير الانتفاضات العربية، مثل حادثة إضرام البوعزيزي النار في نفسه[56]، مع أنها تحولت إلى لحظة قادحة ومفصلية، لا محليًا فحسب، بل إقليميًا أيضًا. وفي مقابل ذلك، ثمة مقاربات تفسيرية بنيوية، في سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية، تركز على تراكم الشعور بالحرمان والإحباط وتفاعلاتها في السياقات المحلية. غير أن المقارنة من شأنها أن تشي بأن الارتباطات السببية التي تبنيها هذه المقاربات يمكن أن تكون قابلة للتعميم على عدد أكبر من الحالات.

ومع ذلك، إن كانت ثمة سببية مشتركة، غير بنيوية وقريبة المدى زمنيًا ولا تلتفت إلى الحوادث القادحة، وتتماثل فيها الانتفاضات العربية عمومًا، فهي تكريس الرئاسة مدى الحياة وتوريث السلطة، اللذان يشيران بوضوح إلى ما يمكن تسميته "تصلب المُلك العربي العضوض". صحيح أن التسلطية الجاثمة على صدور الشعوب العربية[57] ليست ظاهرة جديدة، بيد أن توريث السلطة بحد السيف (وفق المنطق العربي التاريخي "إما يزيد وإما السيف")، امتدادًا للرئاسة مدى الحياة، ساهم في خلق ظروف مواتية للاحتجاج. وحجّتنا في ذلك أن كل البلدان العربية التي شهدت انتفاضات شعبية، باستثناء البحرين

(55) ينظر: محمد حمشي، "السببية مشكلة في حقل العلاقات الدولية: ما الذي يمكن تعلمه من علم التعقد؟"، **سياسات عربية**، مج 9، العدد 41 (تشرين الثاني/ نوفمبر 2019)، ص 68.

(56) يمكن العثور في الروايات السببية السائدة على حوادث عارضة ومنعزلة شبيهة، يجري تقديمها بوصفها عوامل سببية قادحة للانتفاضات، مثل مقتل المدون المصري الشاب، خالد سعيد، بالضرب علنًا على يد عناصر من الأمن المصري في 6 حزيران/ يونيو 2010، ما أدى إلى حملة تعبئة إلكترونية متنامية الاتساع للاحتجاج، أو اعتقال المحامي الليبي، فتحي تربل، في 15 شباط/ فبراير 2011، الذي تولى قضية الدفاع عن ضحايا مجزرة سجن بوسليم التي ارتكبها النظام الليبي عام 1996، أو مقتل بائع السمك المغربي، محسن فكري، طحنًا في شاحنة نفايات على أيدي رجال شرطة في 28 تشرين الأول/ أكتوبر 2016، وغيرها.

(57) عبد النور بن عنتر، "التسلطية السياسية العربية"، **فكر ونقد**، مج 5، العدد 45 (كانون الثاني/ يناير 2002)، ص 27–36؛ خلدون حسن النقيب، **الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية مقارنة**، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996).

والمغرب بحكم طبيعة نظاميهما السياسيَّين، عرفت ظاهرتَي تكريس الرئاسة مدى الحياة ومحاولة توريث السلطة. وتبقى سورية النموذج العربي الوحيد الذي نجحت فيه عملية توريث السلطة، في حين فشلت في مصر واليمن وليبيا بفضل الانتفاضات الشعبية[58].

نركز هنا على الرئاسة مدى الحياة وملازمتها (توريث السلطة)، وما تعبّر عنه من ظلم وإذلال للشعوب، لأنها تشكّل قاسمًا مشتركًا للانتفاضات الشعبية وعاملاً حاسمًا في نشوب حراك 22 فبراير في الجزائر. لقد رُفعت الشعارات نفسها وصُدح بها في كل الانتفاضات، وإن تعدّدت صيغها: "حريات، حريات، لا رئاسة مدى الحياة" (في تونس)، و"ما فيه للأبد ما فيه للأبد، عاشت سورية ويسقط الأسد"، و"الجزائر جمهورية ماشي ملكية". وباستثناء البحرين والمغرب المَلكيتَين بحكم القانون والواقع، فقد شهدت كل بلدان الربيع العربي، قُبيل انتفاضات الموجة الأولى، إما نزعةً إلى تأبيد الرئاسة (تونس وسورية) أو مسارًا نحو توريثها ابنًا عن أب (مصر وليبيا واليمن). وهذا ما جعل الوعي بمطلب "إسقاط النظام" برمّته ينضج عند هذه المرحلة تحديدًا.

غير أن هذا العامل في حالة الجزائر يتضافر مع عامل الإذلال الذي أشرنا إليه آنفًا، إذ تشبث بوتفليقة بالسلطة رغم عجزه عن الحركة والكلام. وكان لسان حال الناس يقول "كيف برئيس عاجز، يتنقل في كرسي مدولب، أن يحكم بلدًا وشعبًا بحجم الجزائر وشعبها؟". فخلال السنوات الأخيرة، غيَّب المرضُ بوتفليقة، وحضرت صورتُه في إطار خشبي، تحظى بالتكريمات وتشارك في الاستعراضات، في حين أصبح شقيقه وزمرته الحكام الفعليين للبلاد. لقد مثلت "حقبة إطار الصورة الخشبي" إهانة ما بعدها إهانة بالنسبة إلى الجزائريين، فضلاً عن صور بوتفليقة وهو في شبه غيبوبة يستقبل ضيوفًا أجانب[59] ثم يظهرون على التلفزيون العمومي يشيدون بالمشاورات التي أجروها معه. ومع كل ذلك، كانت ثمة توقّعات بأن العهدة الرابعة ستكون آخر عهده بالرئاسة، إلا أن السلطة أعلنت ترشـ(يـ)ـحه لعهدة خامسة. حينها، بلغ سيل الإذلال الزبى، فجاء حراك 22 فبراير.

3. لا زعامة ولا تنظيم ولا أيديولوجيا مهيمنة

بخلاف الثورات التي شهدتها أميركا اللاتينية وأفريقيا وحتى الشرق الأوسط مع الثورة الإيرانية، وحتى الحركات الاحتجاجية التي شهدها العالم إبان العقود الأخيرة من القرن العشرين، التي طبعتها الأيديولوجيات اليسارية (الماركسية وغيرها) والقومية العربية والإسلامية، يحاج آصف بيّات بأن الحركات الاحتجاجية العربية مع مطلع القرن الحادي والعشرين تختلف عن تلك الثورات، ليس من حيث أنماط التعبئة والتنظيم ومعانيها وتصوراتها فحسب، بل خاصةً من حيث السرعة والانتشار والحدة وغياب الأيديولوجيا والتنسيق وغياب أيّ قيادات مؤطرة، فضلاً عن غياب الراديكالية[60]،

(58) Benantar, "Arab Democratic Uprisings," pp. 1–7.

(59) Hamadouche.

(60) Asef Bayat, *Revolution without Revolutionaries: Making Sense of the Arab Spring* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2017), p. 2.

إذ تنفرد انتفاضات الربيع العربي، بموجيتها، وعلى اختلافها وتنوعها، بغياب أيديولوجيا شاملة أو جامعة ومهيمنة، بل تفتقر إلى أيديولوجيا واضحة المعالم. وقد وصفها بيّات بأنها "زحف هادئ" Quiet[61] Encroachment بلا أيديولوجيا وبلا قادة، بل بأنها بمنزلة "لاحركات اجتماعية" Nonmovements تتجلى فيها "أفعال جمعية لفاعلين غير جمعيين، يجسّدون ممارسات مشتركة لأعداد كبيرة من الناس العاديين الذين تؤدي أنشطتهم المتشابهة والمتفرقة في الوقت نفسه إلى إحداث تغير اجتماعي كبير، حتى وإن لم تكن هذه الممارسات موجّهة بأيديولوجيا أو قيادات معترف بها أو تنظيمات"[62].

وهكذا، ما عاد الفعل الاحتجاجي محكومًا بتوجهات أيديولوجية طوباوية، سواء أكانت "مدنسة" أم "مقدسة". وخلال الانتفاضات العربية، صار هذا الفعل فعلاً جماهيريًا بعيدًا عن الطليعة، لأن المشاركة كانت شعبية وعارمة وعفوية ومستقلة لا يقودها أيُّ تنظيم، ولا تستلهم أيَّ زعامة. بيد أن غياب أيديولوجيا مؤطّرة للاحتجاجات ليس بالضرورة في صالحها، لكن غياب الأيديولوجيا لا يعني أن الأيديولوجيات المذكورة لا وجود لها، بل هي موجودة، لكنها ليست محدِّدةً للسلوك الاحتجاجي، فهي ضعيفة التأثير. ويبدو، في رأي فينسنت جيسي، أن الانتفاضات الشعبية العربية نتاجُ هوية معقدة متعددة الروافد (وطني، وعروبي - إسلامي، وعابر للأوطان)[63]. وهي ليست ثورية ولا راديكالية، على عكس ما كانت عليه الحركات الاحتجاجية إبان القرن العشرين[64].

وفي هذه، لم يشكّل حراك 22 فبراير أيَّ استثناء مقارنةً بانتفاضات الربيع العربي. لقد كان الشباب المتشبعون بثقافة عابرة للأيديولوجيات، وأحيانًا مناهضة لها، وقود الاحتجاجات. وربما كان للفضاء الافتراضي الذي منه بدأت التعبئة للاحتجاج، وفيه استمر تشكيل المطالب والتداول بشأنها، أثرٌ في تشبّع الشباب بهذه الثقافة، وقد رأوا أن الأيديولوجيات، وما تشيعه من استقطاب واصطفاف وإقصاء متبادل، تكبح جماح الحركة، خاصة أنّ التنظيم التقليدي للفضاء السياسي يرتبط أصلاً بالانتماءات والصراعات السياسية، بين فصائل أيديولوجية يُقصي بعضُها بعضًا. وطالما أن شعورهم بالتهميش والإقصاء والحرمان من الاعتراف والمشاركة هو ما يحركهم، فكيف لهم أن يقبلوا بالأيديولوجيات التي زرعت فيهم هذا الشعور، فيعيدوا إنتاج الأسباب نفسها التي دفعت بهم نحو الاحتجاج.

خاتمة

حاولنا في هذه الدراسة تقديم قراءة أولية مقارنة لحراك 22 فبراير في الجزائر بانتفاضات الربيع العربي (بموجتيه). واستعملنا ما سميناه "سردية الاستثناء الجزائري" أداةً تحليلية للمقارنة، وحاولنا التمييز بين حجج هذه السردية وحدودها. وبيَّنّا، من خلال فحص حجج السردية، وجوه التمايز بين

(61) آصف بيات، **الحياة كسياسة: كيف يقوم الناس العاديون بتغيير الشرق الأوسط**، ترجمة أحمد زايد (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014)، ص 100، 120-139.

(62) المرجع نفسه، ص 95.

(63) Vincent Geisser, "Les protestations populaires à l'assaut des régimes autoritaires: Une 'révolution' pour les sciences sociales?" *L'Année du Maghreb*, no. 8 (2012), pp. 7–26.

(64) Bayat, pp. 17–18.

حراك 22 فبراير وانتفاضات الربيع العربي، في حين بيّنّا وجوه التشابه/ التماثل من خلال الوقوف على حدودها، وحاججنا بأن تفكيك سردية الاستثناء الجزائري ومناقشة حدودها يمكّناننا من القيام بخطوتين في آن واحد: فهم الخصوصية المحلية التي تميّز حراك 22 فبراير من غيره من الانتفاضات العربية، وإعادة وضعه في سياقه الإقليمي، بوصفه جزءًا من ظاهرة اجتماعية إقليمية، لها ديناميات، وفي النتيجة آثار عابرة للأوطان. ولا يعني ذلك أن للسياقين الوزنَ نفسه في التحليل؛ فحين يتعلق الأمر بسيرورة الاحتجاج، يكون للسياق الإقليمي دورٌ أكبر (بداية الحركات الاحتجاجية وتطورها، وخلفياتها وأسبابها البنيوية وقوادحها، وأدواتها ودينامياتها)، لكن السياق المحلي يبرز أكثر فأكثر كلما تعلّق الأمر بالمآلات. لكن هذه المسألة لم تكن موضوعًا مركزيًا في الدراسة، وكما أشارت إليه مقدمتها، نأمل أن توفّر هذه القراءة المقارِنة أساسًا يمكن البناء عليه في توسيع وتعميق فهمنا لسؤال التشابه/ التماثل والتمايز ضمن حراك الربيع العربي الأوسع، الذي شهدته المنطقة طوال العشرة أعوام ونيف الماضية.

المراجع References

العربية

بغورة، الزواوي. **الاعتراف: من أجل مفهوم جديد للعدل: دراسة في الفلسفة الاجتماعية**. بيروت: دار الطليعة، 2012.

بن عنتر، عبد النور. "إشكالية الاستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي". **المستقبل العربي**. السنة 24، العدد 273 (تشرين الثاني/ نوفمبر 2001).

________. "التسلطية السياسية العربية". **فكر ونقد**. مج 5، العدد 45 (كانون الثاني/ يناير 2002).

________. "العامل الخارجي والانسداد السياسي في الجزائر". **تقارير**. مركز الجزيرة للدراسات. 2019/3/21. في: https://bit.ly/3U4ImKr

________. "الحراك الجزائري: سرديات وسرديات مضادة". **سياسات عربية**. مج 10، العدد 55 (آذار/ مارس 2022).

________. "سياسة الجزائر الأمنية: تحولات ومعضلات في سياق القلاقل إقليميًا والحراك داخليًا". **سياسات عربية**. مج 10، العدد 55 (آذار/ مارس 2022).

بيات، آصف. **الحياة كسياسة: كيف يقوم الناس العاديون بتغيير الشرق الأوسط**. ترجمة أحمد زايد. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014.

الجمهورية الجزائرية للديمقراطية الشعبية. "أمر رقم 06-01 مؤرخ في 28 محرم عام 1427 الموافق 27 فبراير سنة 2006، يتضمن تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية". **الجريدة الرسمية**. السنة 43، العدد 11، 2006/2/28.

حسين، أحمد قاسم (محرر). **ليبيا: تحديات الانتقال الديمقراطي وأزمة بناء الدولة**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022.

حمشي، محمد. "السببية مشكلة في حقل العلاقات الدولية: ما الذي يمكن تعلمه من علم التعقد؟". **سياسات عربية**. مج 9، العدد 41 (تشرين الثاني/ نوفمبر 2019).

ديلا بورتا، دوناتيلا وماريو دياني. **الحركات الاجتماعية: مقدمة**. ترجمة نيرة محمد صبري. وندسور، المملكة المتحدة: مؤسسة هنداوي، 2019.

سراج، نادر. **مصر الثورة وشعارات شبابها: دراسة لسانية في عفوية التعبير**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

________. **الخطاب الاحتجاجي: دراسة تحليلية في شعارات الحراك المدني**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017.

________. **صرخة الغضب: دراسة بلاغية في خطابات الانتفاضة اللبنانية**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022.

لوساوت، ديديي. "القيام بالحراك في باريس: مشاهد ثورة ضد النظام الجزائري". ترجمة لحسن زغدار. **سياسات عربية**. مج 10، العدد 55 (آذار/ مارس 2022).

النقيب، خلدون حسن. **الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية مقارنة**. ط 2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.

هونيث، أكسل. **الصراع من أجل الاعتراف**. ترجمة جورج كتورة. بيروت: المكتبة الشرقية، 2015.

الأجنبية

Bayat, Asef. *Revolution without Revolutionaries: Making Sense of the Arab Spring*. Stanford, CA: Stanford University Press, 2017.

Ben Achour, Yadh. *Tunisie: Une révolution en pays d'islam*. Tunis: Cérès éditions, 2017.

Benantar, Abdennour. "NATO, Maghreb and Europe." *Mediterranean Politics*. vol. 11, no. 2 (2006).

________. "Arab Democratic Uprisings: Domestic, Regional and Global Implications." *New Global Studies*. vol. 5. no. 1 (2011).

________. "Implications du printemps arabe sur la sécurité en Méditerranée." *Cahiers de la Méditerranée*. no. 89 (2014).

________ (dir.). *Le Maghreb et la crise entre les monarchies du Golfe: Une neutralité positive*. Paris: L'Harmattan, 2021.

Geisser, Vincent. "Les protestations populaires à l'assaut des régimes autoritaires: Une 'révolution' pour les sciences sociales?" *L'Année du Maghreb*. no. 8 (2012).

Hamadouche, Louisa Dris–Aït. "Le soulèvement populaire algérien à l'aune du printemps arabe." *Pouvoirs*. vol. 1, no. 176 (2021).

Neveu, Erik. *Sociologie des mouvements sociaux*. Paris: La Découverte, 1996.

Oussedik, Fatma. "Penser pour demain, penser la silmiya (Le Pacifisme) en Algérie: Vue des Marches." *Maghreb–Machrek*. vol. 3, no. 245 (2021).

Souiah, Farida. "Rhétorique de l'ingérence et lutte pour la légitimité." *Mouvement*. vol. 2, no. 102 (2020).

Zeraoulia, Faouzia. "The Memory of the Civil War in Algeria: Lessons from the Past with Reference to the Algerian Hirak." *Contemporary Review of the Middle East*. vol. 7, no. 1 (2020).

omran

التسلم Received 2023-2-4 | التعديل Revised 2023-2-22 | القبول Accepted 2023-2-23 | المعرّف الرقمي DOI https://doi.org/10.31430/ASBX8570

سهاد ظاهر-ناشف* وعرين هواري** |
Suhad Daher-Nashif & Areen Hawari

التجربة المعيشية للنساء الفلسطينيات من المناطق المحتلة عام 1967 المتزوجات والمقيمات داخل "الخط الأخضر"

The Lived Experiences of the Palestinian Women from the Occupied Palestinian Territory who are married and reside within the "Green Line"

ملخص: قليلة هي الدراسات التي خاضت في شمولية الحياة اليومية التي تعيشها النساء الفلسطينيات، خاصة حاملات الهُوية الفلسطينية من الضفة الغربية وقطاع غزة اللاتي تزوجن ويعشن داخل حدود إسرائيل من دون هوية أو وثائق إقامة دائمة. تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على تجربة عيش أولئك النساء وهنّ منزوعات من أي حق مدني، في ظل نظام استعماري يفرض مواطنة مشروطة ومحدودة أصلًا على الفلسطينيين والفلسطينيات من حاملي الهُوية/ الجنسية الإسرائيلية، وفي ظل منظومة مجتمعية من بين سماتها الذكورية. تستنتج الدراسة أن النساء، في حالة كون الزوجة غالبًا زوجةً وحيدة وزوجةً أولى، يجدن دعمًا معنويًا وماديًا من الأزواج، ومن عائلاتهم، ولكنهنّ يواجهن في الوقت ذاته صعوبات سياسية تحرمهن حقوقًا أساسية في الصحة والتعليم، وأخرى مجتمعية تكرّس شعورهن بالغربة، فيطوّرن في مقابل ذلك استراتيجيات مواجهة متعددة.

كلمات مفتاحية: النساء الفلسطينيات، اللادولة، عدم الاستقرار، التقاطعية، الاغتراب الثقافي.

Abstract: Few studies have delved into the holistic lived experiences of Palestinian women from the West Bank and Gaza Strip who are married and live inside the Israeli state with no citizenship or permanent residency. This study sheds light on how these women experience and survive daily life while deprived of civil rights, living under a colonial regime, social patriarchy, and socio-cultural stereotypes toward Palestinians from the OPT which create a sense of exclusion and alienation. The study found that most women are first and only wives, supported by their husbands and families, yet they face political hardships that deny them access to basic needs such as health and education. Women in the study also elaborated multiple coping strategies.

Keywords: Palestinian Women, Statelessness, Precarity, Intersectionality, Cultural Alienation.

* محاضرة في علم اجتماع الصحة في كلية الطب في جامعة كيل Keele - المملكة المتحدة (المؤلف المسؤول).
Lecturer in Sociology of Health, School of Medicine at Keele University, UK (Corresponding Author).
Email: suhadh@hotmail.com

** مديرة برنامج الدراسات النسوية في مدى الكرمل - المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، حيفا.
Director of the Gender Studies Program, Mada al-Carmel: Arab Center for Applied Social Research, Haifa.
Email: areenhawari@mada-research.org

مقدمة

نصت المادة 15 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن من حق كل إنسان أن يحصل على جنسية في دولة معينة، ومنعت سحب هوية أي شخص اعتباطيًا[1]. وتتناول العديد من وثائق الأمم المتحدة حقوق غير المواطنين مثل عديمي الجنسية، واللاجئين، وملتمسي اللجوء، والعمال غير المواطنين وأُسَرهم، وضحايا الاتجار بالبشر، والأطفال غير المواطنين، مؤكدة حقهم في الحماية والأمان والتنقل، وغير ذلك من الحقوق الأساسية، خاصة فيما يتعلق بالأطفال والنساء. وترد العديد من هذه الحقوق في اتفاقيات دولية كثيرة، ومن بينها "الاتفاقية بشأن وضع الأشخاص عديمي الجنسية"، و"الاتفاقية بشأن خفض حالات انعدام الجنسية"[2].

لكن العديد من الدراسات والتقارير أثبتت أن تقاطع الواقع القانوني مع المبنى الجندري يجعل النساء عديمات الجنسية أكثر هشاشة مقارنة بالرجال عديمي الجنسية. فمثلاً، تعاني النساء "البدون"[3] في الكويت صعوبات أكثر تركيبًا وعمقًا من الرجال، على الرغم من المعاناة الكبيرة التي يعيشها هؤلاء بصفة عامة. ويشير محمد البدري العنزي في هذا السياق إلى أن البدون محرومون من حمل جنسية بلد يُفترض أنه بلدهم، ويُعامَلون كأنهم سكان غير شرعيين فيتعرضون لانتهاكات عدة، مثل منع أبنائهم من التعليم في المدارس العامة، ومن ثم يضطرون إلى تعليمهم في مدارس خاصة. وتنتقد الكاتبة والناشطة الحقوقية الكويتية ضحى سالم تجاهل الحركة النسوية الكويتية نساء البدون، خاصة أن بعض الفتيات حُرمن التعليم لأن عائلاتهنّ تختار تمويل تعليم الذكور[4]. وتضيف كذلك أن التمييز ضد النساء يستمر في أماكن العمل، حيث قد يقلّ أجر بعض النساء إلى مئتي دولار أو حتى مئة دولار بسبب استغلال أصحاب العمل حاجتهنّ إلى العمل، ولانعدام خيارات العمل لديهن، وتضطر بعضهن إلى التغاضي عن التحرشات الجنسية خوفًا من فقدان العمل الذي هنّ في أشد الحاجة إليه.

إن العلاقة الطردية بين العنف الجندري والحالة المدنية أو/ والسياسية هي عالمية، خاصة في حالات المجموعات التي لا تحمل هوية أو جنسية. فمثلاً، تستعرض بريدي وآخرون العنف البنيوي السياسي والجندري تجاه مليون شخص من الروهينغا المنزوعي الجنسية في ميانمار، اضطروا في سنة 2017 في أعقاب العنف والقتل الذي مُورس في حقهم إلى الهرب واللجوء إلى حدود بنغلادش، وبسبب سياسات جيوسياسية إقليمية، لم يحصل الروهينغا المهجرون على صفة لاجئين، وإنما نُظر إليهم على أنهم "مواطنون ميانماريون مُبعَدون قسرًا"، فحُرموا حتى الحقوق الأساسية الدنيا التي يحصل عليها

(1) للاطلاع على تفاصيل هذه البنود، ينظر: منظمة الأمم المتحدة، **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان**، شوهد في 2023/2/20، في: https://did.li/FZZfT

(2) للاطلاع على تفاصيل تلك الاتفاقيات، ينظر: منظمة الأمم المتحدة، **صكوك حقوق الإنسان: اتفاقية بشأن وضع الأشخاص عديمي الجنسية**، شوهد في 2023/2/20، في: https://bit.ly/3XVtC2x؛ الأمم المتحدة، **صكوك حقوق الإنسان: اتفاقية بشأن خفض حالات انعدام الجنسية**، شوهد في 2023/2/20، في: https://bit.ly/3XUn4RV

(3) بدون جنسية/ عديمو الجنسية، وهو اسم يُطلق على عديمي الجنسية المقيمين/ات في الكويت.

(4) ضحى سالم، "المنسيات من النسوية: ما الذي تواجهه النساء البدون؟"، **منشور**، 2020/7/30، شوهد في 2023/2/20، في: https://did.li/exxCN

اللاجئون[5]. ويدعي الباحثون أن قوات التماداو (الجيش الميانماري) مارست العنف الجنسي خاصة ضد النساء قبل التهجير، وقد لحق بهنّ العنف الجندري، جسديًا ولفظيًا، في مخيمات اللاجئين، شاملًا التزويج القسري، مرورًا بالتمييز والعنف المبنيّ على العرق والحالة السياسية، مثل اتجار بعض المحليين في بنغلادش بهن واغتصابهن أيضًا[6].

تناقش ماريانجيلا فيكو الآثار المتعلقة بحالة اللامواطنة وإسقاطاتها على النساء والأطفال المهاجرين في اليونان، اللاتي لا يمتلكن وثائق رسمية أو بقين بعد انتهاء موعد تأشيرات دخولهن إلى الدولة اليونانية، حتى إن بعضهن وُلدن في اليونان لأهل لا يمتلكون وثائق قانونية؛ ما جعلهن في مكانة "عديمات الجنسية" فاقدات أدنى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية[7]. وتشير الباحثة إلى حالة لاجئة سورية وضعت طفلتها في اليونان بوصفها مثالًا لهذا الإجحاف. وفي هذه الحالة، لا تُعطَى الطفلةُ الجنسيةَ وفق القانون اليوناني، وهي غير مواطنة وفق القانون السوري؛ إذ لا تستطيع الأم المواطنة السورية منح الجنسية لابنتها. وبعض أولئك النساء فقدن جوازات سفرهن الأصلية، ولذا فإنهن لا يتمتّعن بحقوق لعدم توافر أي وثائق رسمية لديهن، وبعضهن لا يستطعن حتى طلب اللجوء السياسي. وتضيف فيكو أن أولئك النساء وأطفالهن يُحرمون الحقوق الأساسية؛ مثل الحق في الحماية، والحياة العائلية، والتعليم والصحة، والحقوق التي يمنحهنّ القانون الدولي إياها.

وفي السياق الفلسطيني، تطرّق عدد من الباحثين/ ات إلى انعدام الجنسية كحالة يتشاركها الفلسطينيون/ ات في أي سياق في العالم. فقد حللت مولافي مثلًا مكانة الفلسطينيين/ ات داخل الخط الأخضر القانونية على أنها حالة من المواطنة المشروطة المنقوصة المحمّلة بالتناقضات، لكونهم مواطنين عربًا في دولة يهودية أُعدت لليهود، وتؤكد أن يهوديتها جزء لا يتجزأ من تعريفها، ولا يحق لغير اليهودي أن يهاجر إليها، فهم/ هن داخل الدولة وخارجها، وهم/ هن ضيوف ومضيفون؛ لهذا فهم/ هن مواطنون وعديمو الجنسية في الوقت ذاته[8]. ويحلل جيفيريس كيفية مأسسة "إسرائيل" انعدام الجنسية للفلسطينيين/ ات من سكان القدس المحتلة من خلال قانون المواطنة وقانون الرجوع وحق العودة (انعدام حقٍّ تحديدًا)[9]. والحديث عن انعدام الجنسية بين الفلسطينيين/ ات اللاجئين/ ات في دول عربية من بينها لبنان مثلًا أمرٌ بديهي؛ إذ لم تصدّق معظم الدول العربية اتفاقية اللاجئين لعام 1951/ بروتوكول 1967، ولا اتفاقية عام 1954 بشأن وضع الأشخاص عديمي الجنسية، ولم تصدّق اتفاقية عام 1961 بشأن خفض حالات انعدام الجنسية في الشرق الأوسط. وعلى الرغم من تطوير

(5) Grace Priddy et al., "Gender–Based Violence in a Complex Humanitarian Context: Unpacking the Human Sufferings Among Stateless Rohingya Women," *Ethnicities*, vol. 22, no. 2 (2022), pp. 215–232.

(6) Ibid.

(7) Mariangela Veikou, "Back to Basics: Stateless Women and Children in Greece," *Journal of Balkan and Near Eastern Studies*, vol. 19, no. 5 (2017), pp. 557–570.

(8) Shourideh C. Molavi, *Stateless Citizenship: The Palestinian–Arab Citizens of Israel* (Leiden: Brill, 2013).

(9) Danielle C. Jefferis, "Institutionalizing Statelessness: The Revocation of Residency Rights of Palestinians in East Jerusalem," *International Journal of Refugee Law*, vol. 24, no. 2 (2012), pp. 202–230.

بعض الاتفاقيات الإقليمية المتعلقة باللاجئين/ ات في العالم العربي، فإن أكثرها قد خُرق؛ ما أدى بالملايين من الفلسطينيين/ ات إلى أن يكونوا عديمي جنسية[10].

ويضيف شبلاك إلى ذلك حالة الفلسطينيين/ ات الذين يحملون جواز السفر الفلسطيني على أنهم/ هن فاقدون/ ات للجنسية، لكون هذا الجواز عبارة عن وثيقة سفر ولا يمثل جنسية؛ ذلك أنه لا دولة تعطي تلك الجنسية[11]. من هنا، فإن النساء الفلسطينيات اللاتي يتزوجن وينتقلن للعيش داخل الخط الأخضر، يتحوّلن من سياق تنعدم فيه الجنسية إلى سياق يكون فيه احتمالُ الحصول على جنسية مشروطة أمرًا ضئيلًا جدًّا، أو شبه مستحيل، في ظل السياسات الاستعمارية الإسرائيلية داخل الخط الأخضر. يمكن الادعاء، في هذا السياق، أن تلك البيروقراطيات المتعددة والمتغيرة هي جزء مما أسمته ياعيل باردا "اللاهوت الأمني" Security Theology الذي تتخذه إسرائيل وسيلة وحُجة تفرض من خلالها منظومة بيروقراطية تسهّل التحكم والسيطرة على شتى مناحي حياة الفلسطيني/ ة[12]. ويشير بشارة[13] في السياق نفسه أيضًا إلى أهمية عدم حصر المطالبة بحق الشعب الفلسطيني بالحديث عن حل الدولة أو الجنسية فحسب، لأننا بهذا نتغاضى عن انعدام العدالة تاريخًا وحاضرًا ونمحو ذلك من الوعي، ونهمّش كل الممارسات الاستعمارية المجحفة بحق الشعب الفلسطيني. وعلى هذا الأساس، فإننا لا نحصر النقاش في هذه الدراسة في انعدام الإقامة والجنسية بين النساء الفلسطينيات المتزوجات داخل الخط الأخضر، بل نهتم كذلك بشمولية البنية الاستعمارية التي ينتج منها الحرمان من الحق في الإقامة.

أولًا: النساء الفلسطينيات وقانون المواطنة الإسرائيلي

لقد تطرقت بعض الدراسات إلى حالة النساء الفلسطينيات اللاتي يعشن من دون هوية أو إقامة في داخل حدود الدولة الإسرائيلية أو داخل "الخط الأخضر". وفي حين نرى أن النساء الفلسطينيات لسن مهاجرات أو طالبات لجوء، وإنما هن موجودات داخل وطنهن قبل حضورهن إلى داخل الخط الأخضر وبعده، فإنهن أمام القانون الإسرائيلي لا يملكن حقوقًا مدنية. وقد أشارت ظاهر-ناشف[14] في دراسة سابقة لها متعلقة بتجربة النساء من الضفة الغربية وقطاع غزة المتزوجات والمقيمات داخل الخط الأخضر في منطقة النقب، إلى أن معظمهن يعشن خلسة، ومن دون تصاريح أو بطاقات إقامة أو هوية؛ ما يسلبهن الحق في العلاج والتعليم والأمان، وغير ذلك. وقد أشارت إلى أن أغلب النساء

(10) Susan M. Akram, "The Search for Protection for Stateless Refugees in the Middle East: Palestinians and Kurds in Lebanon and Jordan," *International Journal of Refugee Law*, vol. 30, no. 3 (2018), pp. 407–443.

(11) Shiblak Abbas, "Stateless Palestinians," *Forced Migration Review*, no. 26 (2006), pp. 8–9.

(12) Yael Berda, "The Bureaucracy of the Occupation: An Introduction to the Permit Regime" (Unpublished manuscript, 2012).

(13) Azmi Bishara, "The Pitfalls of a US–Israeli Vision of a Palestine State," *Journal of Palestine Studies*, vol. 35, no. 2 (2006), pp. 56–63.

(14) Suhad Daher–Nashif, "Vulnerability and Precarity of Palestinian Women in the Naqab," *Third World Quarterly*, vol. 43, no. 3 (2022), pp. 703–720.

يحضرن بوصف الواحدة منهن زوجة ثانية أو ثالثة، وأحيانًا رابعة في مجتمع أبوي تكثر فيه ظاهرة تعدد الزوجات والعنف الأسري، إضافة إلى العنف الاستعماري الاستيطاني الذي تمارسه السلطات الإسرائيلية في حق المواطنين البدو في النقب. ويُضاف إلى ذلك العنف المجتمعي الذي تعانيه أولئك النساء أنّ المجتمع المحيط يدرك مدى هشاشتهن وعجزهن أمام المنظومة السياسية، ويستغل ذلك معنّفًا إياهن جسديًا ولفظيًا؛ إذ تعيش أولئك النساء من دون حول ولا قدرة على التقدم بشكوى لأي جهة رسمية لكونهنّ مقيمات "غير شرعيات". إنّ أولئك النساء يعشن، إذًا، في حيّز يغلب عليه الفقر الاقتصادي والعنف السياسي والجندري والاجتماعي، ولكنهن يضطررن إلى البقاء والسكوت وتحمل العنفين حتى لا يُهجّرن إلى مناطق الضفة أو قطاع غزة بعيدًا عن أطفالهن.

وتناولت برسر في بحثها حول النساء الفلسطينيات المقيمات في حيفا وشمال فلسطين من دون مكانة قانونية، وتسميهن "نساء دون مكانة"[15]. وتشمل دراستها نساءً من ثلاث مجموعات، هي: نساء من إرتيريا طالبات لجوء في إسرائيل، وفلسطينيات من الضفة الغربية أو قطاع غزة مقيمات مع تصاريح إقامة مؤقتة أو من دون تصاريح، ونساء من شرق أوروبا تُوجر بهن لأغراض جنسية أو تزوجن من مواطنين إسرائيليين وفقدن مكانتهن القانونية بعد طلاق الزوج أو عنفه. تقرأ برسر مكانة النساء الفلسطينيات وغيرهن من خلال واقع إسرائيل بوصفها دولة إثنوقراطية ذات قوانين مواطنة تفاضل بين اليهود وغيرهم على أساس إثني، وتؤكد أن انعدام المكانة القانونية يكرس العنف ضد النساء، وتقتبس من تقرير منتدى الجمعيات التي تدير ملاجئ للنساء أن 12 في المئة من النساء الموجودات في الملاجئ ليس لهنّ مكانة قانونية.

يضاف إلى هذه الدراسات بعض الأعمال الدرامية، مثل فيلم "200 متر" (2020) للمخرج أمين نايفة، وفيلم "بين الجنة والأرض" (2019) للمخرجة نجوى نجار، اللذين يجسدان الواقع المجحف والتحديات اليومية التي يواجهها أزواج فلسطينيون على طرفَي الخط الأخضر. كِلا الفيلمين يسرد قصص نساء من داخل الخط الأخضر متزوجات رجالًا من الضفة الغربية. في الفيلم الأول للزوجين ثلاثة أطفال لهم حصة من تلك المعاناة. أما في الفيلم الآخر فلا أطفالَ، ولكن محاولة الطلاق والبيروقراطية ترسلهما في رحلة بحث عن حقيقة تاريخ والدَي الزوج[16]. يضاف إلى ذلك الفيلم الوثائقي "فستان العروس" (2020)[17] الذي أنتجته الجزيرة الوثائقية عن قصة حب وزواج بين الناصرة ودورا الخليل ممتلئة تحديات تبدأ من التحضيرات للعرس. أنتجت فرقة دام أغنية راب تتناول منع الزواج بين طرفي الخط الأخضر تقول كلماتها: "يخرب بيتك شو حبيتك يا بنت رام الله، لكن بعيدة عني متورة ومني ممنوعة، يا ريتك من روسيا واسم أمك ناتاشا"، لأنه سيستطيع الزواج بها حينئذ[18].

(15) روت برسر، **حياة عارية: نساء من دون مكانة في حيفا والشمال** (حيفا: امرأة لامرأة – مركز نسوي، 2020). (بالعبرية)

(16) كلا العملين متاح للمشاهدة عبر منصة نتفليكس Netflix.

(17) ينظر: "فستان العروس"، **يوتيوب**، 2020/1/11، شوهد في 2023/2/20، في: https://bit.ly/3XMZmXy

(18) تظهر الأغنية في الفيلم الذي أصدره مركز عدالة بعنوان "مواطن مستهدف" من إخراج وإنتاج ريتشيل ليئة جونز. ينظر: "فيديو مواطن مستهدف"، عدالة، المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل، شوهد في 2023/2/20، في: https://bit.ly/3ILr2YB

على الرغم من وجود مثل هذه الأعمال الفنية والدراسات التي تتناول واقع النساء الفلسطينيات، فإن الدراسات التي تخوض في بنية حياة النساء الفلسطينيات اللاتي يعشن داخل الخط الأخضر بشمولية قليلة جدًّا.

تأتي هذه الدراسة للتعمق في دراسة حالة النساء الفلسطينيات المتزوجات في منطقة المثلث تحديدًا، والواقعة بين الشمال والجنوب، وهي تشمل مجموعتين من النساء الفلسطينيات من الضفة الغربية اللاتي يحملن الهوية والجنسية الفلسطينية والمتزوجات من رجال فلسطينيين يحملون الهوية والجنسية الإسرائيلية ويعيشون داخل حدود إسرائيل. تحمل المجموعة الأولى هوية أو تصريح إقامة، وأغلب النساء فيها تزوجن قبل قانون المواطنة والدخول إلى إسرائيل (أمر مؤقت) (2003)[19] ونساء لا يحملن هوية أو تصريح إقامة تزوجن بعد سَن هذا القانون، ويُقمن مع العائلة بتصريح في معظم الحالات منتهي الصلاحية تحت عنوان "تصريح زيارة زوج وأولاد"، ويكون محدودًا بفترة زمنية مداها بين ثلاثة وأربعة أيام. ومن أجل تجديده، عليهن العودة إلى مناطق الضفة الغربية وتقديم طلب تصريح جديد كلما انتهت صلاحية التصريح الذي يحملنه، ولذلك نجد أن أغلب النساء يفضّلن المخاطرة والبقاء خلسة، على أن يمررن بهذه السيرورة غير المضمونة وغير الإنسانية، والتي غالبًا ما تبعدهن عن أطفالهن شهورًا.

ولكون الباحثتين تدرسان مجموعتين من النساء، فقد كان في الإمكان المقارنة بين حال النساء اللاتي تزوجن قبل قانون المواطنة والدخول إلى إسرائيل المذكور، والنساء اللاتي تزوجن بعده. وبناءً على هذا القانون، يُمنع لم شمل العائلات الفلسطينية التي يحمل أحد الزوجين فيها الجنسية الإسرائيلية والآخر يحمل الجنسية الفلسطينية ويسكن في الضفة الغربية أو قطاع غزة. ويُذكر أن القانون عُدّل في سنة 2007 ليمنع توحيد العائلات إذا كان أحد الأزواج من مواطني، أو سكان، الدول الآتية: إيران، ولبنان، وسورية، والعراق (ما يسمى في القانون الإسرائيلي "دول عدوّ")[20]. وفي تموز/ يوليو 2021، فشلت الحكومة الإسرائيلية في تمديد هذا القانون، ما عنى نظريًا أن العائلات الفلسطينية التي تعيش داخل إسرائيل أو في الأراضي الفلسطينية تستطيع لمّ الشمل ومنح الزوج/ ة حامل/ ة الهوية الفلسطينية جنسية إسرائيلية. ربما لم يكن هذا "الفشل" نتيجة رفض مبدئي للقانون بسبب عدم إنسانيته أو لكونه يعارض الحقوق الإنسانية الأساسية، بل لاعتبارات تنافسية بين أحزاب يمينية عنصرية تختلف في قضايا داخلية بينها، وتتنافس ولا تختلف في مواقفها من الحقوق الفلسطينية. فقد أبقت وزيرة الداخلية اليمينة إيليت شاكيد في عام 2021 على مفعول القانون من خلال رفضها طلبات لمّ الشمل التي وصلت إلى مكتبها، وهو ما كان واضحًا في مقابلاتنا؛ إذ لم يشهد حال العائلات أي تغيير. ولاحقًا، في آذار/ مارس 2022، عاد الكنيست إلى سنّ القانون بصيغة أكثر تشددًا عبر توافق بين الأحزاب اليمينية داخل الائتلاف وخارجه[21].

(19) لقراءة نص القانون والتعديلات التي أُجريت عليه والالتماسات التي قُدّمت من أجل إلغائه، ينظر: عدالة، المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل، **قانون المواطنة والدخول إلى إسرائيل (أمر مؤقت)**، شوهد في 2023/2/20، في: https://bit.ly/3IN4gzJ

(20) المرجع نفسه.

(21) برهوم جرايسي، "قانون المواطنة والدخول إلى إسرائيل (أمر ساعة – قانون طوارئ) 2022"، **تقارير خاصة**، مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2022/3/13، شوهد في 2023/2/20، في: https://did.li/HBM5q

إضافة إلى سياسات التفرقة والفصل بين فئات المجتمع الفلسطيني المختلفة على طرفي "الخط الأخضر" التي تمارسها إسرائيل كجزء من منظومتها الاستعمارية، تساهم بعض بنود اتفاقات أوسلو (1993) في معاناة النساء الفلسطينيات المتزوجات داخل إسرائيل. فمثلاً، لا تستطيع السلطة الوطنية الفلسطينية تسجيل ولادة أطفال نساء فلسطينيات متزوجات ومقيمات في إسرائيل من الضفة الغربية وغزة، ولا تستطيع منح هؤلاء الأطفال رقمًا وطنيًا وبطاقات هوية فلسطينية. وهذا يعني أنهن لن يتمكنّ من اصطحاب أطفالهن إذا تعرضن لعنف سياسي أو اجتماعي وأردن العودة إلى عائلاتهن في الضفة الغربية أو غزة[22]. يُذكر أن الضغوطات التي مارستها الحركات النسوية الفلسطينية أدت إلى إصدار صيغة معدلة من القانون الأساسي (2003)؛ ما سمح للأمهات الفلسطينيات بنقل جنسياتهن إلى أطفالهن، لكن هذه القاعدة تستثني الأطفال المولودين لأب يحمل بطاقة هوية إسرائيلية[23]، فتضطر النساء الفلسطينيات المتزوجات والمقيمات داخل إسرائيل ولا يحملن هوية أو تصريح إقامة إلى البقاء بطريقة غير قانونية والاختباء عن السلطات الإسرائيلية، وأحيانًا يتحملن العنف الاجتماعي الأسري من أجل البقاء مع أطفالهن.

ثانيًا: الإطار المفهومي

نعتمد في هذه الدراسة على التقاطُعية Intersectionality[24] إطارًا مفاهيميًا قادرًا على تفكيك بنية التقاطع بين العوامل الاجتماعية والديموغرافية والسياسية المختلفة، وفهم كيفية تشكّل حياة لأولئك النساء. وقد أشارت باحثات نسويات كثيرات وعالمات اجتماع إلى أهمية استخدامه إطارًا مفاهيميًا في البحث النسوي، لكونه يستطيع الكشف عن تقاطع قوى السيطرة المختلفة وتفاعلها، وكيفية عمل هذا التقاطع في زيادة تهميش النساء وهشاشتهن، لا سيما اللاتي ينتمين إلى المجموعات غير المهيمنة التي عانت، أو ما زالت تعاني، بنى القمع الاستعمارية والعنصرية، فضلاً عن البنى الذكورية.

لقد صاغت الناشطة النسوية الحقوقية والمحامية الأميركية كيمبرلي كرينشو مفهوم التقاطعية في عام 1989، متحدية أحادية التعامل مع تجارب النساء، مدّعية أن هذه التجارب تتشكل من خلال تقاطعات بين عدة عوامل، كالعِرق والطبقة الاجتماعية والنوع الاجتماعي وغيرها[25]. وقد وظفت العديد من الدراسات النسوية مفهوم التقاطعية حين تطرقت إلى النساء بوصفهن نساءً وأقلية عرقية وجزءًا من

(22) Yael Stein, "Forbidden Families: Family Unification and Child Registration in East Jerusalem," B'tselem; Center for the Defense of Individual, 2004.

(23) Islah Jad, "Feminist Reading of the Palestinian Constitution Draft," *Journal of Women Studies*, no. 2 (2003), pp. 8–12.

(24) Kimberlé Williams Crenshaw, "Mapping the Margins: Intersectionality, Identity Politics, and Violence Against Women of Color," in: Martha Albertson Fineman (ed.), *The Public Nature of Private Violence: Women and the Discovery of Abuse* (London: Routledge, 1994), pp. 93–118.

(25) Ibid.

الطبقة العاملة، أو بوصفهن مثليّات، أو مستعمرات[26]. وتدعي باتيناما وفونكس[27] أن مفهوم التقاطعية "يعطي أنطولوجيا أكثر ثراءً وتعقيدًا من الأساليب التي تحاول اختزال الأشخاص في فئة واحدة في كل مرة"[28]. ولهذا، فإنّ الباحثتين تؤمنان بأن التقاطعية يمكنها أن تشكّل إطارًا رئيسًا لفهم بنية حياة النساء الفلسطينيات التي تميزها من نساء يعشن القمع في سياقات أخرى.

تدعي هذه الدراسة أن التقاطع بين القوى السياسية والقوى الاجتماعية والجندرية، إضافة إلى تقاطعها مع عوامل ديموغرافية، كالسن، والحالة الاقتصادية، وعدد الأبناء، ودعم العائلة الأصلية والزوج وعائلته، يجعل حياة النساء حياة محفوفة بالمخاطر Precarious Life كما تسميها جوديث بتلر. وكل إنسان، من وجهة نظرها، هش بطريقة ما. إننا جميعًا نحتاج إلى مأوًى ومأكل ومشرب وحماية، ولكن يكمن الفرق في درجة الهشاشة والخطورة بالقدرة على الحماية الذاتية والدفاع عن النفس. وأقصى درجات الهشاشة هي حين يتعرض الإنسان للعنف والفقر مع انعدام للقدرة على مواجهة هذا العنف والقمع. انتقد كثيرون التعميم الذي استخدمته بتلر في تأطيرها للهشاشة بوصفها حاجة يتشاركها الناس. فمثلاً، يوصي جورونين وروز بضرورة التعامل مع الهشاشة كأنها قضية سياسية واجتماعية وعرقية ومكانية و/ أو جندرية، بدلاً من اعتبارها شرطًا وجوديًا يتشاركه جميع البشر[29]. نقتبس هذا الموقف وندعي من خلال هذه الدراسة أن النساء الفلسطينيات المتزوجات داخل إسرائيل منزوعات الحقوق الإنسانية الأساسية، وهن مثال دالّ على استحالة مثل هذا التعميم لكونهن يواجهن حياتهن محفوفة بالمخاطر التي تبدأ بموقعهن السياسي والاجتماعي والاقتصادي والجندري.

من خلال هذه الدراسة، نبين كيف أنّ التطورات التاريخية، مثل قانون المواطنة والدخول إلى إسرائيل (2003) واتفاقيات أوسلو (1993) وغيرها، تخلق طبقات من الهشاشة بين النساء الفلسطينيات، ونحاول من خلالها الوقوف على هشاشة النساء واستراتيجيات المواجهة والتكيف التي ينتهجنها في حياتهن اليومية. نرى أن خلق طبقات من الهشاشة هو بمنزلة سياسة استعمارية تنتهجها إسرائيل من أجل خلق حالة من عدم الاستقرار وعدم الوضوح تُضعف المجتمع عامة والنساء خاصة. ومن خلال هذه الدراسة نحاول فهم الدور الذي قد يؤدّيه المجتمع الفلسطيني في الداخل في التخفيف من هشاشة النساء اللاتي لا يحملن الهوية أو الإذن بالإقامة أو تكثيفها.

ثالثًا: منهجية البحث

بُغية توثيق حياة النساء وفهم جوهرها بأصواتهن، اعتمدت هذه الدراسة الإبستيمولوجيا النسوية التي ترى أن أصوات النساء ورواياتهن وتحليلهن لواقعهن تمثل ركائز مهمة في إنتاج المعرفة، ولا سيما المهمشات

(26) Avtar Brah & Ann Phoenix, "Ain't I a Woman? Revisiting Intersectionality," *Journal of International Women's Studies*, vol. 5, no. 3 (2004), pp. 75–86.

(27) Ann Phoenix & Pamela Pattynama, "Intersectionality," *European Journal of Women's Studies*, vol. 13, no. 3 (2006), pp. 187–192.

(28) Ibid., p. 187.

(29) Mikko Joronen & Mitch Rose, "Vulnerability and its Politics: Precarity and the Woundedness of Power," *Progress in Human Geography*, vol. 45, no. 6 (2021), pp. 1402–1418.

واللاتي يعشن في بنى القمع، حيث يشكل القمع امتيازًا معرفيًا[30]. اعتمدت الدراسة على المنهج النوعي الظاهراتي Phenomenology، واستخدمت مقابلات شبه مقنّنة مع عشر نساء يحملن الجنسية الفلسطينية ويعشن داخل "الخط الأخضر" في منطقة المثلث تحديدًا (مع وجود هوية، أو من دونها، أو مع وجود تصريح للإقامة). ومن أجل بناء الأسئلة الموجّهة للمقابلة، اعتمدت الباحثتان على نتائج دراسات سابقة للقضية نفسها في سياق فلسطيني آخر (النقب، ومنطقة حيفا) ودراسات سابقة ذات علاقة بالمواطنة وتأثيرها في حياة النساء في سياقات أخرى. وإضافة إلى ذلك، فإن الباحثتين قد ناقشتا بعد المقابلات الخمس الأولى الحاجة إلى تغيير الأسئلة، أو إضافتها، أو حذفها.

ومن أجل الوصول إلى النساء، اعتمدت الدراسة طريقة "كرة الثلج" التي من خلالها أوصلتنا المرأة المشارِكة في البحث إلى امرأة أخرى. إضافة إلى ذلك، استعانت الباحثتان ببعض المؤسسات المجتمِعية لترشيح أسماء لنساء تلائم الفئة المستهدفة، وتواصلتا معهن بعد أن حصلت المؤسسة على إذن منهن. لم نستطِع الوصول إلى عدد أكبر من النساء، ومن الأسباب الرئيسة لذلك أن كثيرًا منهن لم يوافقن على المشاركة لأنهن لا يحملن تصاريح أو أن تصاريحهن منتهية الصلاحية، وهو ما يثير المخاوف والشكوك من المشاركة في أي بحث.

لقد اتبعت الدراسة أخلاقيات البحث العلمي باتخاذ خطوات عدة، منها: الموافقة المستنيرة للمشاركة، واستخدام أسماء مستعارة بدلًا من أسماء المشاركات الحقيقية، وعدم استخدام أي معلومات شخصية من شأنها الكشف عن هُوية المشاركات؛ مثل البلد الأصلي وبلد السكن الحالي[31]، وتأكيد الحرية في قبول أو رفض التسجيل الصوتي للمقابلة، وتأكيد إمكان الانسحاب من الدراسة في أي مرحلة من دون أي عواقب، ومن دون استخدام أي من تفاصيلها الشخصية. وافقت جميع النساء على التسجيل الصوتي للمقابلة، وجرى تفريغ جميع المقابلات وتوثيقها حرفيًا، ثم تبع ذلك تحليل للمضمون. ومن أجل التأكد من صدقية التحليل، حللت الباحثتان في البداية مقابلتين مختلفتين كل على حدة وقرأتا جميع المقابلات، ثم اتفقتا على الثيمات التحليلية النهائية لفصل النتائج.

رابعًا: النتائج

1. معطيات ديموغرافية واقتصادية عن النساء المشاركات

شاركت في الدراسة عشر نساء من عدة خلفيات اجتماعية واقتصادية وتربوية (يُنظر: جدول معطيات المشاركات الديموغرافية). وعلى الرغم من أن الدراسة شملت عشر نساء فحسب، فإنّهن يعكسن الخلفيات المتعددة والمحتملة لنساء فلسطينيات متزوجات ويقمن داخل الخط الأخضر في منطقة المثلث، قدمن من مدن أو قرى مختلفة في الضفة الغربية.

(30) Sara Harding, "Feminist Standpoints," in: Sharlene Nagy Hesse–Biber (ed.), *Handbook of Feminist Research: Theory and Praxis* (Thousand Oaks: SAGE Publications, 2012), pp. 46–64.

(31) خلال الاقتباس من كلام النساء، أبقينا بعض أسماء الأماكن عامة أحيانًا من أجل حماية خصوصية النساء. فبدلًا من اقتباس قولها: "فيجت"، كتبنا كلمة "في البلد" أو "في الضفة".

جدول معطيات المشاركات الديموغرافية

اسم المشاركة (مستعار)	سنوات التعليم	السنّ	العمر حين الزواج	سنّ الزوج حين الزواج	عمل الزوجة اليوم	عمل الزوج اليوم	عدد الأولاد	زوجة وحيدة/ من بين عدة زوجات	وجود هوية/ إقامة/ تصريح زيارة	الحالة الاقتصادية
حسناء	12 سنة دورات استكمال	67 سنة	21 سنة	28 سنة	عملت سابقًا في مشاريع متفرقة في مؤسسات غير حكومية	معلم متقاعد	1	وحيدة	هوية	مريحة
نيفين	12 سنة 4 سنوات أكاديمية	45 سنة	16 سنة وخمسة أشهر	29 سنة	تعمل في نادٍ وتعلّم دورات متعلقة بالتطور الذاتي والمهني	لا يعمل	5	وحيدة	هوية	متوسطة
نور	12 سنة	41 سنة	20 سنة	24 سنة	مربية في حضانة خاصة	مدير عمل	5	وحيدة	تصريح زيارة زوج وأولاد	متوسطة – جيدة جدًا
فاتن	12 سنة	38 سنة	33 سنة	61 سنة	لا تعمل	لا يعمل	2	زوجة ثانية	تصريح زيارة زوج وأولاد	تحت المتوسط
زينة	12 سنة 4 سنوات أكاديمية	45 سنة	24 سنة	33 سنة	بائعة في محل ملابس	لا يعمل	5	وحيدة	إقامة سنوية	تحت المتوسط
سناء	12 سنة	42 سنة	21سنة	28 سنة	لا تعمل	عامل في مصنع	5	وحيدة	هوية	تحت المتوسط
أفنان	12 سنة 4 سنوات أكاديمية	43 سنة	17 سنة	27 سنة	ناشطة مجتمعية وحقوقية	عامل في شركة حفريات	2 (يعملان أيضًا)	وحيدة	هوية	جيدة جدًا
رحاب	الصف الخامس	47 سنة	45 سنة	80 سنة	لا تعمل	لا يعمل	7 من أول زواج	زوجة ثالثة بعد وفاة الزوجة الأولى وتطليق الزوجة الثانية	إقامة	جيدة

أميمة	توجيهي	76 سنة	27 سنة	26 سنة	معلمة متقاعدة ومتطوعة حاليًا في برنامج تربوي	معلم			إقامة وجنسية	جيدة
أمل	توجيهي 4 سنوات أكاديمية	34 سنة وخمسة أشهر	23 سنة	31 سنة	لا تعمل	عامل في مصنع	3	وحيدة	إقامة	متوسطة

المصدر: من إعداد الباحثتين.

بينت النتائج وجود ثلاثة أنواع من الوضعيات المدنية/ السياسية للمشاركات، أو ما يمكن تسميته ثلاثة أنواع من الهشاشة: الأول خاص بالنساء اللاتي يحملن بطاقات هوية، وأغلبيتهنّ حصلن عليها قبل فرض قانون الدخول والبقاء في إسرائيل عام 2003، وهي تكون صالحة مدة سنتين، ولا تعطي المرأة حق التجنيس، بل الإقامة فحسب، والحصول على حقوق كالعمل، وفتح حساب مصرفي، والتأمين الصحي وغير ذلك. أما النوع الثاني، فهو خاص بالنساء اللاتي لا يحملن بطاقات هوية، وإنما تصاريح إقامة يجب تجديدها كل سنة ليتمكنّ من البقاء والعمل، وتحصيل التأمين الصحي، وفتح حساب مصرفي. وأغلب أولئك النساء تزوجن بعد سَنّ هذا القانون، وبعضهن القليل تزوجن قبل سَنّه. وأما النوع الثالث، فهو خاص بشريحة النساء اللاتي حصلن على ما يسمى بـ "تصريح زيارة زوج وأولاد" الذي يكون محدودًا بعدد من الأيام (غالبًا ما بين 3و4 أيام)، ولا يحق لهن العمل أو الحصول على أي حق مدني آخر. ومن ناحية القانون الإسرائيلي، هنّ ملزمات بمغادرة الخط الأخضر والعودة إلى مناطق الضفة الغربية بعد انتهاء مدة صلاحية التصريح[32]. وعلى الرغم من معاناة النساء في الشرائح الثلاث، فالمجموعة الأخيرة تواجه الصعوبات الأكبر والأقسى.

2. تعددت الأسباب والمصير واحد: لماذا تم الزواج؟ وكيف ذلك؟

بينت المقابلات في هذه الدراسة أنّ أسبابًا عدة تجعل النساء يوافقن على الزواج أو يرغبن فيه داخل "الخط الأخضر"، وأبرز تلك الأسباب ناتجة من اعتبارات ذات بُعد جندري متعلقة، منها أنّ سنّ المرأة الذي يعتبره المجتمع متقدمًا عند تجاوز الثلاثين. فمثلاً، قالت فاتن: "بصراحة، كان عمري 33 [سنة]، ومستوى العنوسة بالضفة مرتفع جدًّا وأنا بدي أتزوج، خلص هيك الطبيعة، الوحدة بتحب تتزوج وكان إنه قعدت معه وحسيت في كيميا بينّا، أنا اخترت أكمل معه غير إنه أنا كغريزة حابة أتزوج وأرتبط. أنا بنت بحب المغامرات بحب المفاجآت، فكان بالنسبة إلي الداخل عالم جديد زي كإنك رايحة على بلد ثانية، زي أوروبا، أميركا، عمري ما رحت عالداخل ولا بعرف وين، كنت معنية أتزوج وبدي أجرب إشي جديد".

إضافة إلى القلق من العنوسة وحب خوض تجربة جديدة، كانت أسباب أخرى مثل المصادفات العائلية، ومثال ذلك حسناء التي ذكرت أن الخطبة كانت من المفترض أن تكون لأختها التي تكبرها سنًّا، ولكن

(32) كانت رحاب الحالة الوحيدة التي مُنحت تصريح الزيارة مدة ستة شهور، وقد ذكرت أن أخاها الذي يعمل في السلطة ساعدها على ذلك.

الأخيرة أرادت البقاء وإكمال تعليمها في الأردن، وكون "الجماعة [أهل العريس] خلص جايين"، فلم يكن مفرّ من أن توافق لتكون المرشحة للزواج الذي حصل بعد الإعجاب المتبادل بينها وبين زوجها.

ثمة سبب آخر ذكرته ثلاث من المشاركات، كان متمثلاً في الظروف الاجتماعية الاقتصادية للمرأة وعائلتها، فمثلاً، أشارت رحاب إلى أن حالتها الاقتصادية كانت "تحت الصفر [...] كنت أشتغل بروضة من [الساعة] الثمانية للخمسة بـ 500 شيكل في الشهر، وكان عندي سبعة [أطفال] أطعمهم وأعلمهم، الأرملة والمطلقة فش إلها دخل، يعني مجبورة هي تعيش وتعيّش أولادها بشو ما كان". وأضافت إلى ذلك زينة: "فش حدا تعتمدي عليه، يعني أنا أخوي اللي أكبر مني بقى موظف يوخد 800 شيكل بالشهر قبل 25 سنة، وإمي أرملة شو بدها تشتغل مش متعلمة وفش شغل وفش تأمين، كل شي لحالنا، إحنا كبّرنا حالنا لحالنا وإحنا صغار، بقت إمي مريضة، كنت يتيمة بدرس لحالي بعلم حالي. بقى بيجي كم عريس وأرفض وإمي قالت لوينتى بدك تضلك ترفضي؟ خلص خذيه، فقلت لها بدك إياه يما، خلص بمشي الحال بوخده، يعني مش قصة علاقة ولا بعرفه ولا إشي، إنه خلص زيجة سترة للبنت وأنا بقيت بالسنة الأخيرة بالتعليم، فصار زي إنه إشي طبيعي كل وحدة تتزوج بس هاد اللي صار، تزوجنا بعد شهر شهرين".

مقولة "زيجة البنت سترة"، كما في الاقتباس المذكور، تُعتبر سببًا جندريًا إضافيًا يرى المجتمع من خلاله الرجلَ "ساترًا" و"حاميًا" للمرأة التي تحتاج إلى "السترة". وكلمة سترة تحمل دلالات جندرية؛ إذ تفسَّر بطريقة مختلفة بناءً على المقصود بها، فحين تُنسب إلى الرجال تعني السترة الاقتصادية التي تحميه من الحاجة إلى ما في أيدي الناس، بينما حين تُنسب إلى النساء تعني السترة الجندرية الاجتماعية التي "تحميها" من ألسنة الناس التي تحطّ من مكانتها وتراها "ناقصة" أو تحط من "شرفها" حين تشكّك في سلوكها.

بعض المشاركات أشرن إلى أن قلة الوعي كانت أحد العوامل التي سهلت قرار الزواج من دون التفكير في المصير والمستقبل باستفاضة. فمثلاً، قالت نيفين التي تزوجت في سنّ 16 عامًا: "الصراحة بقى الإشي إني أنا طفلة، بقيت بعدني بلعب مش واردة الصورة بالنسبة إلي". وأضافت نور: هاي كانت رغبة إمي من الأساس، إنه الأفضل خليكِ هون جنبي[33]، ولقدام بتوخدي هوية، يعني من ناحية أمان، فأنا بالبداية مشفتش الإشي صعب علي بالرغم إنه هسا الإشي علي صعب. كنت تقولي بحالة جهل، يعني ما كنت مميزة إنه هاد الإشي راح يكون لصالحي لقدام أو لأ".

مما يجدر ذكره هنا أن عائلات النساء لم تضع شروطًا للزواج إلا في حالتين؛ الأولى حين اشترطت عائلة أميمة أن يكون لها بيت مستقل، والثانية حين اشترطت أم نور (التي كانت قد تزوجت من رجل من الداخل بعد وفاة والد نور) مهرًا ومؤخرًا"[34] عاليين، فقالت نور: كان المتقدم والمتأخر شوي عالي،

(33) يُذكر أن الأم تزوجت بعد وفاة والد نور رجلًا من داخل منطقة "الخط الأخضر" وسكنت في هذه المنطقة، ولديها تصريح إقامة.

(34) يُقصد بمفهوم "المتأخر" المبلغ الذي يدفعه الزوج للزوجة إذا حصل طلاق بينهما.

خوف الصراحة، لإنه بتعرفي بخافوا كثير من عرب الـ 48 إنه – لا قدر الله – بتركوهن بضحكوا عليهن الإشي بكون [مؤقت][35]. إمي كانت عارفة إنه هو كان كثير يحبني ومتعلق فيّي، فخوفًا عليّ حطت هي متقدم ومتأخر عالي، وطبعًا بيت سكن خاص إلي".

ويمكن تفسير سلوك الأم بأنها تعي تمامًا المخاطر التي يمكن أن تنتج من الزواج في الداخل، وأرادت تأمين نوع من الحماية لابنتها. وأما عن كيفية إجراء التعارف أو عقد القِران وإتمام الزواج، فقد حصل ذلك في أغلب الحالات عن طريق علاقات أقارب أو نسب أو صداقة بين العائلات. فمثلًا، قالت نيفين: "صار النصيب عن طريق نسب بينّا، أنا عماتي من هون، أنا أصلي من دار [فلان]، هون بالبلد يعني قرايبي كلهم هون، بس أبوي بقى يتعلم بالجامعة [خارج فلسطين]، وصارت تقسيمات الـ 48 وهيك، فهو صفي لحاله، خواته هون وهو [بالضفة]".

وقالت رحاب، التي قررت الزواج لأنها زوّجت جميع أولادها من زواجها الأول، إن زوج ابنتها كان الوسيط للزواج. وكذلك أضافت سناء: "عم زوجي بيعرف أبوي، كان أبوي ييجي كثير عالداخل قبل الأوضاع وعن طريقه". في حالة واحدة فقط كان التعارف عن طريق "خطّابة"، وحالتان نتجتا من "قصة حب"، وهي حالتا أفنان وأميمة، وذلك كان ممكنًا لأن الأولى وُلدت وكبرت وتعيش في الداخل كل حياتها مع والديها اللذين قررا العيش فيه بعد زواجهما، والأخيرة التي تزوجت ابن خالها كانت تتردد وعائلتها على الداخل المحتل دومًا في زيارات عائلية.

3. "رحلة جبلية، رحلة صعبة": الصعوبات التي تواجهها النساء وعائلاتهن

أشارت المشاركات إلى عدد من الصعوبات التي يواجهنها على صعيد الحياة اليومية، ويمكن تقسيمها إلى: صعوبات اجتماعية، وسياسية، واقتصادية، ولا يمكن الفصل بينها لأنها تتفاعل جميعها لتشكل حياة النساء اليومية. بعض النساء تكلّمن عن صعوبات التأقلم في البداية بسبب اختلاف العادات والتقاليد والثقافة، مثل طريقة اللباس، وكيفية طبخ الطعام، وطريقة الكلام وغير ذلك. فمثلًا، قالت زينة: "لما تجوزنا انصدمت، كثير هيك، يعني بتكوني قاعدة ما بتشوفي إلا واحد فات [دخل إلى البيت]، طب أنا إلي خصوصيتي. نمط الأكل غير، اللهجة غير، عاداتهم وأعراسهم كل شي غير. أول سنة كثير صعبة كثير، فكرت إني أدشر [أترك العلاقة]. كل شي كل شي مش عارفة أتأقلم، أكلهم غير، فطورهم غير، شربهم الشاي والميّ غير، كل شي غير، حسيت إنه هاد مش محلي هاد مش إلي، أعمل إشي ينتقدوه، أحكي إشي: هيو، كلمة هيو ينتقدوها، فخلص قلت لإمي خلص بديش [لا أريد] إياه وبدي أروح، وإذا بده ييجي يقعد هون".

وحول الصعوبات التي تواجهها النساء اليوم اجتماعيًا، ذكرت بعض النساء أنهن يتعرضن لتعليقات و"تسميع كلام" من المجتمع المحيط (غير العائلة) على اللبس، وطريقة الكلام وغير ذلك. فمثلًا، قالت رحاب: "أحيانًا بيقولوا نازلات على طمع بنات الضفة وبلمين مصاري [يجمعن النقود]". وقالت

(35) استخدمت بعض المشاركات كلمات عبرية في أثناء المقابلة، ومن أجل وضوح النص للقارئ/ة، ترجمت الباحثتان تلك الكلمات ووضعتاها بين معقوفين. وأما باقي الاقتباس، فهو حرفي من دون أي تغيير.

أمل أيضًا: "أول ما تجوزت كانت قصة ضفة وإسرائيل، تيجي تقعدي عند ناس ويمكن ما حدا عارف إنك من الضفة، ولما ييجوا يحكوا مع بعض وإذا الواحد بده يغلط على واحد يقله إنت ضفاوي، وجوزي يقلي هاي اسمعيها من هون وطلعيها من هون، بقيت أقعد أجادل ليش مالهم أهل الضفة، كنت أسمعها من كثير ناس، حتى من قرايب، حتى ولاد بالشوارع لما واحد يغلط عالثاني يقله يا ضفاوي! الحق مش عالولاد، عالأهل، بالآخر فش فرق كلنا فلسطينية".

إضافة إلى معاملتهن باستعلاء، تحدثت ثلاث نساء عن نمط تعامل مختلف في المدرسة مع أطفالهن، فمثلاً علقت نور قائلة: "بنتي الكبيرة شوي فاتت فترة بحالة نفسية لدرجة بدهاش [ترفض] تحكي مع حدا، بدهاش تروح عالمدرسة، ليش؟ المعلمة بتعامل بنت فلان وبنت فلان. هاي البنت عندي معروفة من الأوائل وبتروح تعيط [تبكي]، يعني بفترة من الفترات قعدت بالدار بدهاش تروح على المدرسة، يومها أجت المربية ولمت أولاد الصف وجابتهم عندي عالدار عأساس نطلع البنت من الحالة النفسية اللي فاتت فيها، وهاد الإشي مر مش بس على بنتي الكبيرة، مر على كل ولادي من الكبير للزغير، إنه بتعاملوا معاهم إنه آه إمه من الضفة، يعني إحنا زي عامة الشعب مع إنه أنا الحمد لله كل ولادي متفوقين".

تواجه النساء من المجتمع الفلسطيني المحيط بهن في الداخل صعوبة أخرى متمثلة في استغلال أصحاب المصالح حاجة النساء إلى العمل، وحساسية وضعهن السياسي، وتشغيلهن بأجر منخفض، من دون أي حقوق، ومن دون تكليف صاحب العمل نفسه بتسجيلها كسلاً وتخاذلاً، على الرغم من أن القانون (قانون العامل الأجنبي)[36] يمنحها بعض الحقوق. فمثلاً، شرحت زينة ذلك وقالت: "إحنا اللي من الضفة لما منشتغل هون ومعنا تصاريح لازم الـ [مُشغل] نفسه يروح على مكتب العمل ويطلب لنا أوراق وحقوق، فهون الـ [مُشغل] بقول لك: أنا شو جابرني أروح وأدفع أشياء، مع إنه نفس الدفع، يعني بده يدفع التأمين الصحي، تأمين [تقاعد]، بعرفش شو هي القوانين، فبحاولوا يتهربوا، كثير ناس هون بحاولوا ميعطوش [لا يعطون كشف راتب]. أنا لا بدي [كشف راتب] لإني أنا بدفع كل شهر حوالي 300 شيكل تأمين صحي إلي [خاص]، أنا بحاجة للشغل أنا عندي خمسة [أطفال] وجوزي لا يعمل، أنا مصاريّي بصرفهن عالدار أكل وشرب ولبس للبنات، جوزي بوخد 3200، منهم مندفع مي كهربا و[ضريبة سكن] وتأمين صحي".

إضافة إلى استغلال بعض المشغلين، تواجه العائلات استغلال بعض المحامين الذين تدفع لهم العائلات مبالغ طائلة لإدارة ملفاتها، لكنها تكتشف أحيانًا أنه لم يفتح الملف. إضافة إلى ذلك، تنتج من حالة النساء اللاتي لا يملكن تصريح إقامة أو بطاقة هوية صعوبة أخرى، هي العبء المادي

(36) يعود هذا القانون إلى سنة 1991، وهو يحدد شروط الاستحقاق لتشغيل عامل أجنبي، وطرائق الحصول على تصريح تشغيل عامل أجنبي، وواجبات المشغّل تجاه العامل الأجنبي وتجاه الدولة. للاطلاع على تفاصيل هذا القانون، يمكن الرجوع إلى المادة المتعلقة بقانون العمال الأجانب في: "قانون العمال الأجانب (قوانين)"، **كل الحق**، شوهد في 2023/2/20، في: https://did.li/4MeIw. وتجدر الإشارة هنا إلى أننا نتعامل مع القانون الإسرائيلي الصرف نحو الأجانب، مع قناعتنا أن النساء الفلسطينيات صاحبات وطن، ولسن مهاجرات أو أجنبيات.

الإضافي، فأغلبهن يعملن بأجر زهيد من دون حقوق أساسية، ويدفعن كذلك 300 شيكل شهريًا رسوم تأمين صحي خاص ليستطعن تلقي العلاج عند الحاجة. وقد ذكرت نور أنها اشتركت في تأمين صحي خاص في الداخل وآخر في الضفة الغربية كي تستطيع تمويل عملياتها؛ إذ قالت: "مثل ما أنا عاملة تأمين هون، عاملة تأمين برضه ببلدي، تأمين صحي اللي بدفع عليه سنوي، اللي في حالة بصير معي إشي هون وما استقبلوني إني أضطر أروح هناك. يعني عملت كذا عملية بالسنة الآخرانية هاي 3 عمليات عملتهن اللي هني بمستشفى خاص، اللي خلاني أعملهم هناك أول إشي إنه ما كان عندي وقت عبين [إلى حين] إني أقدّم ويجيني جواب، مع إنه أنا التأمين اللي إلي ما بغطي كل إشي. أنا إلي زي ما تقولي سلة معينة، فحوصات معينة، أدوية معينة اللي أنا [أتلقاها]، بس إشي ثاني ممنوع. هسا في شغلات اللي أنا مجبورة بهيك حالة مستعجلة إني أسويها بالضفة، فهاد هو السبب اللي خلاني، إذا كنت بدي أعملها [بشكل خاص] مثلًا بالناصرة أو كذا، بده يكون الـ [مبلغ] عالي زيادة عن اللزوم، هناك بكون عندي أخف شوي". وأضافت أنها تفضّل إجراء العمليات في الضفة، لأنها تجد فيها من يخدمها ويسندها بعد عملياتها، وتقصد هنا أخواتها وإخوتها. فعلى الرغم من علاقتها الطيبة مع عائلة الزوج، فإن النساء يضعن حدودًا لهذه العلاقة؛ فإذا مرضت لا تجد الدعم نفسه الذي تجده من أختها أو أخيها أو زوجته.

فضلًا عن ذلك، ينتج العبء المادي كذلك من حالة الزوج الاقتصادية، فأغلب النساء ذكرن أن زوج كل منهنّ لا يعمل، مع وجود أطفال وراتب شهري متدنٍّ للمرأة التي تدفع أيضًا تأمينًا صحيًا خاصًّا. وقد أكدت أفنان، وهي ناشطة مع العائلات المتضررة من قانون المواطنة، أن أكثر من 60 في المئة من العائلات تقع تحت خط الفقر. ومن بعد أزمة كورونا، بلغت هذه النسبة 80 في المئة. وخلال فترة الحجر الصحي التي فرضتها جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، ذكرت أفنان أن النساء اللاتي لا يملكن بطاقات هوية، ويحملن تصريحًا فقط، لم يعطَين الحق في التطعيم، وهذا جعل الناشطات يطالبن بحق التطعيم حتى للنساء اللاتي لا يحملن بطاقات هوية.

إن النساء اللاتي لا يملكن الحق في الإقامة وتنحصر مكانتهنّ في الحصول على "تصريح زيارة زوج وأولاد"، يدخلن عمومًا الخط الأخضر ويبقَين متخفّيات حتى بعد انتهاء صلاحية التصريح. ولكن حين تقدم المرأة طلبًا للحصول على تصريح جديد حتى تزور أهلها، فإنها قد لا تحصل عليه. لهذا، فإنّ النساء لا يسافرن لزيارة أهلهن أكثر من مرة واحدة في السنة؛ ما يترتب عليه صعوبات نفسية وحزن بسبب البعد عن الأهل. تحدثت العديد من النساء عن ألم غياب العلاقة بين أطفالها وأخوالهم/خالاتهم، أي كأن الغربة بين عائلتها الأصلية وعائلتها الخاصة تؤلمها، فيسبب لها ذلك الاكتئاب في كل مرة تعود من عند أهلها في مناطق الضفة. وتوجد حالة واحدة تحدثت فيها إحدى النساء عن علاقة قوية بين أولادها وخالتهم في الضفة، وهي حالة أميمة[37] التي تحمل هي وأولادها (كلهم فوق سن الـ 18 عامًا) الهوية والجنسية الإسرائيلية.

(37) أميمة هي المشاركة الوحيدة التي تحمل جنسية إسرائيلية، وقد فسرت ذلك بكونها وُلدت قبل سنة 1967، سنة احتلال الضفة الغربية، في المناطق التي صُنفت بوصفها داخل الخط الأخضر بعد الاحتلال.

وخلافًا للنساء اللاتي يحملن تصريحًا للزيارة فقط، فإن من يحملن بطاقة هوية أو تصريح إقامة سنويًا تحدثن عن ظروف حياتية فيها شيء من الراحة، حيث يستطعن زيارة الأهل متى شئن ويعملن من دون خوف، ولكنهن أشرن إلى صعوبات من نوع آخر؛ مثل عدم القدرة على السفر والتنقل مع العائلة خارج البلاد بسهولة، لكونهن لا يحملن الجنسية وجواز السفر الإسرائيلي. ومن أجل تجديد الإقامة السنوية، على النساء تجميع أوراق تثبت وجودهن وأنهن أمهات في الداخل، لذا، فإن عليهن إرفاق أوراق ثبوتية، مثل أوراق من المدرسة، وأوراق ضريبة إذا كنّ عاملات، وكشوف حسابات مصرفية، وغير ذلك. وقد ذكرت سناء أن هذا العبء السنوي أكبر صعوبة تواجهها، وأنها أحيانًا لا تملك القوة النفسية لتحضير الطلب. وفي هذا السياق، قالت أمل: "مش سهل، لأنه قبل موعد تجديد الإقامة بنقعد نجمع أوراق من المدارس من [صندوق المرضى] إثباتات إنه إنت هون، ميّة، كهربا، أوراق شو بتدفعي، كله يعني هذا بيقعد جوزي مطاردات من البلدية للخضيرة ول [وزارة الداخلية] وبيجمع الأوراق وبروح وبيودوا وراه [يتواصلون معه] عشان يروح يجيب التصريح من الخليل [أي في الضفة الغربية]".

أضافت أفنان أن وزارة الداخلية طلبت منها مؤخرًا إرفاق خمسة مكاتيب توصية من خمسة أشخاص يشهدون بأنهم يعرفونها، وأنها "تصلح" للإقامة في الداخل. وأضافت قائلة: "نماذج الطلبات موجودة في لغتين، الإنكليزي والعبري. وإحدى الصعوبات اللي بتواجهها هاي العائلات هي اللغة العبرية، فالعيلة بتعبيش النموذج صح، وبتفهمش السؤال فتجاوب غلط على الأسئلة فبيتم رفض الطلب أو ترجيعه. عشان العيلة تعبي هاي الورقة عند محامي ويختم عليها بده يوخذ مقابل، والعائلات تحت خط الفقر. فكل هاي التركيبات من دائرة لدائرة والصعوبات هاي بتشكل عائق، الموضوع على جلدنا يومي معاناة يومية". وهكذا، فإن اللغة لا تزال حاجزًا يمثّل صعوبة كبيرة بالنسبة إلى كثير من النساء حتى اليوم، مثلما شرحت ذلك أمل قائلة: "أنا مثلاً في محلات اللي بقدرش أروح عليها لحالي إلا مع جوزي من ناحية لغة عبرية، يعني أنا صح تعلمت لغة عبرية قراءة وكتابة يعني في كلمات بحكيها وبفهم شوي، بس مش زي واحدة تعلمت هون عبراني. عالمستشفى بقدرش أروح لحالي، حتى إذا التقينا مع ناس بيشتغلوا مع جوزي بيجوا ويحاولوا يحكوا معاي وأنا بقيتش أدبر حالي، كون أصير أعيط بعد ما يروحوا، كان كثير يأثر علي [تبكي] لأنها اللغة العبرية هي الأساس. أنا بقيت بدي أتعلم أصلاً طِب ومعدلي بقى عالي، طول عمري بعرف إنكليزي وكل شي متمكنة منه، فلما جيت هون حسيت في نقص [تبكي]".

يُضاف إلى تلك الصعوبات شعور المرأة بالإهانة حين تكون في مناطق الضفة الغربية وفي طريق عودتها إلى بيتها داخل الخط الأخضر. فحين تصل إلى الحاجز العسكري الإسرائيلي، يُطلب منها الاصطفاف "على اليمين" للتفتيش، وذلك يشمل الترجل من السيارة، وفتح جميع الأبواب، وإنزال حمولتها ليفتشها الجنود وكلاب حرس الحدود. يرافق كل ذلك شعور العائلات بالإهانة ناتج من طلب فحص الحمض النووي DNA؛ إذ تُجبَر العائلات على فحصه لإثبات بنوّة أطفالها[38]، وتبلغ تكلفته عشرات آلاف الشواقل. وفي هذا الموضوع، عقّبت أفنان قائلة: "واحدة من الأشياء اللي بنطالب فيها

(38) القصد هنا العائلات التي تتقدم فيها الأم بطلب لتجديد الإقامة أو الهوية.

هو إنه يوقفوا فحص الـ DNA. بطلبوا من العائلات يثبتوا إنه أولادهم هم أولادهم، فكان تعقيبي وردي عليهم إنه أولادنا مش أولاد [زنا] عشان إحنا نثبت إنه هم أولادنا [...] الفحص مكلف من ناحية مادية [...] العيلة اللي عندها ست أولاد بطلبوا منهم يعملوا ستة DNA [...] كلفة الفحص الواحد مع ترجمته من 2500 شيكل لـ 4000 شيكل [...] هذا طلب من عدة طلبات [...] كمان نقطة، هاي العائلات هي مش [وصية قانونية] على ابنها، ومن تجربة شخصية ابني كان عمره 18 إلا ثلاث أيام وقع وأكل هواية [إصابة] بإجره في الشغل، وبقى [الحديث] عن [بتر] كف الرجل [...] من حد ما أكل الهواي وراح عالمستشفى جوزي وإبني الكبير كانوا معه والمسا روحوا عالبيت، بعدها أنا كملت مع الولد [...]. فوّتوه وجهزوا إنه يكون جاهز لأي إشي يفوت لغرفة العمليات، بعدها بيجوا عنا [طبيب التخدير] بيطلبوا مني هويتي عشان أوقّع فأعطيته الهوية [...]. بيروح [طبيب التخدير] وبيرجع لي مع الأمن، إنه أنا مش [الوصية القانونية] على أولادي، هناك أنا كنت منهارة منهارة".

جزء من العبء المادي، الذي يُضاف إلى أعباء تلك العائلات، هو طلب تصريح من السلطة المحلية (الإسرائيلية)، وهذا يتطلب أن يكون حساب الضريبة للعائلة صفرًا، أي إنها سدّدت جميع الضرائب المترتبة عليها للسلطة المحلية، فتضطر العائلات إلى دفع مبالغ الضريبة قبل قدرتهم على تقديم الطلب. تلك الأعباء المادية والاجتماعية والسياسية تنتج عبئًا نفسيا نتيجته القلق والاكتئاب المزمنان، وغيرهما.

من اللافت للانتباه أن امرأة واحدة فقط من بين المشاركات، وهي رحاب، ذكرت أنها واجهت صعوبات مع السلطة الفلسطينية أيضًا حين كانت تقدّم طلبًا للحصول على الإقامة؛ إذ قالت: "برضو الفلسطينية صعّبوها معانا، بدك تروحي على كل الدوائر الحكومية بالضفة؛ على البلدية، على الارتباط، يعني كان 'التصريح' طالع خمس أيام، وتا منهم [إلى أن] اتصلوا فيّي جبته [أحضرته] وبرضو كل ورقة بدك تدفعي عليها مصاري 50 شيكل، عشرين دينار".

4. عائدة إلى الضفة: تأثير الصعوبات في النساء

أشارت معظم النساء المشاركات في الدراسة، بصرف النظر عن مكانتهن القانونية، إلى أثر الصعوبات التي يواجهنها في حالتهن النفسية. فمثلاً، وصفت فاتن ذلك قائلة: "غالبية الأيام بضل بالبيت، نفسيتي ليش أنا تعبانة؟!! لإني أنا ما بنتمي، لما إنتِ ما بتنتمي لمجتمع، عاداته غير، كل شي فيه غير عن شو إنتِ تربيتي، عن شو إنتِ متعودة، بكون الإشي صعب، وخاصة إنه إنتِ مش معترَف فيكِ هون هاد بكون أصعب، لا عارفة تسوقي، المنطقة اللي إحنا عايشين فيها ما فيها مواصلات، فيا بكون معك سيارة، يا بتضلك بالبيت. نفسيًّا تعبانة لإنه الوضع مش عارفة أمشي، مش عارفة أخلص أموري، في عقبات عقبة ورا عقبة ورا عقبة [...] لإني بس معيش هوية، حتى لو معي إقامة الإشي اللي بدي إياه بكون برضو محدود، مش كل شي مُتاح إلي. الإقامة ما بتعطيكِ كل شي، هاي مشكلة برضه، يعني بهاي الدولة يا بتكوني مواطنة يا بتكونيش".

وقد وجدت الباحثتان في كثير من الأحيان أن هذا التعب النفسي ينتج من البعد عن الأهل وعائلات النساء الأصلية. فمثلاً، وصفت نور شعورها بقولها: "سبحان الله في كلمة دايمًا علساني بحكيلهم

إياها: مجرد أنا ما بفوت على مناطق الضفة الغربية بحس ردت فيّي الروح، بحس زي طاقة أعطيتيني إياها، بصير حتى سبحان الله شكلي بتغير، النفسية بتتغير، كل شي فيّي بحس عندي طاقة فل [كبيرة]. عكس لما أنا باجي هون، بحس حالي بصير مرة واحدة محبطة، هناك بلاقي حدا أقعد معاه، بلاقي حدا أتخرف معاه [أسامره]، مرات إنت بحاجة لأخت تتخرفي معها، مرات بحاجة لأخ اللي بساعة مثلاً صارت معك مشكلة بحياتك اليومية مع زوجك مع ولادك مع الجيران، مع دار عمك، مرات إنت بحاجة للأخ للسند، مرات بحاجة أخت سند، يعني مش دايمًا إنتي بعازة [في حاجة إلى] المصاري، مش دايمًا بحاجة للإشي المادي".

يتكثف الشعور بالغربة لكون النساء، حتى التي تملك منهن حق الإقامة، لا يستطعن استضافة أفراد عائلتهن إلا في حالات نادرة جدًّا. وعن شعور الحاجة إلى القرب والدعم من العائلة الأصلية، تحدثت فاتن عن دعم عائلتها، وعن سعادتها حين تذهب لزيارتهم، وعن كيفية تأثير ذلك فيها نفسيًّا: "أنا كل ما أروح يعني صدقيني برجع 5 سنين لورا، وبكذب عليك إذا بقول لك غير هيك، إحنا بنجتمع خوات 6 وإخوة 2 وإمي وأبوي وولاد خواتي، اسم الله تقريبًا فوق الـ 20 [شخصًا]، كلنا بنلتم بنقعد منتخرف منمزح. آه الحمد لله، الحمد لله عندي أب، عندي أم، عندي خوات بدعمني، عندي أب بشوفني متضايقة مستحيل يتركني قبل ما أضحك وأنسى الهم، إن كان هو أو إمي أو خواتي، ما حدا هون بيجي بدعمني معنويًا، ما حدا بيجي بقللي شو مضايقك مثلاً".

أفنان التي تعمل ناشطة والتي وصفت نفسها، خلال المقابلة، بأنها قوية، بكت حين سألناها عن انعكاس وضعها عليها، على الرغم من أنها تحمل هوية تجدّدها كل سنتين، وهو ما يمكّننا من استنتاج أن الحصول على الهوية لا يخلق حصانة سياسية أو اجتماعية، بل يخلق طبقة مختلفة من الهشاشة. وإضافة إلى غياب الدعم النفسي في الداخل والتعب النفسي الناتج من البعد، نبّهت النساء إلى الضغط النفسي الذي يواجهنه خوفًا من رفض تجديد الإقامة السنوية كل سنة أو الهوية كل سنتين، وهو ما يخلق حالة متواصلة من التوتر وعدم الاستقرار النفسي والقلق الذي يتحول في كثير من الأحيان إلى قلق مزمن.

لقد بيّنت الدراسة أن أغلب النساء يعانين تعقيدات جسدية، أو نفسية، أو هذه التعقيدات وتلك معًا، بسبب أوضاعهن؛ فالتي تبقى منهن داخل الخط الأخضر من دون تصريح لتظل قرب أطفالها وزوجها، تعيش دومًا في حالة خوف، خاصة حين يخرجن خارج البلدة. وبعض النساء أمسكت بهن السلطات الإسرائيلية ورحّلتهن إلى الضفة الغربية، ومنعتهن من الدخول مجددًا، وصرن بعيدات أشهرًا عن أطفالهن الرضع أحيانًا. مثال ذلك نور التي شرحت وضع بيتها وتأثير الطرقات الالتفافية جسديًّا؛ إذ قالت: "إذا أنا مش موجودة يعني البيت خرب، يعني أنا بالفترة اللي كنت فيها مُبعدة عن بيتي، البيت كان [تقريبًا] دمار، كانوا بناتي كثير زغار مش زي اليوم بركنوا على حالهم، أنا بحكي لك كانوا بصف خامس وسادس وكذا، بحكي لك كان هاد الحكي قبل 15 سنة، الإشي مكنش سهل عليهم، فش حد يدير باله عليهم، كنت أنا حامل رميت [أجهضت] كذا مرة من طلعاتي ونزلاتي عالمعبر من كثر الإجهاد، أنا رميت حوالي 4 مرات، كان الإشي مش سهل بالمرة علي، يعني كان الإشي صعب جدًّا

جدًّا، يعني البنات فاتن [دخلن] بحالة نفسية، في عندي البنت الكبيرة كان وضعها جدًّا سيئ، كل الوقت عياط [بكاء] مكنش في تركيز بالدراسة، كانت نفسيتها تعبانة خواتها نفس الشي. بالفترة اللي أنا أُبعدت فيها كنت رامية 4–5 مرات، بالفترة اللي أبعدت فيها كنت أنا مخلفة [والدة] جديد، يعني كان عندي الولد جديد كانوا يجيبوا لي إياه زيارة يعني أشوفه [أراه] أكم ساعة ويروحوه معاهم ما كنت أشوفه يعني".

ما قالته نور يؤكد أن الخوف الدائم والتعب النفسي والجسدي يؤثر سلبيًا في صحة النساء الجسدية والنفسية، وصحة أطفالهن النفسية أيضًا. ونورد مثالاً آخر؛ إذ أشارت زينة في حديثها إلى معاناتها مرضَي السكري وضغط الدم، وعَزَت ذلك إلى الضغط النفسي الذي عاشته خلال حيازتها تصريح زيارة فقط وعدم امتلاكها إقامة.

يُذكر أن أحد تأثيرات تلك التجربة في كثير من النساء هو الندم على الزواج من رجل فلسطيني يعيش داخل الخط الأخضر، فحين سألت الباحثتان النساء عن الدرس الأكبر الذي تعلّمنه من هذه التجربة، أو عما كُنّ سيغيرنه لو رجع بهن الزمن، أشارت الكثيرات منهن إلى أنهن ما كُنّ ليتزوجن من داخل الخط الأخضر، ولو عاد بهن الزمن لفضّلن الزواج داخل مناطق الضفة الغربية، مع أن أغلبهن ذكرن العلاقة الطيبة مع عائلة الزوج والعلاقة القوية مع الزوج، لكن صعوبات الحياة اليومية وإجحافها وتأثيرها جسديًا ونفسيًا يجعلهن يندمن على قرار الزواج والعيش في مناطق الـ 48. فمثلاً، قالت سناء: "أكيد مرات الواحد من كثر ضغط الحياة بوصل لطريق مسدود زي ما حكيت لك، إذا بدّي أفكر بالانفصال أكيد بفكر أرجع لعند أهلي، أنا لو بعيش معهم على حصيرة ولا أعيش بذلّ، فأنا اللي فكرت فيه فكرت بولادي لإني أنا كثير بسمع وبشوف لما الإم بتنفصل عن الأب والأب بنفصل عن مرته وين بكون مصير الولاد، خاصة إنه وضعي بختلف عن وضع حدا ثاني، لما أنا من الضفة أنو اللي بده يحماني؟ وأنو بده يدير باله على ولادي؛ على تعليمهم وعليهم ويوجههم للطريق الصح ويدلهم على مصلحتهم وأهدافهم؟ مين وأصلاً أنا وضعي حساس؟ ما حدا. فأنا فكرت بولادي بسلّم الأولويات إني أضل معهم أضحّي منشانهم وخلص".

وكما سبق ذكره في بداية هذه الدراسة، عندما يكون الأولاد حاملين للهوية والجنسية الإسرائيلية، لا تستطيع الأم أن تستخرج لهم رقمًا وطنيًا فلسطينيًا، أي إنهم لا يحصلون على الجنسية الفلسطينية، وهذا يعني أنها لا تستطيع الرجوع إلى مناطق الضفة الغربية إن انفصلت عن زوجها، لأنها لا تستطيع تسجيلهم في مدارس أو مراكز صحية أو أي خدمة أخرى، لذلك تفضل النساء البقاء والتحمل من أجل أطفالهن. لكن لم تبدِ أربع نساء – أربعتهن يحملن إقامة أو هوية – أي ندم على الزواج، بل قُلنَ إنهن سيُعدن الكَرة مرة أخرى لو رجع بهن الزمن، إلا أنهنّ تحفّظن على نصيحة الأهل بتزويج بناتهن رجلاً من الداخل اليوم، وأكدن أن الأمر فيما مضى كان أسهل. وأما اليوم فإنه معقد، وإنه يجب التأكد من الشخص وعائلته قبل الموافقة، إضافة إلى أخذ الصعوبات السياسية في الاعتبار.

5. "بينما ينام العالم": استراتيجيات التكيف والمواجهة للصعوبات

بيّنت المقابلات أن النساء يستخدمن عدة استراتيجيات لمواجهة ضغوطات الحياة وتكييف أوضاعهن القائمة، وتطوير القدرة على مواصلة الحياة من أجلهن ومن أجل أطفالهن، وهي استراتيجيات متعددة؛ فمنها الفردي ومنها الجماعي. وعلى المستوى الفردي، تلجأ نساء إلى دعم عاطفي من صديقاتهنّ، وتلجأ أخريات إلى ممارسات دينية. فمثلاً، قالت أميمة: "شوفي، لا بد الواحد مرات بفوت بصعوبات، بس أنا بقرأ قرآن كثير، 'ألا بذكر الله تطمئن القلوب'، يعني بطمئن الواحد، طبعًا مليش حدا هون، لا أخت لا بنت لا حدا، الواحد يروح عنده خلص بقعد يقرأ قرآن وبهدأ".

بعض النساء تعلمن اللغة العبرية بجهود ذاتية، وبعضهن من خلال دورات مجانية يعقدها المجلس المحلي أو البلدية المحلية. إضافة إلى ذلك، تستفيد النساء من دورات مهنية مجانية غالبًا ما يمولها المجلس المحلي/ البلدية. ومن خلال تلك الدورات، يبدأن مشوارًا مهنيًا وتمويلاً ذاتيًا لمشاريعهن، وقد شرحت لنا نيفين كيف أنها وصلت إلى تأسيس مشروع كامل بدءًا من دورة بسيطة في المجلس المحلي؛ إذ قالت: "أنا تعلمت [صنع الحلويات] وهاي الأشياء، تعلمت أول إشي أول كورس هان بعدها صرت بدي أتقدم، لحد ما طلعت أخذت كورس خارج البلاد، فخلص حطيت الإشي براسي إنه الإشي حبيته، طورت حالي على الفيسبوك، بديت أجيب أدوات اللي هي مش موجودة، وأجت ببالي فكرة إني أعلّم هون بهاد الطابق. بقت أول دورات، بعدين اتطور لعدة محلات، صرت أعلم بمدرسة في البلد اللي هي فيها معدات كاملة أصلاً في قسم التغذية هناك، فانطلقت من هناك". وقد شاركت بعضُ النساء نساءً أخريات مهاراتهن، ولا سيما مع "بنات البلد"، ومن ثمّ أنشأن مشاريع مشتركة وطورنها. وتقول حسناء في هذا السياق: "آه، كنا نوخد رحلات جولات ترفيهية للنساء ببيت المسن، فتحت أنا و4–5 صبايا من عنا من البلد يعني الناشطات النشيطات، كنا فاتحين منتدى نسائي ومخليناش نوع دكتور أو باحث أو محاضر إلا جبناه توعية، عأساس نرفع نسبة وعي النساء اللي هون".

إضافة إلى المشاريع الخاصة، اتّبعت النساء استراتيجية العمل في القطاع الخاص من دون كشف راتب، مثل مربية في حضانة خاصة، أو العمل في محل لبيع الملابس، أو التعليم الخصوصي للطلاب في البيت. هذا العمل. وعلى الرغم من الراتب المنخفض وانعدام حقوق العمال في مثل هذا العمل، فإنه بمنزلة دعم مادي كبير للمرأة ودعمٍ معنوي لها أيضًا، ومن خلاله تستطيع الانخراط في المجتمع أكثر فأكثر، وتستطيع كذلك تنمية استقلالية اقتصادية تقويها وتقوي ثقتها بنفسها.

توجد استراتيجية أخرى اتبعتها النساء؛ هي تقوية مكانتهنّ الاجتماعية من خلال بناء علاقات وطيدة وجيدة مع عائلة الزوج والمجتمع المحيط. فبالنسبة إليهن، فإن العلاقة القوية بينهن وبين أفراد العائلة هي مصدر للدعم وبعض الأمان الذي يحتجن إليه. وتساهم العلاقة الطيبة بينهن وبينهم، وهي علاقة تعبّر عنها المشاركة في الأفراح والأتراح والقيام بـ "الواجب" والوجود لأجلهم أثناء الحاجة إلى مساعدة ما، في تقوية مكانتهن في العائلة، وتسهيل قبولهن وعدم التعامل معهن كأنهن غريبات. فمثلاً، قالت أميمة: "في أخت لزوجي عندها مشاكل بعينيها بتحبش تسافر إلا معي، مثلاً عالعُمرات أخذتها أنا

مرتين، يعني أنا وياها طول الوقت نروح مع بعض، فيعني أنا بحب أطلعها، هي برضه مش متزوجة، قاعدة بالبيت لحالها إذا بدنا نطلع ولا نسافر ولا إشي بقل له [زوجها] هات نجيبها تطلع معنا تغير جو".

إضافة إلى ذلك، أوضحت لنا بعض النساء مساهمة تفوّق أطفالهن في المدارس والجامعات وكونهم "مربّيين" [على خلق حسن] في تقوية مكانتهن في المجتمع، فأولادهن هم شهادة على نجاحهن وعلى طيب أصلهنّ، وهم مصدر افتخار لهن أمام المجتمع؛ إذ تقول أمل مثلاً: "القوة بوخدها من إنّه حياتي لازم تمشي وبناتي لازم يكُنن أحسن بنات، وإبني كمان".

6. "مديح لنساء العائلة [ورجالها]": العوامل المساعدة على التكيف ومواجهة تحديات الحياة اليومية

أشارت جميع النساء إلى دعم أزواجهن لهن ماضيًا وحاضرًا. وهذا الدعم عاطفي ومادي وبيروقراطي. فأغلب الأزواج يسعون إلى مساعدة نسائهم في الحصول على الإقامة والهوية من دون كلل، وتظهر العلاقة مع الزوج لدى معظمهن مصدرًا أساسيًا للدفء والحميمية، ولم تظهر بوصفها سلطة أو سيطرة. تقول أميمة: "أولاً مكنش في حضانات، كانوا [أهل زوجها] يصحوا [يُجالسوا] الولاد، أنا عندي 3 أولاد معنديش بنات، كانوا يصحوا الولاد. طبعًا أنا كنت أروح من المدرسة مفش سيارة كمان، الصبح آخد الولد وأروح عالمدرسة، بعد الظهر أرجع أجيب الولد وأروح عالدار، هسا جوزي كان يساعدني كثير، أول شي بالطبيخ، يعني إذا أنا مش طابخة قبل ما أطلع هو يروح قبلي يحضر الأكل ونتساعد عالولاد كثير". وأضافت أمل قائلة: "زوجي كثير حنون وقلبه طيب، ويمكن هذا اللي شجّعني أوافق عليه، في ناس متجوزين من الضفة وقصة إقامة وورواق هذا الإشي يغلبهم، هو بالمرة لا، يعني يمكن مرات أنا أحسّسه إني متضايقة من الموضوع وهو يقعد يهدي فيّي".

إضافة إلى دعم الزوج، تحدثت جميع المشاركات عن الدعم الذي تلقّينه من عائلة الزوج حين احتجن إلى ذلك. وقد أكدت أغلبهن أن علاقاتهن بعائلة الزوج كانت طيبة وقوية. فمثلاً، وصفت نيفين علاقتها بأهل زوجها قائلة: "الصراحة أنا أول ما تجوزت بقوا أهله ميعاملونيش كإني كنة [زوجة الابن]، يعني أنا إذا تضايقت من جوزي بالبداية بقت صعبة الحياة جوز ومرة، أكيد بقت في مشاكل وخلافات يعني مش فاهمين بعض بسبب الجيل، بقى ملجئي حماتي - الله يرحمها - بقت كثير كثير مليحة معي وتحبني عالآخر، وبنات حماي نفس الشي، حماتي بقت تحمّم [الولد] الكبير لجيل سنة ونص، لإنهم بقوا كثير قراب علي ولحد اليوم".

دعم آخر كان من الجيران والبيئة القريبة لهنّ. وعلى سبيل المثال، قالت رحاب إن مصدر قوتها "من رب العالمين وجاراتي، بنفضفض لبعضنا [تضحك]". ويوجد دعم آخر لقيته أمهات لمراهقين/ ات أو بالغين/ ات يساهمون في الأعمال المنزلية والاهتمام بالإخوة الأصغر سنًّا منهم إذا ما اضطُرت الأم إلى التغيب عن البيت للعمل أو لزيارة أهلها أو العلاج في الضفة.

وجدير بالذكر هنا أن العلاقة الوحيدة التي لا تزال متوترة حتى اليوم هي حالة سناء التي شرحت أن الزواج كان زواج "بدل"، أي إنها تزوجت من أخ زوجة أخيها، ولكن الزواج الأخير (أي زواج أخيها مع أخت الزوج) لم ينجح وحصلت مشكلات أدت إلى نبذها وعدم التعامل معها كفرد من العائلة حتى اليوم.

تجدر الإشارة إلى أن أحد العوامل التي ساهمت في تأقلم النساء وتكيفهن وقدرتهن على ممارسة حياتهن وجودُ دورات مجانية تعقدها مؤسسات مختلفة في المجتمع الفلسطيني في الداخل؛ مثل دورات اللغة العبرية، وفن التجميل، وفن الطبخ، وغير ذلك. تلك الدورات ساهمت في تقوية النساء ليكُنّ مستقلات حين يذهبن إلى المؤسسات، ويساعدنها في إنشاء عمل مستقل، أو إيجاد عمل في القطاع الخاص في بلدتهن. تتوافر فرص العمل في القطاع الخاص من غير كشف راتب، أو ما أسمته النساء "العمل الأسود"، وهو ترجمة حرفية للمصطلح العبري الذي يعني العمل الحر، أو العمل مقابل أجر من غير تسجيل رسمي، ومن غير ضمان، أي من غير حقوق. تقول أمل: "بيجوا عندي أولاد وبعلمهم هان في الدار". وقد ذكرت بعضهن، كان هذا مساعدًا من الناحية المادية، لكنه في نفس الوقت مجحف في تحصيل الحقوق. واحدة من بين المشاركات ذكرت أن مشغّلتها حصّلت لها حقوقها بسبب وجود ما يسمى قانون "العامل الأجنبي" الذي استطاعت من خلاله بعض النساء العمل وتحصيل بعض الحقوق (تأمين صحي وفتح حساب بنك مثلًا).

إضافة إلى ذلك، تدعم بعض الجمعيات الحقوقية غير الربحية وغير التابعة للحكومة الإسرائيلية أولئك النساء. فمثلًا، ذكرت أفنان أن جزءًا من عملها التطوعي ناشطةً هو تنظيم أيام توعية للعائلات عن حقوقها حتى أمام المحامين، وتوفير أطر تمكين مثل دورات لتعليم اللغة العبرية. وأخيرًا، فإن للتطور التكنولوجي وتوافر مساحات افتراضية للتواصل المستمر مع العائلة الأصلية حين تكون في الداخل، والتواصل مع عائلتها إذا ما "سُجنت" في مناطق الضفة، دورًا مساهمًا في تغلب النساء على الصعاب النفسية الناتجة من البعد عن إحدى العائلتين. ونتحدث هنا عن السجن؛ بمعنى أنهن يُفرض عليهن البقاء، وأنهن يُمنعن من دخول مناطق الـ 48 أو الـ 67 إذا كانت صلاحية التصريح منتهية. ومما يُذكر في هذا السياق أن النساء اللاتي قابلناهنّ لم يرين في الأطر النسوية القُطرية مصدر دعم معنوي أو قانوني لهن.

خامسًا: نقاش واستنتاجات

بحثت هذه الدراسة في تجربة النساء الفلسطينيات المتزوجات داخل الخط الأخضر، وتحديدًا في منطقة المثلث. وقد خلصت إلى أن هذه الشريحة من النساء تنتقل من حالة هشاشة ناتجة من الاحتلال الإسرائيلي لمناطق الضفة الغربية، أساسًا، إلى حالة هشاشة أخرى تتكثف فيها الممارسات الاستعمارية في حق المجتمع الفلسطيني داخل الخط الأخضر. وبيّنت أن هؤلاء النساء ينتمين إلى درجات مختلفة من الهشاشة، وأن ذلك يتعلق بنوع التصريح الذي تعطيه إسرائيل لهن. فالنساء اللاتي استطعن تحصيل هوية مدتها سنتان يستطعن بطريقة ما تحصيل بعض الحقوق، كالعمل والتأمين الصحي والأمان العائلي، ولكنهن يواجهن صعوبات بيروقراطية كبيرة في كل مرة يُفرض عليهن تجديد الإقامة. وأما النساء اللاتي

يحملن تصريح زيارة زوج فقط، فهن النساء اللاتي يتكثف تعرضهن للمخاطر، ويمكن تصنيفهن بوصفهن يعشن مستوى أصعب من الهشاشة Precariat بحسب تعبير بتلر(39)، وذلك لكونهن يكملن العيش مع عائلاتهن وبالقرب من أولادهن، على الرغم من انتهاء صلاحية التصريح، فيصبحن دومًا في حالة خوف واحتمال التعرض للملاحقة والطرد والإبعاد عن العائلة والأطفال، وحصل ذلك مع عدد من النساء اللاتي شاركن في الدراسة. يمكن اعتبار خلق تلك الطبقات المختلفة من الهشاشة سياسة استعمارية تهدف إلى خلق عدم وضوح وعدم استقرار، يضعف المستعمَر/ ة ويجعله/ ا دومًا في حالة ترقّب لسيناريو أسوأ، أو في حالة رغبة مستمرة لإرضاء السلطة من أجل تحصيل حق إنساني أساسي متمثل في الإقامة مع العائلة، وبالقرب من الأطفال. ولمست الباحثتان أن كل طبقة من الهشاشة تساهم في تكريس الطبقات الجندرية والاجتماعية والاقتصادية، وغيرها.

وقد بينت الدراسة أن جزءًا من هشاشة النساء هو عجزهن عن أخذ أطفالهن معهنّ للعيش في مناطق الضفة الغربية إذا ما حصل لهن مكروه، سواء كان خلافًا عائليًا أو طلاقًا أو بسبب وفاة الزوج، أو عدم تجديد التصريح والإقامة، وذلك لأنّ الأطفال لا يستطيعون الحصول على هوية فلسطينية، ومن ثَم خدمات صحية وتربوية، وغيرها، في مناطق الضفة الغربية. ولهذا، تضطر المرأة إلى تحمل الأعباء السياسية والاجتماعية والنفسية والاقتصادية رغمًا عنها؛ من أجل البقاء وعدم اقتلاعها من بيتها وترحيلها إلى الضفة الغربية. يتيح القانون الفلسطيني للنساء الفلسطينيات منح الجنسية الفلسطينية لأولادهن، ولكن بسبب بعض بنود اتفاقات أوسلو فإنهن لا يستطعن ذلك إذا تزوجت الواحدة منهن رجلًا يحمل الجنسية الإسرائيلية. وتجادل العديد من النسويات في السياق الفلسطيني أن اتفاقية أوسلو (1993) كان لها دور كبير في تكثيف العنف السياسي والجندري تجاه النساء الفلسطينيات. فمثلًا، ترى بيني جونسون وإيلين كتّاب أن اتفاقات أوسلو "خلقت مناخًا من عدم الاستقرار العميق، وصاغت صورة جديدة للنشاط السياسي الفلسطيني الذي همّش كثيرًا من الفئات الاجتماعية، ولا سيما النساء"(40)، وأن بنود اتفاقات أوسلو واحدة من بين العوامل التي تتقاطع مع عوامل أخرى وتخلق بنية هشاشة أولئك النساء. وإضافة إلى ذلك، بيّنت هذه الدراسة أن تقاطع الحالة الاقتصادية – دعم الزوج والعائلة سواء الأصلية أو الجديدة وعدد الأولاد وجيلهم ونوع التصريح الذي تحمله المرأة – هو ما يبني شكل حياة أولئك النساء على المستوى اليومي. فقد وجدنا أن دعم العائلة الأصلية يخفف من عبء الغربة عليهن. وفي حال وجود أولاد مراهقين أو بالغين للمرأة، فإنّ ذلك يساهم في دعمها نفسيًا وفي مهماتها اليومية، ويساهم دعم الزوج خاصة في سيرورة تقديمها طلب الإقامة أو الهوية، ويساهم دعم عائلة الزوج في تخفيف العبء الاجتماعي والاقتصادي والنفسي حتى حين تُبعد إلى الضفة؛ إذ إنهم يحتضنون أطفالها حتى عودتها، والعكس صحيح أيضًا. فدراسة ظاهر-ناشف المتعلقة بالنساء الفلسطينيات اللاتي تزوجن، واللاتي يعشن في النقب، بيّنت مدى الإجحاف والعنف المجتمعي

(39) Judith Butler, "Performativity, Precarity and Sexual Politics," *AIBR. Revista de Antropología Iberoamericana*, vol. 4, no. 3 (2009).

(40) Penny Johnson & Eileen Kuttab, "Where have all the Women (and Men) Gone? Reflections on Gender and the Second Palestinian Intifada," *Feminist Review*, vol. 69, no. 1 (2001), pp. 21–24, 26.

الأبوي، إضافة إلى العنف الاستعماري في حقهن، وهو ما يُكثف هشاشتهن ليجعلهن يعشن طبقات الهشاشة والغربة والإقصاء، وهنّ عاجزات عن حماية أنفسهن جسديًا ونفسيًا واجتماعيًا[41]. وإذا ما قارنّا نتائج هذه الدراسة بالدراسة التي سلطت الضوء على حالة النساء في النقب، فإننا نجد أن هشاشة النساء فيها أكبر بسبب الفروق في الوضع الاقتصادي بين سكان النقب وسكان منطقة المثلث، وبسبب العادات والتقاليد أيضًا، مثل تعدد الزوجات الدارج وبسبب العنف الأسري ذي الكثافة الأكبر في النقب. وهذا يؤكد أن التقاطعية هي الإطار المفاهيمي الأنسب لفهم تلك الفروق وتحليلها. يمكن تفسير جزء من الفروق الاجتماعية والاقتصادية بين السياقين بالفروق التي تخلقها إسرائيل من خلال التعامل مع الفلسطينيين التي تعود إلى سياسة استعمارية مقصودة تستهدف خلق فجوات تنتهي بفجوات في المجتمع نفسه. فقد أشارت ريما حمامي إلى الكيفية التي توزع بها إسرائيل، الهشاشة توزيعًا غير متساو، كجزء من مشروعها الاستعماري الاستيطاني في فلسطين، وخلق طبقات مختلفة منها عبر الضفة الغربية وداخلها[42]. إن المقارنة بين السياقات الفلسطينية المختلفة للنساء الفلسطينيات المتزوجات داخل الخط الأخضر تبيّن صحة هذه الحجة وشدتها. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن الفروق لا تقتصر على التفرقة المقصودة من خلال السياسات الاستعمارية، بل إنها تشمل أيضًا فروقًا ثقافية بنيوية في المجتمع الفلسطيني نفسه داخل الخط الأخضر، والتي - كما بيّنّا في الدراسة المذكورة - تُنتج عبئًا نفسيًا واجتماعيًا إضافيًا على النساء. وتشير ليليان أبو طبيخ مثلاً، إلى حقيقة أن النساء الفلسطينيات داخل الخط الأخضر يعانين هذا العبء حين يتزوجن وينتقلن إلى بيت الزوجية، لكون المنظومة الأبوية تحتّم عليهن انتقالاً إلى بيت الزوج وعائلته الجديدة المختلفة، إلى قرية أو مدينة ثقافتُها مختلفة[43]. وتذهب أبو طبيخ إلى أن تجربة هؤلاء النساء المَعيشة تشير إلى أن تجارب هجرتهن، خلافًا لتجارب الهجرة في سياقات أخرى، تفسد أوضاعهن الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، بحيث تحدّ القوى الاجتماعية والمؤسساتية من إمكانيات حراكهن، وتؤدي بأشكال ودرجات مختلفة، إلى إقصائهن عن مساحات عائلية واجتماعية واقتصادية، ثم إن هؤلاء النساء يعانين الشعور بالغربة اجتماعيًا، ويعانين البطالة اقتصاديًا. ويُطلب من هؤلاء النساء التأقلم وملاءمة أنفسهن مع أنماط الحياة والعادات المختلفة في البلدة الجديدة. وتنوّه أبو طبيخ بأنهن يبقَين غريبات ويشعرن بأنهن عُرضة لرقابة اجتماعية دائمة، على الرغم من محاولاتهن التأقلم وإيجاد مكان لهنّ في البلدة الجديدة. وترى أن هذه الهجرة وتبعاتها غير مرئية وغائبة عن الخطاب الجماهيري والأكاديمي الفلسطيني في الداخل الفلسطيني المحتل.

إن إحدى النتائج المهمة من هذه الدراسة أن التعقيدات وكثرة المتطلبات الإسرائيلية تصل إلى حد الإهانة والتشكيك في الأمومة والأبوّة، وهذا يؤثر سلبيًّا في حالة النساء واستقرارهن النفسي، ويؤثر

(41) Daher–Nashif.

(42) Rema Hammami, "Precarious Politics: The Activism of 'Bodies that Count' (Aligning with those that don't) in Palestine's Colonial Frontier," in: Judith Butler, Zeynep Gambetti & Leticia Sabsay (eds.), *Vulnerability in Resistance* (Durham: Duke University Press, 2016).

(43) Lilian Abou–Tabickh, "Women's Masked Migration," in: Rhoda Ann Kanaaneh & Isis Nusair (eds.), *Displaced at Home: Ethnicity and Gender among Palestinians in Israel* (Albany: State University of New York Press, 2010), p. 189.

أحيانًا حتى في العلاقة مع الزوج الذي تصل به الحال أحيانًا إلى التعب واليأس والتنازل. ولطالما كانت البيروقراطية وسيلةً تستخدمها الدولة الحديثة لإخضاع مواطنيها والسيطرة عليهم، وتتكثف قسوتها حين يكون الشخص طالبًا للجوء أو المواطنة. فمثلاً، تستخدم باردا مفهوم "اللاهوت الأمني" لتصف السياسة الإسرائيلية التي تستخدم هذه الممارسة وسيلةً وحجة احتلالية لفرض منظومة "تصاريح" بيروقراطية تجعل من حياة الفلسطيني/ ة "حياة مكشوفة"[44]. لقد طرح جورجيو أغامبين مفهوم الحياة المكشوفة Bare Life ليصف من خلاله حياة من يُستثنون من القانون من خلال القانون، ويكونون تحت سيطرة الدولة التامة[45]. وفي حين تبيّن الدراسة الحياة المكشوفة للنساء وسهولة تعرضهن للأذى السياسي والاجتماعي لكونهنّ مقيمات "غير قانونيات" داخل الخط الأخضر، فإنهن في منزلة أخطر مما وصفه أغامبين لكونهنّ لا يمتلكن المواطنة أو الجنسية التي يمكن أن تعطيهنّ بعض الحماية إذا ما استثناهنّ القانون الذي يسري على المواطن/ ة. وتبين شلهوب-كيفوركيان كيف أن مفهوم اللاهوت الأمني بمنزلة الحجر الأساس في التعامل البيروقراطي الإسرائيلي مع حياة الفلسطينيين/ ات في القدس المحتلة ووسيلة أساسية لفرض منظومة الرقابة والسيطرة في مناحي شتى من حياتهم/ هن[46]. إن جزءًا أساسيًا من استثناء النساء الفلسطينيات وإخراجهن عن القانون وجعل حياتهن مكشوفة للممارسات الاحتلالية والاستعمارية بموجب القانون، هو قانون المواطنة والدخول إلى إسرائيل (سنة 2003) الذي أصبح الكابوس الأكبر للعائلات الفلسطينية حين يكون أحد الزوجين من الضفة الغربية أو قطاع غزة. لقد بينت الدراسة الفرق بين حياة النساء اللاتي يمتلكن هوية أو إقامة، واللاتي لا يملكن إقامة ولا يحصلن إلّا على تصريح زيارة زوج وأولاد؛ ومن ثم نخلص إلى حقيقة التأثير المجحف لهذا القانون في حياة النساء، وضرورة تجميده فعليًّا، لا صوريًّا فقط.

إن إحدى أبرز النتائج اللافتة في هذه الدراسة هي الاستراتيجيات المختلفة التي تستخدمها النساء للتكيف والمواجهة ومواصلة الحياة اليومية، على الرغم من الصعوبات الكبيرة والكثيرة التي يواجهنها. وهذه الاستراتيجيات هي تعبير عما أكدته بتلر وآخرون من جهة أن الهشاشة والمقاومة أمران مترابطان؛ فلا مقاومة من دون هشاشة، ثمّ إن الهشاشة في حد ذاتها تخلق إمكانيات المقاومة أو ما أسمته الأدائية Performativity، ذلك أن الهشاشة لا تعني العجز عن العمل والتضحية والمواجهة، أو العجز عن الأداء[47].

تطرق العديد من الباحثين إلى مساهمة أدائية المجتمع الفلسطيني في مقاومة الممارسات الاستعمارية الإسرائيلية. وقد بين هيركر، مثلاً، كيف أن الدعم الأسري والمجتمعي للفلسطينيين يقلل من الهشاشة والمخاطر التي يتعرضون لها[48]. وقد بيّنّا في هذه الدراسة كيف ساهم الدعم العائلي والمجتمعي،

(44) Berda.

(45) Giorgio Agambe, *State of Exception*, Kevin Attell (trans.) (Chicago: The University of Chicago Press, 2005).

(46) Nadera Shalhoub–Kevorkian, *Security Theology, Surveillance, and the Politics of Fear* (Cambridge: Cambridge University Press, 2015).

(47) Butler, Gambetti & Sabsay.

(48) Christopher Harker, "Geopolitics and Family in Palestine," *Geoforum*, vol. 42, no. 3 (2011), pp. 306–315.

ولا سيما دعم الزوج، في قدرة النساء على التكيّف ومواجهة الصعاب بأنواعها المختلفة. ونخلص إلى القول إنّ الدعم المجتمعي والعائلي عنصران أساسيان في قدرة المستعمر/ ة على البقاء والمواجهة والخلاص.

المراجع References

العربية

برسر، روت. **حياة عارية: نساء من دون مكانة في حيفا والشمال**. حيفا: امرأة لامرأة – مركز نسوي، 2020. (بالعبرية)

جرايسي، برهوم. "قانون المواطنة والدخول إلى إسرائيل (أمر ساعة – قانون طوارئ) 2022". **تقارير خاصة**. مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية. 2022/3/13. في: https://did.li/HBM5q

عدالة. المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل. **قانون المواطنة والدخول إلى إسرائيل (أمر مؤقت)**. في: https://bit.ly/3IN4gzJ

منظمة الأمم المتحدة. **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان**. في: https://did.li/FZZfT

______. **صكوك حقوق الإنسان: اتفاقية بشأن وضع الأشخاص عديمي الجنسية**. في: https://bit.ly/3XVtC2x

الأجنبية

Abbas, Shiblak. "Stateless Palestinians." *Forced Migration Review*. no. 26 (2006).

Agambe, Giorgio. *State of Exception*. Kevin Attell (trans.). Chicago: The University of Chicago Press, 2005.

Akram, Susan M. "The Search for Protection for Stateless Refugees in the Middle East: Palestinians and Kurds in Lebanon and Jordan." *International Journal of Refugee Law*. vol. 30, no. 3 (2018).

Albertson Fineman, Martha (ed.). *The Public Nature of Private Violence: Women and the Discovery of Abuse*. London: Routledge, 1994.

Ann Kanaaneh, Rhoda & Isis Nusair (eds.). *Displaced at Home: Ethnicity and Gender among Palestinians in Israel*. Albany: State University of New York Press, 2010.

Berda, Yael. "The Bureaucracy of the Occupation: An Introduction to the Permit Regime." (Unpublished Manuscript, 2012).

Bishara, Azmi. "The Pitfalls of a US–Israeli Vision of a Palestine State." *Journal of Palestine Studies*. vol. 35, no. 2 (2006).

Brah, Avtar & Ann Phoenix. "Ain"t I a Woman? Revisiting Intersectionality." *Journal of International Women's Studies*. vol. 5, no. 3 (2004).

Butler, Judith. "Performativity, Precarity and Sexual Politics." *AIBR*. *Revista de Antropología Iberoamericana*. vol. 4, no. 3 (2009).

_______. Zeynep Gambetti & Leticia Sabsay (eds.). *Vulnerability in Resistance*. Durham: Duke University Press, 2016.

Harker, Christopher. "Geopolitics and Family in Palestine." *Geoforum*. vol. 42, no. 3 (2011).

Jad, Islah. "Feminist Reading of the Palestinian Constitution Draft." *Journal of Women Studies*. no. 2 (2003).

Johnson, Penny & Eileen Kuttab. "Where have all the Women (and Men) Gone? Reflections on Gender and the Second Palestinian Intifada." *Feminist Review*. vol. 69, no. 1 (2001).

Joronen, Mikko & Mitch Rose. "Vulnerability and its Politics: Precarity and the Woundedness of Power." *Progress in Human Geography.* vol. 45, no. 6 (2021).

Nagy Hesse–Biber, Sharlene (ed.). *Handbook of Feminist Research: Theory and Praxis*. Thousand Oaks: SAGE Publications, 2012.

Phoenix, Ann & Pamela Pattynama. "Intersectionality." *European Journal of Women's Studies.* vol. 13, no. 3 (2006).

Shalhoub–Kevorkian, Nadera. *Security Theology*, *Surveillance, and the Politics of Fear*. Cambridge: Cambridge University Press, 2015.

Stein, Yael. "Forbidden Families: Family Unification and Child Registration in East Jerusalem." B'tselem; Center for the Defense of Individual, 2004.

Veikou, Mariangela. "Back to Basics: Stateless Women and Children in Greece." *Journal of Balkan and Near Eastern Studies*. vol. 19, no. 5 (2017).

صدر حديثًا

مجموعة مؤلفين

القدس

التطهير العرقي وأساليب المقاومة

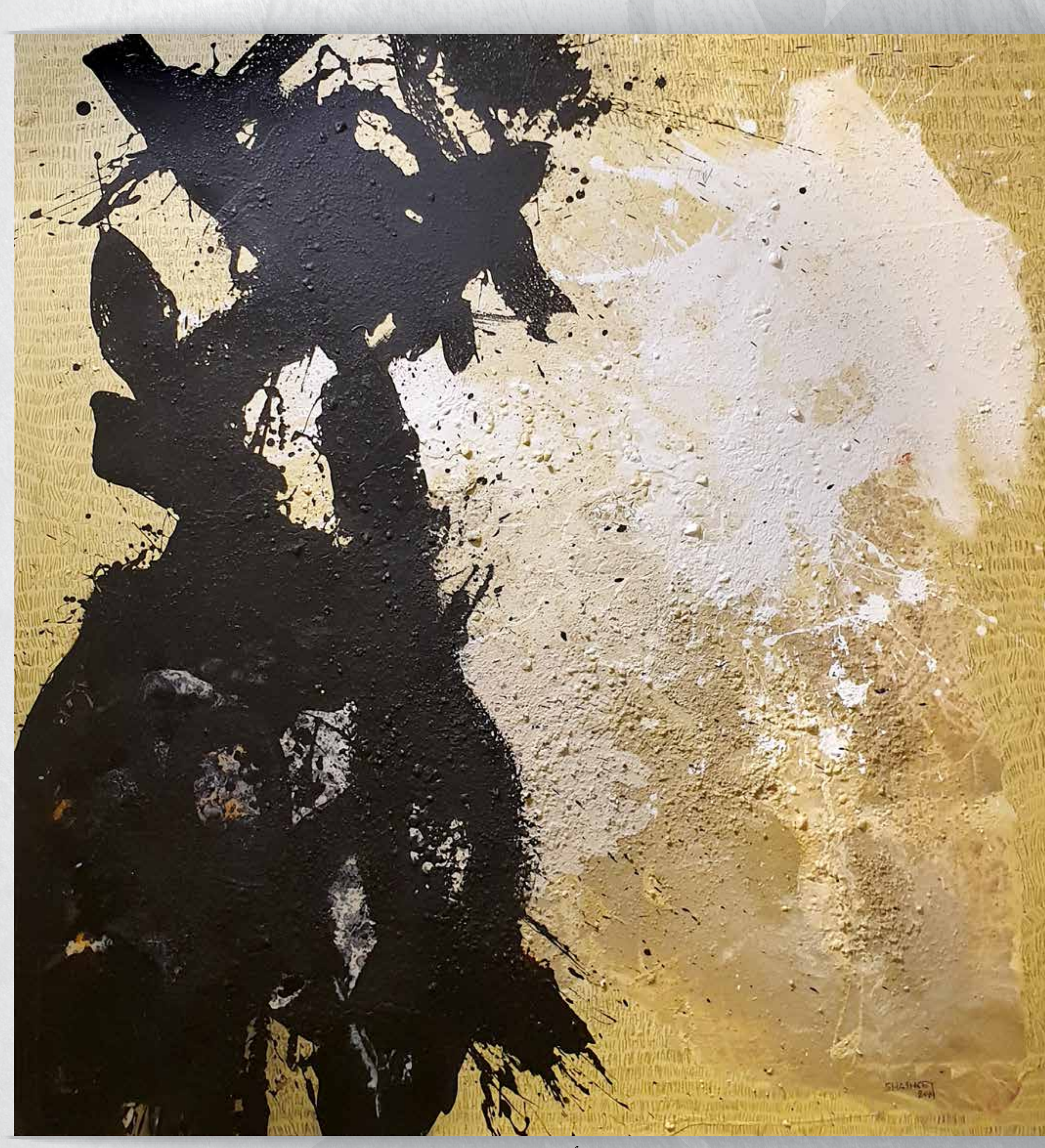
منذ استكمال احتلال مدينة القدس قبل أكثر من نصف قرن، إثر حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، عملت إسرائيل على تهويد المدينة، عمرانيًا وديموغرافيًا. وقد استندت في إنجاز ذلك إلى منظومة قانونية وإدارية ترسّخ هذا التوجه السياسي، وَسَعت لتفتيت النسيج الحضري والاجتماعي والاقتصادي المقدسي، بزرع بؤر استيطانية داخله، وعزل الشطر الشرقي للمدينة عن باقي الضفة الغربية، معتمدةً بناء المستعمرات وجدار الفصل العنصري.

استنادًا إلى أهمية مدينة القدس في الصراع العربي – الإسرائيلي، يأتي هذا الكتاب ليبرز ساحات الصراع المبنية على التطهير العرقي وآليات مقاومتها الفلسطينية من خلال الوقوف على الوضع القانوني للقدس، والبحث في واقعها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والديني، ودور الحركات الجماهيرية، والفاعلين الاجتماعيين في المدينة، في مواجهة سياسات الإحلال والتهويد الإسرائيلية. يشتمل الكتاب على أربعة أقسام تتمثّل محاورها في التاريخ والصراع على المقدسات، والتعليم والصراع على الوعي، وأدوات السيطرة على المدينة وأساليب المواجهة، والقدس في السياسة الدولية.



ترجمة

Translated Paper



تكوين 19/12، 152x122سم، أكريليك ومواد متعددة على قماش (2019).

Composition 12/19, 122x152 cm, acrylic and mixed media on canvas (2019).



المعرّف الرقمي DOI
https://doi.org/10.31430/GXJZ1686

John W. Meyer & Brian Rowan | جون ولفرد ماير* وبرايان روان**
Translated by Osama Mohammed | ترجمة أسامة محمد***

المنظمات الممأسسة:
البنية الرسمية بوصفها أسطورةً وطقسًا****

Institutionalized Organizations: Formal Structure as Myth and Ceremony

ملخص: تظهر العديد من البنى التنظيمية الرسمية بوصفها انعكاسات لقواعد مؤسسية عقلانية، ويفسّر إحكام مثل هذه القواعد في الدول والمجتمعات الحديثة جزئيًا توسّع البنى التنظيمية الرسمية وزيادة تعقيدها. وتعمل القواعد المؤسسية بوصفها أساطير تُدرجها المنظمات، مكتسبةً الشرعية والموارد والاستقرار ومعززةً آفاق البقاء. كما تخفض المنظمات، التي تصبح بناها متماثلةً مع أساطير البيئة المؤسسية، التنسيق الداخلي والرقابة بهدف الحفاظ على الشرعية، على عكس تلك التي يجري تنظيمها على نحو أساسيّ من خلال متطلبات الإنتاج الفني والتبادل. ويجري فصل البنى بعضِها عن بعضها الآخر وعن الأنشطة الجارية، ويجري أيضًا استخدام منطق الثقة وحسن النية بدلًا من التنسيق والتفتيش والتقييم.

كلمات مفتاحية: المأسسة، المؤسسة، المنظمة، البنية الرسمية، الأسطورة، الطقس.

Abstract: Many formal organizational structures arise as reflections of rationalized institutional rules. The elaboration of such rules in modern states and societies accounts in part for the expansion and increased complexity of formal organizational structures. Institutional rules function as myths which organizations incorporate, gaining legitimacy, resources, stability, and enhanced survival prospects. Organizations whose structures become isomorphic with the myths of the institutional environment –in contrast with those primarily structured by the demands of technical production and exchange– decrease internal coordination and control in order to maintain legitimacy. Structures are decoupled from each other and from ongoing activities. In place of coordination, inspection, and evaluation, a logic of confidence and good faith is employed.

Keywords: Institutionalization, Institution, Organization, Formal Structure, Myth, Ceremony.

* أستاذ فخري في علم الاجتماع في جامعة ستانفورد، الولايات المتحدة.
Professor Emeritus of Sociology at Stanford University, US.
Email: meyer@stanford.edu

** أستاذ فخري متقاعد في علم الاجتماع، جامعة ميشيغان الحكومية، الولايات المتحدة.
Retired Professor Emeritus of Sociology at Michigan State University, US.
Email: browan@umich.edu

*** أستاذ علم الاجتماع في جامعة دمشق، سورية.
Professor of Sociology at Damascus University, Syria.
Email: osamamohd@gmail.com

**** هذا النص ترجمة عن الإنكليزية للدراسة المنشورة في:
American Journal of Sociology, vol. 83, no. 2 (1977), pp. 340–363.

مقدمة[1]

تُعدّ المنظمات الرسمية، عمومًا، أنظمةً للأنشطة القائمة على التنسيق والخاضعة للرقابة التي تظهر عندما يكون العمل جزءًا لا يتجزأ من شبكات معقدة من العلاقات التقنية والتبادلات العابرة للحدود. غير أنّ البنى التنظيمية الرسمية في المجتمعات الحديثة تظهر في سياقات ممأسسة إلى درجة كبيرة. ويجري استحداث المهن والسياسات والبرامج إلى جانب المنتجات والخدمات التي يُفترض أن تنتجها بعقلانية؛ ما يسمح للعديد من المنظمات الجديدة بالظهور، ويفرض على المنظمات القائمة إدراج ممارسات وإجراءات جديدة؛ ما يعني أنّ المنظمات مدفوعةٌ لإدراج الممارسات والإجراءات التي تحدّدها المفاهيم العقلانية السائدة للعمل التنظيمي والممأسسة في المجتمع. وتزيد المنظمات التي تقوم بذلك من شرعيتها وآفاق بقائها، بغضّ النظر عن الفاعلية المباشرة للممارسات والإجراءات المكتسبة.

تعمل المنتجات والخدمات والتقنيات والسياسات والبرامج المُمأسسة بوصفها أساطير قويةً، وتتبناها العديد من المنظمات رسميًّا. غير أنّ الامتثال للقواعد المُمأسسة غالبًا ما يتعارض بشدّة مع معايير الكفاءة، وعلى العكس من ذلك، يُقوّض تنسيق النشاط ومراقبته بهدف تعزيز الكفاءة الامتثالَ الرسمي لمنظمة ما، ويضحّي بدعمها وشرعيتها. فمن أجل الحفاظ على الامتثال الرسمي، تتجه المنظمات التي تعكس القواعد المؤسسية إلى حماية بناها الرسمية من الشكوك في الأنشطة التقنية من خلال الارتباط غير المُحكم، وردم فجوات بين بناها الرسمية وأنشطة العمل الفعلية.

تجادل هذه الدراسة بأنّ البنى الرسمية للعديد من المنظمات في المجتمع ما بعد الصناعي[2] تعكس إلى حد بعيد أساطير بيئاتها المؤسسية بدلًا من متطلبات أنشطة عملها. فيتناول الجزء الأول النظريات السائدة عن أصول البنى الرسمية والمشكلة الرئيسة التي تواجهها هذه النظريات. أمّا الجزء الثاني، فيناقش مصدرًا بديلًا من البنى الرسمية هو الأساطير المضمَّنة في البيئة المؤسسية. في حين يناقش الجزء الثالث فكرة أن المنظمات التي تعكس البيئات المُمأسسة تحافظ على الفجوات بين بناها الرسمية وأنشطة عملها المستمرة. ويقدّم الجزء الأخير خلاصةً يناقش خلالها بعض النتائج البحثية.

يجري تمييز القواعد المُمأسسة بوضوح من السلوكيات الاجتماعية السائدة في الدراسة كاملة؛ إذ تُعدّ القواعد المُمأسسة تصنيفات مضمَّنة في المجتمع بوصفها رموزًا أو تفسيرات متبادلة[3]. ويمكن،

(1) أُنجزت الدراسة في مركز ستانفورد لبحوث وتطوير التدريس (الولايات المتحدة)، بدعم من المعهد الوطني للتعليم (العقد رقم NE–C–00–3–0062)، ولا تعبّر الآراء الواردة هنا بالضرورة عن اتجاهات يتبنّاها المعهد. يُعبّر المؤلفان عن تقديرهما للملاحظات التي قدّمها الزملاء في مركز ستانفورد لبحوث وتطوير التدريس، وبرنامج تدريب منظمات ستانفورد، ومجموعة بحث المنظمات والبيئات التابعة للمؤسسة الأميركية لعلم الاجتماع، وللمعهد الوطني للتعليم على دعمه وتشجيعه. والشكر موصول على وجه الخصوص للاقتراحات المفيدة التي قدمها هنري أكلاند Henry Acland، وألبرت بيرغسين Albert Bergesen، وجون بولي–بينيت John Boli–Bennett، وتيرينس ديل Terrence Deal، وجون فريمان John Freeman، وبول هيرش Paul Hirsch، وجيمس ج. مارش James G. March، وويليام ر. سكوت William R. Scott، ووليام ستاربوك William Starbuck.

(2) Daniel Bell, *The Coming of Post–industrial Society* (New York: Basic Books, 1973).

(3) Peter L. Berger & Thomas Luckmann, *The Social Construction of Reality* (New York: Doubleday, 1967), p. 54.

بساطة، اعتبار هذه القواعد أمرًا بديهيًا، أو قد يدعمها الرأي العام أو قوّة القانون[4]. وتتضمن المؤسسات، حكمًا، التزامات معيارية، غير أنّها غالبًا ما تدخل في الحياة الاجتماعية بوصفها حقائق بالدرجة الأولى؛ حقائق يجب أن تأخذها الجهات الفاعلة في الحسبان. وتتضمن المأسسة العمليات التي تتخذ من خلالها العمليات أو الالتزامات أو الوقائع الاجتماعية مكانة شبيهة بالقواعد في الفكر والعمل الاجتماعيَّين. لذلك، على سبيل المثال، تُعدّ المكانة الاجتماعية للطبيب قاعدة ممأسسة بدرجة كبيرة، معياريةً ومعرفيةً على حدّ سواء، لإدارة المرض، إضافةً إلى دور اجتماعيّ يتكوّن من سلوكيات وعلاقات وتوقّعات محدّدة. يشكّل قسم الأبحاث والتطوير فئة ممأسسة للنشاط التنظيمي لها معنى وقيمة في العديد من قطاعات المجتمع، فضلاً عن مجموعة من أنشطة الأبحاث والتطوير الفعليَّين. وعلى نطاق أصغر، تُعدّ علامة ممنوع التدخين مؤسسةً ذات صفة وتداعيات قانونية، إضافةً إلى كونها محاولة لتنظيم سلوك التدخين. ومن المهم أن تركّز هذه الدراسة على فكرة أنّ القواعد المؤسسية قد يكون لها تأثيرات في البنى التنظيمية وتطبيقها في العمل التقني الفعلي، والتي تختلف كثيرًا عن التأثيرات الناتجة من شبكات السلوك الاجتماعي والعلاقات التي تشكّل منظّمة معيّنة وتحيط بها.

أولًا: نظريات البنية الرسمية السائدة

ينبغي التمييز بشدّة بين البنية الرسمية للمنظمة وأنشطة عملها اليومية الفعلية. فالبنية الرسمية هي مخطط للأنشطة التي تشمل، أولاً وقبل كلّ شيء، جدولاً تنظيميًّا: قائمة بالمكاتب والأقسام والوظائف والبرامج. وترتبط هذه العناصر بأهداف وسياسات واضحة تشكّل نظرية عقلانية لكيفية، ولأيّ غاية، وجوب تناسب الأنشطة معًا. ويكمن جوهر التنظيم البيروقراطي الحديث في الطابع العقلاني وغير الشخصي لهذه العناصر البنيوية والأهداف التي تربطها.

تتمثّل إحدى المشكلات الرئيسة في نظرية المنظّمة في وصف الأوضاع التي تؤدي إلى بنية رسمية عقلانية. ويُفترض، في النظريات التقليدية، أن تكون البنية الرسمية العقلانية الطريقةَ الأكثر فاعلية للتنسيق والتحكم في الشبكات العلائقية المعقدة المشاركة في الأنشطة التقنية الحديثة أو أنشطة العمل[5]. وقد نتج هذا الافتراض من مناقشات ماكس فيبر[6] عن الظهور التاريخي للبيروقراطيات بوصفها نتيجةً للأسواق الاقتصادية والدول المركزية. وتُولي الأسواق الاقتصادية أهميةً كبيرة للعقلانية والتنسيق. ومع توسع الأسواق، تصبح الشبكات العلائقية في مجال معيّن أكثر تعقيدًا وتمايزًا، ويجب على المنظمات في هذا المجال إدارة المزيد من الاعتمادات المتبادلة Interdependencies الداخلية

(4) William H. Starbuck, "Organizations and their Environments," in: Marvin D. Dunnette (ed.), *Handbook of Industrial and Organizational Psychology* (New York: Rand McNally, 1976), pp. 1069–1123.

(5) William Richard Scott, "Organizational Structure," in: Alex Inkeles (ed.), *Annual Review of Sociology*, vol. 1 (Palo Alto, CA: Annual Reviews, 1975), pp. 1–20.

(6) Max Weber, *The Protestant's Ethic and the Spirit of Capitalism*, Talcott Parsons (trans.) (New York: Scribner's, 1930); Max Weber, *Essays in Sociology*, H. H. Gerth & C. Wright Mills (New York: Oxford University Press, 1946); Max Weber, *The Theory of Social and Economic Organization*, A. M. Henderson & Talcott Parsons (trans.) (New York: Oxford University Press, 1947).

والعابرة للحدود. وتزيد عوامل مثل الحجم[7] والتكنولوجيا[8] من تعقيد العلاقات الداخلية، ويزيد تقسيم العمل بين المنظمات من المشكلات العابرة للحدود[9]. وتتجه المنظمات ذات البنى الرسمية العقلانية إلى تطوير نفسها؛ لأنّ الحاجة إلى التنسيق تزداد في ظلّ هذه الأوضاع، ولأنّ العمل المنسق رسميًا له مزايا تنافسية.

يسهم تشكيل الدول المركزية واختراق المراكز السياسية للمجتمعات أيضًا في ظهور التنظيم الرسمي وانتشاره. وعندما تصبح الشبكات العلائقية المشاركة في التبادل الاقتصادي والإدارة السياسية معقدةً إلى حدّ بعيد، تكون البنى البيروقراطية أكثر الوسائل فاعلية وعقلانية لتوحيد مقاييس الوحدات الفرعية والتحكم فيها. وتُعدّ السيطرة البيروقراطية مفيدةً خصوصًا لتوسيع المراكز السياسية، وغالبًا ما يكون توحيد المقاييس مطلبًا لكلٍّ من المراكز والأطراف[10]. وتنظّم المراكز السياسية طبقاتٍ من المكاتب تنجح في توسيع الامتثال وإزاحة الأنشطة التقليدية في جميع المجتمعات.

المشكلة: تفترض النظريات السائدة أنّ تنسيق النشاط والتحكم فيه هما البعدان الحاسمان اللذان نجحت فيهما المنظمات الرسمية في العالم الحديث. ويستند هذا الافتراض إلى وجهة النظر القائلة إنّ المنظمات تعمل تبعًا لمخططاتها الرسمية: التنسيق أمر روتينيّ، ويجري اتباع القواعد والإجراءات، وتتوافق الأنشطة الفعلية مع قوانين البنية الرسمية. غير أنّ أبحاثًا إمبريقية كثيرة عن المنظمات تُلقي بظلال من الشكّ على هذا الافتراض. لقد خلص جيل سابق من الباحثين إلى وجود فجوة كبيرة بين المنظمة الرسمية وغير الرسمية[11]. وفي السياق نفسه، تجدر الإشارة إلى أنّ المنظمات الرسمية غالبًا ما تكون مرتبطةً ارتباطًا غير وثيق[12]: ترتبط العناصر البنيوية ارتباطًا غير وثيق بعضها ببعضها الآخر وبالأنشطة فحسب، وغالبًا ما تنتهك القواعد، ولا تنفذ القرارات، وإذا نُفذت تكون العواقب ملتبسةً. كذلك، تكون التكنولوجيات ذات كفاءة إشكالية، ويجري تخريب أنظمة التقييم والتفتيش أو جعلها غامضة جدًّا، بحيث لا توفّر سوى القليل من التنسيق.

(7) Peter M. Blau, "A Formal Theory of Differentiation in Organizations," *American Sociological Review*, vol. 35, no. 2 (April 1970), pp. 201–218.

(8) Joan Woodward, *Industrial Organization: Theory and Practice* (London: Oxford University Press, 1965).

(9) Michael Aiken & Jerald Hage, "Organizational Interdependence and Intra–organizational Structure," *American Sociological Review*, vol. 33, no. 6 (December 1968), pp. 912–930; John Henry Freeman, "Environment, Technology and Administrative Intensity of Manufacturing Organizations," *American Sociological Review*, vol. 38, no. 6 (December 1973), pp. 750–763; James D. Thompson, *Organizations in Action* (New York: McGraw–Hill, 1967).

(10) Reinhard Bendix, *Nation–Building and Citizenship* (New York: John Wiley & Sons, 1964); Reinhard Bendix, "Bureaucracy," in: David L. Sills (ed.), *International Encyclopedia of the Social Sciences* (New York: Macmillan, 1968), pp. 206–219.

(11) Melville Dalton, *Men who Manage* (New York: John Wiley & Sons, 1959); Anthony Downs, *Inside Bureaucracy* (Boston, MA: Little, Brown & Co., 1967); George C. Homans, *The Human Group* (New York: Harcourt, Brace & Co., 1950).

(12) James G. March & Johan P. Olsen, *Ambiguity and Choice in Organizations* (Bergen: Universitetsforlaget, 1976); Karl E. Weick, "Educational Organizations as Loosely Coupled Systems," *Administrative Science Quarterly*, vol. 21, no. 1 (March 1976), pp. 1–19.

تنتشر المنظمات الرسمية في المجتمعات الحديثة على نطاق واسع، وثمّة حاجة إلى تفسير صعود هذه المنظمات على أن يكون خاليًا جزئيًا من الافتراض بأنّ البنى الرسمية، عمليًا، تنسق العمل وتتحكّم فيه فعليًا. وينبغي أن يأخذ هذا التفسير في الحسبان شرح الأهداف والوظائف والسياسات والقواعد الإجرائية التي تميّز المنظمات الرسمية، ولكن يجب أن يجري ذلك من دون الافتراض أنّ هذه الخصائص البنيوية يجري تنفيذها في نشاط العمل الروتيني.

ثانيًا: مصادر البنية الرسمية المؤسسية

أهملت النظريات السائدة، من خلال التركيز على إدارة الشبكات العلائقية المعقدة وممارسة التنسيق والتحكم، مصدرًا فيبيريًا بديلاً من البنية الرسمية، هو شرعية البنى الرسمية العقلانية. تُعدّ الشرعية في النظريات السائدة أمرًا بديهيًا، إذ تستند التأكيدات عن البرقرطة إلى افتراض معايير العقلانية[13]. وعندما تؤدي المعايير أدوارًا سببية في نظريات البرقرطة، فذلك بسبب الاعتقاد أنّها قائمة في المجتمعات والشخصيات العصرية بوصفها قيمًا عامة مطلقة، قد تساعد التنظيم الرسمي. غير أنّ معايير العقلانية ليست مجرد قيم عامّة، فهي حاضرة بطرائق أكثر تحديدًا وقوة في القواعد والتفاهمات والمعاني المرتبطة بالبنى الاجتماعية المُمأسسة. لقد جرى تجاهل الأهمية السببية لمثل هذه المؤسسات في عملية بناء البرقرطة.

ليست البنى الرسمية مجرد مخلوقات لشبكاتها العلائقية في التنظيم الاجتماعي. فعناصر البنية الرسمية العقلانية، في المجتمعات الحديثة، متأصلة بعمق في الفهم الواسع للواقع الاجتماعي وتعكسه. ويجري فرض العديد من الوظائف والسياسات والبرامج والإجراءات الخاصة بالمنظمات الحديثة عن طريق الرأي العام، ووجهات نظر المكوّنات المهمة، والمعرفة التي جرت شرعنتها من خلال النظام التعليمي، والهيبة الاجتماعية، والقوانين، وتعريفات التقصير والتعقل المستخدمة في المحاكم. وتمثل عناصر البنية الرسمية هذه مظاهرَ القواعد المؤسسية القوية التي تعمل باعتبارها أساطير عقلانية جدًا وملزمة لمنظمات معينة.

تمتلك الأساطير التي تنتج البنية التنظيمية الرسمية في المجتمعات الحديثة خاصيتين رئيستين. أولاً، إنّها قوانين عقلانية وغير شخصية تحدد الأهداف الاجتماعية المختلفة بوصفها أهدافًا تقنية، وتحدد أيضًا بطريقة شبيهة بالقواعد الوسائل المناسبة لتحقيق هذه الأهداف التقنية بعقلانية[14]. ثانيًا، إنها ممأسسة إلى حد بعيد، ومن ثمّ فهي تتجاوز إلى حدّ ما تحفّظَ أيّ مشاركٍ فردًا أو منظمة. لذلك، فإن اعتبار الأساطير شرعية يجب أن يكون أمرًا بديهيًا، بصرف النظر عن تقييمات تأثيرها في نتائج العمل.

إن العديد من عناصر البنية الرسمية ممأسسٌ بدرجة كبيرة ويعمل بوصفه أساطير. وتشمل الأمثلة المهن والبرامج والتكنولوجيات:

(13) Thompson.

(14) Jacques Ellul, *The Technological Society* (New York: Knopf, 1964).

تظهر أعداد كبيرة من المهن العقلانية[15] ولا يجري التحكم فيها من خلال الرقابة المباشرة لنتائج العمل فحسب، بل أيضًا من خلال القواعد الاجتماعية لمنح الإجازات والشهادات والتعليم. وتجري عقلنة المهن، بهدف التحكم في التقنيات غير الشخصية بدلًا من الألغاز الأخلاقية. إضافةً إلى ذلك، فهي مُمأسسة إلى حد بعيد؛ إذ إنّ توزيع الأنشطة على المهن المناسبة أمر متوقع اجتماعيًا وغالبًا ما يكون ملزمًا من الناحية القانونية، فضلًا عن أيّ حسابات لكفاءتها.

تجري مأسسة العديد من البرامج التنظيمية الرسمية في المجتمع أيضًا. وتحدد الأيديولوجيات الوظائف المناسبة للأعمال مثل المبيعات أو الإنتاج أو الإعلان أو المحاسبة، وللجامعة مثل التدريس والبحث في التاريخ والهندسة والأدب، وللمستشفى مثل الجراحة والطب الداخلي والتوليد. وتمثّل هذه التصنيفات للوظائف التنظيمية، والمواصفات الخاصة بأداء كلّ وظيفة، صيغًا جاهزة متاحة للاستخدام في أيّ منظمة معيّنة.

وبالمثل، تجري مأسسة التكنولوجيات وتصبح أساطير ملزمة للمنظمات. وتصبح الإجراءات التقنية للإنتاج أو المحاسبة أو اختيار الموظفين أو معالجة البيانات وسائل بديهية لتحقيق الغايات التنظيمية. وبعيدًا عن كفاءتها المحتملة، فإنّ مثل هذه التقنيات المُمأسسة تؤسس لقيام منظمة مناسبة وعقلانية وحديثة. ويُظهر استخدام هذه التقنيات قدرًا من المسؤولية ويتجنّب ادعاءات الإهمال.

تؤثّر هذه العناصر المؤسسية العقلانية في المنظمات والأوضاع التنظيمية تأثيرًا كبيرًا جدًّا. وتحدّد هذه القواعد الأوضاع التنظيمية الجديدة، وتعيد تحديد الأوضاع الحالية، وتحدد وسائل التعامل بعقلانية مع كلٍّ منها. إنّها تمكّن المشاركين، وغالبًا ما تتطلب منهم، التنظيم وفقًا لخطوط محددة. وتنتشر بسرعة كبيرة في المجتمع الحديث بوصفها جزءًا من صعود المجتمع ما بعد الصناعي[16]. يجري تقنين مجالات النشاط الجديدة والموجودة في برامج، أو مهن، أو تقنيات مُمأسسة، وتقوم المنظمات بإدراج الرموز المجمعة؛ فمثلًا، تضع دراسة علم النفس نظرية عقلانية لاختيار الموظفين، وتصدّق على الموظفين المهنيين.

إنّ أقسام شؤون العاملين والموظفين موجودة في جميع أنواع المنظمات القائمة، كما تظهر وكالات توظيف متخصصة وجديدة. فمع إحداث برامج الأبحاث والتطوير وتدريب المهنيين ذوي الخبرة في هذه المجالات وتحديدهم، تتعرض المنظمات لضغوط متزايدة لإدراج وحدات الأبحاث والتطوير. ومع عقلنة مهنة الدعارة السابقة على العقلانية على أسس طبية، تبرز المنظمات التي خضعت للبيروقراطية - عيادات العلاج الجنسي، وصالات التدليك، وما شابهها - على نحو أسهل. ومع ظهور قضايا السلامة والتلوث البيئي، ومع مأسسة المهن والبرامج ذات الصلة بالقوانين والأيديولوجيات النقابية والرأي العام، تقوم المنظمات بإدراج هذه البرامج والمهن.

(15) Harold L. Wilensky, "The Professionalization of Everyone?" *American Journal of Sociology*, vol. 70, no. 2 (September 1965), pp. 137–158; Bell.

(16) Bell.

يؤدّي نموّ البنى المؤسسية العقلانية في المجتمع إلى جعل المنظمات الرسمية أكثر شيوعًا وإحكامًا. وتشكّل هذه المؤسسات أساطير تجعل استحداث المنظمات الرسمية أسهل وأكثر ضرورة. وعلى كل حال، أصبحت المكوّنات الأساسية للمنظمات متناثرة عن المشهد المجتمعي، ولا يتطلب الأمر سوى القليل من النشاط التنظيمي لتجميعها في بنية. ولأنّ هذه المكوّنات تُعدّ مناسبة وكافية وعقلانية وضرورية، فإنّه يجب على المنظمات إدراجها لتجنّب عدم الشرعية. ومن ثمّ، فإنّ الأساطير المبنية في عناصر مؤسسية عقلانية توجِد الضرورة، والفرصة، والدافع إلى التنظّم على نحو عقلانيّ، فضلًا عن الضغوط في هذا الاتجاه والناتجة من الحاجة إلى إدارة الشبكات العلائقية المباشرة:

الفرضية 1: مع ظهور قواعد مؤسسية عقلانية في مجالات معينة من نشاط العمل، تتشكل المنظمات الرسمية وتتوسع من خلال إدراج هذه القواعد بوصفها عناصر بنيوية.

يمكن الإشارة إلى فكرتين متميزتين هنا: (1-أ) مع تحديد الأساطير المُمأسسة لمجالات جديدة من النشاط العقلاني، تظهر منظمات رسمية في هذه المجالات. (1-ب) مع ظهور أساطير مؤسسية عقلانية في مجالات النشاط الحالية، توسّع المنظمات القائمة بناها الرسمية، بحيث تصبح متماثلة مع هذه الأساطير الجديدة.

ولفهم العملية التاريخية على نطاق واسع، من المفيد ملاحظة ما يلي:

الفرضية 2: كلما كان المجتمع أكثر حداثة، اتسعت البنية المؤسسية العقلانية في مجالات معينة، وازداد عدد المجالات التي تحتوي على مؤسسات عقلانية.

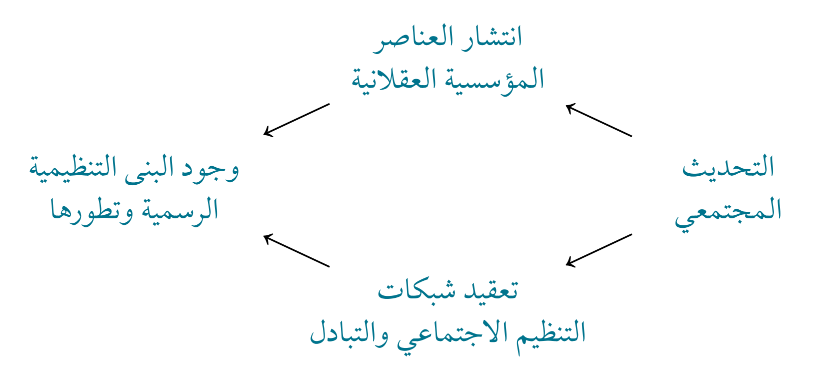
يجري، بعد ذلك، عقلنة المؤسسات الحديثة بالكامل، وتعمل هذه العناصر العقلانية بوصفها أساطير تؤدي إلى نشوء منظمة أكثر رسمية. وعندما يجري جمع الافتراضين 1 و2، يتبع ذلك بروز فكرتين أكثر تحديدًا، هما: (2-أ) من المرجح ظهور منظمات رسمية في المجتمعات الأكثر حداثةً، حتى مع بقاء تعقيد الشبكات العلائقية المباشرة ثابتًا. (2-ب) من المرجح أن يكون للمنظمات الرسمية في مجال نشاط معين بنى أكثر إحكامًا في المجتمعات الأكثر حداثةً، حتى مع بقاء تعقيد الشبكات العلائقية المباشرة ثابتًا.

يتّضح، من خلال دمج الأفكار السابقة في نظرية التنظيم السائدة، أنّ المجتمعات الحديثة مليئة بالبيروقراطيات العقلانية، وذلك لسببين. أولًا، مثلما أكّدت النظريات السائدة، تصبح الشبكات العلائقية أشد تعقيدًا مع تحديث المجتمعات. ثانيًا، تتضمن المجتمعات الحديثة قواعد مؤسسية تعمل بوصفها أساطير تصوّر البنى الرسمية المختلفة على أنها وسائل عقلانية لتحقيق الغايات المرجوة. ويلخص الشكل (1) هذين الخطّين من النظرية، اللذين يشيران إلى أنّ المجتمع ما بعد الصناعي؛ أيّ المجتمع الذي يسيطر عليه التنظيم العقلاني أكثر ممّا تسيطر عليه قوى الإنتاج، ينشأ من تعقيد الشبكة التنظيمية الاجتماعية الحديثة، وعلى نحو مباشر أكثر، بوصفه مسألة أيديولوجية. وتصبح العقلانية

بمجرد مأسستها أسطورةً ذات إمكانات تنظيمية غير متوقعة، كما لاحظ جاك إلول[17] ودانييل بيل[18]، على الرغم من أنّ ردود أفعالهما كانت مختلفة نسبيًا.

الشكل (1)

نشأة البنى التنظيمية الرسمية وتطورها



المصدر: من إعداد الباحثَين.

1. علاقة المنظمات ببيئاتها المؤسسية

لا يعدّ البحث القائم على أنّ المنظمات مبنيّة من خلال الظواهر الموجودة في بيئاتها وأنّها قد تصبح متماثلةً معها، أمرًا جديدًا. ويتمثل أحد تفسيرات هذا التشابه في أنّ المنظمات الرسمية تصبح متوافقةً مع بيئاتها من خلال الاعتماد المتبادل التقني والتبادلي. ويبدو هذا الاستنتاج واضحًا في أعمال آيكن وهيج[19]، وهاولي[20]، وتومسون[21]. ويؤكد هذا التفسير أنّ العناصر البنيوية تنتشر، لأنّ البيئات تنتج متطلبات عابرة للحدود بالنسبة إلى المنظمات، وأنّ المنظمات التي تدرج العناصر البنيوية المتماثلة مع البيئة قادرةٌ على إدارة مثل هذا الاعتماد المتبادل.

يكمن التفسير الثاني للتوازي بين المنظمات وبيئاتها، والذي جرى تأكيده هنا، في أنّ المنظمات تعكس بنيويًا الواقع المتشكل اجتماعيًا[22]. وقد عبّر بارسونز[23] وأودي[24] عن هذه الفكرة في أعمالهما، فهما يعتقدان أنّ المنظمات مشروطة إلى حد بعيد ببيئاتها المؤسسية العامة، ومن ثمّ بوصفها هي نفسها

(17) Ellul.

(18) Bell.

(19) Aiken & Hage.

(20) Amos H. Hawley, "Human Ecology," in: David L. Sills (ed.), *International Encyclopedia of the Social Sciences* (New York: Macmillan, 1968), pp. 328–337.

(21) Thompson.

(22) Berger & Luckmann.

(23) Talcott Parsons, "Suggestions for a Sociological Approach to the Theory of Organizations I," *Administrative Science Quarterly*, vol. 1, no. 1 (June 1956), pp. 63–85.

(24) Stanley H. Udy, *Work in Traditional and Modern Society* (Englewood Cliffs, NJ: Prentice–Hall, 1970).

مؤسسات على نحو جزئيّ. ويرى إمري وتريست[25] أيضًا أنّ المنظمات تستجيب مباشرةً للبنى البيئية، وتتميّز هذه التأثيرات بوضوح من تلك التي تحدث من خلال عمليات التبادل العابرة للحدود. وبحسب المفهوم المؤسسي كما جرى طرحه هنا، تتجه المنظمات إلى الاختفاء كوحدات متميزة ومحدودة. وبعيدًا عن العلاقات البيئية المقترحة في نظريات النظم المفتوحة، تُعرِّف النظريات المؤسسية في أشكالها الصارمة المنظمات بأنّها تشريعاتٌ ذات طابع دراماتيكي Dramatic Enactments للأساطير المعقلنة السائدة في المجتمعات الحديثة، وليس بوصفها وحدات تشارك في التبادل، بغضّ النظر عن مدى تعقيده، مع بيئاتها.

لا يتعارض التفسيران المتعلّقان بالتشابه البيئي كليًا؛ إذ تتعامل المنظمات مع بيئاتها عند حدودها وتحاكي العناصر البيئية في بناها على السواء. غير أنّ لهذين التفسيرَين نتائج مختلفة إلى حد بعيد في ما يتعلّق بالعمليات التنظيمية الداخلية، وهو ما ستجري مناقشته تاليًا.

2. أصول الأساطير المؤسسية العقلانية

يعود سبب نشوء البرقرطة جزئيًا إلى انتشار الأساطير العقلانية في المجتمع، وهذا يشمل بدوره تطور النظام المؤسسي الحديث بأكمله. وعلى الرغم من أنّ الموضوع الأخير خارج نطاق هذه الدراسة، فإنه يمكن ملاحظة ثلاث عمليات محدّدة تؤدّي إلى نشوء الأساطير العقلانية للبنية التنظيمية.

أ. تفسير الشبكات العلائقية المعقدة

عندما تصبح الشبكات العلائقية في المجتمعات كثيفة ومترابطة، تظهر أعداد متزايدة من الأساطير العقلانية، ويكون بعضها معمّمًا إلى حد بعيد. فعلى سبيل المثال، تُعدّ المبادئ العالمية Principles of Universalism[26]، والعقود Contracts[27]، والتعويض Restitution[28]، والخبرة Expertise[29] جميعها أساطير معمّمة على وظائف متنوعة وبرامج تنظيمية وممارسات تنظيمية. وتصف أساطير أخرى عناصر بنيوية محدّدة. وقد تنشأ هذه الأساطير من سياقات ضيقة ويجري تطبيقها في سياقات مختلفة. فمثلاً، تكون السياقات العلائقية لمنظمات الأعمال في المجتمعات الحديثة متشابهة تقريبًا في صناعة واحدة بين مكان وآخر. وفي ظلّ هذه الظروف، يمكن تقنين الممارسة الفعّالة، أو التخصص المهني، أو مبدأ التنسيق خاصّةً على نحو يشبه الأسطورة. وبعد ذلك، تجعل القوانين وأنظمة التعليم والاعتماد والرأي العام من الضروري أو المفيد للمنظمات إدراج البنى الجديدة.

(25) Fred L. Emery & Eric L. Trist, "The Causal Texture of Organizational Environments," *Human Relations*, vol. 18, no. 1 (February 1965), pp. 21–32.

(26) Talcott Parsons, *The System of Modern Societies* (Englewood Cliffs, NJ: Prentice–Hall, 1971).

(27) Herbert Spencer, *Principles of Sociology* (New York: Appleton, 1897).

(28) Emile Durkheim, *The Division of Labor in Society*, G. Simpson (trans.) (New York: Macmillan, 1933).

(29) Weber, *The Theory of Social and Economic Organization*.

ب. درجة التنظيم الجمعي للبيئة

تكتسب الأساطير الناشئة عن ممارسات تنظيمية معيّنة، والمنتشرة من خلال الشبكات العلائقية، الشرعيةَ استنادًا إلى افتراض أنّها فعالة عقلانيًا، غير أنّ العديد منها يكتسب الشرعية الرسمية أيضًا استنادًا إلى تفويضات قانونية. تميل المجتمعات التي طوّرت أنظمة قانونية عقلانية، من خلال بناء الأمة وتشكيل الدولة، بوجه خاصّ، إلى إعطاء سلطة جمعية أو قانونية للمؤسسات التي تشرّع البنى التنظيمية الخاصّة. ويعني صعود الدول المركزية والأمم المتعدّدة الأعراق أنّ وكلاء المجتمع المنظمين يتمتّعون بالسلطة على عدد كبير من مجالات النشاط[30]. وتصدر السلطات التشريعية والقضائية التفويضات القانونية وتفسّرها، وتضع الأقسام الإدارية، مثل حكومات الولايات والحكومات الاتحادية وسلطات الموانئ والمناطق التعليمية، قواعد الممارسة، وتصبح الإجازات الجامعية والشهادات ضرورية لممارسة المهن. وكلّما كان النظام القانوني العقلاني أقوى، تضاعفت فرص تحوّل القواعد والإجراءات العقلانية وأقسام شؤون العاملين إلى متطلبات مؤسسية، وتظهر منظمات رسمية جديدة، وتكتسب المنظمات القائمة عناصر بنيوية جديدة.

ج. الجهود القيادية للمنظمات المحلية

غالبًا ما يُعتقد أنّ صعود الدولة وتوسُّع السلطة الجماعية يؤديان إلى استحداث منظمات متمدنة[31] تخضع لمستويات عالية من إزاحة الهدف[32]. وتُعدّ وجهة النظر هذه مضللة؛ إذ غالبًا ما تتكيّف المنظمات مع سياقاتها المؤسسية، غير أنّها غالبًا ما تؤدي أدوارًا فعّالة في تشكيل تلك السياقات[33]. وتسعى منظمات عديدة بنشاط للحصول على المواثيق من السلطات الجماعية وتتمكّن من مأسسة أهدافها وبُناها في قواعد هذه السلطات.

تستمر الجهود المبذولة لتشكيل البيئات المؤسسية عبر بُعدَين: أولًا، تُجبر المنظمات القوية شبكاتها العلائقية المباشرة على التكيف مع بُناها وعلاقاتها. فمثلًا، يساعد منتجو السيارات في صوغ المتطلبات الضرورية لأنواع معيّنة من الطرق، وأنظمة النقل، والوقود الذي يجعل من السيارات ضرورةً عمليةً؛ إذ يجب أن تتكيف أشكال النقل التنافسية مع السياق العلائقي الحالي. ولكن ثانيًا، تحاول المنظمات القوية بناء أهدافها وإجراءاتها مباشرة داخل المجتمع بوصفها قواعد مؤسسية. ويحاول منتجو

(30) Guy E. Swanson, "An Organizational Analysis of Collectivities," *American Sociological Review*, vol. 36, no. 4 (August 1971), pp. 607–624.

(31) Richard O. Carlson, *Executive Succession and Organizational Change* (Chicago: Mid–west Administration Center, University of Chicago, 1962).

(32) Burton R. Clark, *Adult Education in Transition* (Berkeley, CA: University of California Press, 1956); Philip Selznick, *TVA and the Grass Roots* (Berkeley, CA: University of California Press, 1949); Mayer N. Zald & Patricia Denton, "From Evangelism to General Service: The Transformation of the YMCA," *Administrative Science Quarterly*, vol. 8, no. 2 (September 1963), pp. 214–234.

(33) John Dowling & Jeffrey Pfeffer, "Organizational Legitimacy," *Pacific Sociological Review*, vol. 18, no. 1 (January 1975), pp. 122–136; Parsons, "Suggestions for a Sociological Approach to the Theory of Organizations I"; Charles Perrow, *Organizational Analysis: A Sociological View* (Belmont, CA: Wadsworth, 1970); Thompson.

السيارات، على سبيل المثال، وضع المعايير في الرأي العام التي تحدد السيارات المرغوب فيها، للتأثير في المعايير القانونية التي تحدد السيارات المقبولة، والتأثير في القواعد القانونية التي تحدّد السيارات المناسبة بما يكفي لتجنّب مسؤولية الشركات المُصنِّعة، وإجبار عملاء المجموعة على شراء سياراتهم فحسب. ويجب على المنافسين بعد ذلك التنافس في كلٍّ من الشبكات الاجتماعية أو الأسواق وفي سياقات القواعد المؤسسية التي تحددها المنظمات القائمة. وبهذه الطريقة، تحافظ الأشكال التنظيمية المحددة على نفسها أطول فترة ممكنة بعد أن تصبح قواعد مُمأسسة. فمثلًا، يحاول المسؤولون الإداريون في المدارس الذين يضعون مناهج جديدة أو برامج تدريبية التأكد من أنها ابتكارات مشروعة في النظرية التعليمية والمتطلبات الحكومية. فإذا نجحت، يمكن أن تستمر الإجراءات الجديدة فترةً طويلة كما هو مطلوب رسميًا، أو على الأقل بطريقة مُرضية.

تحاول الأقسام الجديدة داخل الشركات التجارية، مثل أقسام شؤون العاملين أو الإعلان أو الأبحاث والتطوير، العمل بمهنية من خلال استحداث قواعد الممارسة وشهادات العاملين التي تفرضها المدارس وأنظمة الهيبة والقوانين.

تحاول المنظمات التي تتعرض للهجوم في البيئات التنافسية، أو المزارع الصغيرة، أو شبكات السكك الحديدية لنقل الركاب، أو شركة رولز رويس، ترسيخ مكانتها بوصفها منظمات ضرورية لتقاليد مجتمعاتها الثقافية بهدف الحصول على الحماية الرسمية.

3. تأثير البيئات المؤسسية في المنظمات

للتماثل مع المؤسسات البيئية بعض العواقب الحاسمة على المنظمات: أ. فهي تدرج العناصر التي تجري شرعنتها من الخارج، وليس على أساس الكفاءة، ب. تستخدم معايير تقييم خارجية أو رسمية لتحديد قيمة العناصر البنيوية، ج. يخفّض الاعتماد على المؤسسات الثابتة خارجيًا من الاضطراب ويحافظ على الاستقرار. ونتيجةً لذلك، يُقال هنا إن التماثل المؤسسي يعزز نجاح المنظمات وبقاءها. كما يزيد إدراج البنى الرسمية المشرعنة خارجيًا من التزام المشاركين الداخليين والمكونات الخارجية. ويمكن أن يخوّل استخدام معايير التقييم الخارجية، أي التحرك نحو مكانة الوحدة الفرعية في المجتمع بدلًا من نظام مستقل، المنظمةَ على المحافظة على نجاحها من خلال التعريف الاجتماعي، ما يحميها من الفشل.

أ. البنى الرسمية المتغيرة

توضح المنظمة، من خلال تصميم بنية رسمية تلتزم بقوانين الأساطير في البيئة المؤسسية، أنّها تعمل على أساس أغراض ذات قيمة جماعية بطريقة مناسبة وملائمة[34]. ويوفّر إدراج العناصر المؤسسية

(34) Dowling & Pfeffer; John W. Meyer & Brian Rowan, "Notes on the Structure of Educational Organizations," Paper Presented at Annual Meeting of the American Sociological Association, San Francisco, 1975.

تفسيرًا[35] لأنشطتها التي تحمي المنظمة من التشكيك في سلوكها. فتصبح المنظمة، باختصار، شرعيةً، وتستخدم شرعيتها لتعزيز دعمها وتأمين بقائها.

يتمثل أحد الجوانب الأكثر أهمية للتماثل مع المؤسسات البيئية من منظور مؤسسي، إذًا، في تطوّر اللغة التنظيمية. وتتشابه تسميات المخطط التنظيمي وكذلك المفردات المستخدمة لتحديد الأهداف والإجراءات والسياسات التنظيمية مع مفردات الدافع المستخدمة لشرح أنشطة الأفراد[36]. وكما أن الغيرة والغضب والإيثار والحب هي أساطير تفسر أفعال الأفراد وتشرحها، فإن أساطير الأطباء أو المحاسبين أو العمال في خط التجميع تفسر الأنشطة التنظيمية. ومن ثمّ، يمكن أن يقول البعض إنّ المهندسين سيحلّون مشكلة معينة، أو إنّ أمناء السرّ سيؤدّون مهمات معينة، من دون معرفة من سيكون هؤلاء المهندسون أو أمناء السر أو ماذا سيفعلون تحديدًا، إذ يفهم المتحدث والمستمعون مثل هذه العبارات لوصف كيف سيجري تنفيذ مسؤوليات معيّنة.

تقدّم مفردات البنية المتماثلة مع القواعد المؤسسية تفسيرات حصيفة وعقلانية وشرعية. ويُفترض أن تكون المنظمات الموصوفة بمفردات شرعية موجّهة نحو غايات محددة جماعيًا، وغالبًا ما يجري تفويضها جماعيًا. على سبيل المثال، لا تفسر أساطير خدمات شؤون العاملين عقلانية ممارسات التوظيف فحسب، بل تشير أيضًا إلى أنّ خدمات شؤون العاملين هي ذات قيمة للمنظمة. ويميل الموظفون وطالبو الوظيفة والمديرون والأمناء والوكالات الحكومية إلى الوثوق بممارسات التوظيف الخاصة بالمنظمات التي تتبع إجراءات مشروعة، مثل برامج تكافؤ الفرص أو اختبار الشخصية، وهم أكثر استعدادًا للمشاركة في هذه المنظمات أو تمويلها. من ناحية أخرى، تفتقر المنظمات، التي تتجاهل عناصر البنية التي تتمتع بشرعية بيئية أو تؤدّي إلى نشوء بنى فريدة، إلى تفسيرات مشروعة مقبولة لأنشطتها. وتعدّ هذه المنظمات أكثر عرضةً لادعاءات بأنها مهملة أو غير عقلانية أو غير ضرورية. ويمكن أن تؤدي ادعاءات من هذا النوع، سواء قدّمها مشاركون داخليون أم مكونات خارجية أم الحكومة، إلى تكليف المنظمات أثمانًا باهظةً. فمثلًا، مع ظهور المؤسسات الطبية الحديثة، يُنظر إلى المنظمات الكبيرة التي لا تقدّم مرافق رعاية صحية لعمالها على أنّها مهمِلة، من جانب العمال، وأقسام الإدارة، وشركات التأمين، والمحاكم التي تعرِّف الإهمال قانونيًا، وغالبًا من جانب القوانين. وتعدّ تكلفة عدم الشرعية في أقساط التأمين والالتزامات القانونية باهظة جدًا.

وبالمثل، تَعتبر مؤسسات السلامة البيئية أنّ وضع قواعد سلامة رسمية واستحداث إدارات سلامة وبرامج سلامة أمران مهمان للمنظمات. وتبقى قواعد ولافتات منع التدخين، بغضّ النظر عن تطبيقها، ضرورية لتجنّب تُهم الإهمال ولتجنّب أقصى درجة من عدم الشرعية: وهو إغلاق الولاية للمتاجر.

(35) Marvin B. Scott & Stanford M. Lyman, "Accounts," *American Sociological Review*, vol 33, no. 1 (February 1968), pp. 46–62.

(36) Alan F. Blum & Peter McHugh, "The Social Ascription of Motives," *American Sociological Review*, vol. 36, no. 1 (December 1971), pp. 98–109; C. Wright Mills, "Situated Actions and Vocabularies of Motive," *American Sociological Review*, vol. 5, no. 6 (February 1940), pp. 904–913.

يجعل ظهور الاقتصاد المهني من إدراج مجموعات من الاقتصاديين والتحليلات الاقتصادية القياسية أمرًا مفيدًا للمنظمات. وعلى الرغم من أنّ أحدًا ربما لن يقرأها أو يفهمها أو يصدّقها، فإنّ التحليلات الاقتصادية القياسية تساعد في شرعنة خطط المنظمة في نظر المستثمرين والزبائن، كما هو الحال مع متعاقدي وزارة الدفاع، والمشاركين الداخليين. ويمكن أن توفر مثل هذه التحليلات أيضًا تفسيرات عقلانية بعد حدوث الفشل، ويمكن أن يشرح المديرون، الذين أخفقت خططهم، للمستثمرين والمساهمين والرؤساء أنّ الإجراءات كانت حكيمة، وأنّ القرارات اتُّخذت بوسائل عقلانية.

ومن ثمّ، تؤدي المؤسسات العقلانية إلى نشوء أساطير عن البنية الرسمية التي تشكّل المنظمات. ويُعدّ الفشل في إدراج العناصر المناسبة للبنية إهمالًا وغير عقلانيّ، ويهدد استمرار تدفّق الدعم ويقوّي المعارضين الداخليين. وفي الوقت نفسه، تمنح هذه الأساطير فرصًا كبيرةً للمنظمات كي تتوسع. ويمكن أن يحوّل وضع التسميات الصحيحة للأنشطة إلى خدمات قيّمة وتفعيل التزامات المشاركين الداخليين والمكوّنات الخارجية.

ب. تبنّي معايير التقييم الخارجي

تصبح المنظّمات، في البيئات المُحكمة مؤسسيًا، حساسةً أيضًا للمعايير الخارجية للقيمة وتوظّفها. وتشمل هذه المعايير، على سبيل المثال، الجوائز الرسمية مثل جائزة نوبل، أو تأييد الشخصيات المهمة، أو التكاليف القياسية للمحترفين والمستشارين، أو هيبة البرامج أو العاملين في الأوساط الاجتماعية الخارجية. فمثلًا، تحاول الاصطلاحات المحاسبية الحديثة تحديد قيمة لمكوّنات معيّنة من المنظمات على أساس إسهامها، من خلال وظيفة إنتاج المنظمة، في السلع والخدمات التي تنتجها المنظمة. لكن من غير الواضح تمامًا بالنسبة إلى العديد من الوحدات – أقسام الخدمة والقطاعات الإدارية وغيرها – إسهام ما يجري إنتاجه، والذي له قيمة واضحة أو ممكنة التحديد، في الإنتاج التنظيمي. ويستخدم المحاسبون في هذه الحالات أسعار الظلّ، فيفترضون أنّ هناك وحدات تنظيمية معيّنة ضرورية، ويحسبون قيمتها من أسعارها في العالم خارج المنظمة. وهكذا، تؤدّي المحاسبة الحديثة إلى نشوء وظائف الإنتاج الرسمية، وتربطها بوظائف الإنتاج الاقتصادي، وتحدّد المنظمات قيمة معيّنة خارجيًا لأقسام الإعلان، وأقسام السلامة، والمديرين، وعلماء الاقتصاد القياسي، وعلماء الاجتماع أحيانًا، سواء أكانت هذه الوحدات تسهم على نحو ملموس في إنتاج المخرجات أم لا. وتعكس التكاليف النقدية، في المجتمع ما بعد الصناعي، مجموعةً من التأثيرات الرسمية، مثلها مثل المقاييس الاقتصادية للكفاءة أو الربحية أو القيمة الصافية[37].

تُعدّ المعايير الرسمية للقيمة ووظائف الإنتاج المستمدة رسميًا مفيدةً للمنظمات؛ فهي تمنحها الشرعية أمام المشاركين الداخليين، وأصحاب الأسهم، والجمهور، والولاية، كما هو الحال مع دائرة الإيرادات الداخلية أو هيئة الأوراق المالية والبورصات. وتُظهر كفاءة المنظمة اجتماعيًا أيضًا. ويجعل إدراج

(37) Paul M. Hirsch, "Organizational Effectiveness and the Institutional Environment," *Administrative Science Quarterly*, vol. 20, no. 3 (September 1975), pp. 327–344.

البنى ذات القيمة الرسمية العالية، مثل تلك التي تعكس تفكير الخبراء العصري أو تلك التي تتمتع بهيبة مرموقة، الوضعَ الائتماني للمنظمة مبشرًا بدرجة أكبر. ومن ثمّ، يمكن الحصول على القروض أو التبرعات أو الاستثمارات على نحو أسهل. وأخيرًا، تَستخدم الوحدات داخل المنظمة التقييمات الرسمية بوصفها رصيدًا لقاء خدماتها الإنتاجية للمنظمة. وتزداد قوتها الداخلية من خلال أدائها في الفعاليات الرسمية[38].

ج. الاستقرار

يؤدّي ظهور بيئة مؤسسية مُحكمة إلى استقرار كلّ من العلاقات التنظيمية الخارجية والداخلية. وتقوم الحكومات المركزية، واتحاد التجارة، والنقابات، والجمعيات المهنية، والتحالفات بين المنظمات بوضع المعايير وترسيخ الاستقرار[39].

تخضع أوضاع السوق وخصائص المدخلات والمخرجات والإجراءات التكنولوجية لسلطة التفسيرات والضوابط المؤسسية. وينتج الاستقرار أيضًا عندما تصبح منظمة معيّنة جزءًا من النظام الجماعي الأوسع. ويمكن ضمان الدعم باتفاقيات بدلًا من الاعتماد كليًا على الأداء. فعلى سبيل المثال، وبصرف النظر عمّا إذا كانت المدارس تعلّم الطلاب، أو المستشفيات تعالج المرضى، يبقى الأفراد والوكالات الحكومية ملتزمين تجاه هذه المنظمات، بتمويلها واستخدامها على نحو شبه تلقائيّ عامًا بعد آخر.

تحمي البيئات الخاضعة للسيطرة المؤسسية المنظمات من الاضطرابات[40]. وتحدث عمليات التكيّف بسرعة أقلّ مع زيادة عدد الاتفاقات المبرمة. وتوفّر الامتيازات الحصرية الممنوحة جماعيًا الضمان للعملاء في المنظمات مثل المدارس والمستشفيات والجمعيات المهنية. وتجعل جودة القواعد المؤسسية المسلَّم بها، والمنظمة قانونًا، من عدم الاستقرار المفاجئ في المنتجات أو التقنيات أو السياسات أمرًا غير وارد. وتوفر الشرعية، بوصفها وحدات فرعية مقبولة للمجتمع، الحماية للمنظمات من العقوبات المباشرة للتغيرات في الأداء التقني.

ومن ثمّ، فإنّ لدى المناطق التعليمية الأميركية، مثل الوحدات الحكومية الأخرى، امتيازات حصرية قريبة ومستقرة إلى حد بعيد. ويجب أن تتوافق هذه الامتيازات مع قواعد أوسع عن التصنيفات المناسبة وشهادات المعلّمين والطلاب ومواضيع الدراسة. غير أنّ هذه الامتيازات تحميها القواعد التي تجعل التعليم إلزاميًا وفق ما هو محدد في هذه التصنيفات. إنّ المدارس البديلة أو الخاصة ممكنة، ولكن يجب أن تتوافق على نحو وثيق مع البنى والتصنيفات المطلوبة حتى تكون قادرةً على إحداث بعض الفائدة.

(38) Gerald R. Salancik & Jeffrey Pfeffer, "The Bases and Use of Power in Organizational Decision Making," *Administrative Science Quarterly*, vol. 19, no. 4 (December 1974), pp. 453–473.

(39) Starbuck.

(40) Emery & Trist; Shirley Terreberry, "The Evolution of Organizational Environments," *Administrative Science Quarterly*, vol. 12, no. 4 (March 1968), pp. 590–613.

تحصل بعض منظمات الأعمال على مستويات عالية جدًا من الاستقرار المؤسسي. وقد يجري الدفع لمتعهد دفاع كبير مقابل اتباع الإجراءات المتفق عليها، حتى لو كان المنتَج غير فعال. وفي أقصى الحدود، يمكن أن تكون هذه المنظمات ناجحة جدًا، بحيث تنجو من الإفلاس، كما فعلت لوكهيد وبن سنترال، بعد أن تصبح جزئيًا من مكونات الولاية. وعلى نحو أكثر شيوعًا، تضمن هذه الشركات البقاء من خلال ضرائب تنظمها الولاية تؤمّن الأرباح بغضّ النظر عن التكاليف، كما في حالة شركات المرافق العامة الأميركية.

تُعدّ شركات السيارات الكبيرة أقلّ استقرارًا على نحو طفيف؛ فهي توجد في بيئة تحتوي على بنى كافية لتجعل من السيارات، كما هو محدد تقليديًا، ضرورات عملية. لكن مع ذلك، يمكن أن يتحقق الزبائن والحكومات من كلّ سيارة ويقيّموها، وحتى يمكنهم التشكيك في صدقيتها قانونيًّا، إذ لا يمكن أن تشكّك الإجراءات القانونية في صدقية خرّيج مدرسة ثانوية بسهولة.

د. النجاح والبقاء التنظيميان

وهكذا، يعتمد النجاح التنظيمي على عوامل أخرى غير التنسيق الفعال والتحكم في الأنشطة الإنتاجية. وتكتسب المنظمات، التي توجد في بيئات مؤسسية محكمة إلى حد بعيد وتنجح في أن تصبح متماثلةً مع هذه البيئات، الشرعيةَ والمواردَ الضرورية للبقاء، بغضّ النظر عن كفاءتها الإنتاجية. ويعتمد هذا، جزئيًا، على العمليات البيئية وقدرة القيادة التنظيمية المعيّنة على تشكيل هذه العمليات[41]. كما يعتمد ذلك، جزئيًا، على قدرة منظمات معيّنة على الامتثال للمؤسسات البيئية واكتساب الشرعية منها. ويعدّ الامتثال المتبصر مطلوبًا في البيئات المحكمة مؤسسيًا، إذ تتطلب القيادة، في جامعة ما أو مستشفى أو عمل تجاريّ، فهمًا للتغيّرات والبرامج الحكومية المتغيرة. غير أنّ هذا النوع من الامتثال، والبقاء شبه المضمون الذي قد يصاحبه، ممكنان في بيئة ذات بنية مُمأسسة إلى حد بعيد فحسب. ويمكن، في مثل هذا السياق، تقييد المنظمة في التماثل، ما يعكس رسميًّا البيئة المؤسسية في بنيتها وموظفيها وإجراءاتها. وهكذا، إضافةً إلى المصادر المحددة تقليديًا للنجاح والبقاء التنظيميَّين، يمكن اقتراح الفكرة السائدة التالية:

الفرضية 3: تُضاعِف المنظمات التي تدرج العناصر العقلانية الشرعية مجتمعيًا في بناها الرسمية من شرعيتها، وتزيد من مواردها وقدراتها على البقاء.

تؤكد هذه الفرضية أنّ احتمالات بقاء المنظمات على المدى الطويل تزداد مع إحكام بنى الدولة، ومع استجابة المنظمات للقواعد الممأسسة. فمثلاً، تُظهر المدارس والمستشفيات ومنظمات الرعاية الاجتماعية في الولايات المتحدة قدرةً كبيرةً على البقاء، لأنّها متوافقة، تحديدًا، مع بيئاتها المؤسسية، ومتماهية معها تقريبًا. وبالطريقة نفسها، تفشل المنظمات عندما تحيد عن قوانين مأسستها للأساطير. وبغضّ النظر تمامًا عن الكفاءة التقنية، فإنّ المنظمات التي تبتكر بطرائق بنيوية مهمّة تتكلّف أثمانًا باهظةً من حيث الشرعية.

(41) Hirsch.

يلخص الشكل (2) النقاش العام لهذا القسم، إلى جانب الرأي الشائع بأن المنظمات تنجح من خلال الكفاءة.

ثالثًا: البنى المُمأسسة والأنشطة التنظيمية

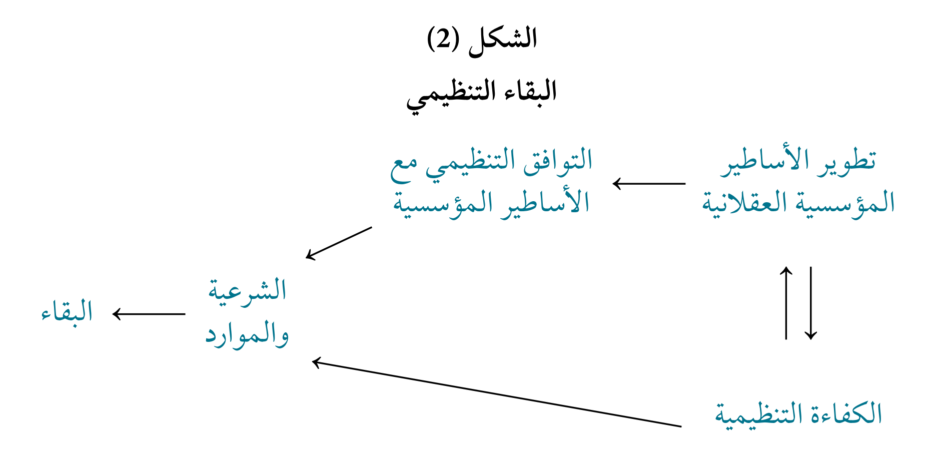
تظهر البنى الرسمية العقلانية في سياقَين؛ أولًا، تشجع متطلبات الشبكات العلائقية المحلية على تطوير البنى التي تنسق الأنشطة وتتحكم فيها، إذ تسهم هذه البنى في كفاءة المنظمات وتمنحها مزايا تنافسية على المنافسين الأقلّ كفاءةً. وثانيًا، ينتج الترابط بين العلاقات المجتمعية، والتنظيم الجماعي للمجتمع، وقيادة النخب التنظيمية سياقًا مُمأسسًا بدرجة كبيرة. وتقدّم البنى العقلانية في هذا السياق تفسيرًا مقبولًا للأنشطة التنظيمية، وتكتسب المنظماتُ الشرعيةَ والاستقرار والموارد.

تندمج جميع المنظمات، على نحو أو آخر، في كلٍّ من السياقات العلائقية والممأسسة، ومن ثمّ فهي معنيّة بتنسيق أنشطتها والتحكم فيها وبتفسيرها بتعقلّ على السواء. وتواجه المنظمات في بيئات ممأسسة إلى حد بعيد حالات طارئة داخلية وعابرة للحدود. فمثلًا، يجب أن تنقل المدارس الطلاب من المدرسة وإليها في ظلّ بعض الأوضاع، ويجب أن توزّع المدرّسين والطلاب والموضوعات في الصفوف الدراسية. ومن ناحية أخرى، تبني المنظمات، المنتجة في الأسواق والتي تركز كثيرًا على الكفاءة، وحداتٍ تكون علاقتها بالإنتاج غامضة، ولا تتحدّد كفاءتها من خلال وظيفة إنتاج حقيقية، بل من خلال تعريف رسميّ.

ومع ذلك، يعتمد بقاء بعض المنظمات اعتمادًا أكبر على إدارة متطلبات العلاقات الداخلية والعلاقات العابرة للحدود، في حين يعتمد بقاء المنظمات الأخرى على المتطلبات الرسمية للبيئات الممأسسة إلى حد بعيد. توضح المناقشة التالية إذا ما كان بقاء المنظمة يعتمد في المقام الأول على المتطلبات العلائقية أم على المتطلبات المؤسسية؛ الأمر الذي يحدّد الاتساق الوثيق بين البنى والأنشطة.

الشكل (2)

البقاء التنظيمي



المصدر: المرجع نفسه.

1. أنواع المنظمات

تختلف الأساطير المُمأسسة في درجة الاكتمال الذي تصف به علاقات السبب والنتيجة، وفي درجة الوضوح الذي تصف به المعايير التي ينبغي استخدامها لتقييم المخرجات[42]. وتستخدم بعض المنظمات تقنيات روتينية محددة بوضوح للحصول على المخرجات. وغالبًا ما يتطوّر السوق عندما يمكن تقييم المخرجات بسهولة، ويكتسب المستهلكون حقوقًا معتبرة في التفتيش والرقابة. وفي هذا السياق، غالبًا ما تحدّد الكفاءة النجاح. ويجب أن تواجه المنظمات متطلبات التنسيق الوثيق مع شبكاتها العلائقية، وأن تتعامل مع هذه المتطلبات من خلال التنظيم في كلّ ما يتعلق بالمشكلات التقنية المباشرة.

غير أنّ ظهور المجتمع المنظم جماعيًا والترابط المتزايد للعلاقات الاجتماعية أدّيا إلى تآكل العديد من سياقات السوق. وتستخدم منظمات مثل المدارس ووحدات الأبحاث والتطوير والبيروقراطيات الحكومية، على نحو متزايد، تقنيات غامضة ومتغيرة للحصول على مخرجات يصعب تقييمها. أمّا المنظّمات الأخرى ذات التقنيات المحدّدة بوضوح، فتجد نفسها غير قادرة على التكيف مع الاضطرابات البيئية. ولا يمكن حلّ المخاطر المتعلقة بالحالات التقنية الطارئة غير القابلة للتنبؤ أو تلك المتعلقة بالتكيّف مع التغير البيئي على أساس الكفاءة. ويطالب كل من المشاركين الداخليين والمكوّنات الخارجية اعتماد قواعد مُمأسسة تعزز الثقة بالمخرجات وتحمي المنظمات من الفشل[43].

وهكذا، يستطيع المرء تصوّر سلسلة متصلة يمكن ترتيب المنظمات على أساسها. يوجد في أحد طرفيها منظمات إنتاج تخضع لضوابط إنتاج قوية[44] ويعتمد نجاحها على إدارة الشبكات العلائقية، في حين يوجد في الطرف الآخر منظمات مُمأسسة يعتمد نجاحها على الثقة والاستقرار اللذين يحققهما التماثل مع القواعد المؤسسية. ومن المهم لسببين ألّا نفترض أنّ موقع المنظمة في هذه السلسلة المتصلة يعتمد على الخصائص التقنية الكامنة في ناتجها، ومن ثمّ فهو دائم. أولًا، تتحدد الخصائص التقنية للمخرجات اجتماعيًا ولا توجد بمعنى ملموس يسمح باكتشافها من الناحية الإمبريقية. ثانيًا، غالبًا ما تعيد البيئات والمؤسسات تعريف طبيعة المنتجات والخدمات والتكنولوجيات. وتوضح إعادة التعريف أحيانًا التقنيات أو المعايير التقييمية. لكن غالبًا ما تعيد المنظمات والبيئات تعريف طبيعة التقنيات والإنتاج، بحيث يجري إدخال الغموض وتقليص حقوق التفتيش والرقابة. فمثلًا، تطورت المدارس الأميركية تدريجيًا من إنتاج نوع معيّن من التدريب، جرى تقييمه تبعًا لمعايير كفاءة صارمة، إلى إنتاج خدمات محددة على نحو غامض، يجري تقييمها تبعًا لمعايير الشهادة[45].

(42) Thompson.

(43) Emery & Trist.

(44) William Ouchi & Mary Ann Maguire, "Organizational Control: Two Functions," *Administrative Science Quarterly*, vol. 20, no. 4 (December 1975), pp. 559–569.

(45) Raymond E. Callahan, *Education and the Cult of Efficiency* (Chicago: University of Chicago Press, 1962); David B. Tyack, *The One Best System* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1974); Meyer & Rowan.

2. التناقضات البنيوية في المنظمات الممأسسة

ثمة مشكلتان عامتان جدًا تواجهان المنظمة إذا كان نجاحها يتوقف في المقام الأول على التماثل مع القواعد المُمأسسة. الأولى، تؤدي الأنشطة التقنية ومتطلبات الكفاءة إلى نشوء نزاعات وتناقضات في الجهود التي تبذلها المنظمة المُمأسسة لتتوافق مع قواعد الإنتاج الرسمية. الثانية، نظرًا إلى أن هذه القواعد الرسمية تنتقل عبر الأساطير التي قد تظهر من أجزاء مختلفة من البيئة، فقد تتعارض القواعد إحداها مع الأخرى. وتشكّل هذه التناقضات مشكلةً بالنسبة إلى الكفاءة والتنسيق الوثيق وإشكالية التحكم.

تختلف البنى الرسمية التي تحتفي بالأساطير المُمأسسة عن البنى التي تعمل بكفاءة. ويُعدّ النشاط الرسمي مهمًّا في صلته بالقواعد الصارمة، وليس في آثاره الملموسة[46]. ويجب أن يعالج الطبيبُ العاملَ المريض باستخدام إجراءات طبية معتمدة؛ سواء أتمّت معالجته بفاعلية أم لا فهو أمرٌ أقلّ أهمية. ويجب على شركة الحافلات أن تؤمّن الخدمة على الطرق المطلوبة، سواءً كان هناك العديد من الركاب أم لا. كما يجب على الجامعة أن تدعم الأقسام المناسبة بغضّ النظر عن أعداد الطلاب المسجلين في الأقسام؛ أيّ إنّ للنشاط أهمية طقسية، إذ إنه يحافظ على المظاهر، ويشرعن المنظمة.

تتعارض القواعد الصارمة مع منطق الكفاءة. وغالبًا ما تواجه المنظمات معضلةً تتمثل في أنّ الأنشطة التي تحتفي بالقواعد المُمأسسة تُشكّل تكاليف صافية من وجهة نظر الكفاءة، على الرغم من أنّها تُعدّ نفقات رسمية مستحقة. فمثلاً، يأتي توظيف فائز بجائزة نوبل بفوائد رسمية كبيرة للجامعة، إذ يمكن أن تحقّق سُمعة هذا الفائز مكتسبات تتعلق بالمنح البحثية، أو بالتحاق طلّاب لامعين بالجامعة، أو باكتساب الجامعة مكانةً مرموقة. لكن من وجهة نظر النتائج المباشرة، يخفّض الإنفاق من العائد التعليمي لكلّ دولار يجري إنفاقه، ويقلّص قدرة الجامعة على حلّ المشكلات اللوجستية المباشرة. كذلك، قد تكون التكنولوجيات الباهظة الثمن، التي تحقق الهيبة للمستشفيات والشركات التجارية، مجرد تكاليف باهظة من وجهة نظر الإنتاج المباشر. وفي الإطار نفسه، غالبًا ما يصعب تسويغ وجود المستشارين ذوي الاحترافية العالية الذين يضفون خبراتهم القيّمة على منظمة ما في ما يتعلق بتحسين الإنتاجية، ومع ذلك قد يكون وجودهم مهمًا إلى حد بعيد في الحفاظ على الشرعية الداخلية والخارجية.

تظهر نزاعاتٌ أخرى بين القواعد الصارمة والكفاءة؛ لأن صوغ القواعد المؤسسية يجري على مستويات عالية من التعميم[47]، في حين تختلف الأنشطة التقنية باختلاف الشروط المحددة وغير المعيارية وربما الفريدة. ونظرًا إلى أنّ الفئات الرسمية المعيارية يجب أن تواجه الاختلافات التقنية والحالات الشاذة، وغالبًا ما تكون القواعد المعممة للبيئة المؤسسية غير مناسبة لمواقف محددة. وقد يكون المنهاج الدراسي الموجود الذي تفرضه الحكومة غير مناسب للطلاب، وقد يكون العلاج الطبي

(46) Robert K. Merton, "Bureaucratic Structure and Personality," *Social Forces*, vol. 18, no. 4 (May 1940), pp. 560–568; James G. March & Herbert A. Simon, *Organizations* (New York: John Wiley & Sons, 1958).

(47) Durkheim.

التقليدي غير منطقيّ إذا أخذنا خصائص المريض في الحسبان، وقد يؤخّر مفتشو السلامة الفدراليون التبادلات العابرة للحدود على نحو مفرط.

ومع ذلك، ثمّة مصدر آخر للنزاع بين القواعد الصارمة والكفاءة يتجلى في التناقض بين العناصر المُمأسسة. وغالبًا ما تكون البيئات المؤسسية تعدديةً[48]، وتنشر المجتمعات أساطير متناقضة إلى حد بعيد. ونتيجةً لذلك، تُدرج المنظمات التي تبحث عن الدعم الخارجي والاستقرار جميع أنواع العناصر البنيوية المتضاربة. ويجري إدراج المهن، على الرغم من أنّها تُفضي إلى متطلبات قضائية متداخلة. ويجري تبنّي البرامج التي تتنافس في ما بينها على السلطة على مجال معيّن. فمثلاً، إذا استفسر أحدٌ مَن الذي يقرر ما المناهج التي ستدرّس في المدارس، فقد يقول أيٌّ من الأطراف، بدءًا من مختلف الحكومات وصولاً إلى المعلمين الأفراد، إنهم هم من يقررون ذلك.

في المنظمات المُمأسسة، إذًا، يؤدي إيلاء الاهتمام بكفاءة الأنشطة اليومية إلى مخاطر كبيرة. وتسلّط سياقاتٌ محددةٌ الضوء على أوجه القصور في قوانين الأساطير المعممة، وتتنازع العناصر البنيوية المتناقضة على الحقوق القضائية. ومن ثمّ، يجب على المنظمة أن تكافح لربط متطلبات العناصر الرسمية بالأنشطة التقنية، وربط العناصر الرسمية المتناقضة بعضها ببعضها الآخر.

3. حل التناقضات

ثمّة أربعة حلول جزئية لهذه التناقضات. أولاً، تستطيع المنظمة مقاومة المتطلبات الرسمية. غير أنّ المنظمة التي تهمل المتطلبات الرسمية وتصوّر نفسها على أنّها فعالة قد لا تنجح في توثيق كفاءتها. كما أنّ رفض المتطلبات الرسمية يتجاهل مصدرًا مهمًا للموارد والاستقرار. ثانيًا، يمكن أن تحافظ المنظمة على امتثال صارم للقوانين المُمأسسة عن طريق قطع العلاقات الخارجية. وعلى الرغم من أنّ هذه العزلة تدعم المتطلبات الرسمية، فقد يصاب المشاركون الداخليون والمكونات الخارجية سريعًا بخيبة أمل بسبب عدم قدرتهم على إدارة التبادلات العابرة للحدود. ولا يجب أن تتوافق المنظمات الممأسسة مع الأساطير فحسب، بل يجب أن تحافظ أيضًا على فكرة أنّ الأساطير تعمل بالفعل. ثالثًا، يمكن أنْ تُقرّ المنظمة باستخفاف بأنّ بنيتها غير متوافقة مع متطلبات العمل. غير أنّ هذه الاستراتيجية تنفي صلاحية الأساطير المُمأسسة وتخرّب شرعية المنظمة. رابعًا، يمكن أن تَعِد المنظمة بالإصلاح. فقد يتصور الناس الحاضر بوصفه شيئًا ميؤوسًا منه، غير أنّهم يتصورون المستقبل بوصفه مليئًا بالإصلاحات الواعدة لكل من البنية والنشاط، غير أنّ هذه الاستراتيجية تجعل البنية الحالية للمنظمة غير شرعية من خلال تحديد البنية الشرعية للمنظمة بوصفها كامنةً في المستقبل.

لكن بدلاً من الاعتماد على حلّ جزئيّ، يمكن أن تحل المنظمة النزاعات بين القواعد الرسمية والكفاءة من خلال استخدام جهازين مترابطين: الفصل، ومنطق الثقة.

(48) Udy.

أ. الفصل

من الناحية المثالية، تحاول المنظمات المبنية على الكفاءة الحفاظ على اتساق وثيق بين البنى والأنشطة. ويجري فرض الامتثال من خلال التفتيش، ومراقبة جودة الإنتاج باستمرار، وتقييم كفاءة الوحدات المختلفة، وتوحيد الأهداف المختلفة وتنسيقها. غير أنّ سياسة الاتساق الوثيق في المنظمات المُمأسسة تجعل من سجلّ عدم الكفاءة والتناقض علنيًا فحسب.

تحمي المنظمات الممأسسة بُناها الرسمية من التقييم على أساس الأداء التقني، فيجري تقليص التفتيش والتقييم والتحكم في الأنشطة إلى الحدّ الأدنى، ويجري التعامل مع التنسيق والاعتماد المتبادل والتعديلات المشتركة بين الوحدات البنيوية على نحو غير رسمي.

الفرضية 4: لأنّ محاولات التحكم في الأنشطة وتنسيقها في المنظمات الممأسسة تؤدّي إلى نزاعات وفقدان الشرعية، يجري فصل عناصر البنية عن الأنشطة بعضها عن بعضها الآخر.

توضح بعض الخصائص المعروفة للمنظمات عملية الفصل:

• يجري تنفيذ الأنشطة خارج نطاق عمل المديرين. وبوجه خاص، تشجع المنظماتُ الاحتراف المهني على نحو فعال، ويجري تفويض الأنشطة للمحترفين.

• يجري وضع الأهداف على نحو غامض أو غير مفهوم، ويجري استبدال الغايات الصارمة بغايات تقنية. فمثلًا، تعالج المستشفيات المرضى ولا تشفيهم، وتصنع المدارس الطلاب وليس المعرفة. وفي الواقع، تجري إزالة البيانات المتعلقة بالأداء التقني أو إخفاؤها. فتحاول المستشفيات تجاهل المعلومات المتعلقة بمعدلات الشفاء، وتتجنب الخدمات العامة إعطاء البيانات عن الفاعلية، وتقلّل المدارس من أهمية مقاييس الإنجاز.

• يجري تجنب الإدراج، ويجري إهمال تنفيذ البرنامج، ويصبح التفتيش والتقييم رسميَّين.

• العلاقات الإنسانية مهمةٌ جدًّا. فلا تستطيع المنظمة تنسيق الأنشطة رسميًّا لأنّ قواعدها الرسمية، إذا طُبقت، ستولِّد التناقضات، لذلك يُترك الأفراد لتحقيق الاعتماد المتبادل التقني على نحو غير رسميّ. وتحظى القدرة على تنسيق الأشياء التي تنتهك القواعد – أي التوافق مع الآخرين – بتقدير كبير.

إنّ مزايا عملية الفصل واضحة. وتجري حماية الفرضية القائلة إنّ البنى الرسمية تعمل حقًّا من التناقضات وحالات الشذوذ المتضمَّنة في الأنشطة التقنية. كذلك، يجري التخفيف من حدّة الخلافات والنزاعات بسبب تجنّب الإدراج، وتستطيع المنظمة حشد الدعم من مجموعة أوسع من المكونات الخارجية.

من ثمّ، يمكّن الفصل المنظمات من الحفاظ على بنى رسمية وشرعية ومعيارية، بينما تتنوّع أنشطتها استجابةً لاعتبارات عملية. وتتجّه المنظمات في صناعة معينة إلى التشابه في البنية الرسمية – تعكس أصولها المؤسسية المشتركة – غير أنّها قد تُظهر تنوعًا كبيرًا في الممارسة الفعلية.

ب. منطق الثقة وحسن النية

على الرغم من نقص التنسيق والتحكم، فإنّ المنظمات المنفصلة ليست فوضويةً، فتستمر الأنشطة اليومية بطريقة منظمة. وما يضفي الشرعية على المنظمات المُمأسسة، وتمكينها من الظهور كأنّها مفيدة على الرغم من الافتقار إلى الفاعلية التقنية، هو ثقة مشاركيها الداخليين ومكوناتها الخارجية وحُسن نياتهم.

تميز اعتبارات المظهر الإدارة الرسمية(49). ويجري الحفاظ على الثقة بالعناصر البنيوية من خلال ثلاث ممارسات، هي التجنب، والتحفظ، والتجاهل(50). يجري تشجيع التجنب والتحفظ عن طريق فصل الوحدات الفرعية المستقلة، كما أنّ تجاهل الحالات الشاذة أمر شائع جدًّا. ويعمل كلٌّ من المشاركين الداخليين والمكونات الخارجية معًا في هذه الممارسات. ويعزز التأكّد من أن المشاركين الأفراد يحافظون على المظهر الثقةَ بالمنظمة، كما يعزّز في النهاية الثقة بالأساطير التي تعقلن وجود المنظمة.

يعدّ كلٌّ من التفويض، والاحترافية، والغموض في تحديد الهدف، وإزالة بيانات الإنتاج، والحفاظ على المظهر، آليات لاستيعاب التشكيك مع الحفاظ على البنية الرسمية للمنظمة(51). وتعطي شعورًا عامًا بالثقة داخل المنظمة وخارجها. وعلى الرغم من أنّ الأدبيات ذات الصلة بالمنظمة غير الرسمية غالبًا ما تتعامل مع هذه الممارسات بوصفها آليات لتحقيق أهداف منحرفة وأهداف المجموعة الفرعية(52)، فإنّ هذا التعامل يتجاهل سمةً مهمّةً من سمات وجود المنظمة، إذ يتطلّب استيعاب التشكيك على نحو فعّال والحفاظ على الثقة من الناس افتراض أنّ الجميع يتصرفون بحسن نيّة. وإن الافتراض بأن الأشياء هي كما تبدو عليه، وأن الموظفين والمديرين يؤدون أدوارهم على نحو صحيح، يسمح للمنظمة بأداء نشاطها اليومي ببنية منفصّلة.

بعبارة أخرى، يُعدُّ فصل المظهر والحفاظ عليه آليتين تدعمان الافتراض بأنّ الناس يتصرفون بحسن نيّة. ليست الاحترافية مجرد وسيلة لتجنّب التفتيش؛ فهي تُلزم كلًّا من المشرفين والمرؤوسين على التصرّف بحسن نية. وهذا ما يفعله التساهل الاستراتيجي على نطاق أضيق(53)، وهذا ما تفعله المظاهر العامة للحالة المعنوية والقناعة التي تتميز بها العديد من المنظمات. وتستخدم المنظمات مجموعة من الآليات لتضخيم الالتزامات الطقسية التي يؤديها المشاركون بها للعناصر البنيوية الأساسية. وهذه الآليات شائعةٌ خصوصًا في المنظمات التي تعكس بيئاتها المُمأسسة إلى حدّ بعيد.

الفرضية 5: كلما كانت بنية المنظمة مستمدةً أكثر من الأساطير الممأسسة، حافظت بدرجة أكبر على مظاهر مُحكمة من الثقة، والقناعة، وحسن النية، داخليًّا وخارجيًّا.

(49) Erving Goffman, *Interaction Ritual* (Garden City, NY: Anchor Books, 1967).

(50) Ibid., pp. 12–18.

(51) March & Simon.

(52) Anthony Downs, *Inside Bureaucracy* (Boston, MA: Little, Brown & Co., 1967).

(53) Blau.

ليست الالتزامات التي تراكمت من خلال إظهار الحالة المعنوية والقناعة مجرد تأكيدات فارغة لأساطير مُمأسسة. ولا يُلزِم المشاركون أنفسهم بدعم المظهر الرسمي للمنظمة فحسب، بل بجعل الأمور تتحقق خلف الكواليس أيضًا. وينخرط المشاركون الملتزمون في التنسيق غير الرسمي، على الرغم من أنه غالبًا ما يكون غير مناسب رسميًا، الذي يحافظ على سير الأنشطة التقنية بسلاسة ويتجنب الإحراج العلني. بهذا المعنى، فإن الثقة وحسن النية الناتجَين من العمل الرسمي ليسا مزيّفين بأيّ حال من الأحوال. قد تكون هذه هي الطريقة الأنسب لإقناع المشاركين ببذل قصارى جهدهم في المواقف التي أصبحت إشكاليةً بسبب الأساطير المُمأسسة التي تتعارض مع المتطلبات التقنية المباشرة.

ج. التفتيش والتقييم الرسمي

توجد جميع المنظمات، حتى تلك التي تتمتع بمستويات عالية من الثقة وحسن النية، في البيئات التي مأسست الطقوس العقلانية للتفتيش والتقييم. ويمكن أن يكشف التفتيش والتقييم عن أحداث وانحرافات تقوّض الشرعية. لذا، تقلص المنظمات الممأسسة عمليات التفتيش والتقييم وتجعلها رسميةً.

وفي الواقع، يترافق التقييم في المنظمات الممأسسة مع عدم الشرعية ويُنتجها. ويهدف الاهتمام بأبحاث التقييم التي تجريها الحكومة الفدرالية الأميركية جزئيًا، مثلاً، إلى إضعاف الولاية والسلطات المحلية والخاصة التي تدير الخدمات الاجتماعية في الولايات المتحدة. وبطبيعة الحال، لم تقيّم السلطات الفدرالية عادةً تلك البرامج التي تخضع تمامًا للسلطة القضائية الفدرالية، بل تقيّم تلك البرامج التي لا تنطبق عليها الضوابط الفدرالية فحسب. وبالمثل، غالبًا ما أصرّت حكومات الولايات على تقييم عمليات التمويل الخاصة التي تضخها في مجالات الرعاية الاجتماعية والتعليم، غير أنّها لا تقيّم في العادة البرامج التي تمولها بطريقة روتينية.

يؤكد كلٌّ من التقييم والتفتيش، على نحو عامّ، الرقابة المجتمعية التي تنتهك الافتراض القائل إنّ جميع الأفراد يتصرفون بكفاءة وحسن نيّة. ويقلّص انتهاك هذا الافتراض الحالة المعنوية والثقة. ومن ثمّ، يقوّض التقييم والتفتيش الجوانب الرسمية للمنظمات.

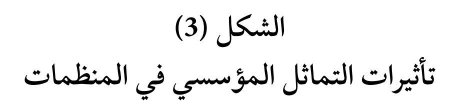
الفرضية 6: تسعى المنظمات الممأسسة إلى تقليص التفتيش والتقييم عن طريق المديرين الداخليين والمكونات الخارجية.

لا يعدّ كلٌّ من الفصل وتجنب الرقابة والتقييم مجرد أجهزة تستخدمها المنظمة. وتتجنب المكونات الخارجية، أيضًا، التفتيش والرقابة على المنظمات الممأسسة[54]. وتقبل مكاتب تصديق الوثائق التعليمية ومجالس الأمناء والوكالات الحكومية والأفراد رسميًّا القيمة الظاهرة للشهادات والأهداف الغامضة والتقييمات الصارمة التي تتميز بها المنظمات الرسمية. ومن المرجح أن تكون هذه المكونات الخارجية هي نفسها، في بيئات مؤسسية محكمة، ممثلةً المجتمع المنظم على نحو تعاونيّ. إنّ إبقاء

(54) Meyer & Rowan.

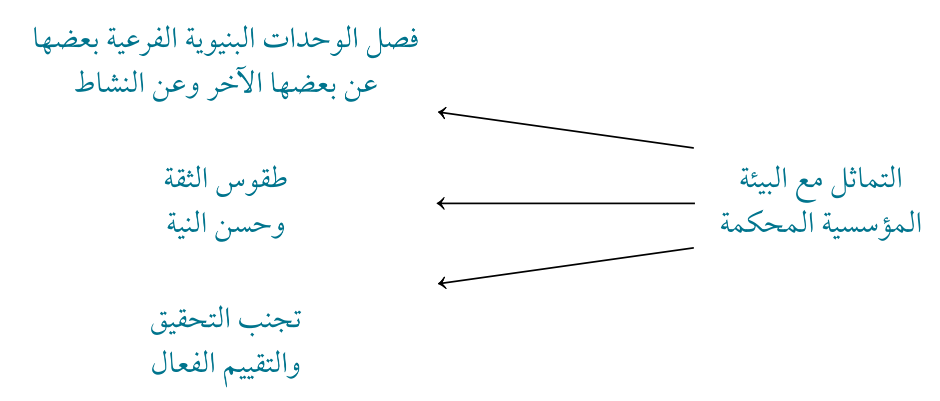
المكونات الخارجية على العلاقات الفئوية مع وحداتها الفرعية التنظيمية هو أكثر استقرارًا وثباتًا من التعويل على التفتيش والرقابة.

يلخص الشكل (3) الجدالات الرئيسة لهذا القسم من بحثنا.



الشكل (3)

تأثيرات التماثل المؤسسي في المنظمات



المصدر: المرجع نفسه.

الخلاصة ونتائج البحث

تتشكل البنى التنظيمية مع ظهور الأساطير المُمأسسة وتصبح أكثر إحكامًا. وفي سياقات مُمأسسة إلى حد بعيد، يجب أن يدعم العمل التنظيمي هذه الأساطير. لكن يجب على المنظمة الاهتمام بالنشاط العملي أيضًا. هذان المتطلبان متعارضان. ويكمن الحل المتوازن في الحفاظ على المنظمة في حالة من الارتباط على نحو غير وثيق.

لا يجري اتخاذ أيّ موقف هنا بشأن الفاعلية الاجتماعية الإجمالية للمنظمات المتماثلة والمرتبطة على نحو غير وثيق. وتعزل هذه البنى، إلى حدّ ما، النشاط عن معايير الكفاءة وتؤدّي إلى عدم الفاعلية. من ناحية أخرى، قد يزيد المشاركون من الفاعلية على المدى الطويل من خلال إلزامهم التصرف بحسن نية، والتمسك بالمعتقدات العقلانية الواسعة للبنية على نحو شامل. ولا يجب الافتراض أنّ صوغ المعتقدات العقلانية غير المرئية في النشاط اليومي للعمال يؤثّر في الغايات الاجتماعية على نحو أكثر فاعلية من الالتزام بالمتطلبات والأهداف المؤسسية على نطاق أوسع.

تثير المناقشة المقدّمة، هنا، العديد من الأطروحات الرئيسة التي لها نتائج بحثية واضحة:

1. تؤدي البيئات والمجالات البيئية التي مأسست عددًا أكبر من الأساطير العقلانية إلى نشوء تنظيم أكثر رسمية. وتقود هذه الأطروحة إلى فرضية البحث القائلة إنّ المنظمات الرسمية تظهر وتصبح أشد تعقيدًا نتيجةً لظهور الدولة المُحكمة ومؤسسات العمل الجماعي الأخرى. وينبغي أن تبقى هذه الفرضية صحيحة حتى مع بقاء التطور الاقتصادي والتقني ثابتًا. ويمكن أن تتبع الدراسات انتشار

مؤسسات محددة إلى المنظمات الرسمية: المهن، والبرامج المميزة بوضوح، وما شابه ذلك. على سبيل المثال، يمكن دراسة آثار ظهور نظريات ومهن اختيار العاملين في استحداث أقسام شؤون العاملين في المنظمات. ويمكن أن تتعقب دراساتٌ أخرى انتشار أقسام المبيعات أو أقسام الأبحاث والتطوير. وينبغي أن تكون المنظمات مجهزةً للتكيف مع هذه التغيرات البيئية، حتى لو لم يكن هناك دليل على فاعليتها. ويمكن، من الناحية التجريبية، دراسة تأثير الاختلافات الافتراضية في المأسسة البيئية في قرارات مديري التنظيم في التخطيط أو تغيير البنى التنظيمية. هل يخطط المديرون على نحو مختلف إذا جرى إبلاغهم بوجود مهن معروفة أو مؤسسات برنامجية في بيئاتهم؟ وهل يخططون على نحو مختلف إذا كانوا يصمّمون المنظمات لتناسب بيئات محكمة مؤسسيًّا إلى حدّ ما؟

2. تعدّ المنظمات التي تدرج أساطير مُمأسسة أكثر شرعيةً ونجاحًا، ومن المرجح لها البقاء. هنا، ينبغي أن يقارن البحث بين المنظمات المتشابهة في سياقات مختلفة. على سبيل المثال، ينبغي أن يفضي وجود أقسام شؤون العاملين، أو وحدات الأبحاث والتطوير إلى التنبؤ بالنجاح في البيئات التي تجري مأسستها على نطاق واسع. وينبغي أن تكون المنظمات ذات العناصر البنيوية غير المُمأسسة في بيئاتها أكثر عرضةً للفشل، إذ يجب تسويغ هذا التعقيد غير القانوني من خلال المطالبة بالكفاءة والفاعلية. وينبغي أن تكون المنظمات التي تستند مطالبها بالدعم إلى التقييمات، بوجه عامّ، أقل احتمالًا للبقاء من تلك المُمأسسة بدرجة كبيرة. وتتمثّل إحدى نتائج هذه المناقشة في أنّ المنظمات الموجودة في بيئة مُمأسسة بدرجة كبيرة تكون أكثر عرضة للبقاء عمومًا.

من الناحية التجريبية، يمكن دراسة حجم القروض التي ستكون البنوك مستعدةً لتقديمها للمنظمات التي تختلف فقط في: 1. درجة المأسسة البيئية، و2. الدرجة التي تُدرج فيها المنظمة المؤسسات البيئية من الناحية البنيوية. هل البنوك مستعدةٌ لإقراض المزيد من الأموال للشركات التي تكون خططها مرفقة بتوقعات اقتصادية قياسية؟ وهل هذا الاتجاه أكبر في المجتمعات التي تكون فيها هذه التوقعات مُمأسسةً على نطاق واسع؟

3. تُكرَّس جهود الرقابة التنظيمية، ولا سيّما في السياقات الممأسسة إلى حد بعيد، بهدف الامتثال للطقوس، داخليًا وخارجيًا على السواء. وتحديدًا، تقوم مثل هذه المنظمات بفصل البنية عن النشاط، وفصل البنى بعضها عن بعضها الآخر. والفكرة هنا أنّه كلما كانت البيئة ممأسسةً بدرجة أكبر، زاد تكريس النخب التنظيمية للوقت والطاقة لإدارة الصورة العامة للمنظمة ومكانتها، وتقلّص تكريس هذه النخب للتنسيق وإدارة علاقات محددة عابرة للحدود. علاوةً على ذلك، يجري النقاش، هنا، على أنّ المديرين في مثل هذه السياقات يُكرّسون المزيد من الوقت للحديث بوضوح عن البنى والعلاقات الداخلية على مستوى مجرد أو طقوسي، على عكس إدارة علاقات محددة بين الأنشطة وعمليات الاعتماد المتبادل.

من الناحية التجريبية، يمكن دراسة توزيع الوقت والطاقة المقترح من المديرين والمقدَّم إلى بيئات محددة بطريقة مختلفة. هل يقترح المديرون، مع تقديم وصف لبيئة مؤسسية محكمة، بذل مزيد من

الجهد للحفاظ على تماثل الطقوس، وبذل جهد أقلّ في مراقبة الامتثال الداخلي؟ هل يتجهون إلى إهمال التقييم؟ هل يطوّرون تعاليم الاحتراف المهني وحسن النية؟

تشير النقاشات، هنا، وبعبارة أخرى، إلى كلّ من الدراسات المقارنة والتجريبية التي تبحث في التأثيرات في البنية التنظيمية وتنسيق الاختلافات في البنية المؤسسية للبيئة الأوسع. كما تشكّل الاختلافات في البنية التنظيمية بين المجتمعات، وداخل أي مجتمع عبر الزمن، أهمية لمفهوم المشكلة هذا.

المراجع References

Aiken, Michael & Jerald Hage. "Organizational Interdependence and Intra–organizational Structure." *American Sociological Review.* vol. 33, no. 6 (December 1968).

Bell, Daniel. *The Coming of Post–industrial Society*. New York: Basic Books, 1973.

Bendix, Reinhard. *Nation–Building and Citizenship*. New York: John Wiley, 1964.

Berger, Peter L. & Thomas Luckmann. *The Social Construction of Reality*. New York: Doubleday, 1967.

Blau, Peter M. *Bureaucracy in Modern Society*. New York: Random House, 1956.

________. "A Formal Theory of Differentiation in Organizations." *American Sociological Review.* vol. 35, no. 2 (April 1970).

Blum, Alan F. & Peter McHugh. "The Social Ascription of Motives." *American Sociological Review.* vol. 36, no. 1 (December 1971).

Callahan, Raymond E. *Education and the Cult of Efficiency*. Chicago: University of Chicago Press, 1962.

Carlson, Richard O. *Executive Succession and Organizational Change*. Chicago: Mid–west Administration Center, University of Chicago, 1962.

Clark, Burton R. *Adult Education in Transition*. Berkeley, CA: University of California Press, 1956.

Dalton, Melville. *Men Who Manage*. New York: John Wiley & Sons, 1959.

Dowling, John & Jeffrey Pfeffer. "Organizational Legitimacy." *Pacific Sociological Review.* vol. 18, no. 1 (January 1975).

Downs, Anthony. *Inside Bureaucracy*. Boston, MA: Little, Brown & Co., 1967.

Dunnette, Marvin D. (ed.). *Handbook of Industrial and Organizational Psychology*. New York: Rand McNally, 1976.

Durkheim, Emile. *The Division of Labor in Society*. G. Simpson (trans.). New York: Macmillan, 1933.

Ellul, Jacques. *The Technological Society*. New York: Knopf, 1964.

Emery, Fred L. & Eric L. Trist. "The Causal Texture of Organizational Environments." *Human Relations.* vol. 18, no. 1 (February 1965).

Freeman, John Henry. "Environment, Technology and Administrative Intensity of Manufacturing Organizations." *American Sociological Review.* vol. 38, no. 6 (December 1973).

Goffman, Erving. *Interaction Ritual*. Garden City, NY: Anchor Books, 1967.

Hirsch, Paul M. "Organizational Effectiveness and the Institutional Environment." *Administrative Science Quarterly*. vol. 20, no. 3 (September 1975).

Homans, George C. *The Human Group*. New York: Harcourt, Brace & Co., 1950.

Inkeles, Alex & Palo Alto (eds.). *Annual Review of Sociology*. Palo Alto, CA: Annual Reviews, 1975.

March, James G. & Johan P. Olsen. *Ambiguity and Choice in Organizations*. Bergen: Universitetsforlaget, 1976.

March, James G. & Herbert A. Simon. *Organizations*. New York: John Wiley & Sons, 1958.

Merton, Robert K. "Bureaucratic Structure and Personality." *Social Forces*. vol. 18, no. 4 (May 1940).

Meyer, John W. & Brian Rowan. "Notes on the Structure of Educational Organizations." Paper Presented at Annual Meeting of the American Sociological Association. San Francisco, 1975.

Mills, C. Wright. "Situated Actions and Vocabularies of Motive." *American Sociological Review*. vol. 5, no. 6 (February 1940).

Ouchi, William & Mary Ann Maguire. "Organizational Control: Two Functions." *Administrative Science Quarterly*. vol. 20, no. 4 (December 1975).

Parsons, Talcott. "Suggestions for a Sociological Approach to the Theory of Organizations I." *Administrative Science Quarterly*. vol. 1, no. 1 (June 1956).

________. *The System of Modern Societies*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice–Hall, 1971.

Perrow, Charles. *Organizational Analysis: A Sociological View*. Belmont, CA: Wadsworth, 1970.

Salancik, Gerald R. & Jeffrey Pfeffer. "The Bases and Use of Power in Organizational Decision Making." *Administrative Science Quarterly*. vol. 19, no. 4 (December 1974).

Scott, Marvin B. & Stanford M. Lyman. "Accounts." *American Sociological Review*. vol. 33, no. 1 (February 1968).

Selznick, Philip. *TVA and the Grass Roots*. Berkeley, CA: University of California Press, 1949.

Sills, David L. (ed.). *International Encyclopedia of the Social Sciences.* New York: Macmillan, 1968.

Spencer, Herbert. *Principles of Sociology*. New York: Appleton, 1897.

Swanson, Guy E. "An Organizational Analysis of Collectivities." *American Sociological Review.* vol. 36, no. 4 (August 1971).

Terreberry, Shirley. "The Evolution of Organizational Environments." *Administrative Science Quarterly*. vol. 12, no. 4 (March 1968).

Thompson, James D. *Organizations in Action*. New York: McGraw–Hill, 1967.

Tyack, David B. *The One Best System*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1974.

Udy, Stanley H., Jr. *Work in Traditional and Modern Society*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice–Hall, 1970.

Weber, Max. *The Protestant's Ethic and the Spirit of Capitalism*. Talcott Parsons (trans.). New York: Scribner's, 1930.

________. *Essays in Sociology*. H. H. Gerth & C. Wright Mills. New York: Oxford University Press, 1946.

________. *The Theory of Social and Economic Organization*. A. M. Henderson & Talcott Parsons (trans.). New York: Oxford University Press, 1947.

Weick, Karl E. "Educational Organizations as Loosely Coupled Systems." *Administrative Science Quarterly*. vol. 21, no. 1 (March 1976).

Wilensky, Harold L. "The Professionalization of Everyone?" *American Journal of Sociology*. vol. 70, no. 2 (September 1965).

Woodward, Joan. *Industrial Organization, Theory and Practice*. London: Oxford University Press, 1965.

Zald, Mayer N. & Patricia Denton. "From Evangelism to General Service: The Transformation of the YMCA." *Administrative Science Quarterly*. vol. 8, no. 2 (September 1963).

صدر حديثًا



ستيفن فيرتيغانز
بمساهمات من
دونشا مارون – فيليب ساتن

الجماعات الإسلامية المُسلّحة

الخصائص السوسيولوجية والأسباب والنتائج

ترجمة: مازن مرسول محمد

يقدّم إطارًا اجتماعيًا لفهم صعود الجماعات المسلحة الحديثة وطبيعتها. يتبع المؤلف مقاربة منهجية للظاهرة، ويحلّل حالات من جميع أنحاء العالم، ويجري مقارنات للظاهرة بالديانات الأخرى، أسبابها وعواقبها. كما يتناول بالبحث مفاهيم ونظريات اجتماعية مرتبطة بالانغلاق الاجتماعي والحركات الاجتماعية والقومية والمخاطر والخوف و"نزع الحضارة"، وذلك ضمن ثلاثة محاور رئيسة: خصائص الجماعات المسلحة، والأسباب المتعددة الطبقات وعواقب التشدّد، ولا سيما ردات الفعل الغربية في إطار "الحرب على الإرهاب". إضافة إلى ذلك، فإنه يستكشف العلاقات المتبادلة بين السلوك الديني والسلوك العلماني، "الإرهاب" و"مكافحة الإرهاب" والدعم الشعبي والمعارضة، من خلال فحص الأمثلة من الجماعات والمجتمعات المسلمة، بينما يتحدى النزعة الشعبية في تركيزها على تنظيم "القاعدة" والشرق الأوسط.

مراجعات الكتب
Book Reviews



تكوين 22/12، 61x51سم، أكريليك ورمل ومواد متعددة على قماش (2022).

Composition 12/22, 51x61 cm, acrylic, sand, and mixed media on canvas (2022).



المعرّف الرقمي DOI
https://doi.org/10.31430/BDLO8386

جبريل علي | Jibril Ali*

دليل أكسفورد في علم اجتماع الشرق الأوسط

The Oxford Handbook of the Sociology of the Middle East

عنوان الكتاب:	دليل أكسفورد في علم اجتماع الشرق الأوسط.
عنوان الكتاب في لغته:	*The Oxford Handbook of the Sociology of the Middle East*.
المؤلف:	أرماندو سيلفاتوري وساري حنفي وكيكو أوبوس (محررون).
الناشر:	نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد.
سنة النشر:	2022.
عدد الصفحات:	940.

* حاصل على الماجستير في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا من معهد الدوحة للدراسات العليا.
MA in Sociology and Anthropology, Doha Institute for Graduate Studies.
Email: jibril.mo.ali@gmail.com

يأتي كتاب **دليل أكسفورد في علم اجتماع الشرق الأوسط**، لتقديم مساهمة جادة في تطوير الفهم المتعلق بعدد من القضايا التي تقع في صميم مجال علم الاجتماع في منطقة شاسعة أصبحت تُعرف بـ "الشرق الأوسط". ويطمح الكتاب إلى تطوير هذا المجال الأكاديمي، ودفعه قدمًا، عبر طرحه مراجعات منهجية ونظرية جادة حول القضايا التي تعامل معها، مع مراجعة للمنجز المعرفي حول كل موضوع جرى تناوله. ومن ميزات الكتاب الإضافية أن كل فصل صمّم، كي يكون قائمًا بذاته حول الموضوع الذي يبحث فيه؛ بحيث يمكن قراءته مستقلًا عن الكتاب.

يتكون هذا العمل الضخم من اثنين وأربعين فصلًا، واستغرق إعداده قرابة الثلاث سنوات. وقد ساهم في هذا العمل أربعة وأربعون باحثًا وباحثة من الأوساط الأكاديمية العالمية والعربية. وينقسم هذا العرض إلى جزأين رئيسين: الأول مخصص لتقديم محتويات الدليل، والثاني يلخص ويناقش الأفكار الرئيسة الواردة في مقدمة الكتاب، تلك التي تتعلق باختراع الشرق الأوسط مجالًا جغرافيًا وحقلًا بحثيًا. وتتجلى بصفة أوضح قيمة الدليل وأهميته، عند مقارنته بغيره من الكتب في الباب نفسه، مثل **سوسيولوجيا الشرق الأوسط: جرد تفسيري** الصادر في مطلع سبعينيات القرن العشرين[1]، أو **دليل أي. بي. توريس لعلم الاجتماع والشرق الأوسط** الصادر عام 2022[2].

(1) Christoffel A. O. van Nieuwenhuijze, *Sociology of the Middle East: A Stocktaking and Interpretation* (Leiden: Brill, 1971).

(2) Fatma Müge Göçek & Gamze Evcimen (eds.), *The I.B. Tauris Handbook of Sociology and the Middle East* (London: I.B. Tauris, 2022).

أولًا: بنية الكتاب

يقع الكتاب في ستة أجزاء، ومقدمة وخاتمة. في المقدمة، يؤطر اثنان من محرري الدليل، كيكو أوبوس Kieko Obuse وأرماندو سيلفاتوري Armando Salvatore، موضوع الكتاب، من خلال مداخلة يقدمانها عن اختراع الشرق الأوسط بصفته فضاء جيوسياسيًا واجتماعيًا متجانسًا، واختصاصًا بحثيًا أكاديميًا مطابقًا له. ويدرسان كذلك دور علم الاجتماع في هذه العملية، والكيفية التي تأثر بها هذا العلم ذاته بهذه العملية. يخصص المشرفون على هذا المنجز المعرفي القسم الأول منه لدراسات تاريخية ومفاهيمية، تشمل قضايا متعلقة بإرث الصراعات، وبالتحولات الاجتماعية الأبرز في المنطقة. وفي الفصل الثاني من هذا القسم، يدرس ساري حنفي المنعطفات المفصلية في العلوم الاجتماعية العربية، محاجًا بأن البحث الاجتماعي العربي ما بعد "الربيع العربي" يُظهر تجاوزًا نسبيًا لثنائيات معرفية هيمنت عليه (كثنائية العالمي والمحلي)، ويظهر كذلك تعددًا في المقاربات المعرفية، وبخاصة المقاربات الما بعد الكولونيالية والإسلامية. في حين يختص الفصل الثالث بدراسة الاستعمار: بداياته التأسيسية، وإرثه، وأشكال استمراريته. ففي هذا الفصل، يدرس مارك ليفين Mark Levin الحالة الاستعمارية بمنهجية تاريخية سوسيولوجية، تسعى للكشف عن العملية المستمرة التي يسميها "استعمارية القوة"، بصفتها خطابًا أساسيًا للتحكم في الشرق الأوسط، مشددًا على أهمية تبني نظريات ومنهجيات ما بعد كولونيالية وأصلانية لتحليل تاريخ المنطقة وديناميكياتها المعاصرة. ويؤرخ الفصل الرابع لانحسار الإمبراطورية العثمانية وبروز الدول القومية، عبر دراسة

ثلاث حالات متنوعة لدول ما بعد الإمبراطورية العثمانية: اليونان، والعراق، والجمهورية التركية. ويُعنى الفصل الخامس بالأبعاد السوسيولوجية المتعلقة بسؤال فلسطين، بدءًا من وعد بلفور وصولاً إلى "صفقة القرن". أما الفصل السادس فيقدم مسحًا للدراسات التي أجريت حول الأيديولوجيات السياسية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يتفحص فيها المؤلف الروابط التاريخية بين بعض التقاليد الأيديولوجية، وخصوصياتها المفاهيمية، وتطوراتها التاريخية. ويقدم إيلان بابيه Ilan Pappé في الفصل السابع دراسةً تاريخية عن تطوّر الفكر الصهيوني والحركة الصهيونية.

يهتم القسم الثاني من الدليل بمعالجة عدد من المسائل المتعلقة بعلاقات الدولة والمجتمع، وفي الفصل الثامن يدعو عاطف سعيد إلى الحاجة إلى دراسة العلاقة بين قوة الحكم الإكراهية الاستعمارية واستبداد ما بعد الاستعمار في الدول العربية، وذلك من أجل الكشف عن الرابط بين منظومة الاستبداد في المنطقة والتصميم الاستعماري لدول ما بعد الاستقلال.

يدرس الفصل التاسع "التحولات التي ظهرت فيها موضوعات 'المؤسسات غير الربحية' و'القطاع الثالث' Third Sector، أساسًا لإنشاء مؤسسات جديدة وأنواع جديدة من البحث الاجتماعي، وذلك في كل من السياقات الغربية والشرق أوسطية". وتجادل شيرين طرابلسي في الفصل العاشر بأن فشل مشروع الدولة في ليبيا يعود إلى ديناميكيات علاقات القوة بين الفاعلين الاجتماعيين من جهة وبينهم وبين الدولة - سواء دولة الاستعمار أو دولة ما بعد الاستقلال - من جهة أخرى، وهذه العلاقات اتسمت بأنماط مختلفة من التعاون والنزاع. أما الفصل الحادي عشر فهو مخصص لدراسة بعض القضايا الرئيسة المتعلقة بالاقتصاد السياسي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، من قبيل الدور الذي يؤديه النفط والغاز الذي تنتجه المنطقة في أسواق الطاقة العالمية، والنقاشات الدائرة حول طبيعة الدولة والطبقة في الخليج، والنفوذ السياسي والاقتصادي المتزايد للخليج في الشرق الأوسط. ويهتم هذا الفصل أيضًا بآثار هذه الديناميكيات في المسارات المستقبلية للمنطقة.

في الفصل الثاني عشر، تقدم زهرة بابار Zahra Babar دراسة عن هجرة العمال في دول الخليج العربية، والآلية التي تدير من خلالها هذه الدول حالة الهجرة بوصفها حالة دائمة من الوجود المؤقت والعرضي. أما الفصل الثالث عشر فهو عن سياسات التعليم في مصر، ويجادل فيه نديم مرشاق بأن إشكالات كبرى متعلقة بالتعليم ما تزال قائمة، مثل رداءة الجودة التعليمية، والفجوة في تلبية المهارات المطلوبة في سوق العمل، واتساع التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية.

خصّ المشرفون على هذا العمل القسم الثالث من الكتاب، ويمتد من الفصل الرابع عشر حتى الفصل الخامس والعشرين، بمواضيع الأسلمة والعلمنة. ويتضمن نقاشات حول قضايا مثل: مكانة الإسلام في النظرية الاجتماعية الحديثة، والإشكالات المفاهيمية التي تثيرها دراسات الدين والمدينة، والتحولات التي طرأت على القوانين الإسلامية في إطار الدولة الحديثة، والرؤى المتنوعة والمختلفة للعلمانية في الإسلام قبل الاستعمار وما بعده وتطورها المضطرب في الشرق الأوسط، والعلاقة بين الدولة والدين في

تركيا، والتجديد الإسلامي السني منذ القرن التاسع عشر، والدور التحديثي للمثقفين الإسلاميين، والثورة الإيرانية وفكرة الحكومة الإسلامية، والمسار الفريد لحزب النهضة التونسي بصفته حركة سياسية إسلامية سنية، وصراع دول الشرق الأوسط حول تزعّم العالم الإسلامي وحول إعادة تعريف ما يمثّله، وصعود تنظيم الدولة الإسلامية وسقوطه.

أما القسم الرابع، وهو يشمل الفصل السادس والعشرين إلى التاسع والعشرين، فيتطرق إلى قضايا الشباب والجندر. ويقدم فيه فيليب فارغيس Philippe Fargues دراسة للاضطرابات السياسية في العالم العربي من زاوية ديموغرافية، تركز على التحولات المتعلقة بجيل الشباب. بينما يركز فرانسواز دي بيل إير Françoise De Bel-Air على استعصاء معضلة بطالة الشباب في بلدان الخليج والمشرق العربيّين. وتركز بقية فصول القسم على التغييرات في أشكال الأسرة وأنماطها. ويختتم هذا القسم بفصل يناقش النضالات الحقوقية للمرأة في المنطقة فيما يتعلق بمسائل الجنوسة.

في القسم الخامس، الذي يضم خمسة فصول، يجري الاهتمام بسوسيولوجيا الهوية وحقوق الإنسان، حيث تقدم ريما ماجد مراجعة عن دراسات الطائفية في الشرق الأوسط، وتسلط الضوء على "الفجوات" المنهجية والنظرية فيها. ويقدم كريغ لاركن Craig Larkin دراسة عن سياسات الهوية في المنطقة واستخدامات الذاكرة الجمعية للعنف في تكوين جماعات إثنية/ طائفية. وتتطرق سيرينا تولينو Serena Tolino إلى حقوق مجتمع الميم (المثلية، والمثليين، ومزدوجي الميل الجنسي، ومغايري الهوية الجنسية LGBTQI) في ثلاثة بلدان عربية؛ تونس ومصر ولبنان. وتناقش ريما صبان سياسات بلدان الخليج العربية في معالجة الانتهاكات تجاه العمالة المنزلية المهاجرة. وتبحث أندريا تيتي Andrea Teti ومعها جينارو جيرفاسيو Gennaro Gervasio تعامل الاتحاد الأوروبي مع حقوق الإنسان في مصر معوّقًا للانتقال الديمقراطي. أما الفصل الأخير في هذا القسم فيمثل محاولة في "بناء علم اجتماع معرفة لدراسات العمل الإنساني في منطقة الشرق الأوسط" (ص 691).

يجمع القسم السادس، من الفصل السادس والثلاثين إلى الحادي والأربعين، أبحاثًا متعلقة بالمجال العام في الشرق الأوسط: المدينة، والإعلام، والتخطيط الحضري، ووسائل التواصل الحديثة. فتحلل ليلى فيغنال Leïla Vignal مدى تأثير العولمة في المجتمعات الحضرية في الشرق الأوسط. وتقدم رتيبة حاج موسى دراسة عن أثر القنوات الفضائية في المجال العام في المغرب. أما الفصل الثامن والثلاثون، فهو عن العلاقة بين وسائل التواصل الاجتماعي والسياسات الخلافية في مصر وسورية. وتفحص هبة رؤوف عزت التداعيات السوسيوسياسية للتخطيط الحضري في مصر بعد الانقلاب. أما الفصلان الأخيران في هذا القسم، فمخصصان لسوسيولوجيا الثقافة؛ الأول لمارك ليفين عن سوسيولوجيا الموسيقى الشبابية خلال العقود الأربعة الأخيرة، والثاني دراسة إثنوغرافية لسيتراغ مانوكيان Setrag Manoukian عن سوسيولوجيا الشعر في إيران. أما خاتمة الكتاب، لأوبوس وسيلفاتوري، فتعود لمناقشة مسألة اختراع الشرق الأوسط، التي تطرقا لها في مقدمة الكتاب، ولكن هذه المرة من زاوية

يابانية، ليقدما أنموذجًا مغايرًا ساهم في بناء الشرق الأوسط.

تجدر الملاحظة أن دليل أكسفورد عالج "المسألة الفلسطينية" (ص 97) مباشرةً، عبر إجراء مسح للأبعاد السوسيولوجية المتعلقة بسؤال فلسطين، بدءًا من وعد بلفور ووصولاً إلى "صفقة القرن"، ومن خلال دراسة تاريخية مفصلة عن تطوّر الفكر الصهيوني والحركة الصهيونية، وضمنًا من خلال الدراسة الموسعة للاستعمار التي تضمنها الفصل الثالث.

ثانيًا: علم الاجتماع و"الشرق الأوسط"

في الفصل الأول، يطرح سيلفاتوري وأوبوس مسألتين أساسيتين مترابطتين؛ تتعلق الأولى بدور علم الاجتماع في بناء الشرق الأوسط بصفته فضاءً جغرافيًا ومجالاً بحثيًا، من خلال عملية يسميانها "الرسم الخرائطي الجيوثقافي" Geocultural Mapping. وتتعلق الثانية بأثر هذا الدور في تشكيل المعالم الرئيسة للسوسيولوجيا الغربية ذاتها. ومقاربة هذه المسائل، في نظرهما، تكمن في تفحص الكيفية التي ساهم بها الشرق الأوسط، من حيث هو فكرة متخيلة أورو-أميركية، في إنتاج تمثل الذات الغربية لنفسها رائدةً في التقدم الاجتماعي، والتي كانت بدورها شرطًا لظهور علم الاجتماع بوصفه علمًا يختص بدراسة المجتمعات الحديثة، التي عُرفت وفق هذه النماذج الغربية. وينطلق الباحثان من ملحوظة محورية تتعلق بهذه المسائل مفادها أن "قوى الهيمنة الاجتماعية والثقافية والفكرية (فضلاً عن السياسية) التي أثرت في تعريف الشرق الأوسط بصفته منطقة، أنتجت كذلك حقل دراسة أكاديميًا مطابقًا لها، على الرغم من أن نقد هذا التعريف قديم قدم إضفاء الطابع المؤسسي الأكاديمي عليه" (ص 4). ويدرس الباحثان أيضًا، بمنهجية سوسيوتاريخية، الديناميكيات المركبة للتاريخ الفكري والسياسي الذي أنتج مصطلح الشرق الأوسط.

يرى الباحثان أن مصطلح/ فكرة الشرق الأوسط نبع من الطموحات العسكرية الاستراتيجية للإمبريالية الغربية في ذروة تمددها، من القرن التاسع عشر إلى قبيل الحرب العالمية الثانية، والتي تلاقت مع الفكر الغربي المنطلق من مقولات دينية حضارية، وأن المعرفة التي تشكلت عن الشرق الأوسط في تلك اللحظة هي نتاج لعملية ممنهجة من "الرسوم والمسوح الجغرافية المستندة إلى مواد أرشيفية، وأركيولوجية، وتقارير إثنوغرافية – وهذه المواد ذاتها أصبحت المدونة التي ترتكز عليها المؤسسات الأكاديمية – تحفزها سرديات الإثنومركزية الأوروبية التي ترى نفسها مسؤولة عن إدخال العالم في الحضارة" (ص 4). خاصةً عندما ندرك أن تمثيل الأماكن جغرافيًا عبر الخرائط والرسوم البيانية والمسوح الاستطلاعية وتقارير المستكشفين هي تمثلات وانعكاسات قاصرة للواقع الجغرافي المراد تمثيله، وتمثل هي ذاتها "سرديات لمعان مبنية اجتماعيًا، تشكل الواقع أكثر من مجرد إعادة إنتاجه"[3]. ويطرح الباحثان مفارقتين إزاء ذلك، المفارقة الأولى مفادها أن عملية إنتاج الإمبريالية الأوروبية للشرق الأوسط، أدت إلى أن تستبطن هي ذاتها هذا النتاج. والمفارقة الثانية تتمثل في أن

(3) Guillemette Crouzet, *Inventing the Middle East: Britain and the Persian Gulf in the Age of Global Imperialism* (Quebec: Mcgill–queens University Press, 2022), p. 94.

مأسسة الشرق الأوسط حقلاً دراسيًّا واختصاصًا بحثيًّا في الأكاديميا الغربية بدأت مع تراجع النزعات الإمبريالية في ثلاثينيات القرن العشرين وعشرينياته. ويرى الباحثان أن هذه المفارقات لا يمكن استيعابها عبر منظور نقد الاستشراق الذي قدّمه إدوارد سعيد (ص 4).

وإذا كانت الأشياء تُعرف بضدها، فإن إنتاج الذات الغربية الحديثة كان في حاجة كذلك إلى إنتاج "آخر" تموضع نفسها مقابله[4]. وهنا يكمن إسهام علم الاجتماع في صناعة فكرة الشرق الأوسط. فالمفكرون المؤسسون لعلم الاجتماع الحديث اتخذوا من مجتمعات المنطقة نماذج يحيلون إليها عند تصويرهم للتحولات الاجتماعية التي ربطوها بظهور الحداثة الغربية. وساهم علم الاجتماع الكلاسيكي بأطروحات منحازة ضد مجتمعات الشرق الإسلامية، تبرر موضعة هذه المجتمعات في خانة التخلف والرجعية، "كافتقارها إلى المدن والطبقات البرجوازية المستقلة، ونظم البيروقراطية العقلانية، والملكية الفردية" (ص 6–7).

ثالثًا: تعددية المصطلحات والدلالات ومتلازمة فوكو

يناقش سيلفاتوري وأوبوس التحولات التي أدت إلى الاستقرار النسبي لمصطلح الشرق الأوسط والمناطق الجغرافية والثقافية التي يمثلها، متتبعَين خلال ذلك صعود مصطلحات أخرى مقاربة وانحدارها (كالشرق الأدنى، والشرق الأوسط الكبير، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا). ويفسران هذه التقلبات في الاصطلاح، استنادًا إلى أمرين رئيسين: أولًا، إن حدود المنطقة كانت تتمدد وتنكمش وفق مصالح الغرب الجيوسياسية. ثانيًا، إن الغرب كان يقوم بعملية "إعادة تموضع" إزاء تحولات ثقافية حضارية عالمية (ص 12).

فبرزت تسمية المنطقة المتمحورة حول الإمبراطورية العثمانية بالشرق الأدنى في منتصف القرن التاسع عشر. وتحمل عملية إنتاج المنطقة، وفق هذه التسمية، دلالات تتعلق بدوافع ثقافية وفكرية، وبدرجة أقل دوافع أخرى سياسية عسكرية. فمفردة "الأدنى" كناية عن قرب المنطقة من أوروبا، لا من ناحية الجغرافيا فحسب، بل حضاريًا وثقافيًا كذلك. فالمنطقة تشمل الأماكن التي رأتها أوروبا مهدًا لهويتها الحضارية – الدينية (خاصة من منظور عصر التنوير الذي يرى أن أصول الهوية الأوروبية مزدوجة ومصدر ذلك الإرث اليهودي – المسيحي واليوناني): "القدس وأثينا" (ص 10)، وقد تزامن استخدام مصطلح الشرق الأدنى مع استخدام مصطلح الشرق الأوسط. واستخدم هذان المصطلحان أحيانًا بصفة تبادلية وأحيانًا يجري التفريق بينهما بصفة واضحة. وكان الغرض من تركيب هذه المصطلحات بهذه الصيغة المبهمة والغامضة، إتاحة المجال للقوى الإمبريالية لتشكيل الحدود الجغرافية والثقافية لهذه المناطق وفق أطماعها واهتماماتها.

استقر استخدام مصطلح الشرق الأوسط (مع احتفاظه بقدر من المرونة)، منذ مطلع القرن العشرين، ليدل على المنطقة التي تقع حول الخليج العربي/ الفارسي. وهذا الاستقرار كان نتيجة لأهداف إمبريالية (بريطانية – أميركية). فالإمبراطورية البريطانية كانت تسعى لبسط

(4) Shehla Burney, *Pedagogy of the Other: Edward Said, Postcolonial Theory, and Strategies for Critique* (Bern: Peter Lang, 2012).

سيطرتها على الطرق البحرية بين أوروبا والهند، وعلى الرقعة الجغرافية الممتدة من طهران إلى دمشق وسواحل الخليج كافة. وحينما تأتّى لها ذلك، أرادت إضفاء وجود ثقافي متجانس على هذه المناطق يبرر التعامل معها ككل. ومن الاعتبارات الاستراتيجية العسكرية الأخرى، التي أدت إلى استقرار المصطلح، الحرب العالمية الثانية (1939–1945)، التي أنتجت حاجة ملحّة إلى السيطرة على موارد النفط في هذه المناطق. كما أن ما تخلل عقد السبعينيات من القرن العشرين (حرب أكتوبر 1973 بين الدول العربية وإسرائيل التي دفعت دول منظمة الأوبك العربية إلى حظر تصدير النفط للدول المؤيدة لإسرائيل، إضافةً إلى الثورة الإسلامية في إيران) قد رسخ صورة في الغرب مفادها ارتباط المنطقة بالأزمات الدائمة. ومن هنا، يرى الباحثان أن "استقرار مصطلح الشرق الأوسط وارتباط مضمونه بمجال حضاري ديني إسلامي لا يستدام إلا من خلال تدعيمه بقلق ثقافي ومخاوف جيوسياسية" (ص 13).

وخلال هذه الأحداث، كان إسهام علم الاجتماع في بناء الشرق الأوسط من بوابة نظرية التحديث، التي جرى تبنّيها لفهم صيرورة التحولات الاجتماعية في مجتمعات ما بعد الاستقلال. وعززت هذه النظرية الرؤى المنحازة ضد المجتمعات الإسلامية من خلال تقديمها تفسيرات اختزالية عن قضايا عديدة متنوعة، واجهتها مجتمعات ما بعد الاستقلال، لتؤكد تخلّف المنطقة عن "الركب الحضاري". وبرز على نحو خاص دور علم الاجتماع في الولايات المتحدة الأميركية، الذي اهتم بدراسة مناطق العالم بصفة ملحوظة مع الحرب الباردة التي جعلت من هذا العالم مسرحًا مفتوحًا للتنافس على النفوذ. واتخذ علم الاجتماع الأميركي من نظرية التحديث المقاربة الأساسية في دراسة هذه المناطق، وكان علم الاجتماع الأميركي لا يزال متكلًا على منهج التطورية الاجتماعية. لذا كانت جل دراساته للمنطقة عبارة عن تقييم هذه المجتمعات إزاء النموذج المعياري للحداثة: الغرب[5]. وظلت نظرية التحديث المدخل الرئيس في دراسة المنطقة، حتى مع تعرّضها سريعًا لانتقادات شديدة، متعلقة بطبيعتها الاختزالية وتطويعها لأغراض هيمنة عالمية، إلى أن أزاحتها المقاربات النقدية في علم الاجتماع التي سلطت الضوء على تعقيد التحولات الاجتماعية الما بعد كولونيالية.

يرى الباحثان أن نظرية التحديث بدأت تفقد قدرتها التفسيرية مع أحداث سبعينيات القرن العشرين. فبتأثير من حدث الثورة الإسلامية في إيران (1979) ظهرت أطروحات ترى أن الإسلام السياسي مثل ردة فعل على فشل مشروع التحديث. ومن ناحية أخرى دعت الأحداث الأخرى، كحظر تصدير النفط خلال الحرب العربية – الإسرائيلية سنة 1973، إلى الحاجة إلى التفكير عبر منظور العولمة. وقد أحدث هذا شرخًا في "المخيال السوسيولوجي" على مستوى التعامل مع مجتمعات ما بعد الاستقلال. ونتيجة لذلك ظهر تحول في طريقة فهم منطقة الشرق الأوسط. ومن دلائل ذلك التفسيرات التي قدمت عن الثورة الإيرانية، والتي ترى فيها استثمارًا للمثل الإسلامية في

(5) Resat Kasaba, "Middle East in Sociology, Sociology in the Middle East," in: Seteney Shami & Cynthia Miller–Idriss (eds.), *Middle East Studies for the New Millennium: Infrastructures of Knowledge* (New York: New York University Press, 2016), pp. 90–91.

غايات "حديثة"، كالديمقراطية والمساواة. ومن أبرز نماذج هذا المنظور السوسيولوجي الجديد هو ما قدّمه ميشيل فوكو حول الثورة الإيرانية. فقد فسر الثورة من "خلال تتبع تلاشي الزخم الثوري للحداثة الغربية، والذي نسبه إلى فقدان ما أسماه 'الروحانية السياسية'، التي عادت إلى الظهور بأشكال جديدة في الشرق الأوسط" (ص 16). إلا أن هذا التفسير لا يخلو كذلك من مرجعية استشراقية، تجعل الغرب مَصدرًا ومُصدرًا للقيم الثورية الحديثة. وهكذا استُخدم الشرق الأوسط مرة أخرى أداةً لإعادة تموضع الذات الغربية في سياق تحولات اجتماعية كبرى كالعولمة.

ويذهب الباحثان إلى القول إن هذه التحولات المعرفية السوسيولوجية ولّدت حالة من الفراغ واللايقين حول كيفية فهم الشرق الأوسط. فملأت هذا الفراغ سرديات متخيلة جديدة عن الأزمة الدائمة لهذه المنطقة، أنتجتها دوائر الإعلام الغربية رفقة بعض الأكاديميين. وهذا ما دفع إدوارد سعيد في كتابه **تغطية الإسلام** إلى أن يوجه نقدًا لاذعًا إلى تغطية وسائل الإعلام الغربية للإسلام، التي كانت في رأيه تجمع أحداثًا منفصلة بسياقات مختلفة، وتصورها على أنها أشكال متعددة لأزمة دائمة واحدة. وقد مكّن هذا النوع من النقد من انتشار المقاربات النقدية المعرفية الما بعد استشراقية في دراسة الشرق الأوسط واستقرارها، والتي تتسم بالتعاطف والتضامن مع هذه المجتمعات. إلا أن هذا "البردايم" والخط المعرفي الجديد كانا ما يزالان يعتمدان على "تموضع ذاتي معرفي غربي" (ص 18). وهذا ما أسماه الباحثان "متلازمة فوكو".

في الأخير، لا يبدي الباحثان تفاؤلًا كبيرًا حول إمكانية علم اجتماع للشرق الأوسط خالٍ تمامًا من أي بقايا للسرديات الثقافية والسياسية الغربية المهينة. فمع انطلاقة ما عُرف بالربيع العربي، عادت إلى المشهد الرؤى الاختزالية لمجتمعات الشرق الأوسط، التي لا ترى لهذه المجتمعات إرادة وفاعلية كاملة في صنع تغيير جذري لظروفها السياسية والثقافية. فبعد اندلاع الثورات العربية، برزت التحليلات السوسيولوجية التي ترى أن وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة كانت هي "القادح" الذي أشعل هذه الشعوب للخروج والمطالبة بالتغيير. وهذه التحليلات التي أعطت الأولوية في دراسة هذه الأحداث لعوامل ثانوية، مركزةً على دور التقانة والابتكار الغربي، ومقللةً من أهمية الديناميكيات الاجتماعية المعقّدة طويلة الأمد، تعيد إلى الأذهان ما طرحه فوكو حول "الروحانية السياسية" التي وجدها في الشرق بعد أن ضاعت في الغرب. وعلى الرغم من هذا كله، لا يرى الباحثان أن مستقبل علم اجتماع الشرق الأوسط قاتم تمامًا، فالمحاولات التصحيحية التي تطمح إلى إزالة آثار المركزية الغربية والرؤى المنحازة ضد المنطقة (التي يزعم هذا الكتاب أنه يندرج تحتها) تتوالى في الاتساع والانتشار في الأكاديميا المحلية والغربية، بل حتى في المؤسسات الإعلامية والخطاب الغربي العام. ولا يريان كذلك أن الخلاص يكمن في "أهلنة علم الاجتماع"، لما يمثله ذلك من "مخاطرة في إعادة إنتاج ثنائيات معرفية مغلوطة؛ الحداثة والتقدم مقابل الأصالة والتراث" (ص 21). وعوضًا عن ذلك، يدعو الباحثان إلى تعميق النقد الموجه إلى علم اجتماع الشرق الأوسط عبر التركيز على علاقته بالإرث المعرفي الكولونيالي

الغربي وبالديناميات الجديدة للقوة العالمية عبر منظور "الجنوب العالمي".

خاتمة

يمثل **دليل أكسفورد في علم اجتماع الشرق الأوسط** متنًا مرجعيًا للباحثين المهتمين بعلم الاجتماع وقضاياه في المنطقة. وللدليل مزايا عديدة. فهو يقدم مساهمات متعددة لباحثَين مبرزين محليًا وعالميًا في هذا المجال، مع تنوع واضح في الرؤى والمنطلقات المعرفية والمنهجيات المستخدمة، فضلاً عن اشتماله على مقاربات عابرة للتخصصات تتيح تأطير القضايا محل النقاش من زوايا متعددة. كما أن أبحاث الكتاب قائمة بذاتها ما يمكّن من قراءتها منفصلة، وإضافة إلى ذلك تقترح معظم الفصول مسارات بحثية مستقبلية محتملة.

لكن، على الرغم من تغطية هذا العمل الضخم لمواضيع واسعة وحالات متعددة وبمنهجيات متنوعة، فإن هنالك مواضيع أخرى لم يعالجها. وبطبيعة الحال لا يمكن أيّ عمل مشابه أن يكون خلاصة وافية شاملة، بيد أن من الموضوعات التي كان من الممكن معالجتها نستطيع ذكر علم الاجتماع الرقمي Computational Sociology الذي ازداد الاهتمام به مع التقدم التقني الحوسبي في السنوات الأخيرة. فمع الكمّ الهائل من البيانات الفريدة التي أتاحتها وسائل التواصل الاجتماعي والمدونات الرقمية، أصبح هذا المجال البحثي مثيرًا للاهتمام ويكسب كل يوم جدارة معرفية، لكن **دليل أكسفورد** لا يهتم بالظاهرة، وربما لأن الشرق في المخيال السوسيولوجي للمصممين لهذا العمل المهم جدًا ما زال عصيًا على الفرضيات الكمّية.

وغابت في هذا الكتاب، أيضًا، أبحاث حول حالتَي اليمن والسودان، كما أنه لم يتطرق إلى موضوع العِرْق في الشرق الأوسط، خاصةً عند الأخذ في الاعتبار تجربته الفريدة في المنطقة[6]، على الرغم من أن الكتاب اشتمل على إضافات مهمة في مجال التصنيفات الطائفية والعرقية، وغيرها. ومع ذلك، فإن **دليل أكسفورد** يعتبر عملاً رائدًا في مجاله، ومطلوبٌ من كل باحث في المنطقة أن يتحاور معه.

(6) على سبيل الذكر، خصص **دليل كامبريدج لعلم الاجتماع** الصادر عام 2017 أربعة فصول لقضايا متعلقة بالعرق، ينظر:
Kathleen Korgen, *The Cambridge Handbook of Sociology: Specialty and Interdisciplinary Studies* (Cambridge: Cambridge University Press, 2022).

المراجع

References

Burney, Shehla. *Pedagogy of the Other: Edward Said, Postcolonial Theory, and Strategies for Critique*. Bern: Peter Lang, 2012.

Crouzet, Guillemette. *Inventing the Middle East: Britain and the Persian Gulf in the Age of Global Imperialism*. Quebec: Mcgill–queens University Press, 2022.

Göçek, Fatma Müge & Gamze Evcimen (eds.). *The I.B. Tauris Handbook of Sociology and the Middle East*. London: I.B. Tauris, 2022.

Korgen, Kathleen. *The Cambridge Handbook of Sociology: Specialty and Interdisciplinary Studies*. Cambridge: Cambridge University Press, 2022.

Nieuwenhuijze, Christoffel A. O. van. *Sociology of the Middle East: A Stocktaking and Interpretation*. Leiden: Brill, 1971.

Shami, Seteney & Cynthia Miller–Idriss (eds.). *Middle East Studies for the New Millennium: Infrastructures of Knowledge*. New York: New York University Press, 2016.



المعرّف الرقمي DOI
https://doi.org/10.31430/SMEF8134

محمود الذوادي | Mahmoud Dhaouadi*

مقدمة في نزع الاستعمار عن علم الاجتماع

Decolonizing Sociology: An Introduction

عنوان الكتاب:	مقدمة في نزع الاستعمار عن علم الاجتماع.
عنوان الكتاب في لغته:	*Decolonizing Sociology: An Introduction*.
المؤلف:	علي مقجي.
الناشر:	لندن: بولتي براس.
سنة النشر:	2021.
عدد الصفحات:	202.

* أستاذ علم الاجتماع بالجامعة التونسية، تونس.

Professor of Sociology, Tunis University, Tunisia.

Email: m.thawad43@gmail.com

أولًا: إشكالية موضوع الكتاب

قد يثير عنوان الكتاب في حد ذاته انتباه العديد من علماء الاجتماع؛ فعبارة "مقدمة في نزع الاستعمار عن علم الاجتماع" في العنوان لا تكاد تُقبل لديهم، لأنهم يعتقدون أن علم الاجتماع يتصف بالموضوعية والحياد في دراسة المجتمعات والظواهر الاجتماعية فيها، بغض النظر عن الفروق والاختلافات بينها في اللون والعرق والدين واللغة وغيرها من العوامل. ومن ثم، تطرح هذه العبارة إشكالية لعلماء الاجتماع، خاصة في المجتمعات الغربية، حيث ظلّ علماؤها يقودون مسيرة تأسيس منظومة هذا العلم المعاصر، ويواصلون الهيمنة الفكرية في الفترة الحديثة من خلال شبكة وسلسلة لسلطان مقولاتهم ونظرياتهم ومفاهيمهم، وغيرها من أدوات البحوث الميدانية/ الإمبريقية.

يشتمل هذا الكتاب على خمسة أقسام: مقدمة، وثلاثة فصول، وخاتمة. تعالج المقدمة علاقة علم الاجتماع الغربي بالاستعمار وتواصله، استنادًا إلى بعض الظواهر ذات العلاقة بالاستعمار واستعمال مفاهيم فكرية في طرح مقولة تحرير علم الاجتماع وتحليلها في الكتاب. تبدأ المقدمة بالنظر في العلاقة بين علم الاجتماع والاستعمار، وما يسميه المؤلف "الفرق الاستعماري" الذي يعني أن المستعمَرين مختلفون أصلًا من البداية في طبيعة سلالتهم عن المستعمِرين الغربيين وأدنى منهم بصفتهم جنسًا بشريًا. نشأ هذا الاعتقاد والتصور، نتيجةً لوجود الإمبريالية والاستعمار والإمبراطوريات الغربية وعواصمها التي أدّت دورًا حاسمًا في تشكّل علم الاجتماع الاستعماري. وفي هذا السياق، يبرز المؤلف معالم محددة، ساهم بها علماء الاجتماع الغربيون في مساندة رؤية علم الاجتماع الغربي الاستعماري.

ثانيًا: أفكار فصول الكتاب

جاء الفصل الأول من الكتاب بعنوان "تحدي التحرر لعلم الاجتماع"، وفيه يبرز المؤلف كيفية تأثير هذه الرؤية المعرفية الاستعمارية في علم الاجتماع الكلاسيكي والمعاصر، وتحدي التحرر من الاستعمار في هذه الرؤية لعلم الاجتماع. ولبلوغ ذلك، يثير المؤلف عدة مواضيع وقضايا ويناقشها؛ فيبدأ بموضوع "وجهة النظر الأوروبية في علم الاجتماع" ليعرفها كالتالي: تحتوي وجهة النظر هذه رؤية استشراقية ترى أن العالم غير الغربي متأخر وأقل تحضرًا من العالم الغربي، كما أنها تتبنى ثنائية فكرية في تقسيمها للعالم تتمثل في النظر إلى الغرب باعتباره مختلفًا عن بقية العالم (ص 30). فمفهوم الاستشراق أنشأه مفكرون بعد المرحلة الاستعمارية، مثل إدوارد سعيد، وهومي بهبها Homi Bhabha، وستيورت هال Stuart Hall. وقد كان الفكر الاستشراقي Orientalism جزءًا مركزيًا من علم الاجتماع الكلاسيكي. فمثلًا، استعمل كل من كارل ماركس وماكس فيبر Max Weber في نظريتهما الرؤية الاستشراقية لتفسير تحوّل الغرب إلى الرأسمالية والحداثة، وفقدان التغيير في المجتمعات الشرقية. في المقابل، يفنّد المؤلف ذلك الادعاء، بالاستشهاد بتحليل عبد الرحمن بن خلدون لحركية المجتمعات العربية الإسلامية المتمثلة في تحولها من مجتمعات بدوية إلى مجتمعات حضرية.

ويشرح المؤلف على نحو مفصّل فكرة الثنائية في وجهة النظرية الأوروبية. وهذه الفكرة تمثّل

الاعتقاد أن المرء يستطيع أن يفصل العالم الغربي عن بقية العالم، ويحلله خارج علاقاته وروابطه العالمية بالمجتمعات الأخرى خارجه. نجد هذه الثنائية لدى ماركس وفيبر في نقاشهما للكيفية التي حلّلا بها عمومًا ظهور الرأسمالية الغربية، باعتبارها منفصلة عن المشاريع الاستعمارية للدول الغربية وعن تصدير التراكم الرأسمالي الذي قامت به أنظمة الحكم الاستعمارية (ص 37). وينتقدُ العديد من المفكرين مفهوم الثنائية، مثل راوين كونال Raewyn Connell، وجرومينذر بهامبرا Gruminder Bhambra، وجولين جو Julian Go (ص 42-44)، التي نجدها في المقابل لدى مفكرين غربيين آخرين، أمثال يورغن هابرماس Jurgen Habermas، وماكس هوركهايمر Max Horkheimer، وثيودور أدورنو Theodor Adorno، ثم ميشال فوكو Michel Foucault، وأنثوني جدنس Anthony Giddens، وألريخ باك Urlich Beck.

بعد عرض بعض معالم وجهة النظر الغربية مع رؤيتها الثنائية للعالم، ننتقل إلى معالم وجهة النظر الجنوبية عند المؤلف. إنها وجهة نظر في الاتجاه المعاكس لوجهة النظر الأوروبية. فهي ترفض رؤية الاستشراق، ومن ثم تعترف بالشعوب والمعارف الموجودة في العالم الجنوبي وتقدّرها، والفكر الاجتماعي الخلدوني (علم العمران البشري) مثال على ذلك. وتتطلب وجهة النظر الجنوبية أن نُقرَّ بوجود بنى هرمية عالمية، تكوّنت من علاقات إمبريالية في الماضي والحاضر. وهكذا، فإن مفهوم الحداثة/ الاستعمار المتواصل يفسر كيفية وقوع التنمية الاقتصادية الغربية الهائلة (بواسطة الرأسمالية والحداثة)، من خلال بث التأخر/ التخلف في بقية العالم بواسطة الاستعمار والإمبريالية والعبودية. ومن ثمّ، تركز مقاربة وجهة النظر الجنوبية على أهمية فكرة العلاقات المركزية بين مجتمعات الشمال والجنوب في فهم ظاهرتَي الحداثة والاستعمار المتواصل. ويُعتبر ستيوارت هال أبرز المفكرين الذين كتبوا في هذا الموضوع، من خلال دراساته للطبقة والعِرْق والخطاب السياسي في بريطانيا. ومع ذلك، فإن لمقولة وجهة النظر الجنوبية بعدًا رئيسًا آخر يتمثل في اعتراف بالجوانب غير المادية لسكان الجنوب وتقدير لها. ويتجلى هذا السلوك في عبارة المؤلف "من العلاقة بالآخر إلى الاعتراف بالفاعلين في الجنوب"، وهو ما يعني أنّ أي جهود لتحرير علم الاجتماع يجب أن تبدأ من نقطة الاعتراف والتقدير للمعالم الذاتية لأهل الجنوب (ص 52). لقد دعا بقوة إلى ذلك عدد من المفكرين، منهم: وليم إدوارد بورغهارت دوبوا William Edward Burghardt Du Bois، وألفر كوكس Oliver Cox، وأملكار كبرال Amilcar Cabral، وإيمي سيزار Aime Cesaire، وغيرهم كثيرون ممن ساندوا مقاربة وجهة النظر الجنوبية. ويرى المؤلف أنه يمكن إدراك ذلك عبر مناهج سوسيولوجية مختلفة، مثل مقاربة جومو كِنياتا من كينيا في كتابه **مواجهة جبل كينيا** Facing Mount Kenya، الذي يعارض المبادئ المركزية للرؤية المعرفية الاستعمارية السائدة في علم الاجتماع الغربي. فيدرس في وسط المجتمع الكيني النظام والممارسات الاجتماعية لشعب جيكويو Gikuyu People ليجد أنّ له نظامًا ديمقراطيًا قبل التدخل الاستعماري.

ويتجلى ذلك أيضًا في المعالم التالية: حرية الناس في مِلك الأرض وتنميتها بواسطة مِلك الأسرة والعضوية القبلية الكاملة، وإلغاء مكانة الملِك والإنسان النبيل، ثمّ إنّ الحكومة تتكون

من المجلس الذي ينتمي إليه جميع أعضاء المجتمع، ويقع في الانتخابات تداول للمناصب الحكومية (ص 58). كان يمكن أن يعزز المؤلف تحليله للمجتمع الكيني بذكر بعض العناصر الثقافية التي ربما ساعدت على بروز تلك المواصفات الديمقراطية في هذا المجتمع، لكنه لم يفعل ذلك. فقد اعتبر مواصفات المجتمع الكيني تلك مسلّمَات حقيقية، لا يتسرب إليها الشك في صحتها؛ ما جعله لا يتبنى تحليلاً نقديًا لحيثيات وجودها في هذا المجتمع. ويُختم هذا الفصل بشرح لتجاوز وجهة النظر الجنوبية للرؤية الاستشراقية والثنائية بين الشمال والجنوب؛ وهي وجهة نظر تحتضن علم اجتماع العلاقات بين المجتمعات الذي يعطي كل شعوب الجنوب اعترافًا وتقديرًا كبيرين.

يركز الفصل الثاني من الكتاب على الإمبريالية الفكرية، وعلى علمَي اجتماع السكان الأصليين وعلم الاجتماع المستقل. وفيه ناقش المؤلف المواضيع التالية: مبادرة طرح إطار فكري (قانون) عالمي يضع معايير محددة ينبغي أن يستعملها الباحثون في علم الاجتماع Canon، وتواصل استعمار المعرفة وقتل الرؤية المعرفية العالمية والإمبريالية الفكرية وماضي الإمبريالية الفكرية لعلم الاجتماع وحاضرها، والتنظير المتعلق بالعقل السجين، والاهتمام بخارج الذات، وإزاحة مركزية النظرية الشمالية أو إعادة مركزيتها، فضلاً عن الرجوع عن السؤال "ماذا؟" إلى السؤال "لماذا؟". يعرّف المؤلفُ بعض تلك المواضيع مثل الإمبريالية الفكرية التي يرى عالم الاجتماع سيد حسين العطاس أنها عملية تجري من خلالها سيطرة معرفة قُطر ما جزئيًّا على معرفة قُطر آخر. أما عملية الاهتمام بخارج الذات، فتتمثل في وضع الأكاديميين من الجنوب أنفسهم في علاقة تبعية لنظرائهم في الشمال (ص 79). وفي هذا السياق، يدعو المؤلف إلى تأصيل علم الاجتماع في مجتمعات الجنوب؛ وذلك بإعطاء الطرائق والتقاليد المحلية في التفكير والمعرفة أولويةً، بحيث يصبح الرصيد المعرفي الذاتي هو السبيل إلى تفسيرات محلية لظواهر محلية. فبدلاً من تفسيرات ماركس وفيبر، ينبغي النظر في تفسيرات ابن خلدون وغيره من مفكري الجنوب، أمثال جوزاي مارتي Jose Marti وأُكتافيا باز Octavia Paz.

بعبارةٍ أخرى، ترى المقاربات الجنوبية لعلم الاجتماع أن علم الاجتماع الشمالي لا يستطيع دائمًا إدراك حقائق/ وقائع مجتمعات الجنوب. وهكذا، يرى سيد فريد العطاس أن التفكير، انطلاقًا من محليات مجتمعات الجنوب، يمكّن الباحثين من إنشاء نظريات ومفاهيم لا تظهر في الغرب، لأنها لا تتأثر بوجهة النظر الغربية (ص 89). وينهي المؤلف هذا الفصل بتقييم مشروعية وجود علم اجتماع منبثق من مجتمعات السكان الأصليين، وحضور علم اجتماع مستقل في العالم الثالث بصفة عامة؛ فيرى أن هناك مشكلات في مجابهة إزاحة مركزية علم الاجتماع الغربي في العالم. ويحتاج هذا الأمر إلى تحدي الإمبريالية الفكرية التي لا تزال سائدة في علم الاجتماع. وللنجاح في كسب رهان هذا التحدي ينبغي إثارة مسألة إرساء المرجعيات/ القوانين التي يستند إليها علماء الاجتماع في أفكارهم وتحليلاتهم. ويتطلب ذلك حوارًا بين مفكري علم الاجتماع في الشمال والجنوب، لإثراء رؤى فكر علم الاجتماع في الفهم والتفسير.

يطرح الفصل الثالث من الكتاب كيفية النجاح في مسألة الحوار المشار إليها في الفصل

السابق. ويعدّد المؤلف بعض المواضيع المهمة للظفر بذلك الحوار: نقاش حول ماركس، وعالم الاجتماع دوبوا والرأسمالية العنصرية، والمفكران فرانتز فانون Frantz Fanon وعلي شريعتي ومساهمتهما في توسيع المنظور الماركسي، والروابط الخفية في الفكر الاجتماعي لبيار بورديو Pierre Bourdieu وفوكو، والتقاطع وتواصل الرؤية الاستعمارية للجنسين وعلم اجتماع بلا حدود. يكفي هنا ذكر بعض ما يدعو إليه المؤلف لإصلاح علم الاجتماع عالميًا. وفي حين تنتمي الماركسية الكلاسيكية إلى الاستشراق وثنائية تقسيم المجتمعات، فإننا نحتاج إلى هؤلاء المفكرين الذين يتبنون ماركسية ضد الاستعمار تتمثل في تحليل الاستعمار والإمبراطوريات والإمبريالية الفكرية بعدسات ماركسية. فقد عارض فانون، بصفته مُنظّرًا مهمًّا، فكر ماركس، من أجل إفساح مفهوم الاغتراب لاستعماله في الوضع الاستعماري الذي يمارس عنفًا نفسيًّا على المستعمَرين فيجعلهم في حالة اغتراب مع أنفسهم (ص 106). أما شريعتي، فيرى أن الدين ليس أفيون الشعوب كما يقول ماركس، بل هو أساس صلب في المجتمعات؛ إذ هو سبب رئيس يدفع إلى الحركة والعمل فرديًّا وجماعيًّا في المجتمعات البشرية. ومن ثم، فشريعتي ليس ضدّ الفكر الماركسي الكلاسيكي وإنما يرى أن هذا الفكر لا يساعد إلّا على فهم نصف الواقع الاجتماعي (ص 110). فعلم اجتماع الدين عند شريعتي هو مثال آخر لكيفية عمل علم الاجتماع المتحرر؛ إذ إنه يضع الماركسية الكلاسيكية في حوار مع علم اجتماع الدين عند شريعتي ومع فكر فانون؛ ما يجعلهما يناديان بأهمية العرق والدين في تشكيل المجتمع الرأسمالي.

وفي هذا السياق، يؤكد المؤلف أن فكر بورديو وفوكو متأثر في العمق بالمنظومة المعرفية الفرنسية السائدة في الإمبراطورية الفرنسية. فنشأة مفهومَي الهابيتوس والحقل لبورديو كانت نتيجة للدراسة النقدية للاستعمار الفرنسي. وبالمثل، فإنّ فكر فوكو متأثر أيضًا بالعوامل الاستعمارية بالنسبة إلى كتاباته المتعلقة بالسلطة/ القوة. فقد درّس في الجامعة التونسية في أثناء حرب الأيام الستة بين إسرائيل والعرب التي أثارت احتجاجات الطلبة التونسيين وحركاتِ نقد ومعارضة للاستعمار والإمبريالية والصهيونية؛ وهكذا، تعامل فوكو في دراسته للسلطة بربطه بين القوة والمقاومة في فرنسا والقوة والمقاومة في تونس (ص 120). ويلاحظ في هذا الصدد أن تأثر فكرَي بورديو وفوكو بعوامل استعمارية لا تكاد تُذكر رغم أهميتها في علم اجتماع نزع الاستعمار الذي تتبناه بقوة وتطنب فيه مقولة فصول هذا الكتاب.

ثالثًا: المعالم الاستعمارية لعلم الاجتماع الغربي

يتساءل المؤلف: لماذا يحتاج علم الاجتماع السائد إلى ضرورة التحرر من المعالم الاستعمارية؟ وكيف يجري ذلك؟ يأتي في طليعة تلك المعالم تأثرُ علماء الاجتماع الغربيين الرواد، مثل ماركس ودوركهايم وفيبر، بأيديولوجيا الاستعمار الغربي التي تنظر إلى الشعوب المستعمَرة نظرة دونية (شعوب متخلفة وبربرية) مقارنة بالشعوب الغربية البيضاء المتقدمة والعصرية. ويبرز المؤلف كيف كان علم الاجتماع الغربي أرضية عضوية لإعادة إنتاج النظام الاستعماري، كما يتجلى ذلك في تفاصيل عديدة وتشهد عليه نظريات ومفاهيم الرؤى المعرفية/ الإبستيمولوجية لعلماء الاجتماع الكبار الذين اعتقدوا الشعوب المستعمَرة متخلفة

وبربرية أو برهنوا على ذلك. ويؤكد المؤلف أن تلك الرؤية الاستعمارية تواصل اليوم تأثيرها الكبير في علم الاجتماع، عبر هيمنتها على النظرية الاجتماعية وتطبيق علم الاجتماع. ونتيجةً لذلك، فإن منظور التراث الفكري لعلم الاجتماع الغربي فسخ النظريات الاجتماعية التي توصّل إليها مفكرو مجتمعات الجنوب مثل ابن خلدون، وإن علماء الاجتماع الغربيين تجاهلوا أيضًا أن يأخذوا في الحسبان ظاهرة الاستعمار في مؤلفاتهم. ويوصي المؤلف المُدرِّسين والطلبة بهدم المعالم الاستعمارية لعلم الاجتماع؛ فمن خلال إصلاحات في برامج علم الاجتماع ومنهجية مبتكرة في تدريسه ووعي قوي بالقضايا المذكورة، يمكن أن يصبح علم الاجتماع أكثر إنصافًا على المستوى العالمي (ص 147-150).

خاتمة: نداء بديل لنزع فكر علم الاجتماع الاستعماري

لقد اتبع المؤلف في فصول الكتاب الأربعة نمط التحليل والنقاش، ويعتبر الفصل الأخير (الخامس) خاتمة لما ورد في الفصول السابقة، وفيه يناقش عددًا من المواضيع: احتضان البديل التحرري بالنسبة إلى علم الاجتماع، والاستعمار المتواصل، وأزمة المناخ، وتوسيع مجال المناهج السوسيولوجية، ومسألة وضع تطور علم الاجتماع في ميدان العلاقات الاستعمارية الإمبريالية، ورفض عولمة أي قانون/ منظور لعلم الاجتماع، وقد تساءل: هل حان وقتُ طردِ القانون/ المنظور المهيمن لعلم الاجتماع؟

يدعو المؤلف كذلك إلى البحث عن روابط، فحتى إذا لم يقع تدريسك إياها، ثمّنْ الرؤية الجنوبية العالمية بغض النظر عن تقييم الأساليب الشمالية، لا تجدد لليبرالية العمل التحرري، شجّعْ الطلبة والعلماء على معرفة لغات متعددة، اقبلْ أن علم الاجتماع نزع الاستعمار ليس له نقطة نهاية، طريق مستقبلي طويل مع طريق طويل وراءنا. ويصمت المؤلف هنا عن الحيثيات السلبية لتعلّم اللغات التي قد تؤثر في العقل السجين والتبعية الأكاديمية - بحسب سيد حسين العطاس وسيد فريد العطاس - لدى الباحثين في المجتمعات الجنوبية. فحالة علماء الاجتماع في المغرب العربي مثال لذلك، وعلماء الاجتماع الأولون قد درسوا الفكر السوسيولوجي الغربي باللغة الفرنسية؛ ما جعل عقلهم السجين سجينًا بقوة، بسبب تعلّم ذلك الفكر في السجن اللغوي في لغة المستعمر. فجاءت بعض مفاهيمنا لتلقي الضوء على ذلك، ومن بينها "التخلف الآخر" الذي يعني عندنا عدم الاستعمال الكامل للغات الأم أو اللغات الوطنية في مجتمعاتها، بسبب استعمال لغات أجنبية بديلًا منها. أما الفرنكوآراب الأنثوية، فتتمثل في رغبة النساء في المغرب العربي في استعمال اللغة الفرنسية أكثر من الرجال، بنبرة باريسية أيضًا. ويتمثل مفهوم الاستيطان اللغوي في أن الفرنسية لغة المستعمر بقيت في المجتمعات المغاربية بعد رحيل فرنسا، وذلك خاصة عبر احتضان نخب تلك المجتمعات لها. تلك هي فقط بعض من مفاهيمنا المستلة من التربة الاجتماعية للمجتمعات المغاربية[1]. وهي مفاهيم لها علاقة متينة بتشكيل العقل السجين والتبعية الأكاديمية. ألم تثبت البحوث الحديثة العلاقة الوثيقة بين اللغة والفكر لدى البشر؟

(1) محمود الذوادي، **التخلف الآخر: أزمة الهويات الثقافية في الوطن العربي والعالم الثالث** (تونس: الأطلسية للنشر، 2002).

ينتقد المؤلف صمتَ علم الاجتماع الغربي بخصوص أزمة المناخ العالمية التي تؤثر سلبيًا في حياتنا الجماعية العالمية؛ كما تجلت معالم ذلك في عام 2022 في ارتفاع درجة الحرارة (الانحباس الحراري) عالميًا، وانتشار حرائق الغابات، والفياضات المدمرة، وتلوّث البيئة وهدمها على مستوى عالمي. فهذه الكوارث ذات علاقة بظاهرة التصنيع الواسعة، وبالحداثة والاستعمار الغربيين عالميًّا. وهي أزمة ذات أولوية كبرى في علم اجتماع الجنوب (ص 134). ويعود هذا الإهمال في أزمة المناخ في علم الاجتماع الغربي إلى تبنّيه منظورًا ثنائيَّ الرؤية (البشر والطبيعة) نجده في الماركسية وغيرها من التيارات الفكرية؛ وهو موقف مخالف لرؤية شريعتي التي تنادي بمفهوم التوحيد الذي يؤكد حضور علاقة وجودية بين الإنسان والطبيعة. ويتساءل المؤلف في الخاتمة: هل حان وقتُ التخلص من قانون/ منظور علم الاجتماع الغربي؟ نجد الإجابة عن ذلك في مؤلفات عديدة حول ما يسمى النظرية الجنوبية. ويمثل كتاب سيد فريد العطاس وفينيتا سنها آخر الكتب التي تدعو بوضوح كبير إلى تجاوز قانون علم الاجتماع الغربي[2]. فغاية المؤلف التي يدعو إليها تتمثل في أن هدف علم الاجتماع المتحرر/ التحرري (الساعي لنزع المعالم الفكرية الاستعمارية لعلم الاجتماع الغربي) هو إعادة بناء علم الاجتماع نفسه، وهو أمر ليس بالسهل. لكن يبقى أن تحرير علم الاجتماع السائد يجري من خلال النظر إلى أصوله الاستعمارية، من أجل فهم أفضل لحضور مركزيته الغربية اليوم التي تدّعي القدرة على إنشاء نظريات اجتماعية عالمية/ كونية مبنية على تقييمات وتفسيرات محلية غربية ذات رؤية مزدوجة للعالم (الغرب وبقية العالم)، ولا تأخذ في الاعتبار وجهة النظر الجنوبية التي توسع مجال علم الاجتماع حتى يتجاوز الحدود الضيقة لعلم الاجتماع الحالي لبناء فكر مختلف يحتضن الحوار الأفقي بين التيارات السوسيولوجية المتعددة من الشمال والجنوب (ص 162).

(2) Syed Farid Alatas & Vineeta Sinha, *Sociological Theory Beyond the Canon* (London: Palgrave Macmillan, 2017).

المراجع

References

العربية

الذوادي، محمود. **التخلف الآخر: عولمة أزمة الهويات الثقافية في الوطن العربي والعالم الثالث**. تونس: الأطلسية للنشر، 2002.

الأجنبية

Alatas, Syed Farid & Vineeta Sinha. *Sociological Theory Beyond the Canon*. London: Palgrave Macmillan, 2017.

صدر حديثًا



مجموعة مؤلفين

انتفاضة ١٧ تشرين في لبنان

ساحات وشهادات

يندرج من الناحية المنهجية في ما يطلق عليه اسم "التاريخ الراهن أو الآني"، حيث ينصبّ اهتمام المؤرخ على رصد الأحداث من خلال المراقبة واستخدام الوثائق والشهادات المخطوطة أو الشفهية. وينتمي التاريخ الراهن إلى التاريخ السياسي لأنه ينصبّ على الأحداث الثورية والتحولات الناتجة من الاضطرابات والانتفاضات، إلا أنه لا يقتصر على ذلك، بل يمكن أن يتطرق المؤرخ أيضًا إلى أحداث اقتصادية أو ثقافية أو غيرها من الأحداث.

بينما يؤدي الكتاب جزءًا كبيرًا من مهمته في توثيق الانتفاضة، ودراسة بعض مقدماتها ومجرياتها وتحولاتها، فإنه يحفّز النقاش حول ما حققته وما أخفقت في تحقيقه، ويسهم في إنتاج دراسات وأبحاث عن الانتفاضات واجتماعيات السياسة في لبنان والبلدان العربية الأخرى.



المعرّف الرقمي DOI
https://doi.org/10.31430/JNBV7754

محمد عبد الرزاق حسين | Mohamed A. Razak Hussein*

عن المثقف الإسلامي والأمراض العربية: تأملات في المحنة المعاصرة

On the Islamic Intellectual and Arab Maladies: Reflections on Contemporary Tribulations

عنوان الكتاب:	عن المثقف الإسلامي والأمراض العربية: تأملات في المحنة المعاصرة.
المؤلف:	عبد الوهاب أحمد الأفندي.
الناشر:	الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية.
سنة النشر:	2022.
عدد الصفحات:	383.

* طالب في برنامج الماجستير في الإدارة العامة، معهد الدوحة للدراسات العليا.
Master's student in the Public Administration program at Doha Institute for Graduate Studies.
Email: Mhu002@dohainstitute.edu.qa

مدخل

يُعتبر دور النخب الفكرية والثقافية في عملية صناعة النهضة والارتقاء بالأمم من أهم الأدوار والأركان الرئيسة التي تستحق دراسة أبعاد هذا التأثير ومقوماته من جانب، والتأكيد على هذا الدور والمسؤولية الملقاة على هذه الفئة من جانب آخر. ولا يعني البحث في دور النخب الثقافية والفكرية بالضرورة حصر صناعة النهضة في جهود هذه النخب، بل ينزع إلى تقييم الدور المحوري والوزن النسبي الحرج الذي تتمتع به هذه الفئة.

في هذا السياق، يأتي كتاب **عن المثقف الإسلامي والأمراض العربية: تأملات في المحنة المعاصرة**، وفيه يسعى عبد الوهاب أحمد الأفندي لتشريح الأمراض التي تعانيها المجتمعات العربية والإسلامية من زوايا متعددة؛ عبر البحث في دور النخب الثقافية والفكرية والسياسية، والتركيز على الخلل في تركيبة الدول العربية، ودراسة طبيعة الأسس المكونة لهذه الدول، والعلاقات بين الجهات الفاعلة فيها. وإضافة إلى ذلك، يعيد المؤلف طرح بعض الأبعاد التاريخية المتعلقة بالديمقراطية، وأفق الانتقال الديمقراطي في العالم العربي، ومدى اتساق النظريات المفسرة لهذه الظاهرة مع السياق العربي. ويتكون الكتاب من 10 فصول، هي في أصلها مقالات علمية منشورة للمؤلف في فترات زمنية متفاوتة.

ينطلق المؤلف من فرضية أساسية، تتمثل في كون المخططات الخارجية التي تستهدف العالم العربي – الإسلامي تجري مناقشتها في العلن، فهي ليست سرية مثلما يُروَّج من جهة، ومن الطبيعي جدًّا أن تكون هناك مخططات للدول الكبرى لاستمرار مصالحها في المنطقة وتحقيق أهدافها من جهة أخرى؛ ما يحتم ضرورة التعامل مع هذه المخططات على نحوٍ طبيعي، والحذر من تهويلها والمبالغة في استحضارها، وضرورة التركيز على الأدوار الداخلية، ومدى المساهمة التي يمكن أن تقدمها في سبيل تحقيق النهضة (ص 13–15).

أولًا: حول المثقف الإسلامي واقتصاديات الحرية

بدأ المؤلف في الفصل الأول (ص41–74) بتناول الدور المفترض للمثقف عمومًا، والمثقف الإسلامي خاصة، في الوفاء بمتطلبات النهضة المعاصرة، وتأكيد الدور المزدوج الذي يجسده المثقف بصفته سلطة معرفية وسلطة أخلاقية، فضلًا عن تأكيد أن الواقع يثبت انحسار دور المثقفين، وغيابهم عن المشهد، أو خيانتهم الفكرية والثقافية في بعض الأحيان (ص 47–48).

يهدف المؤلف من هذا الفصل أساسًا إلى تأكيد وجود "مثقفين إسلاميين" على أرض الواقع. ويعترض على قولين: أحدهما يرى ضرورة أن يكون المثقف علمانيًا؛ ليؤكد استقلاله عن كل السلطات بما فيها السلطة الدينية. والآخر يرى في المثقف الإسلامي تغولًا غير مقبول على مكانة عالم الدين. ويقدم المؤلف أمثلة حيّة ساهمت على نحوٍ أساسي وحيوي في تاريخ الأمة، وجمعت بين العلم والفكر، والانخراط في الحياة العامة؛ لدحض الفكرتين السابقتين (ص 56–58). يؤكد ذلك ضرورة كون أطروحات المثقف معبرة عن ذاته، ومبنية على أسس هويته وتجاربه العملية، بعيدًا عن تبني أطروحات لا ترتبط بهويته وتجربته، إلى جانب أهمية وعي المثقف بالسياق الجغرافي والتاريخي لمجتمعه، ووعيه بحدوده

الزمانية والمكانية، والحذر من اجتلاب الحلول الجاهزة المرتبطة بمجتمعات أخرى؛ في محاولة لتحليل مشكلات المجتمع[1].

يستند المؤلف في تأكيده دور المثقف الإسلامي إلى تنامي الدور المنوط به مع تراجع دور المؤسسة الدينية التقليدية لنقص معرفتها بالحداثة ومتطلباتها (ص 72). ويشدد على أن المرء لا يكون مفكرًا مثقفًا إلا إذا أصبح عالميَّ النظرة والجمهور، وأنه لا يكون إسلاميًا إلا إذا قام بالتعبير عن ذلك عبر رؤية متجذرة في إطار التراث الإسلامي، وامتلك القدرة على إشعاع "السلطة الروحية" من جهة، والسلطة الأخلاقية - الدينية من جهة أخرى (ص 73)، علاوة على أن تحقيق المثقف لأي أثر حقيقي في مجتمعه يتصل بمدى قدرته على احتواء مختلف الأفراد في المجتمع، بعيدًا عن النخبوية، وعن أي أفكار إقصائية[2].

يستخدم المؤلف بشأن المثقف مفهومين هما "مثقف" و"مفكر" ويعتمدهما بصفتهما مترادفين في ثنايا الفصل. وفي المقابل، هناك من يرى أنه توجد فوارق بين المفهومين، ويحصر استخدام الأخير في من ينتج إنتاجًا فكريًا كونيًا وأصيلاً[3].

في الفصل الثاني من الكتاب (ص 75-110)، يناقش المؤلف مفهوم الحرية وعلاقتها بالممارسة السياسية، ويسعى لشرح هذا المفهوم، وتوضيح أبعاده. ويؤكد أن مفهوم الحرية والممارسات المتعلقة به لا يمكن فهمها من دون أخذ الإطار المستخدم في الاعتبار. يشير المؤلف إلى العلاقة الترابطية بين مفهومي العدل والحرية؛ ويشير إلى أن رفاعة الطهطاوي يعتبر من أوائل من تنبه لهذه العلاقة. ولشرح هذه الفكرة، يستحضر المؤلف الحرب الأهلية الأميركية في القرن التاسع عشر؛ نظرًا إلى كونها حرب دفاع عن حرية امتلاك الرقيق بالنسبة إلى أهل الجنوب، وحربًا لتحرير الرقيق بالنسبة إلى أهل الشمال (ص 80-81)، فالإجابة عن سؤال مدى عدالة استرقاق الناس يحدد أطر الحرية في هذه الحرب.

يرى المؤلف أن الحرية هي "القدرة على فعل ما هو حق" (ص 79)، ويربط مفهوم الحرية بالسلطة؛ فيؤكد أن مفهوم "صناعة الفرد الحر" الذي تتبناه النظم الليبرالية ليس في الأساس سوى خلق لفردٍ عاملٍ ومستهلك، ومتحررٍ كذلك من الارتباطاتٍ والولاءات؛ حتى يسهلٍ صهره في بوتقة الاقتصاد الحديث، ولإخضاعه لسيطرة الدولة الحديثة (ص 83).

يؤكد في هذا السياق أن مفهوم الحرية لم يكن غائبًا عن المجتمعات العربية، قبل الإسلام أو بعده، ويناقش الأدبيات العربية والغربية التي ترى عكس ذلك. ويخلص من ذلك إلى أن مفهوم الحرية شبيه بالغريزة الفطرية لدى الإنسان؛ فهي مغروزة في ذاته وكيانه، وليست أمرًا واردًا عليه من الخارج (ص 84-89).

ويطرح المؤلف في هذا الفصل مفهوم "اقتصاديات الحرية" الذي يقصد به التعامل مع الحرية على أنها عملية توازن بين خيارات مترابطة تعتمد على طبيعة المعادلة الحاكمة. وتعتمد الحرية أيضًا على قدر كبير من الضبط والانضباط معًا (ص 108-109).

(1) لؤي صافي، **الحرية والمواطنة والإسلام السياسي: التحولات السياسية الكبرى وقضايا النهوض الحضاري** (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2013)، ص 99-100.

(2) عمرو عثمان ومروة فكري، **المثقف العربي ومتلازمة ميدان تيانانمن** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص 16-17.

(3) عزمي بشارة، "عن المثقف والثورة"، **تبين**، مج 2، العدد 4 (2013)، ص 131.

ثانيًا: المناعة المرتدة العربية وحزيران الأسود

في الفصل الثالث من الكتاب (ص 111–146) يطرح المؤلف تفسيرات لظاهرة تعدد الأنظمة الاستبدادية في المنطقة، ويطلق على هذه الظاهرة "المرض العربي". ويؤكد أن إشكالية هذا المرض لا تكمن فقط في التخلف السياسي والاقتصادي، ووجود الأنظمة الجائرة المتنكرة للقيم الأخلاقية، بل كذلك في وجود شرائح اجتماعية واسعة تدعم هذه الأنظمة (ص 112–114).

يفند المؤلف في هذا الفصل المقولات الأكاديمية القائلة بتجذر الإشكاليات النفسية في المجتمعات العربية، ويؤكد استحالة كون منشأ هذه الإشكالية نفسيًا أو اجتماعيًا، بل كون منشأ هذه الإشكالية سياسيًا في المقام الأول (ص 112–115). ويطرح في إجابة عن الإشكالية السابقة فرضية ترى أن التركيبة السياسية للمجتمعات العربية – الإسلامية مصابة بمرض "المناعة المرتدة"[4]؛ بحيث إنها أصبحت لا تميز بين الأجسام الضارة والنافعة، وأصبحت تهاجم الداخل والخارج (ص 125–128). ويميز هنا بين المناعة النسبية التي يفترض أن تتمتع بها الكيانات الاجتماعية والحية، والمناعة المرتدة التي تعتبر خللاً في الكيان الذي توجد فيه، وذلك على عكس ما ذهب إليه جاك دريدا (ص 131–133). ويؤكد المؤلف أن الربيع العربي برهن على إمكانية الشفاء من هذا المرض، وذلك في حالة الاعتماد على الاستراتيجيات الصحيحة (ص 144).

(4) Autoimmune: مصطلح طبي يشير إلى حالة مرضية تصيب الجهاز المناعي في الجسم، وتتسبب في عدم قدرة الجسم على التفرقة بين الخلايا الضارة والخلايا النافعة، ومن ثَم مهاجمة جميع هذه الخلايا على اعتبارها خلايا ضارة.

وفي الفصل الرابع (ص147–174)، سعى المؤلف لدراسة أحد تجليات "المرض العربي" الذي تمثل في نكبة يونيو/ حزيران 1967، ويروم من هذا الطرح رد الاعتبار إلى المجتمعات التي اتُّهمت بأنها السبب وراء هذه الهزيمة، وكيلت لها العديد من الأوصاف السلبية. ويبين أنه لا معنى حقيقي لهذه التهم؛ لإغفالها الدور الأساسي الذي اضطلع به الجيش وقياداته والأنظمة العربية في هذه الهزيمة (ص 155–157).

ويشير المؤلف إلى أن السبب وراء الصدمة الكبيرة التي سببتها النكبة يرجع إلى عدم توقع المجتمعات العربية هذه الهزيمة، نظرًا إلى الوضع التاريخي حينئذ؛ المتمثل في تراجع القوى الاستعمارية، واستقلال العديد من الدول العربية وغيرها من دول العالم أيضًا، إضافة إلى زخم الخطاب الناصري وقتها، وتعلق قلوب المجتمعات العربية به (ص 150–152). ويؤكد المؤلف أن أهم درس يمكن أن يستفاد من تلك الهزيمة هو أن الحروب لا تدار بالمدافع، وإنما بحسن الإدارة السياسية، والاقتصاد، والدبلوماسية، والثقافة، والفكر، والعلم. ويحتم ذلك على الدول العربية – الإسلامية ضرورة بناء المؤسسات وتعزيز فعاليتها، وتقوية الجبهة الداخلية وتوحيد الشعوب، وأن عدم تعلم هذه الدروس سينتج منه تكرر هذه الظاهرة بشكل أو بآخر (ص 171–173).

ثالثًا: دولة الثقب الأسود، والدولة المتخندقة، وصناعة التقسيم الطائفي

يمكننا قراءة الفصول الثلاثة من الكتاب باعتبارها فصولاً مفاهيميّة يعيد بعضها إنتاج بعضها الآخر في

العالم العربي خاصة؛ فتحت عنوان: "في صعود دولة الثقب الأسود"، قدّم المؤلف الفصل الخامس (ص 175–208) الذي سعى فيه لاختبار فرضية "دولة الثقب الأسود" استناداً إلى تجربة الربيع العربي، وذلك بعد استعراض الأدبيات المتعلقة بهذا السياق على نحو مستفيض. يقصد المؤلف بدولة الثقب الأسود[5] الدولَ التي تُحصر فيها السلطة في محيط يضيق باستمرار – بغض النظر عن منشأ هذه السلطة – والتي تجاهد لإبقاء السلطة في هذا المحيط الضيق باستخدام كل أدوات القمع المتاحة (ص 177–180).

يرى المؤلف أن فرضية دولة الثقب الأسود ترى أنه لا مناص من تفجر الوضع بطريقة ما؛ نظرًا إلى انكماش الدولة في بؤرة صغيرة وبعدها عن المجتمع (193–194). تقوم هذه الدول في حالة تفجر الوضع باستخدام أدواتها الدفاعية للحيلولة دون حصول أي تغيير، وقد تجلى ذلك بصفة واضحة في الثورات العربية؛ فقد قامت الأنظمة في ذلك الوقت بتحريك أدوات نظامها الدفاعية: كالإعلام، والشرطة، والجيش، وأجهزة المخابرات، وغيرها من الأدوات (ص 195–198).

ويؤكد المؤلف أن دولة الثقب الأسود هي دولة معادية للمؤسسية بكل أشكالها؛ نظرًا إلى كون المؤسسية تتطلب الكفاءة والمهنية؛ وهو ما لا يتسق مع منطق هذه الدولة (ص 202). ويشير كذلك إلى أن دولة الثقب الأسود تكتنز في جوهرها تركيبة ذاتية التدمير، تعرقل مدى إمكانية استمرارها، وإلى أنها ظلت في حرب دائمة مع الدولة والشعب في آن واحد (ص 205–207).

في الفصل السادس (ص 209–251)، يسلط المؤلف الضوء على علاقة القوات المسلحة بالسلطة المدنية ويستعرض النظريات التي تحاول تفسير هذه العلاقة، ويطرح سؤالًا: كيف يمكن حماية الدولة من القطاع المخصص لحمايتها في الأصل؟ ثم إنه يؤكد ضرورة وجود ضمانات وآليات واضحة لإخضاع القوات المسلحة للسلطة المدنية؛ لضمان عدم ابتلاع الجيش للدولة. وتجدر الإشارة إلى أن المؤسسات العسكرية تعتبر مؤسسات غير سياسية وغير منتخبة، وهي تخضع رسميًا للسلطة التنفيذية المنتخبة[6].

تعتبر الجيوش في العادة أولى ضحايا الانقلابات؛ نظرًا إلى تلاعب قائد الانقلاب بنظام الرتب، وتغلغل المحسوبية في النظام العام للجيش؛ حتى لا تتكرر عملية الانقلاب. يضاف إلى ذلك أن الحاكم الفعلي هو الذي يكون على رأس الجيش؛ فالجيش ليس جهة ديمقراطية تتشاور وتقرر كما يشير إلى ذلك المؤلف (ص 243).

ويؤدي تدخّل الجيش في السياسة إلى تقويض الشرعية التي يستند إليها في الأساس، إضافة إلى أن تدخّل الجيش في العملية السياسية مرهون بمستوى الأمننة (تحويل مسألة غير أمنية إلى مسألة أمنية من أجل السماح باستخدام تدابير استثنائية)[7] في النظام السياسي؛ ما يستدعي ضرورة ضبط خطوط الأمننة في مستويات عقلانية (ص 246–248).

(5) تجدر الإشارة إلى أن المؤلف يستخدم هذا التشبيه منذ كتاباته الأولى. يُنظر على سبيل المثال: عبد الوهاب الأفندي، **الثورة والإصلاح السياسي في السودان** (لندن: منتدى ابن رشد، 1995)، ص 96.

(6) عبد الفتاح ماضي، **الديمقراطية والبندقية: العلاقات المدنية – العسكرية وسياسات تحديث القوات المسلحة** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021)، ص 60.

(7) المرجع نفسه، ص 115–116.

يصل المؤلف في نهاية الفصل إلى استنتاج يتمثل في كون تدخل الجيوش في الشأن السياسي يرجع إلى عجز النخب السياسية عن التوافق، وعدم القدرة على استيعاب مختلف الأطراف، والفشل في إرساء أسس النظام السياسي الذي يضمن إبعاد العنف عن الساحة السياسية (ص 250–251).

وفي الفصل السابع (ص 253–289)، ينتقل المؤلف إلى الحديث عن التخندق بين أفراد المجتمع، ويرى أنه قائم على أسس طائفية وعرقية ودينية وسياسية، ويشير إلى أن هذا التخندق يمثل إحدى العقبات الأساسية في وجه التوافق المطلوب لتأسيس الدولة في المنطقة العربية – الإسلامية، ويبحث في جذور نشأة الطائفية في المجتمعات العربية – الإسلامية، ويتساءل عن أسباب ظهور حركات طائفية شرسة في المنطقة تدعي الاستناد إلى الدين الإسلامي، في حين أن ذلك يتعارض مع جوهر الإسلام الذي يستنكر الطائفية ويعاديها (ص 256).

يميز المؤلف بين الطائفية القديمة والطائفية الحديثة، ويرى أن هذه الطائفية تتميز بإسقاطها محورية الدين والمذهب لمصلحة سردية تاريخية متعلقة بهوية متخيلة للجماعة. ثم يتطرق إلى الأثر الجسيم الذي سببته الحقبة الاستعمارية في المنطقة، وما خلفته من تركة تمثلت في كيانات سياسية جديدة قوضت جميع التوافقات السابقة على مسألة الهوية (ص 257–260).

ويدرس المؤلف في هذا الفصل أيضًا تجليات مختلفة لأشكال متعددة من الاستقطاب "الطائفي" في الحالة السودانية. ويستعرض الحركات المختلفة التي مرت على تاريخ السودان الحديث، ويبرز تحولاتها إلى حركات طائفية تنافح عن أهدافها غير المتسقة مع الأساس الذي أُنشئت من أجله في بادئ الأمر (ص 270–273). ويستعرض كذلك تطورات مشابهة في العراق ومصر. ويخلص من هذه المقارنات إلى أن ديناميات الاستقطاب الطائفي متشابهة إلى حد بعيد، وتستند في أساسها إلى اصطناع الطائفة وتوحيدها حول روايات التخويف من الآخر، واسترجاع أساطير تاريخية تشحذ الطائفة بروح جماعية. ويؤكد أن الفكر الطائفي يكتنز في داخله ضرورة وجودية تدفعه إلى الإيمان بثنائية "إما نحن وإما هم". لقد ساهم الوضع الحالي للدولة الحديثة في خلق إطار مؤسسي للطائفية؛ لكونها أساس الصراع، والمكسب الذي يسعى له الجميع، فهو قد أتاح احتكار مشروعية القهر والتصرف، وغيرها من الامتيازات (ص 284–288).

رابعًا: السودان: تجربة الإسلاميين في الحكم

يهدف المؤلف، في الفصل الثامن من الكتاب (ص291–325)، إلى دراسة تجربة الحركة الإسلامية في حكم السودان، ويقدّم هذه التجربة نموذجًا يحاول من خلاله التأمل في أزمة الدولة وأسبابها وتجلياتها المختلفة في المنطقة، وتشخيص المرض العربي – الإسلامي، إلى جانب دراسة مآلات الظاهرة الإسلامية الحديثة، وأثر الهوية الوطنية في التوجهات السياسية. ويبين أن الحركة الإسلامية في السودان تخففت من إسلاميتها في طريقها إلى السلطة، وتماهت مع الهوية العربية الشمالية في السودان، فنتج من ذلك صدام مع هويات سودانية أخرى ذات توجه إسلامي، وتقارب في الوقت نفسه، مع أنظمة علمانية في المنطقة، ومع الحركات الراديكالية العربية في وقت لاحق (ص 297–302). ويؤكد أن تبني أجندة وطنية على حساب الأجندة

الإسلامية لم يكن مقتصرًا على الحركة الإسلامية في السودان، بل له شواهد أخرى في المنطقة؛ خاصة في ظل ثورات الربيع العربي (ص 324).

يطرح المؤلف بعد هذا العرض تساؤلًا مفاده إنْ كان ما يحدث من فشل لبعض الحركات الإسلامية في علاقتها بالحكم فشلًا لحركات وتجارب إسلامية أو فشلًا لتجارب وطنية. وفي مقابل هذا التساؤل، يمكننا أن نجادل بأن هذا التساؤل يستلزم افتراض وجود تعارض بين كون جماعة ما إسلامية، وكونها وطنية في الوقت نفسه، بمعنى آخر، هل أنّ إبراز هذه الثنائية بهذه الصيغة المتضادة يمكن أن يُنطلق منه لبناء افتراضات أخرى؟ ونجد في هذا الصدد من يؤكد أن إشكالية سعي الحركات الإسلامية لتكوين دولة إسلامية راجعة إلى الأفكار المرتبطة بمفهوم الدولة في عالمنا العربي – الإسلامي، وليس إلى الأفكار المرتبطة بمدى إسلامية هذه الدولة[8]؛ ما يعني عدم اتساق مفهوم الدولة الوطنية بمحدداتها الوستفالية مع واقع الدول العربية – الإسلامية.

وفي السياق نفسه، يذكر المؤلف أن الثغرة الأساسية في فشل العديد من الحركات الإسلامية يرجع إلى تقديمها التنازلات الخاطئة في المكان والزمان الخاطئين وللأطراف الخاطئة كذلك. وفي مقابل ذلك، تتشدد هذه الحركات في مواضع كان يمكن فيها ممارسة نوع من المرونة لا يؤدي إلى نتائج كارثية كما نتج من التنازلات التي قدمتها في كثير من الأحيان. السؤال الذي يُطرح في ظل هذا الافتراض – والذي لم يجب عنه المؤلف – ويمكننا أن نعتبره جوهر النقاش في مثل هذه السياقات – هو: ما الأساس والمحك الذي يتحدد من خلاله كون سياسة ما مرنة تستحق الإشادة، أو تنازلًا يتسبب في نتائج كارثية؟ بتعبير أكثر وضوحًا، من الطبيعي جدًّا أن كل من ينتهج سياسة ما لتحقيق أهداف معينة يرى فيها نوعًا من التكتيك الاستراتيجي الذي قد يحقق أهدافًا مرحلية معيّنة؛ ما يُعقد إمكانية الحكم على ما اتُخذ قبل ظهور مخرجاته ونتائجه.

أما في الفصل التاسع (ص327–355)، فيستعرض المؤلف تحولات العلاقات السودانية – الأميركية خلال حكم نظام الإنقاذ. ويؤكد أن الحالة السودانية تمثل استثناءً في نسق العلاقات العربية الأميركية نتج منه إدراج السودان في قائمة الدول الراعية للإرهاب، وفرض عقوبات عليه، إلى جانب دعم الحركات المسلحة ضد النظام، ودفع الدول المجاورة إلى إسقاط النظام السوداني.

يخلص المؤلف في نهاية الفصل بعد مناقشة البيانات المتوافرة إلى أن آليات صنع القرار تجاه السودان في الإدارة الأميركية شهدت ممارسة نفوذ مكثف لجماعات الضغط غير الحكومية (ص 331–333)، وأن سياسات السودان الداخلية استعْدت على نحوٍ مباشر جماعات الضغط الكنسية والحقوقية. وتوصل المؤلف إلى أن سياسات السودان استعْدت كذلك حلفاء الولايات المتحدة الأميركية في الجوار العربي والأفريقي (ص 336–339). بعد ذلك، يسوق المؤلف شواهد تظهر تغيرًا في طبيعة هذه العلاقة، في وقت لاحق، كادت تسفر عن تقارب شديد بين البلدين لولا كارثة دارفور.

(8) هبة رءوف عزت، **الخيال السياسي للإسلاميين: ما قبل الدولة وما بعدها** (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2015)، ص 125.

خامسًا: مآلات الثورات العربية وواقع نظريات الانتقال الديمقراطي

يعود المؤلف في الفصل الأخير من الكتاب (ص357-383) إلى الجانب التنظيري، ويقوم بتتبع مفهوم الديمقراطية، ونظريات الانتقال الديمقراطي في الأدبيات، ومن ثَم يطرح مدى قابليتها للتطبيق في الحالة العربية - الإسلامية. ويخلص من ذلك إلى أن عملية الانتقال الديمقراطي تفترض درجة من اللايقين؛ لكونها تمثل فترات بدأ فيها النظام القديم في التداعي، وفي الوقت نفسه لم تظهر ملامح النظام الجديد (ص 363-364). ويؤكد أن ما يزيد الوضع في العالم العربي لبسًا وغموضًا، إضافة إلى حالة التعقيد بسبب درجة اللايقين الناتجة من الانتقال الديمقراطي، هو التباين المتنامي بين القوى السياسية، وحدّة نقاط الخلاف بينها وعدم القدرة على التوافق على حد أدنى من الضمانات لمصالح الجهات المختلفة وقيمها (ص 367-368)، إضافة إلى حالة عدم الشعور بالأمان السائدة؛ بسبب الاستقطاب على أسس الهويات الدينية والعرقية والطائفية والسياسية (ص 382).

يشير المؤلف كذلك إلى دور الفاعل الخارجي في الانتقال الديمقراطي، وحقيقة استحالة تحقيق انتقال ديمقراطي يوصل إلى الحكم قوى معادية للرأسمالية أو للمصالح الغربية المهيمنة. ويستدل بتجربة دول أميركا اللاتينية، التي لم يتحقق فيها الانتقال الديمقراطي إلا بعد تحوّل التيارات اليسارية الراديكالية المناهضة للرأسمالية إلى الاعتدال. عربيًّا، يؤكد عزمي بشارة أن تدخل العامل الخارجي على نحوٍ سلبي في عملية الانتقال الديمقراطي يرتبط بعلاقة طردية مع كون البلد ذا موارد نفطية، إضافة إلى بعده عن جبهات الصراع مع إسرائيل[9].

يختم المؤلف الفصل والكتاب بتأكيد عدم ملاءمة نظريات الانتقال الديمقراطي "الأورو-مركزية" للحالة العربية؛ فهي لا تراعي خصوصية المنطقة وسياقاتها المختلفة. ثم إن هذه النظريات، في أكثر أحوالها، تتعامل مع النتائج على أنها شروط، وتستصحب مسلمات غير مثبتة ومدروسة. ويرى أن أساس الانتقال الديمقراطي في المنطقة يبدأ من السعي لبناء تحالفات واسعة يجب أن تشمل القوى الفاعلة في المجتمع، بما في ذلك القوى المهيمنة، على أساس الاعتدال في المطالب، وعدم استعداء أصحاب المصالح من القوى المهيمنة.

خاتمة

حرص المؤلف في هذا الكتاب على مناقشة العديد من المواضيع المتداخلة والمتشابكة التي يصعب في بعض الأحيان فهم النسق العلمي وراء جمعها في كتاب واحد. إلا أنه يمكن إيجاد الخيط الناظم لهذه المواضيع، بقدر من التبصر، ذلك أنّ فلكها يدور جميعًا في محاولة الإجابة عن سؤال النهضة الذي أرّق النخب الثقافية والفكرية في مختلف الحقب الزمنية، إلى جانب التركيز على مسؤولية الأمة ودور قياداتها الفكرية والسياسية في تحقيق هذه النهضة، ودورهم الأساسي في تعميق المعرفة بجوانب القصور وأوجهه التي تعانيها المجتمعات، ومن ثَم السعي لمعالجتها.

(9) عزمي بشارة، **الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020)، ص 396.

ختامًا، لا تقاس قيمة أي عمل بحثي أكاديمي بعدد الأسئلة التي أجاب عنها فقط، بل بعدد التساؤلات والإشكالات التي أثارها في ذهن القارئ أيضًا، وهو ما يُلمس عند قراءة الكتاب؛ بسبب النقاشات المستفيضة الواردة في ثناياه. في إمكاننا أن نعتبر الكتاب مهمًّا لكل المهتمين بالعلوم السياسية، وعلم الاجتماع، ومختلف الحقول العلمية الناتجة من تقاطع الحقلين السابقين، ويمكن اعتبار الكتاب في جوهره محاولة للتجسير بين هذين الحقلين الأكاديميين، وربطهما كذلك بسياقهما العربي.

المراجع

References

الأفندي، عبد الوهاب. **الثورة والإصلاح السياسي في السودان**. لندن: منتدى ابن رشد، 1995

بشارة، عزمي. **الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020.

________. "عن المثقف والثورة". **تبين**. مج 2، العدد 4 (2013).

صافي، لؤي. **الحرية والمواطنة والإسلام السياسي: التحولات السياسية الكبرى وقضايا النهوض الحضاري**. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2013.

عثمان، عمرو ومروة فكري. **المثقف العربي ومتلازمة ميدان تيانانمن**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

عزت، هبة رءوف. **الخيال السياسي للإسلاميين: ما قبل الدولة وما بعدها**. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2015.

ماضي، عبد الفتاح. **الديمقراطية والبندقية: العلاقات المدنية - العسكرية وسياسات تحديث القوات المسلحة**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021.

صدر حديثًا



بيير روزانفالون

قرن من الشعبوية

التاريخ والنظرية والنقد

ترجمة: محمد الرحموني

ينطلق من حرص مؤلفه على أن تؤخذ الشعبوية على محمل الجد؛ فهي ليست ابتداعًا دكتاتوريًا، بل جزء من تاريخ الديمقراطية بوصفها مشروعًا دشّنته الحداثة. لذلك، فإن لها نظرية وتاريخًا. نظريًا، ترتكز الشعبوية على جملة من المبادئ السياسية والاقتصادية والثقافية المترابطة والمتضافرة، تتلخص جملتها في القطيعة مع المفاهيم السوسيولوجية الشائعة عن الشعب، ومن ثم اعتباره كتلة واحدة في مواجهة الحكام المستبدين؛ وفي القطيعة مع الديمقراطية التمثيلية واستبدالها بالديمقراطية الآنية والمباشرة (الاستفتاء) وبزعيم يجسّد الشعب (الرجل الأُمة)؛ وفي سياسة حمائية تحمي الاقتصاد والمجتمع من شرور العولمة الاقتصادية ومن المهاجرين. أما تاريخيًا، فقد شكّلت أميركا اللاتينية منذ النصف الأول من القرن العشرين "بؤرة" الشعبوية ومخبرها، رغم أن الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا قد عرفت كلها "ممارسات" شعبوية قبل ذلك بكثير. ولمّا كانت الشعبوية محاولة لتجاوز أعطاب الديمقراطية، فقد أخضعها المؤلف للتشريح والنقد مبيّنًا في هذا الصدد خطورتها وعبثية المبادئ التي تحملها، واقترح حلولًا بديلة أكثر واقعية ونجاعة تتلخص في ما سمّاه "الديمقراطية المطّردة".



مجلة **عمران** للعلوم الاجتماعية دورية محكّمة تصدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. تحمل الرقم الدولي المعياري (p-ISSN: 2305-2473)، والرقم الدولي المعياري الإلكتروني (e-ISSN 2789-3286). وقد صدر عددها الأوّل في صيف 2012. وهي دورية فصلية محكّمة تصدر مرة واحدة كلّ ثلاثة أشهر، ولها هيئة تحرير علمية أكاديمية مختصة وهيئة استشارية دولية فاعلة تشرف على عملها، وتستند إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر وللعلاقة بينها وبين الباحثين. كما تستند إلى لائحة داخلية تنظّم عمل التحكيم، وإلى لائحة معتمدة بالقراء (المحكّمين) في الاختصاصات كافة.

يستوحي اسم المجلة مفهوم "العمران" الخلدونيّ بمدّخراته الأصيلة وإشعاعاته المتجددة. وقد ولدت فكرتها من أسئلة وإشكاليات المأزق المنهجي والوظيفي الذي تواجهه العلوم الاجتماعية والإنسانية العربيّة في مرحلة التغيّرات الاجتماعية الكبرى الجارية في الوطن العربيّ. وتندرج المجلة في سلسلة دوريات العلوم الاجتماعية والإنسانية في الوطن العربيّ والعالم، وتعمل على بلورة هوية أساسية لها بوصفها مجلّةً/ مشروعًا، مستعيدةً تقاليد المجلات والدوريات التي أنتجت اتجاهات وحركات ومدارس علمية وفكرية. وهي تطمح في ذلك إلى أن تمثّل نقلةً نوعية في مجالات هذه العلوم، تقوم على مقاربة اختصاصات العلوم الاجتماعية ومناهجها بوصفها وحدة متكاملة في ما هو قريب من "المنهج التكاملي" العابر للاختصاصات في إطار الغاية العليا للعلوم الاجتماعية وهي "الحرية" بصفتها جوهر التفكير الذي هو جوهر الإنسان.

تعتمد مجلة **عمران** في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكّمة، وفقًا لما يلي:

- **أولًا:** أن يكون البحث أصيلًا معدًّا خصيصًا للمجلة، وألّا يكون قد نشر جزئيًا أو كليًا أو نشر ما يشبهه في أيّ وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية، أو قدّم في أحد المؤتمرات العلمية من غير المؤتمرات التي يعقدها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أو إلى أيّ جهة أخرى.
- **ثانيًا:** أن يرفق البحث بالسيرة العلمية (C.V.) للباحث باللغتين العربية والإنكليزية.
- **ثالثًا:** يجب أن يشتمل البحث على العناصر التالية:

1. عنوان البحث باللغتين العربية والإنكليزية، وتعريف موجز بالباحث والمؤسسة العلمية التي ينتمي إليها.

2. الملخّص التنفيذي باللغتين العربية والإنكليزية في نحو 100 كلمة، والكلمات المفتاحية (Keywords) بعد الملخّص، ويقدّم الملخص بجمل قصيرة ودقيقة وواضحة إشكالية البحث الرئيسة، والطرائق المستخدمة في بحثها، والنتائج التي توصّل إليها البحث.
3. تحديد مشكلة البحث، وأهداف الدراسة، وأهميتها، والمراجعة النقدية لما سبق وكُتب عن الموضوع، بما في ذلك أحدث ما صدر في مجال البحث، وتحديد مواصفات فرضية البحث أو أطروحته، ووضع التصوّر المفهومي وتحديد مؤشّراته الرئيسة، ووصف منهجية البحث، والتحليل والنتائج، والاستنتاجات. على أن يكون البحث مذيّلًا بقائمة المصادر والمراجع التي أحال إليها الباحث، أو التي يشير إليها في المتن. وتذكر في القائمة بيانات البحوث بلغتها الأصلية (الأجنبية) في حال العودة إلى عدة مصادر بعدة لغات.
4. أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق وفقًا لنظام الإحالات المرجعية الذي يعتمده المركز (ملحق 1: أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع).
5. أن يقع البحث في مجال أهداف المجلة واهتماماتها البحثية بالمعنى الواسع للعلوم الاجتماعية شاملًا الدراسات الاقتصادية والسكانية والبيئية، وما شاكل ذلك.
6. تهتم المجلة بنشر مراجعات نقدية للكتب المهمة التي صدرت حديثًا في مجالات اختصاصها بأيّ لغة من اللغات، شرط ألّا يكون قد مضى على صدورها أكثر من ثلاث سنوات، وألّا يتجاوز عدد كلماتها 2800 – 3000 كلمة. ويجب أن يقع هذا الكتاب في مجال اختصاص الباحث أو في مجال اهتماماته البحثية الأساسية، وتخضع المراجعات إلى ما تخضع له البحوث من قواعد التحكيم.
7. تفرد المجلة بابًا خاصًا للمناقشات لفكرة أو نظرية أو قضية مثارة في مجال العلوم الاجتماعية لا يتجاوز عدد كلمات المناقشة 2800 – 3000 كلمة، وتخضع المناقشات إلى ما تخضع له البحوث من قواعد التحكيم.
8. يراوح عدد كلمات البحث، بما في ذلك المراجع في الإحالات المرجعية والهوامش الإيضاحية، وقائمة المراجع وكلمات الجداول في حال وجودها، والملحقات في حال وجودها، بين 6000 – 8000 كلمة، وللمجلة أن تنشر، بحسب تقديراتها وبصورة استثنائية، بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هذا العدد من الكلمات، ويجب تسليم البحث منضّدًا على برنامج وورد (Word)، على أن يكون النص العربي بنوع حرف واحد وليس أكثر من نوع، وأن يكون النص الإنكليزي بحرف (Times New Roman) فقط، أي أن يكون النص العربي بحرف واحد مختلف تمامًا عن نوع حرف النص الإنكليزي الموحد.
9. في حال وجود صور أو مخططات أو أشكال أو معادلات أو رسوم بيانية أو جداول، ينبغي إرسالها بالطريقة التي استغلت بها في الأصل بحسب برنامجَي اكسل(Excel) أو وورد (Word)، كما يجب إرفاقها بنوعية جيدة (High Resolution) كصور أصلية في ملف مستقل أيضًا.

- **رابعًا:** يخضع كلّ بحث إلى تحكيم سري تام، يقوم به قارئان (محكّمان) من القراء المختصين اختصاصًا دقيقًا في موضوع البحث، ومن ذوي الخبرة العلمية بما أنجز في مجاله، ومن المعتمدين



في قائمة القرّاء في المركز. وفي حال تباين تقارير القراء، يحال البحث إلى قارئ مرجّح ثالث. وتلتزم المجلة موافاة الباحث بقرارها الأخير؛ النشر/ النشر بعد إجراء تعديلات محددة/ الاعتذار عن عدم النشر، وذلك في غضون شهرين من استلام البحث.

- **خامسًا:** تلتزم المجلة ميثاقًا أخلاقيًا يشتمل على احترام الخصوصية والسرية والموضوعية والأمانة العلمية وعدم إفصاح المحرّرين والمراجعين وأعضاء هيئة التحرير عن أيّ معلوماتٍ بخصوص البحث المحال إليهم إلى أيّ شخصٍ آخر غير المؤلّف والقراء وفريق التحرير (ملحق 2).

1. يخضع ترتيب نشر البحوث إلى مقتضيات فنية لا علاقة لها بمكانة الباحث.
2. لا تدفع المجلة مكافآتٍ ماليّة عن المواد - من البحوث والدراسات والمقالات - التي تنشرها؛ مثلما هو متّبَعٌ في الدوريات العلمية في العالم. ولا تتقاضى المجلة أيّ رسوم على النشر فيها.

(الملحق 1)

أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع

1- الكتب

اسم المؤلّف، **عنوان الكتاب**، اسم المترجم أو المحرّر، الطبعة (مكان النشر: الناشر، تاريخ النّشر)، رقم الصّفحة.

- نبيل علي، **الثقافة العربية وعصر المعلومات**، سلسلة عالم المعرفة 265 (الكويت: المجلس الوطني للثّقافة والفنون والآداب، 2001)، ص 227.

- كيت ناش، **السوسيولوجيا السياسية المعاصرة: العولمة والسياسة والسلطة**، ترجمة حيدر حاج إسماعيل (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2013)، ص 116.

ويُستشهد بالكتاب في الهامش اللاحق غير الموالي مباشرةً على النّحو التالي مثلًا: ناش، ص 117.

أما إن وُجد أكثر من مرجع واحد للمؤلّف نفسه، ففي هذه الحالة يجري استخدام العنوان مختصرًا: ناش، **السوسيولوجيا**، ص 117.

ويُستشهد بالكتاب في الهامش اللاحق الموالي مباشرةً على النّحو التالي: المرجع نفسه، ص 118.

أمّا في قائمة المراجع فيرد الكتاب على النّحو التالي:

- ناش، كيت. **السوسيولوجيا السياسية المعاصرة: العولمة والسياسة والسلطة**. ترجمة حيدر حاج إسماعيل. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2013.

وبالنسبة إلى الكتاب الذي اشترك في تأليفه أكثر من ثلاثة مؤلفين، فيُكتب اسم المؤلف الرئيس أو المحرر أو المشرف على تجميع المادة مع عبارة "وآخرون". مثال:

- السيد ياسين [وآخرون]، **تحليل مضمون الفكر القوميّ العربيّ**، ط 4 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991)، ص 109.

ويُستشهد به في الهامش اللاحق كما يلي: ياسين [وآخرون]، ص 109.

أمّا في قائمة المراجع فيكون كالتالي:

- ياسين، السّيد [وآخرون]. **تحليل مضمون الفكر القوميّ العربيّ**. ط 4. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991.

2- الدوريات

اسم المؤلّف، "عنوان الدّراسة أو المقالة"، **اسم المجلّة**، المجلّد و/أو رقم العدد (سنة النّشر)، رقم الصّفحة. مثال:

- محمد حسن، "الأمن القوميّ العربيّ"، **إستراتيجيات**، مج 15، العدد 1 (2009)، ص 129.

أمّا في قائمة المراجع، فنكتب:

- حسن، محمد. "الأمن القوميّ العربي". **إستراتيجيات**. مج 15. العدد 1 (2009).

3- مقالات الجرائد

تكتب بالترتيب التالي (تُذكر في الهوامش فحسب، ومن دون قائمة المراجع). مثال:

- إيان بلاك، "الأسد يحثّ الولايات المتحدة لإعادة فتح الطّرق الدبلوماسية مع دمشق"، **الغارديان**، 2009/2/17.

4- المنشورات الإلكترونية

عند الاقتباس من مواد منشورة في مواقع إلكترونية، يتعين أن تذكر البيانات جميعها ووفق الترتيب والعبارات التالية نفسها: اسم الكاتب إن وجد، "عنوان المقال أو التقرير"، **اسم السلسلة** (إن وُجد)، اسم الموقع الإلكتروني، تاريخ النشر (إن وُجد)، شوهد في 2016/8/9، في: ......http://www

ويتعين ذكر الرابط كاملًا، أو يكتب مختصرًا بالاعتماد على مُختصِر الروابط (Bitly) أو (Google Shortner). مثل:

- "ارتفاع عجز الموازنة المصرية إلى 4.5%"، **الجزيرة نت**، 2012/12/24، شوهد في 2012/12/25، في: http://bit.ly/2bAw2OB

- "معارك كسر حصار حلب وتداعياتها الميدانية والسياسية"، **تقدير موقف**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016/8/10، شوهد في 2016/8/18، في: http://bit.ly/2b3FLeD

(الملحق 2)

أخلاقيات النشر في مجلة عمران

1. تعتمد مجلة عمران قواعد السرية والموضوعية في عملية التحكيم، بالنسبة إلى الباحث والقراء (المحكّمين) على حدّ سواء، وتُحيل كل بحث قابل للتحكيم على قارئين معتمديْن لديها من ذوي الخبرة والاختصاص الدقيق بموضوع البحث، لتقييمه وفق نقاط محددة. وفي حال تعارض التقييم بين القراء، تُحيل المجلة البحث على قارئ مرجّح آخر.

2. تعتمد مجلة عمران قُراء موثوقِين ومجرّبِين ومن ذوي الخبرة بالجديد في اختصاصهم.
3. تعتمد مجلة عمران تنظيمًا داخليًا دقيقًا واضح الواجبات والمسؤوليات في عمل جهاز التحرير ومراتبه الوظيفية.
4. لا يجوز للمحرّرين والقراء، باستثناء المسؤول المباشر عن عملية التحرير (رئيس التحرير أو من ينوب عنه) أن يبحث الورقة مع أيّ شخصٍ آخر، بما في ذلك المؤلّف. وينبغي الإبقاء على أيّ معلومةٍ متميّزة أو رأيٍ جرى الحصول عليه من خلال القراءة قيد السرّية، ولا يجوز استعمال أيٍّ منهما لاستفادةٍ شخصية.
5. تقدّم المجلة في ضوء تقارير القراء خدمة دعم فنّي ومنهجي ومعلوماتي للباحثين بحسب ما يستدعي الأمر ذلك ويخدم تجويد البحث.
6. تلتزم المجلة بإعلام الباحث بالموافقة على نشر البحث من دون تعديل أو وفق تعديلات معينة، بناءً على ما يرد في تقارير القراءة، أو الاعتذار عن عدم النشر، مع بيان أسباب الاعتذار.
7. تلتزم مجلة عمران بجودة الخدمات التدقيقية والتحريرية والطباعية والإلكترونية التي تقدمها للبحث.
8. احترام قاعدة عدم التمييز: يقيّم المحرّرون والمراجعون المادّة البحثية بحسب محتواها الفكري، مع مراعاة مبدأ عدم التمييز على أساس العرق أو الجنس الاجتماعي أو المعتقد الديني أو الفلسفة السياسية للكاتب، أو أي شكل من أشكال التمييز الأخرى، عدا الالتزام بقواعد ومناهج ولغة التفكير العلمي في عرض وتقديم الأفكار والاتجاهات والموضوعات ومناقشتها أو تحليلها.
9. احترام قاعدة عدم تضارب المصالح بين المحررين والباحث، سواء كان ذلك نتيجة علاقة تنافسية أو تعاونية أو علاقات أخرى أو روابط مع أيّ مؤلّف من المؤلّفين، أو الشركات، أو المؤسّسات ذات الصّلة بالبحث.
10. تتقيد مجلة عمران بعدم جواز استخدام أيّ من أعضاء هيئتها أو المحررين المواد غير المنشورة التي يتضمنها البحث المُحال على المجلة في أبحاثهم الخاصة.
11. حقوق الملكية الفكرية: يملك المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات حقوق الملكية الفكرية بالنسبة إلى المقالات المنشورة في مجلاته العلمية المحكّمة، ولا يجوز إعادة نشرها جزئيًّا أو كلّيًا، سواءٌ باللغة العربية أو مترجمة إلى لغات أجنبية، من دون إذنٍ خطي صريح من المركز العربي.
12. تتقيد مجلة عمران في نشرها لمقالات مترجمة تقيّدًا كاملًا بالحصول على إذن الدورية الأجنبية الناشرة، وباحترام حقوق الملكية الفكرية.
13. المجانية: تلتزم مجلة عمران بمجّانية النشر، وتُعفي الباحثين والمؤلّفين من جميع رسوم النشر.

(Annex II)
Ethical Guidelines for Publication in *Omran*

1. The editorial board of Omran upholds the confidentiality and the objectivity the peer review process. The peer review process is anonymized, with editors selecting referees for specific manuscripts based on a set of pre–determined, professional criteria. In where two reviewers cannot agree on the value of a specific manuscript, a third peer reviewer will be selected.
2. *Omran* relies on a network of experienced, pre–selected peer reviewers who are current in their respective fields.
3. *Omran* adopts a well–defined internal organization with clear duties and obligations to be fulfilled by the editorial board.
4. Disclosure: With the exception of the editor in charge of the editing process (normally the Editor–in–Chief or designated deputies), neither the editors, nor the peer reviewers, are allowed to discuss the manuscript with third parties, including the author. Information or ideas obtained in the course of the reviewing and editing processes and must be treated in confidence and must never be used for personal financial or other gain.
5. When deemed necessary based on the reviewers' reports, the journal may offer researchers methodological, technical and other assistance in order to improve the quality of their submissions.
6. The editors of *Omran* are committed to notifying the authors of all submitted pieces of the acceptance or otherwise of their manuscripts for publication. In cases where the editors of *Omran* reject a manuscript, the author will be informed of the reasons for doing so.
7. *Omran* is committed to providing quality professional copy editing, proof reading and online publishing services.
8. Impartiality: The editors and the reviewers evaluate manuscripts for their intellectual and academic merit, without regard to race, ethnicity, gender, religious beliefs or political views of the authors.
9. Conflicts of interest: Editors and peer reviewers should not consider manuscripts in which there is a conflict of interests resulting from competitive, collaborative or other relationships or connections with any of the authors, companies, or institutions connected to the papers.
10. Confidentiality: Unpublished data obtained through peer review must be kept confidential and cannot be used for personal research.
11. Intellectual property and copyright: The ACRPS retains copyright to all articles published in its peer reviewed journals. The articles may not be published elsewhere fully or partially, in Arabic or in another language without an explicit written authorization from the ACRPS.
12. The editorial board of *Omran* fully respects intellectual property when translating and publishing an article published in a foreign journal, and will seek the right to translate and publish any work from the copyright holder before proceeding to do so.
13. *Omran* does not make payments for manuscripts published in the journal, and all authors and researchers are exempt from publication fees.

– Michael Pollan, *The Omnivore's Dilemma: A Natural History of Four Meals* (New York: Penguin, 2006), pp. 99–100.

– Gabriel García Márquez, *Love in the Time of Cholera*, Edith Grossman (trans.) (London: Cape, 1988), pp. 242–55.

In quotes not immediately following the reference: Pollan, p. 31.

Where there are several references by the same author, add a short title: Pollan, *Omnivore's Dilemma*, p. 31.

In quotes immediately following the reference: Ibid., p. 32.

The corresponding bibliographical entry:

– Pollan, Michael. *The Omnivore's Dilemma: A Natural History of Four Meals*. New York: Penguin, 2006.

For books by three or more authors, in the note, list only the first author, followed by et al.:

– Michael Gibbons et al., *The New Production of Knowledge: The Dynamics of Science and Research in Contemporary Societies* (London: Sage, 1994), pp. 220–221.

In later quotes: Gibbons et al., p. 35.

The corresponding bibliographical entry:

– Michael Gibbons et al. *The New Production of Knowledge: The Dynamics of Science and Research in Contemporary Societies*. London: Sage, 1994.

II– Periodicals

Author's name, "article title," *journal title*, volume number, issue number (Month/season Year), page numbers.

– Joshua I. Weinstein, "The Market in Plato's Republic," *Classical Philology*, no. 104 (2009), p. 440.

The corresponding bibliographical entry:

– Weinstein, Joshua I. "The Market in Plato's Republic." *Classical Philology*. no. 104 (2009).

III– Articles in a Newspaper or Popular Magazine

N.B. Cited only in footnotes, not in the references/bibliography. Example:

– Ellen Barry, "Insisting on Assad's Exit Will Cost More Lives, Russian Says," *The New York Times*, 29/12/2012.

IV– Electronic Resources

When quoting electronic resources on websites, please include all the following: Author's name (if available), "The article or report title," *series name* (if available), website's name, date of publication (if available), accessed on 9/8/2016, at: http://www...

The full link to the exact page should be included. Please use an URL Shortener (Bitly) or (Google Shortner). Example:

– John Vidal, "Middle East faces water shortages for the next 25 years, study says," *The Guardian*, 27/8/2015, accessed on 31/10/2015, at: http://bit.ly/2k97Wxw

– Policy Analysis Unit–ACRPS, "President Trump: An Attempt to Understand the Background," *Assessment Report*, The Arab Center for Research and Policy Studies, accessed on 10/11/2016, at: http://bit.ly/2j36v5S

iv. All research papers submitted for consideration must adopt the referencing guidelines adopted by the Arab Center for Research and Policy Studies (See Appendix I for a complete guide to the reference style used across all of our journals).

v. All submitted works must fall within the broad scope of *Omran*, including economics, demographics, and environmental science.

vi. Book reviews of between 2,800 and 3,000 words in length will be considered for submission to the journal, provided that the book covers a topic which falls within the scope of the journal and within the reviewer's academic specialization and/or main areas of research. Reviews are accepted for books written in any language, provided they have been published in the previous three years. Book reviews are subject to the same quality standards which apply to research papers.

vii. *Omran* carries a special section devoted to discussions of a specific theme which is a matter of current debate within the social sciences. These essays must be between 2,800 and 3,000 words in length. They are subject to the same refereeing standards as research papers.

viii. All submissions are to be between 6,000 and 8,000 words in length, inclusive of a bibliography, footnotes, appendices and the caption texts on images. The editors retain the right to publish longer pieces at their discretion. Research papers should be submitted typed on "Word". The Arabic text should be in the same font and not several fonts, and the English text should only be in "Times New Roman" font. Accordingly, the Arabic text should be in one single font totally different from the unified English font.

ix. All diagrams, charts, figures and tables must be provided in a format compatible with either Microsoft Office's spreadsheet software (Excel) or Microsoft Office's word processing suite (Word), alongside high–resolution images. Charts will not be accepted without the accompanying data from which they were produced.

4. The peer review process for *Omran* and for all journals published by the ACRPS is conducted in the strictest confidence. Two preliminary readers are selected from a short list of approved reader–reviewers. In cases where there is a major discrepancy between the first two readers in their assessment of the paper, the paper will be referred to a third reviewer. The editors will notify all authors of a decision either to publish, publish after modifications, or to decline to publish, within two months of the receipt of the first draft.

5. The editorial board of *Omran* adheres to a strict code of ethical conduct, which has the clearest respect for the privacy and the confidentiality of authors (cf. Annex II).

   i. The sequencing of publication for articles accepted for publication follows strictly technical criteria.

   ii. *Omran* does not make payments for articles published in the journal, nor does it accept payment in exchange for publication.

(Annex I)
Footnotes and Bibliography

I– Books

Author's name, *Title of Book*, Edition (Place of publication: Publisher, Year of publication), page number.



Omran is a quarterly, peer reviewed academic journal dedicated to the social sciences and published by the Arab Center for Research and Policy Studies (ISSN: 2305–2473). First published in the summer of 2012, *Omran* is overseen by an academic editorial board composed of experts as well as an actively engaged board of international advisers. Publication in *Omran* is governed by a strict code of ethics which guides the relationship between the editorial staff and contributors.

The name of the journal evokes Ibn Khaldun's concept of *ilm al Omran*, often viewed as a precursor to the social sciences. Born out of the perceived methodological and functional crises faced by the social sciences and humanities during an era of massive social transformations sweeping through the Arab region, *Omran* aims to establish for itself a distinct identity among prominent Arab journals and periodicals, as a journal/project aspiring to build new intellectual trends and schools of thought. It thus seeks to bring about a qualitative leap in its multidisciplinary field (encompassing anthropology, sociology, social history, political science, political economy, population sciences, environment, and development studies), espousing in this an integrated interdisciplinary approach. It views freedom as the guiding principle and ultimate goal of the social sciences, since freedom is the essence of thought, which is also the essence of humanity.

Submission to and publication in *Omran* is governed by the following guidelines:

1. Only original work which is submitted exclusively for publication within the journal is accepted. No work which has been previously published fully or in part will be considered for publication in *Omran*. Similarly, no work which substantially resembles any other work published in either print or electronic form, or submitted to a conference other than the conferences held by the ACRPS will be considered for publication.
2. Submissions must be accompanied by a curriculum vitae (CV) of the author, in both Arabic and English.
3. All submissions must include the following elements:
    - i. A title in both Arabic and English together with the author's institutional affiliation.
    - ii. An abstract, ranging between 100 words in length, in both Arabic and English as well as a list of keywords. The abstract must explicitly and clearly spell out the research problematic, the methodologies used, and the main conclusions arrived at.
    - iii. The research paper must include the following elements: specification of the research problematic; significance of the topic being studied; statement of thesis; a review of literature emphasizing gaps or limitations in previous analysis; a description of the research methodology; hypothesis and conceptual framework; bibliography.



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية فكرية مستقلة، مختصة بالعلوم الاجتماعية والإنسانية، في جوانبها النظرية والتطبيقية، تسعى عبر نشاطها العلمي والبحثي، إلى خلق تواصل في ما بين المثقفين والمتخصصين العرب في هذه العلوم، وبينهم وبين قضايا مجتمعاتهم، وكذلك بينهم وبين المراكز الفكرية والبحثية العربية والعالمية، في عملية تواصل مستمرة، من البحث والنقد، وتطوير الأدوات المعرفية.

يتبنى المركز رؤية نهضوية للمجتمعات العربية، ملتزمة بقضايا الأمة العربية، والعمل على رقيها وتطوّرها، انطلاقًا من فهم أنّ التطور لا يتناقض مع الثقافة والهوية، بل إنّ تطور مجتمع بعينه، بفئاته جميعها، غير ممكنٍ إلا في ظروفه التاريخية، وفي سياق ثقافته، ولغته، ومن خلال تفاعله مع الثقافات الأخرى.

ومن ثمّ، يعمل المركز على تعزيز البحث العلمي المنهجي والعقلانية في فهم قضايا المجتمع والدولة، بتحليل السياسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في الوطن العربي. ويتجاوز ذلك إلى دراسة علاقات الوطن العربي ومجتمعاته بمحيطه المباشر، وبالسياسات العالمية المؤثّرة فيه، بجميع أوجهها.

وفي ضوء هذه الرؤية، يعمل المركز على تحقيق أهدافه العلمية الأساسية، عن طريق نشاطاته الأكاديمية المختلفة، فهو ينتج أبحاثًا ودراسات وتقارير، ويصدر كتبًا محكّمةً ودوريات علمية، ويبادر إلى مشاريع بحثية، ويدير عدة برامج مختصة، ويعقد مؤتمرات، وورش عمل وتدريب، وندوات أكاديمية، في مواضيع متعلقة بالعلوم الاجتماعية والإنسانية، وموجّهة إلى المختصين، والرأي العام العربي أيضًا، ويساهم، عبر كل ذلك، في توجيه الأجندة البحثية نحو القضايا والتحديات الرئيسة التي تواجه الوطن والمواطن العربي. وينشر المركز جميع إصداراته باللغتين العربية والإنكليزية.

تأسّس المركز في الدوحة في خريف 2010، وله فرع يعنى بإصداراته في بيروت، وافتتح ثلاثة فروع إضافية، في تونس وواشنطن وباريس. ويشرف على المركز مجلس إدارة بالتعاون مع مديره العام المؤسّس.

أسّس المركز مشروع المعجم التاريخي للغة العربية، وما زال يشرف عليه بالتعاون مع مجلسه العلمي، كما أسّس معهد الدوحة للدراسات العليا، وهو معهد جامعي تشرف عليه إدارة أكاديمية ومجلس أمناء مستقل يرأسه المدير العام للمركز.

يعمل في المركز باحثون مقيمون، وطاقم إداري. ويستضيف باحثين زائرين للإقامة فيه فترات محددة من أجل التفرّغ العلمي، ويكلّف باحثين من خارجه للقيام بمشاريع بحثية، ضمن أهدافه ومجالات اهتمامه.

The Arab Center for Research and Policy Studies is an independent social sciences and humanities institute that conducts applied and theoretical research seeking to foster communication between Arab intellectuals and specialists and global and regional intellectual hubs. The ACRPS achieves this objective through consistent research, developing criticism and tools to advance knowledge, while establishing fruitful links with both Arab and international research centers.

The Center encourages a resurgence of intellectualism in Arab societies, committed to strengthening the Arab nation. It works towards the advancement of the latter based on the understanding that development cannot contradict a people's culture and identity, and that the development of any society remains impossible if pursued without an awareness of its historical and cultural context, reflecting its language(s) and its interactions with other cultures.

The Center works therefore to promote systematic and rational, scientific research-based approaches to understanding issues of society and state, through the analysis of social, economic, and cultural policies. In line with this vision, the Center conducts various academic activities to achieve fundamental goals. In addition to producing research papers, studies and reports, the center conducts specialized programs and convenes conferences, workshops, training sessions, and seminars oriented to specialists as well as to Arab public opinion. It publishes peer-reviewed books and journals and many publications are available in both Arabic and English to reach a wider audience.

The Arab Center, established in Doha in autumn 2010 with a publishing office in Beirut, has since opened three additional branches in Tunis, Washington and Paris, and founded both the Doha Historical Dictionary of Arabic and the Doha Institute for Graduate Studies. The ACRPS employs resident researchers and administrative staff in addition to hosting visiting researchers, and offering sabbaticals to pursue full time academic research. Additionally, it appoints external researchers to conduct research projects.

Through these endeavours the Center contributes to directing the regional research agenda towards the main concerns and challenges facing the Arab nation and citizen today.



دعوة للكتابة

ترحب مجلة "عمران" للعلوم الاجتماعية بنشر الأبحاث والدراسات المعمقة ذات المستوى الأكاديمي الرصين، وتقبل للنشر فيها الأبحاث النظرية والتطبيقية المكتوبة باللغة العربية. وتفتح المجلة صفحاتها لمراجعات الكتب، وللحوار الجاد حول ما ينشر فيها من موضوعات. وسيتضمن كل عدد من "عمران" أبحاثًا ومراجعات كتب، ومتابعات مختلفة... وجميعها يخضع للتحكيم من قبل زملاء متخصصين.

ترسل كل الأوراق الموجهة للنشر باسم رئيس التحرير على العنوان الإلكتروني الخاص بالمجلة

omran@dohainstitute.org

عنوان الاشتراكات:
المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research and Policy Studies
جادة الجنرال فؤاد شهاب - بناية الصيفي ١٧٤ - مار مارون
ص.ب.: ٤٩٦٥-١١ رياض الصلح ٢١٨٠-١١٠٧ بيروت - لبنان
البريد الإلكتروني: distribution@dohainstitute.org
هاتف: ٨/ ٧/ ٩٩١٨٣٦ ١ ٩٦١+ فاكس: ٩٩١٨٣٩ ١ ٩٦١+

عنوان التحويل البنكي:
Arab Center for Research and Policy Studies
Societe General de Bank au Liban sal.
Mazraa - Al Mama Street - SGBL Bldg. - Beirut - Lebanon
Account Number: 010 666 504 002 840 (For US Dollars)
IBAN Number:
LB19 0019 0000 0010 6665 0400 2840 (For US Dollars)
Swift Code: SGLILBBX



عُمران
omran

فصلية محَكَّمة تُعنى بالعلوم الاجتماعية

قسيمة اشتراك

الاسم: ....

العنوان البريدي: ....

....

الهاتف: ....

البريد الإلكتروني: ....

عدد النسخ المطلوبة: ....

طريقة الدفع: ☐ شيك لأمر المركز ☐ تحويل بنكي

يمكنكم اقتناء أعداد المجلة ورقيًا أو إلكترونيًا في المكتبة الإلكترونية من خلال التسجيل في الموقع:

www.bookstore.dohainstitute.org

طريقة الدفع: أدوات الدفع الإلكتروني



المـركز العـربي للأبحـاث ودراسة السيـاسات
Arab Center for Research & Policy Studies

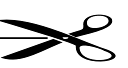
يعقد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
مؤتمر العلوم الاجتماعية والإنسانية
في دورته التاسعة (آذار/ مارس 2023)

بعنوان:

مفهوم "الثقافة السياسية" والثقافات السياسية في العالم العربي

مستهدفًا فتح حوار علمي نقدي ومعمّق بين أكبر عدد ممكن من أهل الاختصاص العرب المشتغلين بالعلوم الاجتماعية والإنسانية، من أجل تدارس القضايا المهملة في مجالات اختصاصهم الدقيقة أو التي تجمع بين عدة اختصاصات.

لمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة الموقع الإلكتروني للمركز www.dohainstitute.org





المـركز العـربي للأبحـاث ودراسة السيـاسات
Arab Center for Research & Policy Studies

الاشتراكات السنوية

(أربعة أعداد)

لبنان	35 $ للأفراد	45 $ للمؤسسات
الدول العربية وأفريقيا	60 $ للأفراد	80 $ للمؤسسات
الدول الأوروبية	100 $ للأفراد	120 $ للمؤسسات
القارة الأميركية وأستراليا	120 $ للأفراد	160 $ للمؤسسات

عنوان الاشتراكات:
المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research and Policy Studies
جادة الجنرال فؤاد شهاب – بناية الصيفي 174 – مار مارون
ص.ب.: 4965-11 رياض الصلح 2180-1107 بيروت – لبنان
البريد الإلكتروني: distribution@dohainstitute.org
هاتف: 8/7/ 991836 1 961+ فاكس: 991839 1 961+

عنوان التحويل البنكي:
Arab Center for Research and Policy Studies
Societe General de Bank au Liban sal.
Mazraa - Al Mama Street - SGBL Bldg. - Beirut - Lebanon
Account Number: 010 666 504 002 840 (For US Dollars)
IBAN Number:
LB19 0019 0000 0010 6665 0400 2840 (For US Dollars)
Swift Code: SGLILBBX

في هذا العدد أيضًا

ترجمة

جون ولغرد ماير وبرايان روان

المنظمات الممأسسة: البنية الرسمية بوصفها أسطورةً وطقسًا

ترجمة: أسامة محمد

مراجعات الكتب

أرماندو سيلفاتوري وساري حنفي وكيكو أوبوس (محررون)

دليل أكسفورد في علم اجتماع الشرق الأوسط

مراجعة: جبريل علي

علي مقجي

مقدمة في نزع الاستعمار عن علم الاجتماع

مراجعة: محمود الذوادي

عبد الوهاب أحمد الأفندي

عن المثقف الإسلامي والأمراض العربية: تأملات في المحنة المعاصرة

مراجعة: محمد عبد الرزاق حسين

يمكنكم اقتناء أعداد المجلة ورقيًا أو إلكترونيًا في المكتبة الإلكترونية من خلال التسجيل في الموقع:
www.bookstore.dohainstitute.org

سعر النسخة

البلد	السعر	البلد	السعر	البلد	السعر
قطر	30 ريالًا	العراق	5000 دينار	الجزائر	250 دينارًا
السعودية	30 ريالًا	تونس	5 دنانير	المغرب	30 درهمًا
الإمارات	30 درهمًا	سورية	200 ليرة	موريتانيا	700 أوقية
البحرين	3 دنانير	لبنان	100000 ليرة	ليبيا	5 دنانير
الكويت	ديناران	الأردن	ديناران	فلسطين	3 دولارات
عُمان	3 ريالات	اليمن	400 ريال	الصومال	3500 شلن
مصر	10 جنيهات	السودان	20 جنيهًا		



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies



DOHA INSTITUTE
FOR GRADUATE STUDIES

ISSN 2305-2473